Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of law and political science

Department of political science

Social movements and mechanisms of dealing by the Arab regimes

comparative study between Algeria and Tunisia

LMD doctorate in political science
Specialty: comparative politics

Prepared by the student:
ZIGHEM Abdelkader

supervised by:
Pr. KHENNICHE Snouci

Discussion committee:

Pr TOAIBA Ahmed	university of Djelfa	President
Pr KHENNICHE Snouci	university of Djelfa	supervisor And rapporter
Dr KASSE Abdelkader	university of Djelfa	Member
Dr ELKER Mohamed	university of Djelfa	Member
Pr BOUCHNAFA Chamsa	university of Laghouat	Member
Pr GASSEM Miloud	university of Ouargla	Member
Dr TILEB Ahmed	university of Khemis Meliana	Member

May 2018

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الحركات الاجتماعية وآليات التعامل من قبل الأنظمة السياسية العربية

(دراسة مقارنة: الجزائر /تونس)

رسالة دكتوراه مقدمة لقسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة، لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة

إعداد الطالب:

زيغم عبد القادر

إشراف الأستاذ:

أ/د. خنيش سنوسي

أ.د. طعيبة أحمد (جامعة الجلفة)	.....	رئيسا
أ.د. سنوسي خنيش (جامعة الجلفة)	.....	مشرفا ومقررا
د. كاس عبد القادر (جامعة الجلفة)	.....	عضوا
د. الكر محمد (جامعة الجلفة)	.....	عضوا
أ.د. بوشنافة شمسة (جامعة الأغواط)	.....	عضوا
أ.د. قاسم ميلود (جامعة ورقلة)	.....	عضوا
د. طيلب أحمد (جامعة خميس مليانة)	.....	عضوا

ماي 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

"ما زلت أؤكد أن العمل الصعب هو تغيير الشعوب، إما تغيير الحكومات فانه يقع تلقائيا عندما تريد الشعوب ذلك "

– الإمام الغزالي –

"العدالة قوة، و إذا لم تستطع أن تخلق شيئا، فإنها تستطيع على الأقل أن تدمر، و من ثم، فان السؤال الذي يواجه المستقبل ليس هو السؤال "هل ستنشب ثورة ؟" وإنما "هل ستكون هذه الثورة نعمة، أم نقمة ؟"

– ج. لويس ديكنسون –

شكر وتقدير

الشكر أولا وقبل كل شيء لله العزيز القدير الذي بيده الأمور فله الحمد حمدا يليق بجلالته وعظيم سلطانه

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ سنوسي خنيش الذي لم يبخل بالإشراف على هاته المذكرة ومتابعتها وإثرائها بروح علمية وبصبر كبير.

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل

عبد القادر زيغم

إهـــــــداء

إلى الذي عاهدته سنة 1972 أنه سوف يأتي يوما حيث أكون في مستوى تطلعاته في كسب العلم والمعرفة وأحقق أمنيته أبي رحمه الله

زيغم عبد القادر

مقدمة

مقدمة

منذ القدم برز مصطلح الحراك الاجتماعي، إذ تطرق إليه مونتسكيو في كتابه **روح القوانين** **l'esprit des lois** الصادر باللغة الفرنسية والذي يتكلم عن هذا المصطلح في سبيل إقامة الثورة وإعداد الدستور من خلال الفصل بين السلطات، وفق تجربة الثورة الفرنسية سنة 1789 والتي انجر عنها دستور سنة 1791 كأول دستور يؤسس لنظام حكم وفقا لقواعد دستورية ديمقراطية قائمة على نظام سياسي واع وحقيقي، له قاعدته التأصيلية والدستورية وبيان الفكرة الحقيقية لأصول العدالة الانتقالية.

أصبح هذا المصطلح لا يشار إليه اليوم على انه يعكس القيم التي تحملها صيغة ما من صيغه، بقدر ما أصبح يتسم بالشمول مهما كان شكل العمل الجماعي الذي يؤديه.

فهناك كثير من المبادرات الجماعية بتصورات وأفكار اجتماعية وسياسية يمكن أن نصنفها كحركات اجتماعية، منها على سبيل المثال أمهات عاملات يتجمهرن ويحتججن، ومثقفون، وأطباء، وأساتذة، مرورا بمتظاهرين بدون عنوان، يطالبون فقط بأكثر تنمية محليا.

وحتى في الدول النامية التي تتميز بروح المبادرة الاقتصادية، غالبا ما يؤدي بها أداؤها الحكومي إلى اعتداء واضح على مصالح فئات معينة من المواطنين، وخاصة منها التي تشكوا من الفقر والتهميش، فتزداد تدهورا، إلى حد إثارة التساؤل حول ما إذا كان هذا التدهور ينعكس بالسلب أم بالإيجاب على طاقات هذه الفئات المهمشة في مقاومتها وفي الدفاع عن مصالحها.

بالتالي، كيف نتوقع الوضع العربي، وهو الذي تشهد فيه فئات من الشعوب ضغوطا متزايدة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، الأمر الذي يجعلها تنتفض هنا وهناك، وهذا الذي يثير الانتباه إلى أهمية دراسة الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية.

فحين تقرر الفئات المهمشة والمضطهدة مقاومتها وتمضي في الدفاع عن مصالحها، تظهر الحركات الاجتماعية استجابة، وردا على وقوع ظلم واضح، فتكون

مجسدة لإرادة الشعوب، وتكون أحقية كل القضايا التي تتبناها الحركات الاجتماعية تجنح دائما إلى الإفصاح عن إجراءات تتعلق بالشرعية، بسبب التحدي المفترض للسلطات والقوى المهيمنة القائمة.

وأول ما يلفت الانتباه هو التساؤل بشأن السمات التي قد تكتسبها الحركات الاجتماعية في سياق مجتمعي وتكوين اجتماعي عربي. وهذا يستدعي التركيز على نشأة الحركات الاجتماعية، وأسلوبها في التعبير عن نفسها، والحركيات التي تلتمسها للتفاعل مع محيطها وفي حراكها، وما تحمله في مجملها من أفق للتغيير، وما قد تؤول إليه فاعليتها وتفاعلاتها في المستقبل، وما مدى تأثير المعطيات الخارجية المختلفة على مستوى العالم.

مع الملاحظة انه بالرغم من الدور الحاسم الذي تلعبه اليوم في التغيير السياسي، إلا أن دراستها تحتل جانبا هامشيا، ومكانة غير مرموقة في علم السياسة، وعلى سبيل المثال:

– في الولايات المتحدة نادرا ما تتضمن الصحف المتخصصة في التحاليل السياسية، مواضيع عن الحركات الاجتماعية، وغالبا ما يترك الجانب التحليلي لها لحقل علم الاجتماع السياسي.

– أما في أوروبا، رغم أن دراسة الحركات الاجتماعية تسيطر على علم السياسة، إلا أنها تميل إلى أن تكون مجزأة إلى موضوعات فرعية تهتم بمجالات حيوية معينة كالبيئة، السلام، المرأة، وغيرها، والتي تسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة، التي ظهرت خلال سبعينيات وثمانينات القرن الماضي، وكانت نقطة الانطلاق لعدد كبير من الدراسات المؤثرة، كدراسات آلان تورين **Alain Touraine**، بيير بورديو **Pierre Bourdieu**، وآخرون.

وإذا كان عدم الاهتمام بدراستها له مبرر في الماضي، حيث لم تكن احد الفاعلين المهمين في السياسة، وتظهر في الغالب كفاعل بدون تأثير، بينما اليوم يزداد الاهتمام بها حينما يكون هدف دراستها هو فهم الموجات المتصاعدة في العملية الديمقراطية، وفهم صعود القضايا والقيم السياسية الجديدة، ومعرفة كيفية تحقيق عملية التحول الديمقراطي، وبصفة عامة حينما تكون الحركات الاجتماعية في مواجهة التهديدات

الحالية للديمقراطية، فيصبح من غير الممكن إهمال دراستها، ولا يكاد يوجد أي فاعل سياسي له صلة وطيدة بالدراسة في شأن عملية التغير السياسي أكثر من الحركات الاجتماعية.

وعلى الرغم كذلك من عدم تحقيق الحركات الاجتماعية لتحديها بأن تكون فاعل أساسي وترقى إلى مرتبة الاقتراب المنهجي، إلا أنها لا زالت قائمة كعنصر أساسي في الحياة السياسية في العديد من المجتمعات.

وفقط في الآونة الأخيرة، بدأت ظاهرة الحركات الاجتماعية تشغل اهتماما بالغ الأهمية بالنسبة للأكاديميين والباحثين، نظرا لطبيعة الدور الذي باتت تلعبه في الوطن العربي على وجه الخصوص، ولم يتحقق ذلك إلا بعد أن ثبتت قدرتها على التأثير داخل المجتمع، بما لديها من رؤى وأدوات عمل ونشاط، استطاعت من خلالها أن تلعب دورا فاعلا في الساحة السياسية.

لكن ومع كل هذا الاهتمام، لا ينبغي استبعاد الاحتمال الذي تكون فيه الدولة ذاتها هي مصدر التغيير، بفضل استباقها للأحداث، باتخاذ قرارات وإجراءات استعجالية احترازية، تكمن في إدخال إصلاحات سريعة ومتعددة الجوانب، أو تكمن أيضا في تغييرات هيكلية، دون إغفال بعض الإصلاحات المجتمعية، بما يؤدي في النهاية إلى تغيير النظام السياسي بالشكل المقبول، وبالتالي يكاد يكون المصدر الأول للتغيير هو النظام السياسي في حد ذاته، وخير دليل على ذلك، الدول الاشتراكية السابقة التي شهدت تطورات ملحوظة، ما جعل الآن علماء السياسة والاجتماع يولون اهتماما كبيرا للأنظمة المتعنتة التي لن تطمح إلا في البقاء والاستمرار.

جدير بالإشارة إلى أن الحركات الاجتماعية ليست إلا ممارسة سلمية، تقوم على مبدأ اللاّ عنف، وهذا المبدأ يختلف من مجتمع لآخر، ويختلف كذلك حتى في نفس المجتمع، لكن لا يمكن لهذه الحركات أن تحقق مطالبها وتنتزع حقوقها، ما لم يتوفر فيها الشرط الأساسي، والذي يكمن في الموارد البشرية والتقنية، خاصة وأن في المقابل، النظام السياسي العربي يمتلك قوتين ضاربتين تسمح له بالبقاء والاستمرار إلى حد ما، وتتمثل هذه القوتين بالأساس في الأجهزة الأمنية القمعية، وكذا الأجهزة الإيديولوجية الموجهة، والتعبوية والدعائية. فالدولة تستطيع فرض سلطانها على

المجتمع، من خلال الأجهزة القمعية والدعائية بترويج خطاب سياسي موجه للرأي العام ضد الحركات الاجتماعية على اعتبار أنها حركات هدامة تهدد كيان الدولة وترهن مصير المجتمع... في حين أنها تشكل جزءا لا يتجزأ من المجتمع، وتسعى للتعبير عن الخلل الذي يعرفه النظام الاجتماعي ككل وبطرق سلمية كما سبق القول، لكن تعاطي الدولة مع الحركات الاجتماعية باللجوء إلى الأجهزة القمعية (العنف المادي) والأجهزة الإيديولوجية (العنف الرمزي)، يجعل الحركات الاجتماعية في مرحلة معينة، من الضروري ان تستعمل العنف، فيكفل لها الحق والمشروعية في تبني العنف، كرد فعل، اي العنف المضاد للدفاع عن قضيتها وتغيير واقعها؛ ففساد الأنظمة الحاكمة الذي يؤدي بالضرورة إلى سوء توزيع الثروة، نظرا لأن الأنظمة العربية تعمل على احتكار وسائل الإنتاج، والأمر الذي يساهم في خلق عدم التوازن على مستوى المصالح والأهداف والغايات من داخل النظام الاجتماعي، ويساعد بشكل أو بآخر على نشوب الصراع الاجتماعي وإعادة إنتاج الصراع الطبقي بين كل القوى الفاعلة، نتيجة لسوء تدبير النخب السياسية، وعدم قدرتها على بناء نظام اجتماعي يقوم على مجموعة من الأسس أهمها العدالة الاجتماعية بالدرجة الأولى.

من هنا يأتي دور الحركات الاجتماعية كظاهرة اجتماعية في حل هذا التناقض الذي يخيم على المجتمع، ومطالبتها بإصلاحات لتجاوز الأزمة وإعادة التوازن إلى المجتمع، فعوامل الظلم الاجتماعي كالإقصاء والتهميش والفقر وعدم تكافؤ الفرص وعدم احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، تكاد تكون الشروط الحصرية لإنتاج الحركات الاجتماعية.

والذي حدث فعلا بداية من 2011، يعتبر نقطة تحول تاريخيه لم يشهدها من قبل الوطن العربي الذي عرف عدة تغيرات، ساهمت في انطلاق موجة الحراك السياسي الذي اتسم بظهور الحركات الاجتماعية، وكان للجزائر وتونس نصيب كبير في ظهور تلك الحركات التي ارتبط ظهورها بطبيعة الواقع في البلدين، والاختلال الذي حدث بين السلطة والمجتمع، ما أدى إلى بروزها، وما لبثت أن تطورت بظهور حركات أكثر شمولا، كانت بوادرها تنادي بطرح مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

فقد ارتكز العمل الجماعي على تحركات شعبية عفوية وسلمية غير مؤطرة داخل أي إطار سياسي أو ثقافي أو إيديولوجي محدد.

ولعبت فيها وسائط الاتصال الجديدة خصوصا وسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات الاجتماعية دورا هاما، وتحول الفضاء الرقمي المفتوح إلى أداة فعالة للتنسيق والتعبئة من أجل إرساء ثقافة جديدة للتغيير قوامها إنهاء ثقافة التسلط والتطلع نحو ثقافة الحرية والمواطنة.

ويكاد أن يكون ذلك الحراك الشعبي، إيذانا ببزوغ ثقافة سياسية جديدة يعاد فيها طرح العديد من الأسئلة بخصوص إشكاليات عديدة، أهمها النخب السياسية والثقافية، مسألة الهوية، النظام والمواطن والسيادة الشعبية، الدولة والدين، الحريات وحقوق الإنسان، السلطة والشرعية...الخ.

إلاّ أن هذا الحراك الشعبي لم يأخذ صفة الحراك الثوري في الجزائر، بينما أخذت تلك الصفة في تونس ومصر واليمن وسوريا والبحرين، وذلك لاعتبارات خاصة في المجتمع الجزائري وفي طبيعة هذه الحركات من حيث السمات والخصائص والديناميكية، الأمر الذي ترتب عنه انخفاض مستويات التأثير المتوقعة منها في الدفع في استجابة حقيقية من قبل الحكومة.

ويقابل ذلك تأثير المتغيرات الخارجية من حالة عدم الاستقرار في بعض الدول العربية كسوريا ومصر، وتنامي صعود الإسلام السياسي في عدد من أنظمة سياسية عربية أخرى.

كل ذلك شكل عوامل مؤثره في تحديد مقدار الاستجابة الحكومية مع مطالب الحراك، أكثر من التأثيرات المتوقعة من الأطراف الخارجية الفاعلة في النظام الدولي.

إلا أن البعض اعتبر تأثير حالة الحراك السياسي في الجزائر هو أقل حدة على النظام السياسي منه في تونس كون ان الحركات الاحتجاجية لم تستطع في الجزائر التغلغل وسط الفئات والطبقات المعنية بالتغيير مقارنة بمثيلتها في تونس، وذلك راجع إلى عدم التحديد الواضح لمطالبها وبخاصة السياسية منها.

فهي تارة تسعى لإدخال إصلاحات على بنية النظام بطرحها للديمقراطية أو حتى دون ذلك بحكومة كُفأة وبرلمان منتخب بطريقة شفافة ونزيهة، وتارة أخرى تطالب

وإن بشكل ضمني على إسقاط نظام الحكم، وهو ما يجعل كتلة كبيرة من المحتجين الذين ليس لهم توجه سياسي، تتراجع أمام هذه المواقف المتباينة والمتضاربة.

كما هو راجع كذلك إلى عدم قدرة التنظيمات الفاعلة والمنظمة والمؤثرة على الإجابة الواضحة والمقنعة عن التضاد الفكري الإيديولوجي بين اليساريين والإسلاميين، علما بأنه من حيث الأطروحات النظرية، ينطلق الماركسيون من أرضية مادية تكون فيها البنية التحتية، أي نمط الإنتاج، محددا للبنية الفوقية من تصورات سياسية وفكرية، في حين ينطلق الإسلاميون من أرضية روحية فكرية أساسها هوية الأمة وهوية الآخر وهو ما ينعكس على التراص التنظيمي وضبط المواقف السياسية للحركة الاجتماعية كشرطين مهمين في التعبئة والحشد، مقارنة بتأثير وسلبية الأوضاع الاقتصادية وإخفاقات سياسات تحرير التجارة وبرامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، مما كان لها الأثر الأكبر في تقليص مؤشرات الأمن والاستقرار السياسي في الوقت الذي شكلت تأثيرات البيئة الخارجية جانب مهم في زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي، بزيادة عنصر التهديد الخارجي وخروج الحركات الاجتماعية برغبة واضحة في إتباع آليات أكثر سلمية في التعبير عن مطالبها إزاء السلطة السياسية.

إذن يتعلق الموضوع بدراسة الدور الذي لعبته الحركات الاجتماعية في الوطن العربي من إحداث حراك اجتماعي وسياسي كان له أثره البالغ في قيام ثورات عديدة.

ويتعلق الموضوع كذلك بدراسة العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الحركات داخل المجتمعات العربية، لما لها من رؤى وتوجهات داخل الأنظمة السياسية العربية، والتساؤل أيضا إن كان لهذه الحركات تطورا لدور النقابات العمالية والمهنية وغيرها، إما أنها جاءت ككيان بديل عن كافة المؤسسات السياسية نظرا لعدم قدرتها على القيام بوظائفها المنوطة بها نظرا لما تعرضت له من قمع واستبداد سياسي؛ إلى جانب دراسة الدور الذي لعبه الشباب، وهو المكون الأساسي لهذه الحركات، وكذا كيفية احتواء هذه الحركات، وبعدها استشراف مستقبل هذه الحركات داخل الأنظمة السياسية العربية وما ترتب عنها من أنظمة حكم.

وعموما، الحركات الاجتماعية عبارة عن خطة جماعية تعبر عن خلل وظيفي من داخل المجتمع، حيث تعمل على تجاوز ذلك الخلل عبر مجموعة من الوسائل والطرق

التي تراها هي أنها مناسبة ومفيدة وستساعد على تحقيق مطالبها وانتزاع حقوقها، هذا من جهة أولى.

ومن جهة ثانية، فإن نجاحها مرتبط أساسا بالقطيعة مع ما هو إيديولوجي أو التنازل عن الصبغة السياسية والالتفاف حول الهدف الذي يؤطر المعركة النضالية التي تخوضها.

1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الحركات الاجتماعية في التغيرات السياسية الحاصلة حاليا في المجتمعات العربية؛ ولا يمكن الاكتفاء بإعطاء تلك الاهمية من خلال العملية السياسية الديمقراطية المعتاد عليها في الدول العربية كالانتخابات، في ظل واقع سياسي لا يمت بصلة مع قواعد الديمقراطية.

وفي هذا الصدد تزداد تلك الاهمية وضوحاً اذا ما ربطت الدراسة بعملية التحول الديمقراطي والتي نادرا ما تكون تدريجية ومنظمة، ولكن تأتي في الغالب فجأة من خلال الاحتجاجات الجماهيرية في حدها الاقصى من المجابهة.

وبالتالي، تكمن أهمية الدراسة في تناول الأثر المترتب على نشوب الحراك الشعبي في الأنظمة السياسية العربية على الاستقرار السياسي، في ظل تحديات البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة في تنامي دور ذلك الحراك الشعبي العربي، وتكمن أيضا أهمية الدراسة في طبيعة وأهمية المطالب المقدمة، والتي ينظر لها على أن الاستجابة لها من الأنظمة السياسية الركيزة الرئيسية للاستقرار السياسي، على اعتبار أنها تشكل مطالب ذات طبيعة مرتبطة بمحور عملية التحول الديمقراطي والإصلاحات على المستويات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية.

2. أسباب اختيار الموضوع:

إن موضوع الحركات الاجتماعية من منظور الفعل الاحتجاجي يكتسي أهمية بالغة، على المستوى البحثي الأكاديمي، وتحديدا في مجال السياسة المقارنة وعلم الاجتماع السياسي، من خلال الدراسات العلمية وتحليلات صحفية التي تناولت هذه

الظاهرة بهدف الوصول إلى إطار نظري تفسيري وشرحها نسبيا، باستخدام أدوات منهجية أو معاينة للأحداث على المستوى الميداني.

ولكون هذه الحركات برزت في فترات زمنية متفاوتة، إلا أنها عرفت تطورا ملفتا للانتباه، من خلال الدور الحاسم الذي لعبته في عملية التحول الديمقراطي في كل أقطار العالم ومنها نسبيا في اقطار العالم العربي، وكذلك من خلال مواجهتها للنهج الليبرالي اللاّ مشروط الذي أرادت العولمة أن تفرضه.

وقد تطورت أيضا الحركات الاحتجاجية بفضل شبكات التواصل الاجتماعي، ذلك أن هذه الحركات استفادت من مواقع هذه الأخيرة والتي ساهمت كثيرا في إيجاد أشكال للتنسيق والتواصل، والدليل على ذلك، أن التجربة العربية وتحديدا التونسية مع الفعل الاحتجاجي تشير إلى الدور النموذجي الذي لعبته تلك التكنولوجية في انبعاث وتطور الحراك الشعبي إلى حد تحولها إلى نظام اجتماعي فعال في دول الربيع العربي، وكذا في الوطن العربي ككل.

وذهب الكثير من المحللين الأكاديميين إلى توصيف الحراك الشعبي العربي في سياق أطروحة "**صامويل هنتنغتون Samuel Huntington**" التي تصبح فيها البلدان ديمقراطية من خلال عملية تتقدم بموجات متتالية، وبما أن صاحب الأطروحة تطرق إلى ثلاثة موجات: الأولى بين 1926 و 1928 وخصت أوروبا قبل الثورات التحررية، والثانية بين 1943 و1962 وخصت أوروبا الغربية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان ما بعد الاستعمار، والثالثة بين 1974 وأوائل 2000 وخصت البرتغال ثم اسبانيا وأساسا أمريكا اللاتينية؛ علما أن الكثير من هذه البلدان عرفت ارتدادا لنمط الحكم التسلطي.

ولكون كتاب **صامويل هنتنغتون** الموسوم ب "**موجات التحول الديمقراطي**" صدر في 1991، بالتالي لم يتكلم عن الاحتجاجات في الوطن العربي.

وبفضل عملية استنتاجيه يمكن فعلا وصف الربيع العربي ب "الموجة الرابعة" للتحول الديمقراطي؛ إنما لا يمكن أن نكتفي بالقول أن الحراك الشعبي العربي هو تحصيل حاصل باعتبار انه كان متوقعا وحدث في إطار عملية تتقدم بموجات متتالية.

ولهذا اخترنا، موضوع الحركات الاجتماعية مع التركيز على البعد الاحتجاجي، ومبرر ذلك يكون على النحو التالي:

أولا: في محاولتنا لمعرفة إن كان الحراك الشعبي العربي نقمة أم نعمة، بعد البحث في مآلات هذه التحولات الديمقراطية وبخاصة فاعليتها.

ثانيا: في محاولتنا لمعرفة السبب الذي يحدث موجة احتجاجية كبيرة في الوطن العربي وتستثنى منه بعض الدول.

وسوف يتم ذلك، عن طريق التحليل المقارن للأنظمة السياسية العربية، من منظور المجابهة للظاهرة الاحتجاجية.

3. الدراسات السابقة:

– دراسة بعنوان **الحركات الاحتجاجية في الجزائر** للدكتور عبد الناصر جابي الصادرة في فبراير 2011 عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ وقد استندت أيضا هذه الدراسة إلى البعد السوسيولوجي لفهم وتفسير الحركات الاحتجاجية في الجزائر، بالتركيز على البعد التاريخي والثقافة السياسية.

– دراسة **العياشي عنصر** بعنوان **الحركات الاحتجاجية في الجزائر** (الجزء الأول والجزء الثاني) الصادرة في 11 فبراير 2011 عن موقع الجزيرة نت، وقد استندت أيضا هذه الدراسة إلى البعد السوسيولوجي لفهم وتفسير الحركات الاحتجاجية في الجزائر، بالتركيز على البعد التاريخي والثقافة السياسية.

– دراسة **الحسن عاشي** الموسومة بعنوان **هل تتجنب الجزائر الربيع العربي؟** الصادرة بتاريخ مايو2012 ضمن أوراق كارنيغي، وركزت هذه الدراسة على البعد الاقتصادي العربي ضمن هذا الحراك، إلا أن الجزائر مثلت الاستثناء بين الدول العربية.

– دراسة **عربي بومدين** تحت عنوان **الحركات الاحتجاجية في الجزائر وعسر التحول**، التي صدرت عن مجلة سياسات عربية بتاريخ مارس 2017 في عددها 25، والتي حاول فيها الباحث الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف حافظ النظام الجزائري

على مرونته في ظل الحركات الاحتجاجية في سياق الحراك العربي في المنطقة العربية؟ وكيف يمكن تفسير صعوبة التغيير في الجزائر؟

– دراسة **فريد زهران** عن **الحركات الاجتماعية الجديدة** والتي طرحت العديد من التساؤلات ومحاولة الإجابة عنها إن كانت هذه الحركات مشابهة للحركات الاجتماعية التي ظهرت في العالم مع التركيز على الحالة المصرية، وإن كانت هذه الحركات من قبل جيل معين مع التركيز على طبيعة الظروف التي أسهمت في ظهور هذه الحركات.

– دراسة **نادين عبد الله** عن **القوى الاجتماعية الاحتجاجية في مصر وبولندا:** الحركات الاجتماعية في مصر وعوامل ظهورها والآليات التي تعتمد عليها مقارنة بالحركات الاحتجاجية في بولندا موضحة الشروط الواجب توافرها في كلا الحالتين.

– دراسة **احمد سيد حسين** عن **الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي:** دراسة حالة حركة كفاية أن الحركات الاجتماعية المصرية نشأت نتيجة للقمع والاستبداد السياسي الذي تعرضت له كافة الأحزاب السياسية المتواجدة وعدم قدرتها على القيام بأدوا رها السياسية إلى جانب تراجع دور الدولة في كافة المجالات .

– دراسة **سمير أمين** عن **الحركات الاجتماعية في الوطن العربي،** رؤية أكثر شمولا عن الحركات الاجتماعية من منظور عربي موضحا أسباب ظهور هذه الحركات في العالم العربي وان هذه الحركات تشابه ظهورها في كافة الدول العربية نظرا لتشابه النظم السلطوية الاستبدادية.

– دراسة **باكينام رشاد الشرقاوي** عن **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،** طرحت هذه الدراسة تعريف الثورة والظاهرة الثورية وكافة المفاهيم المتعلقة بالثورات وأسباب وعوامل قيامها، والمراحل التي تمر بها مختلف الثورات وسمات المجتمع الثوري، بالإضافة إلى سيناريوهات الثورات ودور العامل الخارجي في الثورات .

– دراسة **جلال أمين** عن **مصر والمصريين في عهد مبارك،** تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تنبأت بالثورة المصرية قبل قيامها وأعيد طباعتها مرة أخرى مع تغير الصياغة عقب قيام الثورة ونجاحها. عرضت هذه الدراسة النظام السياسي المصري وما تميز به طيلة سنوات طويلة من قمع واستبداد سياسي أسهما بدورهما في التنبؤ بقيام ثورة شعبية موضحة عوامل قيام الثورة المصرية وأسبابها.

– دراسة **محمد سالمان طايع وسليمان العطار** عن **مستقبل مصر ما بعد ثورة 25 يناير**، وهي إحدى الدراسات التي تناولت الوضع الراهن في مصر عقب نجاح الثورة وكيفية إدارة المرحلة الانتقالية .

– كتاب بعنوان **الحركات الاجتماعية في الوطن العربي** ألفه **مجموعة من الباحثين**، يدرس الكتاب الحركات الاجتماعية العربية بمعنى التنظيمات الرسمية التي تعمل خارج القنوات السياسية المعتادة، مثل الحركات الطبقية والديمقراطية وحركات حقوق المرأة وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والفلاحين والمدافعين عن البيئة. ويتناول سماتها ونشأتها وإنجازاتها، وتقدمها وتراجعها، وتاريخها في الدول العربية، ودورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وواقعها القائم. كما يتناول الآفاق الممكنة لهذه الحركات في التعامل مع مرحلة جديدة من العولمة والهيمنة، ويعرض خريطة لها في كل من مصر والسودان والجزائر وتونس وسوريا ولبنان والأردن.

– وكذا مقال نشر في مجلة انسانيات في 1999 بعنوان **نظرية الحركات الاجتماعية** ل **دديه لصاوت** و**حميدة حمومي**، يتناول أهمية النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية وهذا ما يفيد في الجانب المفاهيمي و النظري للدراسة.

كما يشكل كتاب **غوستاف لوبون بعنوان سيكولوجيا الجماهير**، أول دراسة سوسيولوجية للظواهر الجماعية وفي محتواه لا يتصور الجماهير بالضرورة جانية بل يصفها الكاتب بغير المتجانسة؛ يشكلها أفراد عاديون، ليس لمستوى تفاهمهم أية أهمية و ذالك بهدف تبيان أن لا دخل للذكاء وبالتالي تفكير الأفراد المكونين للجماهير بصفتين أساسيتين في العمليات الجماعية العواطف و اللاوعي.

– مقال بعنوان **الحركات الاجتماعية في الوطن العربي** للكاتب **عزة عبد المحسن خليل**، يتناول فيه المفاهيم المتعلقة بالحركات الاجتماعية وتفسيرها كما يتناول طور التكوين الاجتماعي ونشأة الحركات الاجتماعية في العالم العربي وأخيرا يتناول الحركات الاجتماعية في ظل الأزمات التي عاشها العالم العربي.

– مقال بعنوان **مستقبل حركات الاحتجاج العربية : المحددات والمسارات** للدكتورة **مروة نظير** تناولت فيه واقع حركات الاحتجاج الشبابية في الوطن العربي، محددات مستقبل حركات الاحتجاج الشبابية العربية، السيناريوهات المستقبلية والبدائل للحركات

الاجتماعية ثم التحول إلى أحزاب سياسية وكيفية الانخراط في العملية السياسية الرسمية.

– كتاب بعنوان **الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الاحتواء** للدكتور **نورالدين بكيس،** سنة 2017 تحتوي على فشل مشروع الدولة القطرية وضرورة تغيير الأنظمة السياسية العربية سواء بالفعل الاحتجاجي الإصلاحي أو بالفعل الثوري.

جل هذه المراجع تناولت الحركات الاجتماعية كل من زاوية أما دراستي فتتناول الحركات الاجتماعية من منظور تعامل الأنظمة العربية مع تلك الحركات الاجتماعية من خلال آليات تتغير بحسب طبيعة النظام السياسي وممارسته للسلطة إلى غير ذلك من المنطلقات السياسية الاجتماعية والاقتصادية في تحديد مفهوم الحركة الاجتماعية وما يقابلها من رد فعل على سبيل التغذية الاسترجاعية من قبل النظام السياسي في الوطن العربي، وبخاصة في كل من الجزائر وتونس.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– التعرف على مفهوم الحركة الاجتماعية في الوطن العربي واهم تصنيفاتها وخصائصها والياتها واستراتيجياتها وتكتيكاتها في الجزائر وتونس خاصة

– دراسة مفهوم الاستقرار السياسي وأهميته بالنسبة للوطن العربي، وخاصة دول الربيع العربي، وكذا بالنسبة للجزائر.

– تحليل مفهوم الحركة الاحتجاجية في الحالتين الجزائرية والتونسية وأثره على الأمن والاستقرار السياسي في الوطن العربي، وخاصة بالنسبة للجزائر وتونس.

– التعرف على مفهوم وتجليات التحول الديمقراطي عقب الثورات

– التطرق إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الوطن العربي، وفي الجزائر وتونس.

– معرفة المتغيرات للاحتجاجات بهدف استشراف مستقبلها.

– التعرف فيما إذا كانت الحركات الاجتماعية ثورية أم إصلاحية شكلية.

5. إشكالية الدراسة:

انطلاقا من أن هناك تفاوت ملحوظ بين الأدوار التي تتميز بها الحركات الاحتجاجية في الدول العربية، بالرغم من وجود نفس الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية وتزايد في حالة عدم الاستقرار، ما يصعب من الاستجابة لمطالب هذه الحركات من قبل النظام السياسي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حالات زعزعة متفاوتة من حيث الأمن والاستقرار السياسيين.

ويستتبع المشكلة البحثية الإشكالية العامة التالية:

إلى أي مدى أثرت الحركات الاجتماعية العربية على النظام السياسي وبنية المجتمع ؟ وهل استطاعت تحقيق مآربها؟ وهل حافظت في نفس الوقت تلك الدول منها التي نجحت في مأموريتها، على حالة الأمن والاستقرار السياسي من خلال الحفاظ على مكتسبات الديمقراطية ؟ وكيف استطاعت بعض الأنظمة السياسية التكيف مع الحركات الاجتماعية حتى تضمن بقاءها واستمرارها وتجنب السقوط او الانهيار، على الاقل إلى حد الآن؟

6. حدود المشكلة:

يقصد بحدود الدراسة تحديد الفترة الزمنية التي ستقوم عليها الدراسة وكذا تحديد الإطار المكاني الذي ستتم عليه الدراسة، علما بان كلا من الفترة والمكان، غير موجودين ضمن عنوان الدراسة.

فيما يتعلق بالحد الزمني للدراسة سوف نركز على دور الحركات الاجتماعية داخل النظام السياسي في الجزائر وفي تونس في المرحلة الممتدة من 2011 إلى 2018، وذلك لعاملين أساسين حيث ظهرت الحركات الاجتماعية بطابعها السياسي الاحتجاجي كظاهرة سياسية جديدة على النظام السياسي التونسي، خاصة عقب غياب الدور السياسي والاجتماعي للأحزاب السياسية والنقابات العمالية وغيرها من الحركات الاجتماعية، مرورا بمختلف الأحداث والأدوار التي أدت إلى بروز دور هذه الحركات داخل النظامين السياسيين الجزائري والتونسي والعقبات التي مازالت تعترض أداءها لدورها.

فيما يتعلق بالحد المكاني للدراسة سوف نركز على الثورات العربية والعوامل التي أدت إلى قيامها، وكذلك على الدور المبرز في الآونة الأخيرة للحركات الاجتماعية، باعتباره احد محددات النظام السياسي في الوطن العربي، ومن ثم نركز عموما على دراسة الواقع العربي، وعلى وجه الخصوص، على دراسة الواقع الجزائري والواقع التونسي.

7. الأسئلة الفرعية:

– كيف يكمن تعريف الحركات الاجتماعية بالمعنى الذي يربطه بطبيعة الظروف التي نشأت فيها العوامل والأسباب لقيام ما سمي بالثورات العربية، والتي أدت بدورها إلى ظهور تلك الحركات، خصوصا دور الحراك الاجتماعي، في إثارة الاحتجاجات في كل من الجزائر وتونس، وتراجع دور الدولتين في كافة المجالات؟

– ما هو دور الحركات الاجتماعية وما الذي ميزها عن الأحزاب السياسية وغيرها من الجماعات الفاعلة والجماعات المنظمة والجماعات الضاغطة، وذلك بالتركيز على طبيعة العلاقة بينها وبين النظام السياسي، بما يتضمنه من مؤسسات رسمية وغير رسمية، وما هي الآليات التي وضعتها الأنظمة السياسية العربية للتعامل مع الحركات الاجتماعية؟

– هل عجزت الأنظمة السياسية العربية عن تحقيق أهداف وجودها قياسا بالشرعية السياسية، وبالنتيجة هل فقدان الأنظمة السياسية للشرعية هو نتيجة أزمة الديمقراطية، أم الحركات الاحتجاجية هي التي ذهبت إلى حد فقدان النظام لشرعيته؟

– هل كان تأثير الحراك السياسي في كل من الجزائر وتونس اقل حدة على النظام السياسي مقارنة با لأوضاع الاقتصادية المزرية، وإخفاقات السياسات العامة نحو تحول اقتصادي واجتماعي ايجابي، ومن ثم، هل الحركات الاجتماعية غيرت الواقع السياسي أم ساهمت فقط في تغيير نمط الحكم؟ وفي حال نجاحها، كيف نتصور مستقبلها في ظل الأوضاع السياسية المتغيرة وعقب نتائجها المتفاوتة؟

8. فرضيات الدراسة:

تضع الدراسة على محك الاختيار مجموعة من الفرضيات بعدد الأسئلة الفرعية:

– الحركات الاجتماعية في الوطن العربي وبخاصة في الجزائر وتونس، وبالإضافة إلى تردي المناخ السياسي داخلهما، كان لهما دور هام في نشوب الاحتجاجات.

– الدور الذي ميز الحركات الاجتماعية عن غيرها من الجماعات السياسية هو الذي حدد نوعية العلاقة مع الأنظمة السياسية العربية وبخاصة في الجزائر وتونس، وبالتالي نتج عن ذلك استخدام آليات عديدة ومعينة من طرف كل نظام على حدا، للتعامل مع هذه الحركات.

– لم تستطع الأنظمة السياسية العربية تحقيق أهدافها وضمان استمرارها بسبب فقدانها للشرعية السياسية في سياق غياب الديمقراطية من جهة وتفاقم الحركات الاحتجاجية من جهة أخرى.

– إخفاقات الحكومة في إعداد برامج اقتصادية واجتماعية تقدمية أكثر منها إصلاحية وثورية أثرت على الأنظمة السياسية العربية وبخاصة على النظام السياسي لكل من الجزائر وتونس، مما نتج عن ذلك حركات احتجاجية لم تغيير في شكل النظام، إنما غيرت نمط الحكم.

9. المقاربة المنهجية للدراسة:

بما أن تحديد المنهج البحثي يساعد على معرفة كيفية جمع المعلومات وتصنيفها ووصفها وتحليلها، ويمكّن من الوصول إلى نتائج علمية، ينجر على ذلك استخدام إما منهج معين يتلاءم وطبيعة الموضوع، إما عدة مناهج بحثية، أو حتى جميعها.

لذا وبالنظر إلى ما يستدعيه الموضوع وبما أن الدراسة تعد نظرية تعتمد مجموعة من المناهج من خلال رصد الكتابات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وبما أنها كذلك دراسة تحليلية تفسر الواقع العربي، وكذا تحلل المفاهيم ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، فتعتمد الدراسة على المقاربات النظرية باعتبارها ركائز البحث العلمي، ولا

يمكن تحقيق أهداف دراستنا من دونها. فتم توظيف هذه الاقترابات بغية الخروج في نهاية الأمر بالإجابات المقنعة عن التساؤلات المطروحة. فتم الاعتماد على مجموعة من المناهج و الاقترابات وهي:

أ. المناهج:

- **المنهج الوصفي:** اعتمدت على المنهج الوصفي لكونه يساعد على جمع المعلومات وتحديد المفاهيم خاصة حول الظاهرة محل البحث وكذا يساعد على تحديد أنماط الحكم.

- **المنهج التاريخي:** رأينا أن الدراسة تستدعي الاعتماد على هذا المنهج ولذلك تم أيضا اختياره على أساس انه لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها فقط بل وأيضا يتيح إمكانية التصور للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر ونموها.

- **المنهج التحليلي:** سوف يكون اهتمامنا بالمنهج التحليلي لكونه يقوم على التّفسير والنّقد والاستنباط وعلى تحليل الظاهرة بهدف الوصول إلى معرفة الأسباب وراء هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج من اجل تعميمها.

- **منهج تحليل النظم:** واعتمدت في دراستي بشكل كبير على منهج تحليل النظم، باعتبار الحركات الاحتجاجية أحد أهم مدخلات البيئة الداخلية المؤثرة في النظام السياسي واهم القوى المؤثرة في درجة استجابة النظام من داخل عملية صنع القرار ومخرجاتها على شكل قرارات أو قوانين أو تعليمات، الأمر الذي يترتب عليه ردود فعل ايجابية تضمن الاستقرار السياسي أو سلبية تؤثر عليه سلبيا.

- **المنهج المقارن:** تم اختياره على اعتبار انه يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها ببعضها بإبراز أوجه التشابه والاختلاف بغية الوصول إلى تحديد العوامل المسببة للظاهرة في ظرفها الزماني والمكاني.

ب. الاقترابات:

سوف نعتمد في الدراسة على **اقتراب الجماعة** لكونه يركز على مجموعة من الأفْراد تتفاعل فيما بينها داخل الجماعة والجماعات المختلفة فيما بينها سعيا لتحقيق

أهداف مشتركة، أي إحداث التغير داخل المجتمع، وفق آليات وتوجهات معينة بمعنى أن الاهتمام الأساسي ووحدة التحليل لاقتراب الجماعة تنصب بالأساس على الجماعة وليس الفرد وفقط، بالإضافة إلى انه يبرز التنافس الذي يتم بين الجماعات والذي يحدد ويحكم النظام السياسي.

واعتمدت أيضا على **الاقتراب البيئي** الذي يركز على تحليل البيئة الداخلية والخارجية في النشاطات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والتطور السياسي عموما، حيث لا يمكن دراسة الظاهرة دون التطرق إلى بيئتها، وكذا التمييز بين بيئتين مختلفتين.

واعتمدت كذلك على **الاقتراب القانوني** الذي يساعد على دراسة مدى تطابق الممارسات والسلوكات الاجتماعية مع الدساتير والقواعد القانونية.

واعتمدت على **الاقتراب المؤسسي** الذي يولي أهمية بالغة للبعد المؤسساتي لدراسة الظواهر السياسية وارتباطها بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كما يمكّن من فهم الأدوار التي تقوم بها المؤسسات بدراسة مجالات التكامل بينها.

وقد استعنت أيضا ب **الاقتراب البنائي الوظيفي** والذي من خلاله سوف احاول تفسير ما يميز نسبيا عدم القدرة للنظام السياسي على الاستجابة للمطالب الشعبية، وعدم فاعلية مؤسساته بخصوص تجميع المصالح والتعبير عنها، وهو الذي أدى إلى تذمر المجتمعات العربية، وهو الذي يشكل بوابة الاحتجاج.

واعتمدت أخيرا على **اقتراب الدولة والمجتمع**، لتفسير قدرة المؤسسات للدولة على التأثير في البيئة الداخلية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لمعرفة إن كان الحراك الشعبي العربي فاعلا سياسيا يحسب له من قبل الأنظمة السياسية العربية، وكذلك لمعرفة إن كانت هذه الأنظمة تتميز بالمرونة في التفاعل مع هذه الظاهرة الجديدة بالنسبة لها، من خلال استخدامها لآليات معينة، واخيرا لمعرفة إن كانت هذه الآليات في مستوى مواجهة الفعل الاحتجاجي.

10. محتويات الدراسة:

وصولا إلى هدفنا في دراسة الحركات الاجتماعية في العالم العربي في مجابهة أنظمتها، ومن أجل محاولة الإلمام بالموضوع قسمت البحث إلى أربع فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة.

يتعلق الفصل الأول بالإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول المفاهيم المتداولة في الدراسة، وفي المبحث الثاني تاريخ سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، وفي المبحث الثالث النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية.

والفصل الثاني يتعلق بتشابك الاوضاع في الدول العربية وظهور الحركات الاحتجاجية، وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول الحركات الاجتماعية العربية، وفي المبحث الثاني البيئة النظمية السياسية العربية، وفي المبحث الثالث المشاركة السياسية في الدول العربية.

أما في الفصل الثالث تحت عنوان ديناميات التغيير وإشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية، تناولت في مبحثه الأول أدوار الوسائط السياسية والاجتماعية، وفي المبحث الثاني تناولت الرهانات السياسية الكبرى وتحديات الدول العربية، وفي المبحث الثالث تطرقت إلى حتمية التحول الديمقراطي في الدول العربية.

وأخيرا الفصل الرابع، والذي استعرضت فيه كيفية تعامل الأنظمة السياسية العربية مع الحركات الاجتماعية (نموذجي الجزائر وتونس) قسمته إلى ثلاث مباحث، تناولت في المبحث الأول إشكالية الظاهرة الاحتجاجية في الوطن العربي، وفي المبحث الثاني أساليب تعامل الأنظمة السياسية العربية مع الظاهرة الاحتجاجية، أما المبحث الثالث فتناولت فيه التحليل المقارن بين نموذجي الجزائر وتونس.

وصولا في الأخير إلى خاتمة للدراسة.

كما لا يمكن في هذا الصدد إغفال صعوبات الدراسة والتي تراوحت بين نقص في المصادر والمراجع وكذا صعوبة تبسيط بعض الأفكار الجد عميقة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

حتى نستطيع أن نقف على المفاهيم والنظريات* المرتبطة بالتحليل السياسي، نشير في البداية إلى أهميتها في تحليل عالم السياسة، وهو في الأصل عالم التصورات الذهنية، ولو ان محسوساته لا تعني في ذاتها شيئا، ومثال على ذلك، مفهومي **السلطة والسيادة**، فإن كليهما يعنيان واقعا سياسيا مركبا من عنصرين هما: عنصر مادي، يكمن بالنسبة للسلطة، في السيطرة الفعلية المتمثلة في الاحتكار الفعلي لعوامل الإكراه المادي في المجتمع، وعنصر معنوي يجعل من ذلك العنصر المادي ظاهرة سياسية هي "السلطة السياسية"؛ ونفس التفكير بالنسبة للسيادة؛ إلا أن هذين العنصرين لم يجتمعا في مفهوم واحد إلا بفضل أعمال ذهنية خلاّقة كان السباق في تعريفها الفقيه الفرنسي **جون بودان John Bodin** والذي قال: "**إن السيادة هنا هي لفظة تستدعي إلى الذهن واقعا بعناصر معينة**". وهو كذلك بالنسبة إلى النظريات، والتي نحاول تعريفها كأدوات ذهنية لفهم وتحليل وتفسير النظام السياسي والحركات الاجتماعية، وكذا العلاقة التفاعلية التي تربطهما.[1]

لذا، نتطرق في هذا الفصل لأبرز الاتجاهات النظرية من حيث كونها أدوات تحليل تستعمل لاستيعاب ما يحدث في البيئة الاجتماعية ومن داخلها البيئة السياسية، وسوف نتناولها أيضا من حيث هي أدوات تفسير سير وانتظام هذين البيئتين.

---

* تخصيص فصل كامل يحتوي على دراسة معمقة للمفاهيم والنظريات وكذا الاقترابات، رأينا أنه مهم، ليس من باب تطبيق قواعد منهجية فحسب، بل لان ذلك سيسهل في احتواء طبيعة الأنظمة السياسية، واستيعاب الأسباب والخلفيات لكل الصراعات التي تدور داخل النسق السياسي، وسوف يساعد كذلك على الاطلاع على طبيعة أنظمة الحكم، ومن خلالها على كيفية إدارة الشؤون العامة وفق قواعد الديمقراطية. وكذلك لمحاولة الوقوف على تعريف دقيق بمفهوم القياس للحركات الاجتماعية، ومحاولة الاحاطة بمكوناتها ضمن ادبيات العلوم السياسية، وكذا الاستقرار السياسي من خلال تفاعلها مع النظام السياسي.

[1] محمد طه بدوي، **النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية**. القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1986، ص 32.

هذا فضلا عن دراسة الجانب التطوري للبعض من المفاهيم، والتي من خلالها نصل إلى الفهم والتحليل والتفسير لموضوعنا، كونها تشكل أحد المحاور الرئيسية في الدراسة.

1. المفاهيم المتداولة في الدراسة:

من خلال العنوان الذي اخترناه لهذه الدراسة وهو – **الحركات الاجتماعية وآليات التعامل من قبل الأنظمة السياسية العربية** – تبرز في ثناياه ثلاث مفاهيم ارتكازية هي: **النظام السياسي** و**الحركات الاجتماعية**، وما ينتج عن العلاقة التفاعلية بينهما، سواء كانت حالة الاستقرار أو حالة اللاّ استقرار، وهو الأمر الذي جعلنا نضيف مفهوم ثالث، في الدراسة، وهو ضمني: **الاستقرار السياسي**.

يضم هذا الفصل أيضا مفاهيم أخرى متداولة في الدراسة كمفهوم **الدولة** و**السلطة** و**الحكومة** والتي أدرجناها داخل الإطار المفاهيمي كون الكثير في الوسط العام يراها بمنظورات خاطئة، حيث غالبا ما يخلطون بينها وبين النظام السياسي، بسبب الصلة الموجودة بينهم.

كما أننا خصصنا كذلك جزء لدراسة مفاهيم أخرى مثل **المجتمع المدني** و**الحركات الاحتجاجية** و**الثورة** أثناء **الربيع العربي Printemps arabe أو Arab Spring**، **والانتفاضة الشعبية**، على أساس أنها تتنازع والمفهوم الارتكازي: الحركات الاجتماعية، وكذلك لأجل رفع اللبس عن تلك المفاهيم وتفادي الخلط في استعمالها.

1.1. المفاهيم الارتكازية في الدراسة:

تعددت التعريفات حول مصطلح النظام السياسي وفق مقاربات متعددة، وما يبرر ذلك يمكن في الطبيعة غير المستقرة لموضوع العلوم السياسية في حد ذاته.

ثم لأن تحديد مصطلح النظام السياسي، "يعد من الأمور المعقدة، فضلا عن صعوبة الوصول إلى تعريف دقيق له، وذلك بسبب ما يثيره مصطلح **السياسة** من غموض وبعد بالتحديد".[1]

وهو كذلك بالنسبة لمفهوم الحركات الاجتماعية، الأمر الذي يبرر تخصيص مبحث يحتوي على سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية من حيث التنظير، والنشأة، والتطور.

لذا اعتمدنا على مختلف التصورات النظرية من خلال التطرق لمجموعة من التعريفات على الشكل المعمول به، أي إعطاء تعريف تلوى الآخر، بالإضافة إلى الإحاطة بمفهوم النظام السياسي من حيث مكوناته وخصائصه في إطار تحليلي معياري.

نضيف إلى ذلك، أنه وبالرغم من الحضور المعتبر الذي تسجله الحركات الاجتماعية في الواقع الذي نعيشه، فإن إيجاد مفهوم دقيق ومحدد لها لا زال ينقصه، ليس فقط عدم الإجماع عند الباحثين في شأنها، بل وحتى من الخلط بين مفهوم الحركات الاجتماعية، وبين مفاهيم أخرى، قد يكون لها الكثير أو القليل من التشابه معه.

جدير بالإشارة أيضا، أنه غالبا ما يكون مفهوم الحركات الاجتماعية هو الآخر مخالفا تماما لما يعكسه الواقع؛ ومن الأسباب التي قد تفسر هذه الحالة من المبالغة في الدلالة أو النقص فيها أو حتى التنازع معها، نذكر الحرية المفرطة للكثير من الباحثين والملاحظين والناشطين السياسيين، في إطلاق المصطلحات كما جاءت، وفي ظل حقل أكاديمي يفتقر نسبيا للكتابات السياسية.

أ. النظام السياسي:

كما سبق القول، اعتمدنا على مختلف التصورات النظرية من خلال التطرق لمجموعة من التعريفات على الشكل المعمول به، أي إعطاء تعريف تلوى الآخر،

---

[1] ثروت بدوي، **النظم السياسية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1972، ص 3.

بالإضافة إلى الإحاطة بمفهوم النظام السياسي من حيث مكوناته وخصائصه في إطار تحليلي معياري.

ومن الأولويات، يجب الإشارة إلى أن مصطلح النظام السياسي عند الغربيين، يعتبر من أكثر المصطلحات استخداما في أدبيات السياسة، ويستخدم بدلالات مختلفة كـ :[1] Ordre politique – Régime politique – Système politique

لكن، إذا أردنا ترجمة هذه المصطلحات من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، فمن الشائع أن جميعها يتم ترجمتها بمعنى **النظام السياسي**، ومن الشائع كذلك أن جميعها لها نفس الدلالة، إلا أن الدكتور **حسن صعب**، يميز بين مصطلح "**نظام**" ويرى أن ما يقابله بالفرنسية هو **Régime**، وبين "**منتظم سياسي**" ويرى أن ما يقابله بالفرنسية هو **Système politique**، **معتبرا ان النظام السياسي هو جزء من المنتظم السياسي**[2].

في حين لم يتناول ما يقابل مصطلح **Ordre politique باللغة العربية**، وفي نفس السياق وعلى سبيل الإضافة، نرى حسب رأينا الخاص، أن ما يقابل **Ordre politique** باللغة العربية قد يكون "**نسق سياسي**".

أما **عبدالوهاب الكيالي**، وآخرون، فيشرحوا الفرق بين النظام السياسي والمنتظم السياسي، اذ يرون ان النظام (Régime) هو: "مصطلح يطلق على الظواهر والعلاقات والبنى الاجتماعية بما يفيد تبلورها وانتظامها في قواعد ومصالح وقيم واتجاهات مميزة." وان المنتظم (Système) يتضمن من الناحية السياسية مجموعة المبادئ والاجراءات والمؤسسات والاجهزة التنظيمية التي ترمي لتحقيق هدف او مصلحة ما.[3]

وعليه، يتكون مفهوم النظام السياسي لغة من كلمتين، هما النظام والسياسي:

---

[1] كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي**، ط1، الدار العربية للموسوعات، 2009، ص 17.

[2] حسن صعب، **علم السياسة**، بيروت: دار العلم للملايين، 1985، ص58.

[3] عبدالوهاب الكيالي، وآخرون، **موسوعة السياسة**. جزء3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص356.

– **النظام:** النظام هو مجموعة عناصر متفاعلة فيما بينها، لأجل تحقيق هدف محدد؛ أو هو مجموعة من النظم المتفاعلة.[1]

ويمكن أيضا تعريفه بأنه مجموعة من النظم الفرعية ترتبط مع البيئة بواسطة علاقات لتحقيق هدف؛ والنظم الفرعية هي المكونات الأساسية للنظام، أما البيئة فهي ما يحيط بالنظام، تؤثر فيه وتتأثر به، من خلال العلاقات التي تربط النظم الفرعية مع النظام، وكذلك العلاقات بين النظام والبيئة.[2]

ويعني مصطلح النظام أيضا ترتيب الأمور على نحو معين، لتحقيق هدف محدد، وترتكز افتراضات النظام **Système** في النظرية العامة للنظم، على أن:[3]

– النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.

– أجزاء النظام تتفاعل فيما بينها.

– كل جزء من أجزاء النظام يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال عن الأجزاء الأخرى المرتبطة به، وعلى ذلك الأساس، يعبر النظام عن وسط مترابط أو يكون في شكل مدخل Input نحو مخرج Output.[4]

والكثير يذهب بالنظام أنه مجموعة من الأجزاء وقد تكون ايضا مجموعة من النظم الفرعية التي تتداخل العلاقات بين بعضها وبين النظام الذي يضمها، والتي يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا النظام الكلي. وقد يكون النظام مفتوحا، اي تكون له علاقات مستمرة وفعالة مع البيئة المحيطة به، فيؤثر فيها ويتأثر بها، وما يحقق هذا التفاعل بينهما، هو ذلك التأثير البيني. ففي هذه الحالة، يعتمد النظام على وجود مجموعة من المدخلات، وهي التي تساهم في النتيجة المطلوبة

---

[1] مؤيد سعيد السالم، **نظرية المنظمة: مداخل وعمليات.** مطبعة شفيق، 1988، مطبوعة منشورة في الموقع: Arab British Academy for Higher Education :www.abahe.co.uk

[2] محمد بن دليم القحطاني، **إدارة الموارد البشرية: كمنهج متكامل.** السعودية: مطابع الحسيني الحديثة، الهفوف، 2005، مطبوعة منشورة في الموقع: www.abahe.co.uk : Arab British Academy for Higher Education ص1

[3] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية.** ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص102–103.

[4] Bandyopadyay JAYANTANUJA, **General Theory of International Relations.** New Delhi: Allied publishers Limited, 1993, p 39.

تسمى بالمخرجات، والتي بدورها تساهم، في حال حدوث أخطاء اثناء عملية التنفيذ للنظام، في الوصول إلى نتيجة اخرى، تسمى بالتغذية الاسترجاعية Feedback. بالمقابل، قد يكون النظام مغلقا، وهو النظام الذي لا تتبادل فيه المدخلات والمخرجات مع بيئتها، بمعنى أنه لا يتفاعل مع البيئة المحيطة به، فيعتمد على القرارات التي يتم اتخاذها داخله فقط، ولا يستعين بالآراء والاقتراحات التي يعتبرها من المؤثرات الخارجية، ولذلك لا تتحقق التغذية الاسترجاعية بالأسلوب المطلوب، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث حالة عدم التوازن في الوسائل المستخدمة.[1]

ومن خلال ما سبق، نستنتج ان المعيار الذي يجب استخدامه من اجل تبيان طبيعة النظام، ان كان مفتوحا او مغلقا، هو طبيعة العلاقات بينه وبين البيئة المحيطة به.

– **السياسي:** هي صفة مشتقة من كلمة السياسة[2]، تتضمن استخدام السلطة من طرف الحكام بهدف قيادة من يسوسون من المحكومين، تحقيقا للمصلحة العامة.[3]

وإذا كانت السياسة تعني لغة معالجة الامور وتعبر بالتالي عن قيام الوالي على الشيء بما يصلحه ولصالح الرعية، فمدلول مصطلح السياسة يختلف عن ذلك حسب ما يلي:

من وجهة نظر القانون، إذ أطلق في التعبير القانوني مصطلح السياسة لأول مرة على صفة المواطن الفرد وحقوقه، أو حياة الفرد بوصفه مواطن. بالمقابل، يقصد بالسياسة، حياة رجل الدولة واشتراكه في الشؤون العامة. وجدير بالذكر أنه كثيرا ما تعني السياسة الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة، أو دستور الدولة أو نظام الحكم فيها.

---

[1] تعريف النظام، http://mawdoo3.com

[2] كلمة سياسة تقابلها بالإنكليزية **Policy**، وبالفرنسية **Politique**، أصلها كلمة يونانية، تعني **Police**، ومعناها **مدينة**، وتشير إلى تنظيم العلاقات بين الناس، حكام ومحكومين، لتحقيق مصلحة الجماعة، تحت راية المدينة اليونانية القديمة.

[3] ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية والقانون الدستوري**. مصر: منشاة المعارف بالإسكندرية، 2005، ص2.

ومن وجهة نظر سياسية، باعتبار علاقة المصطلح بالسلطة، من المتفق عليه هو أن السياسة تتعلق بالسلطة في الدولة شكلا وموضوعا، وبمعنى أدق، تتعلق بتنظيم السلطة وأشكال ممارستها، وعملها ومجالات نشاطها، وعلى أساس شكل السلطة، يكون النظام السياسي يعني نظام الدولة وما يتضمنه من تنظيم الحكم فيه ونشاط حكامها.[1]

وقد عرفها "**هارولد لاسويل**" Harold LASSWELL بأنها عبارة عن دراسة السلطة التي تقوم بتحديد المصادر المحدودة. وعرفها كذلك "**ديفيد إيستون**" David EASTON بأنها عبارة عن دراسة تقسيم الموارد الموجودة في المجتمع عن طريق السلطة، أما الواقعيون فعرفوها بأنها فنٌّ يقوم على دراسة الواقع السياسي وتغييره موضوعياً.

وبالنتيجة، وتبعا لتطورات نشاط السلطة وكذا توسيع نشاط الدولة لتصبح تهتم وتتدخل في مجالات كانت في الماضي بعيدة عنها، وأصبحت توجه وتنظم المعاملات الخاصة إلى درجة أنها تؤثر مباشرة على النظام الاجتماعي، فتطورت مع ذلك فكرة السياسة وأدرجت فيها عناصر اجتماعية حتى أصبح مدلول السياسة يكاد يشتمل على كل ما له تأثير على النظام الاجتماعي.

فتحول مدلول السياسة إلى عنصر أساسي في النظام السياسي الذي تطور بدوره بعدما كان مدلوله التقليدي يقصد به شكل الحكومة، ليطغى في الأخير الجانب الموضوعي حتى اصبح معيارا أساسيا في تعريف النظام السياسي،[2] أي كل ما هو سياسي لبلد ما يرتكز على دراسة النظام الاجتماعي لهذا البلد، بعدما كان في السابق مفهومه يقتصر فقط على نظام الحكم فيه.[3]

ومن التعريفات الشائعة لمصطلح السياسة، تعريف "**هارولد لاسويل**" الذي يرى فيه أن السياسة تهدف إلى "ضمان تحقيق حقوق الأفراد وواجباتهم وتحديد الظروف التي

---

[1] ثروت بدوي، **النظم السياسية**. مرجع سابق، ص 3-4.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ونفس الصفحة.

[3] Georges BURDEAU, **Traité de sciences politique : le pouvoir politique**, tome 1, p7.

يتحصل فيها كل فرد على نصيبه من ثروة ونفوذ."[1] إلاّ أن هذا التعريف لم يشر إلى خاصية الصراع والتنافس بين الأفراد على السلطة بهدف الوصول إلى الثروة والنفوذ.

ولعل تعريف **موريس دوفرجي** Maurice DUVERGER قد استدرك النقص الذي ميزه تعريف **هارولد لاسويل** بقوله أن السياسة: "عبارة عن صراع متواصل بين فئة اجتماعية تسعى لبسط نفوذها والتحكم في مصير المجتمع بأكمله والتمتع بجميع الخيرات، وبين فئة مناهضة لها تحرص على توفير الأمن والعدالة لجميع الأفراد وتحويل أجهزة الدولة إلى أداة فعالة لتحقيق الوئام الوطني ودمج الأفراد في وطن تسوده العدالة."[2]

وعند إعادة تشكيل مصطلحي "النظام" وصفة "السياسي" إلى **النظام السياسي،** فهناك العديد من التعريفات، من حيث مكوناته في إطار تحليلي معياري؛ فتارة نتكلم عن النظام بمفرده، وبخلفية النظام السياسي، أي اقترانه بالسلطة، وتارة أخرى، نتكلم عن النظام السياسي، على اعتبار أنه يملك السلطة ويمارسها عبر الأدوار والوظائف المناطة. فيمكن القول إجمالا بأن النظام السياسي، هو عبارة عن نسق يتعلق بالسلطة، ويتكون من عدة أجزاء تترابط فيما بينها، ويتفاعل مع البيئة الداخلية والبيئة الخارجية بهدف تحقيق بقائه وضمان استمراره. وهو واحد من أنظمة المجتمع، مثله مثل النظام الاقتصادي، والنظام القانوني، والنظام الثقافي. والعناصر المكون منها النظام السياسي هي: التنظيمات السياسية، والقواعد السياسية، والعلاقات السياسية، والوعي السياسي، والسلوك السياسي، وكل هذه العناصر تؤثر وتتأثر فيما بينها، وتفاعلها هو الذي يجعل منها نظاما، وينعكس أيضا على عناصر أخرى يتألف أيضا منها النظام السياسي والمتمثلة في مؤسسات الحياة الاجتماعية، والجماعات، والقواعد، والوظائف، والأدوار، ذات الصلة بالسلطة السياسية.[3]

---

[1] عمار بوحوش، **مبادئ العلوم السياسية،** (مطبوعة موجهة لطلبة الحقوق والعلوم السياسية)، الجزائر، 1975، ص3.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ونفس الصفحة.

[3] صالح جواد الكاظم، على غالب العاني، **الأنظمة السياسية.** بغداد: كلية الحقوق جامعة بغداد، 1990 – 1991، ص5.

وفيما يخص الأدوار والوظائف التي تؤديها مكونات النظام السياسي، بإمكاننا التمييز بين المكونات التي لها وظيفة واحدة وفريدة، ولها طابع سياسي محض، ومثالها الأحزاب السياسية، وبين مكونات متعددة الوظائف، أي أن الوظيفة السياسية ليست إلا واحدة من الوظائف العدة التي تمارسها، ومثال على ذلك، النقابات والاتحادات المهنية. بالإضافة إلى جماعات ومؤسسات وظيفتها لا تهتم بالسياسة بل العنصر السياسي يكون فيها عابرا فقط، ومثالها الجمعيات العلمية. وبما أن النظام السياسي هو أحد أنظمة النظام الاجتماعي، فقد يتمتع ببعض الخصائص نذكر منها:[1]

– العلوية Suprématie بمعنى أنه يملك السلطة العليا على المجتمع، وبالتالي قراراته تكون عامة، ومجردة، وملزمة، مثلها مثل خصائص القاعدة القانونية.

ومن وظائفه الأساسية تعبئة كل الطاقات من أجل تحقيق أهداف للمجتمع تضبطها قوته، لكن لتأدية هذه الوظيفة، عليه امتلاك "سلطة"، وبذلك تعتبر السلطة، الخاصية الأولى له.

– الاستقلالية الذاتية النسبية Autonomie intrinsèque relative لكون انها تقع علاقات داخله تضبطها قواعد قانونية وسياسية خاصة، وهذا ما يميزه عن أي نظام آخر فرعي من أنظمة المجتمع ويعطيه شكلا بارزا.

– التأثير L'influence في المجتمع، لكن تأثير يتميز بأكثر فعالية من أي نظام آخر لكون هذا التأثير معزز بسلطة عليا، ومن خلال هذه السلطة، يكتسب النظام السياسي، القدرة على تنظيم طاقات المجتمع، بواسطة الاستخراج، ويعني تعبئة واستخدام الموارد المادية والبشرية المتوفرة.

– التنظيم L'organisation ويعني فرض سيطرته على سلوك الأفراد والجمعيات.

– التوزيع La distribution ويعني توزيع النفوذ والخدمات والمنافع على الأفراد والجماعات، وهذا الذي يحدد كيفية أداءه ومدى تحقيقه للأهداف الاجتماعية.

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 6-7 .

– التفاعل L'interaction مع الأنظمة الأخرى في المجتمع رغم ممارسته للسلطة العليا داخله، ولكون هذه السلطة لا تعني أن النظام السياسي منفصل عن البيئة الاقتصادية الاجتماعية التي يتحرك فيها لأن وببساطة هو نتاجها، إذ هي أساسه وهو البناء الذي يقوم عليها.

ولذا، من حيث مفهومه الضيق يكون معناه له صلة بطبيعة الحكم من حيث الممارسة، لكون الاهتمام في هذه الحالة، يكون موجهاً للمؤسسات والقانون أي الهياكل الرئيسية التي تقوم عليها الدولة وما تتضمنه من صلاحيات وكذلك للعلاقات التي تميز تلك المؤسسات فيما بينها، مع مراعاة النصوص الدستورية والتشريعية التي تحكم الدولة.[1]

أما من حيث مفهومه الواسع، يراد بمعناه انه يحتوي على عناصر منوط اليها دور هام في الحياة السياسية، ومثال على ذلك، النظام الحزبي والايديولوجيا التي ينطلق منها، وكذلك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وحتى درجة التنمية السياسية التي وصل اليها المجتمع، وما يستتبعها من ثقافة سياسية.[2]

والاكتفاء بالمقاربة المؤسساتية للنظام السياسي، لا يعكس الواقع، اي الصورة الكاملة للنظام السياسي القائم فعلا في دولة ما، ومتى كان كذلك، فالصورة المعكوسة حسب هذه المقاربة تبقى منقوصة وسطحية، اذ هي بعيدة عن الواقع، ولكون هذه المقاربة تعنى فقط بتحديد مكونات السلطة وطرق ممارستها، فهي لم تعى بما هو غير مؤسساتي.[3]

وعليه، يهدف النظام السياسي الذي يقوم انطلاقا من التعددية السياسية إلى التداول للسلطة بطريقة سلمية، ويمنع تغييره أو العمل على الوصول إلى أهداف ذات أبعاد

---

[1] الأزهر بوعوني، **الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي.** تونس: مركز النشر الجامعي، ص 9.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 10.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ونفس الصفحة.

سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية، سواء بالعنف أو بالقوة أو عن طريق الانقلاب العسكري.[1]

وعن تعريف النظام السياسي لأبرز المفكرين، نستعرض ما يلي:

"**دافيد إيستون**" الذي يرى بأنه: "جزء من نظام أشمل هو النظام الاجتماعي، وأن هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين، وان تطور النظام السياسي يعد أكثر الأجزاء تأثيرا في حياة أي دولة"[2]

ويعرفه "**روبرت دال**" Robert DAHL بأنه: "التركيب المستمر للعلاقات الإنسانية والذي يشمل إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة".[3]

ويعرفه كذلك "**موريس دوفرجيه**" بأنه: "مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشكلات التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة".

يعرفه كذلك "**توماس بارتون بوتومور**" Thomas Burton BOTTOMORE بأنه: "النظام الذي يختص بتوزيع القوة في المجتمع".

أما "**هارولد دويغ لاسويل**" فيعرفه بأنه: "النفوذ وأصحاب النفوذ على أساس مفهوم القوة مفسرة بالجزاء المتوقع."

وعرفه "**جابريل أي الموند**" و "**جي بنجهام باول**"، G.BINGHAM Powel, A.ALMOND Gabriel على أنه : "مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع، والعمل على تنفيذها، وتدعم قرارات النظام السياسي عادة بالشرعية القسرية، ويمكن فرض الخضوع لها بالقوة."[4]

---

[1] **سلسلة كتيبات الحوار الوطني**، أسس بناء الدولة الحديثة المدنية، ص 14 و15.

[2] David EASTON, **catégorie pour l'analyse systémique de la politique**, Paris : almond cloth. Paris, 1971, p 96.

[3] Robert DAHL, Modern political analysis, (Englewood Cliffs, N.J, Printice-Hall), 1963, p6.

[4] جابريل أي الموند، جي بنجهام باول، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**. ترجمة هشام عبد الله، مراجعة سمير نصار، ط1، عمان: الدار الأهلية للنشر و التوزيع، 1998، ص16.

كما تناوله بعض الباحثين العرب على أساس مؤسسات وأنماط وقواعد نذكر منهم:

"**محمد طه بدوي**" الذي يعرفه باعتباره "مؤسسات منظمة تنظيما قانونيا مستقلا ومرتبطة بواقع مجتمعها الحضاري والثقافي والروحي، أي بالسياق أو البيئة الذي تعمل فيه، الأمر الذي يوسع من مجال الدراسة لتتجاوز مجرد القواعد الوضعية المنظمة لهذه المؤسسات إلى القيم الأساسية والأهداف أو المثل العليا والثقافية التي تميز المجتمع عن غيره، فتجعل للنظام السياسي طابعه الغربي أو الإسلامي"[1]

يقول "**إبراهيم درويش**" بأنه: "مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة، والمتعلقة بعمليات صنع القرارات، والتي تترجم أهداف المجتمع وخلافاته الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية، فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية".[2]

أما "**ثروت بدوي**" فيقول بأنه: "مجموعة من القواعد والأجهزة المتنافسة والمترابطة فيما بينها و بين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها واختصاصاته داخلها، كما يحدد عناصر القوة المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها".[3]

كل هذه التعريفات السابق ذكرها تأتي نتيجة التطور الذي طرأ على النظام السياسي، إذ هذا الأخير لا يتواجد في فراغ، بل يتواجد في بيئة يتأثر بها ويؤثر فيها رغم أنه نظام مستقل، فهو في الواقع يتفاعل مع النظم المجتمعية الأخرى ومع البيئة الخارجية الإقليمية والدولية أيضا.[4]

---

[1] محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص 32.

[2] إبراهيم درويش، **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**. الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1969، ص33.

[3] ثروت بدوي، مرجع سابق، ص 11.

[4] ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 25.

ومن خلال ذلك، يتبين وجود علاقة تفاعلية مستمرة بين مكونات النظام السياسي على أساس من الاعتماد المتبادل والنظام والبيئة المحيطة التي ينشأ فيها، يؤثر فيها ويتأثر بها.

ب. الحركات الاجتماعية:

قبل أن نخوض في إعطاء تعريف للحركات الاجتماعية، يستوجب علينا معرفة جوهرها، وبالتالي، الإلمام بالركائز التي يجب الاستناد إليها بالنسبة للتعريف، وذلك لا يتأتى إلا عن طريق التطرق إليه من حيث مجموعة من المبادئ:

– فمن حيث تكوينها، تعرف الحركات الاجتماعية على أنها جماعة من الافراد تلتف حول مشروع يتسم بالتضامن، في اطار مستوى ضيق ومحدود من التنظيم، ويشار هنا إلى ان التنظيم هو غير رسمي، وايضا في اطار مستوى واسع، مؤسسي، وقوي، ومحكم.

– ومن حيث خصائصها، قد تتميز الحركات الاجتماعية بالتغيير الاجتماعي كذلك، وبوجود بناء فكري عالي المستوى؛ مقابل ذلك، تتسم بوجود بناء تنظيمي ضعيف يقود أعضاءها، وأنها تعمل خارج الأطر المؤسسية، وتتميز بتضامن داخلي قوي ما بين قاداتها واعضائها، يغلب على تلك الحركات الولاء للمشاركين فيها نحو تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الحركة.

– ثم من حيث شروط تواجد الحركات الاجتماعية، فهي تتميز بتوافر عوامل رئيسية تتمثل في الوعي، حيث أن الانتماء للحركة يحقق لأعضائها الاستقرار والمكانة الاجتماعية المفقودة، يضاف إلى ذلك، وفي الرموز والمعتقدات التي التف واجتمع الأعضاء حولها.

– أما من حيث أهداف الحركات الاجتماعية كعمل جماعي، فبرنامجها يحتوي بالأساس على هدف أحداث تغيير اجتماعي أو سياسي باتجاه ما مغاير لما هو عليه في الواقع.

ومن حيث أساليب الحركات الاجتماعية وآلياتها، فهي تتنوع حسب الاساليب التي تستخدمها لتحقيق أهدافها، وعلى سبيل المثال، إقامة تحالفات في شكل شبكة، واستخدام تكتيكات من خلالها ترسم طبيعة نضالها، ويتم ذلك عبر المظاهرات والاحتجاجات، و كذلك استخدام الطرق الانسب بهدف التأثير والضغط السياسيين، لتحقيق مطالبها. وقد تتعدى الحركة الأساليب السلمية لتصل إلى الوسائل العنيفة، كما قد تلجأ إلى الانسحاب.[1]

وأخيرا، وحسب الفكر الماركسي، يمكن التمييز بين الحركات الاجتماعية وفق خمسة أنواع لها، العمالية، والطلابية، والفلاحية، والنسائية، والثقافية، ويستند هذا التمييز إلى هذه الفئات الاجتماعية على اعتبار انها تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وهي في الوقت ذاته القوى الرئيسية للإنتاج، مع علم الكثير من الملاحظين أن تلك القوى للإنتاج تعبر عن القوى الاجتماعية الأكثر تخلفا من حيث ظروف عملها ومعيشتها، كون "**كارل ماركس**" يرى بان الحركات الاجتماعية تنشأ كنتيجة لظروف اقتصادية اجتماعية قاسية.

لكن وبالرغم مما سبق قوله، لازال تعريف الحركات الاجتماعية يثير بعض الاختلافات، وهذا راجع أيضا لتعدد المقاربات النظرية، وسوف نحاول في هذا المطلب رفع اللبس عن مفهوم الحركة الاجتماعية، بإعطاء تعريفات بأكثر قدر ممكن من الدقة، وتوضيحات حول ما يقصد بالحركة الاجتماعية على النحو المطلوب في العلوم السياسية، أي كعمل سياسي جماعي.

بالإضافة إلى أن محاولتنا هذه، وحتى تطمح لأن تحظى بإجماع ولو نسبي، فهي مبنية على انتقائنا لبعض التعريفات تحتوي على عدد من العناصر الواجب توفرها، نذكر منها: التنظيم، الجماعة، الأهداف، المبادئ، السياسيات، الأوضاع، التغيير، المكونات الفكرية والوسائل التعبوية.

---

[1] صالح ياسر، الحركات الاجتماعية: الجوهر –المفهوم– والسياقات المفسرة"، مقالة منشورة بموقع ينابع العراق **www.yanabe3aliraq.com** بتاريخ: 27 يناير 2015.

فالحركة الاجتماعية تعني: "تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة."[1]

كما يشير "**تشارلز تيلي**" Charles TILLY إلى ان مصطلح الحركة الاجتماعية يعرف بأنه: "الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم"[2]

كما يرى كل من "**دوق ماكادام**" Doug Mc ADAM و"**جون دي ماكارتي**" John D. Mc CARTHY، و"**مايار زالد**" Mayer ZALD **أن** هناك ثلاثة عوامل حاسمة للحركات الاجتماعية : الفسحة السياسية، القدرة التنظيمية، والقوة التأطيرية.[3]

أما "**بول ويلكينسون**" Paul WILKINSON، في كتابه "**الحركة الاجتماعية**" الصادر في 1971، رأى بان الحركة الاجتماعية هي حركة جمعية مقصودة لأحداث تغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة، لا تستبعد العنف غير القانوني والثورات، ولابد أن تتضمن حدا أدنى من التنظيم، و يرتكز التزامها بالتغيير على الإرادة الواعية والالتزام بأهدافها ومعتقداتها.[4]

والبعض الآخر يرى أن الحركة الاجتماعية يقصد بها النشاط الذي يهدف إلى التغيير الاجتماعي، وتتكون الحركة الاجتماعية من مجموعة من الافراد ينخرطون في مشروع محدد، ويستعملون خطابا تغييريا موجها إلى المجتمع، ويتحدى سلطة النظام

---

[1] إبراهيم البيومي غانم، "الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال"، 14 ماي 2017، على موقع الانترنيت: **http://pathlandmarks.blogspot.com/2012/08/blog-post.html**

[2] غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 39.

[3] الحركات الاجتماعية في عالم متحول، منتدى الفريق الاجتماعي:
http://www.social-team.com/forum/showthread

[4] وفاء داود، "الحركات الاحتجاجية الجديدة": المراحل والوظائف، مقالة منشورة في موقع الحوار المتمدن، العدد 4159، جولية 2013.

السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإِحداث التغيير.[1]

ويشير "**هربرت بلومر**" Herbert BLUMER إلى أن الحركة الاجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الهادف إلى التغيير في العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين[2]؛ فهي في نظره مشاريع جماعية ترمي إلى إقامة نظام جديد للحياة، وتستند إلى الاحساس بعدم الرضا عن النمط السائد، والى الرغبة في إقامة نسق آخر بدله، ويليق بتطلعات الافراد المنتمين إلى تلك الحركة الاجتماعية.

ويعرفها "**غي روشي**" Guy ROCHER على أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف متباين، يكمن في التفاف مجموعة من الأفراد حول قضايا اجتماعية والدفاع عنها.[3]

أما "**آلان تورين**" Alain TOURAINE فيذهب إلى القول بأن الحركات الاجتماعية تعكس فعلا خاصا يرتكز على سلوك جمعي لمجموعة من الفاعلين ينتمون إلى جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل التفوق من حيث القيادة الاجتماعية.[4]

كما يعرفها "**إريك نوفو**" Eric NEVEU وهو باحث فرنسي ينتمي إلى فرقة البحث لـ: "**آلان تورين**"، على أنها تشير إلى تعبئة الافراد بغض النظر على اجناسهم، نحو الآمال، والشعور بالمصالح، ذلك انه وصفها بالحركة الممتازة بحيث نقاشاتها تدور حول الرهانات الاجتماعية وحول العدل، كما أنها مناسبة لتحريك المجتمع والسياسة ومناسبة للتسجيل في الذاكرة الجماعية[5].

---

[1] نولة درويش، "هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟"، **مقالة منشورة في موقع الحوار المتمدن**، العدد 765، مارس2004.

[2] حسن اشرواو، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مقالة منشورةفي27-12-2010 على الموقع:
.www.anfasse.org Herbert Blumer: social movements, in: Alfred McClung Lee, New Outline of the principles of sociology. New York; Barnes and Noble, p 199.

[3] عزيز خمليش، **الانتفاضات الحضرية بالمغرب دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981**. المغرب: افريقيا الشرق للنشر والتوزيع، 2005، ص 14.

[4] عبد الرحيم العطري: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. **مجلة إضافات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، 2011، ص 25.

[5] Neveu ERIK, **Sociologie des mouvements sociaux**, Edition la Découverte, 2002, P03.

أما "**تشارلز تيلي**" الذي يعد أيضا من أبرز المفكرين المساهمين في مجال الحركات الاجتماعية، فيعرفها على أنها سلسلة من الأداء والمعارضات والحملات التي يقوم بها الافراد، بدون انقطاع، لرفع مطالبهم، مضيفا بانها ايضا وسيلة ذات الاهمية البالغة التي تسمح للأفراد بالمشاركة في السياسة[1].

كما عرفتها "**ريموند بودون**" Raymond BOUDON في القاموس السوسيولوجي على أنها عمل جماعي، الهدف من ورائه هو تأسيس نظام جديد للحياة[2]

وعموما، هناك تعريف قد يكون الأكثر شيوعا، ينسب إلى "**تشارلز تيلي**"، حيث يعرف هذا الباحث الحركة الاجتماعية على أنها سلسلة متواصلة من التفاعلات بين القادة في السلطة، وبين مجموعة من الاشخاص يقومون بمسؤولية التمثيل لقاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي في مستوى تطلعاتها، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة المعالم، لإجراء تغيير في ممارسة السلطة، وتوزيعها، وتدعيم وتعزيز هذه المطالب بمظاهرات عامة تؤيدها.[3]

ج. الاستقرار السياسي:

يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي من بين المفاهيم الأكثر غموضا، حاله حال الكثير من مفاهيم علم السياسة. إلا أن الذي يتميز به، هو اعتباره من أهم الركائز التي يعتمد عليها النظام السياسي، لتحقيق هدفي البقاء والاستمرار، بصرف النظر على خلفية كل نظام حاكم، ان كان ديمقراطيا، أم تسلطيا، فيأمل النظام في أن يكون حكمه مستقرا، لكي يحقق البقاء والاستمرار.

لقد تناول العديد من المختصين بعلم السياسة مفهوم الاستقرار السياسي بمناهج فكرية عديدة. فبالنسبة إلى "**ديفيد ايستون**"، الذي يعرف الاستقرار السياسي على أنه: "القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، والقدرة على ضبط التغير

[1] تلي تشارلز، **الحركات الاجتماعية**. ط1، مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص44.

[2] Boudon RAYMOND et autre, **Dictionnaire de Sociologie**, Paris : Impression Bussiere, 2005, P159.

[3] Charles Tilly, “Social Movement as Historically Specific Clusters of Political Performance”, **Berkeley Journal of Sociology**, N° 38, 1994, P 1-30.

والتحكم فيه"[1] ونلاحظ هنا استخدام هذا المفكر لمنهج تحليل النظم، لكي يصل إلى ربط العلاقة بين مفهومي الاستقرار السياسي، والتغير الاجتماعي من حيث مستوياته وحدته في المجتمع، إذ يرى "**ديفيد ايستون**" أن الاستقرار "عادة ما يرتبط بنوع من التغير البطيء، الذي لا يخلق اهتزازات سريعة ومفاجئة في العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغير السريع والمفاجئ إلى ظهور أشكال من عدم الاستقرار في أي مجتمع".[2]

أما "**لوسيان باي**" Lucien PYE، وباستعماله للمنهج البنائي الوظيفي، يرى هو الآخر بأن "الاستقرار السياسي، يرتبط بالقدرة على إحداث التغيير الموجه، وأنه يحتوي على التلاؤم والتكيف مع الظروف المتغيرة، أي أنه يرتبط بالتغير المحكوم الذي يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية لأكبر عدد من الأفراد".[3]

ولذلك يمكن اعتبار أن تحقيق الاستقرار السياسي من طرف النظام السياسي مرهونا بالسياسات التي تتخذها النخبة السياسية، والتي يجب أن تتجه نحو تحقيق قدر كبير من علاقات التعاون بين أعضاء النخبة الحاكمة فيما بينها من ناحية، وتدعيم علاقاتهم بأفراد المجتمع من ناحية أخرى، وإلى إزالة جميع أسباب الصراع أو العنف الاجتماعي.[4]

ومن زاوية أخرى، يمكن أيضا تعريف الاستقرار السياسي بمفهوم المخالفة أي بتعريف حالة عدم الاستقرار السياسي، كون حالة الاستقرار السياسي، وحالة عدم الاستقرار السياسي، كلاهما يعملان على زيادة أو نقصان في درجة تحقيق التنمية التي تقوم بها الدولة وتأثيرها على النظام السياسي، خاصة وأن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي باتت أكثر حضورا في الدول العربية بعد ظهور العديد من الاحتجاجات

---

[1] مريم سلطان لوتاه، "مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، دراسة للعوامل والمحددات الخارجية والداخلية، **أطروحة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991، ص21–22.

[2] المرجع نفسه، ص 22.

[3] كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**. ط1، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص303.

[4] سلوى محمد اسماعيل، العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999. ص 41–47.

الشعبية منذ 2011، موضوع دراستنا. وعدم الاستقرار السياسي لا يقتصر حصريا على عدم الاستقرار الحكومي أو عدم الاستقرار النظمي فحسب، بل هو يعكس أيضا أعمال الشغب والمظاهرات وكل ما قد يترتب عن الحركات الاجتماعية الاحتجاجية متعددة الأبعاد في مطالبها. لذا، نرى أن الاستقرار السياسي يعد متغير تابع لمتغير مستقل هو الحركات الاجتماعية في مواجهتها لنظام سياسي لم يستجب لمطالبها.

وبناء على ما سبق، نذكر من بين المؤشرات للاستقرار السياسي، شرعية النظام السياسي، قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع، وسيادة الدولة، التغيير في مناصب القيادات السياسية، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، غياب العنف، الوحدة الوطنية، نجاح السياسات الاقتصادية، مدى كفاءة النظام السياسي في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية، غياب الحركات الاحتجاجية. أما قياس درجة الاستقرار السياسي في أي مجتمع، فالمقياس الأقرب من الواقع والذي قد يبرز مدى تحقيق الاستقرار السياسي، نرى انه ذلك المقياس الذي يركز على علاقات التعاون والصراع ما بين الحكومة والأفراد.[1]

2.1. المفاهيم المتضاربة مع النظام السياسي:

أ. الدولة:

كلمة دولة هي في الأساس كلمة لاتينية Status وتعني الاستقرار، غير أن لها الكثير من المعاني السياسية، والقانونية، والاجتماعية، والثقافية، التي اختلفت باختلاف الأزمنة والأمكنة[2]. وفي مضمون كلمة الدولة من أركان وعناصر ووظائف، نتطرق إلى ما جاء من تعريفات للدولة لبعض المفكرين:

---

[1] شاهر الشاهر، "الاستقرار السياسي: معاييره ومؤشراته" 2017-08-31:**www.dampress.ne**

[2] نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**. ط2، عمان: دار الثقافة، 2011، ص 13: الدولة في العصر اليوناني تختلف عنها في العصر الروماني، وهي تختلف أيضا عن معناها الوارد في كتاب "الأمير" لميكيافيلي، وهي غير ذات المعنى الذي قصده لويس 14، عندما قال: " أنا الدولة " L'Etat c'est moi. ولمزيد من التفاصيل، انظر ايضا: Georges BURDEAU, **Manuel de droit constitutionnel et Institutions politiques.** 2ième édition, Paris, 1984, p 15.

حيث عرف الفقيه الفرنسي "**ريموند كاري دي مالبيرج**" Raymond CARRE de MALBERG الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة تتمتع بالأمر والإكراه".[1] وهو تعريف متقارب من تعريف كل من "**جون جيكال**" Jean GICQUEL و **اوندري هوريو** André HAURIOU، حيث يعرفان الدولة على أنها: "جماعة إنسانية مستقرة داخل إقليم معين، تحتكر سلطة الإكراه المادي."[2]

عرفها كذلك الفقيه الفرنسي "**جوزيف بارتيليمي**" Joseph BARTHELEMY بأنها: "مجتمع منظم، يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين".[3]

اما الفقيه الانجليزي "**فرانسيس هينسلي**" Francis Harry HINSLEY، يعرف الدولة بانها: " مؤسسة سياسية يرتبط بها الافراد من خلال تنظيمات متطورة"[4]

ويذهب "**حسن صعب**" **إلى** أبعد حد من ذلك بقوله حول تأسيس السلطة أنه توجد داخل كل دولة مؤسسات متعددة و"تعتبر الدولة مؤسسة المؤسسات وهي المؤسسة الواصلة، بين جميع المؤسسات الاخرى، القائمة في المجتمع القومي او الدولي، فهي تشمل جميع المؤسسات، بدون ان تنضوي تحت اي منها".[5] والدولة هي مؤسسة المؤسسات هي ايضا مقولة تنسب إلى المفكر الفرنسي الشهير: Marcel PRELOT

أما "**محسن خليل**" فيعرف الدولة على أنها: "جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار، إقليما جغرافيا معينا، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية، تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها".[6]

---

[1] نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية.** ط2، عمان: دار الثقافة، 2011، ص 14، لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا Raymond CARRE de MALBERG, **Contribution à la Théorie générale de l'Etat,** Tome1, 1920 p170.

[2] نفس المرجع السابق الذكر.

[3] Joseph BARTHELEMY et Paul DUEZ, **Traité de Droit Constitutionnel,** Economica, Paris, 1985, p284.

[4] Francis Harry Hinsley, **Sovereignty,** 2ième éd, Cambridge University Press, 1986, p3.

[5] حسن صعب، علم السياسة، ط3، بيروت، 1972، ص134،

[6] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص22.

فيما يعرفها "**كمال الغالي**" بأنها: "مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين، وتخضع لسلطة عامة منظمة".[1]

وحسب المنظور الفلسفي، ومنذ أن نادى "**أفلاطون**" **Platon** بأن: "العدالة ليست حكم الأقوى"، أخذ الناس يصدرون حكمهم على الدولة بناء على حكمة الأهداف السامية التي تعمل على حمايتها. والواقع أنه أكثر ترويجا للفكرة القائلة بأنه من الممكن الدفاع عن احتكار الدولة للسلطة الإلزامية بغض النظر عن الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. لذا، يرى "**أرسطو**" Aristote **أن** "الدولة تنشأ لتحقيق الحياة الكريمة"، ويصر كما أكده من بعده "**توماس هوبس**" Thomas HOBBS على أنه "لا يمكن أن تقوم حضارة لو لم تكفل الدولة الأمن اعتمادا على سلطانها على الحياة والموت." أما "**جون لوك**" **Locke Jean** فقد نعت الدولة على أنها: "تكمن في وجود جهاز حاكم عام يرضي الأفراد عن أعماله وهو الذي يمكن أن يخول للأفراد حقهم في الحياة والحرية، وفي امتلاك الأشياء التي ولاها لأصبحت الحياة شقاء وبؤس." بالمقابل، تمكن "**جون جاك روسو**"**Jean Jacques ROUSSEAU** من التوصل إلى شروط الدولة التي "يمكن للأفراد بالخضوع لقوانينها أن ينعموا بقدر من الحرية أكبر من القدر الذي كانوا ينعمون به في المجتمع السابق على المجتمع المدني." في حين كتب **هيجل** Hegel في هذا الصدد عبارة مشهورة قال فيها: "إن الدولة هي الفكرة المقدسة التي تعيش فوق الأرض"، وقال كذلك: "إن الفرد يستمد كل ما له من قيمة من اندماجه في أوجه النشاط التي تقوم بها الدولة".[2]

وفي نفس السياق نحاول إلقاء الضوء على مفهوم الدولة الحديثة كونه ينبثق من نظرية العقد الاجتماعي التي نادى بها **جان جاك روسو** وكذلك إلقاء الضوء على نظيره مفهوم الدولة الدينية.

فمفهوم الدولة الحديثة أو بعبارة اخرى، متداولة أكثر، وهي مفهوم الدولة المدنية الحديثة، والذي يقابله كنقيض، مفهوم الدولة الدينية، وليس مفهوم الدولة العسكرية كما

---

[1] نعمان أحمد الخطيب نفس المرجع السابق، ص12.

[2] هارولد ج. لاسكي، **الدولة نظريا وعمليا**. ط2، عمان، شركة الامل للطباعة والنشر، 2012، ص 11 – 12.

هو شائع، يعني الدولة التي تحترم فيها الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين على أساس مبادئ العدل والمساواة، وبدون النظر إلى المعتقدات الدينية والى اللغة والعرق، انطلاقا من أن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ في دولة تسودها مثل هذه النزعات، لان ذلك يؤدي بالضرورة إلى تغييب عنصر الإحساس بالأمة الواحدة، وبالتالي، إلى الاعتراف بحقوق الآخرين.[1]

أما مفهوم الدولة الدينية، فهو يعني الدولة الثيوقراطية، تحكمها فئة تستمد سلطتها من أساس إلهي، ما يؤدي إلى سمو إرادتها على إرادة الفئة المحكومة.[2]

وتستوجب هنا الإشارة إلى أن الدولة تختلف عن النظام السياسي، لأن هذا الأخير ليس إلا عبارة عن مفهوم يتسم بالتجريد ونستند إليه غالبا في الإطار التحليلي، كونه الوحدة الأساسية للتحليل في النظم السياسية، ولاستخدامه لتحليل ظاهرة سياسية معينة، "ولا يعرف له وجود مادي في الواقع"[3]، أما الدولة، فهي عبارة عن كيان يعبر عن وحدة مستقلة تحظى بالشخصية القانونية وبالسيادة تجاه المجتمع الدولي، وتملك الشرعية في استخدام القهر المادي تجاه مواطنيها.

يمكن القول أيضا بأن علاقة الدولة بالنظام السياسي عبارة عن علاقة الجزء بالكل، كون مفهوم النظام السياسي أشمل من مفهوم الدولة.[4] والملاحظ هنا أن النظام السياسي، من حيث مفهوم السلطة السياسية، يجسد ركنا من أركان الدولة، وعلى أساسه تنظم وتسير الدولة، ولا يمكن تصور وجود دولة بدون نظام سياسي مهما كان ذلك النظام بدائيا أو بسيطا، وإلا فقدت الدولة أحد أهم أركانها المتمثل في السلطة السياسية، لأن النظام السياسي هو الذي تنبثق منه مؤسسات الدولة السياسية.[5]

---

[1] غياث نعيسة، "في إشكالية مفهوم الدولة المدنية الحديثة"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 3104، 24 أوت 2010.

[2] امام عبد الفتاح إمام، **الطاغية: دراسة فلسفية لصور الاستبداد السياسي**، الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994، ص160.

[3] ناجي عبد النور، **المداخل إلى علم السياسة**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 48-50.

[4] صالح جواد الكاظم، على غالب العاني، **الأنظمة السياسية**. بغداد: جامعة بغداد، كلية الحقوق، ص 8.

[5] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 50.

ب. السلطة:

لغويا، كلمة السلطة هي مشتقة من فعل تسلط على الشيء أي احتواه وأحكم القبضة عليه، والسلطة هي القوة المحكمة بشكل يصعب الإفلات منها.

كما أن السلطة هي قدرة شخص معين على فرض أنماط سلوكية على شخص آخر.[1]

ويرادف مفهوم السلطة مفهوم القيادة، حيث أن السلطة تحتوي بين طياتها كل أنماط السلطات المختلفة، ويقابلها في الضد مفهوم التعاون المؤدي إلى تغييب الصراعات القائمة على التصفية والإقصاء بهدف الانفراد بملكية شيء ما.[2]

وانطلاقا من أن السلطة هي أحد أسس المجتمع البشري، فقد وردت لها عدة تعريفات اصطلاحية، حيث يرى أبرز المفكرين في هذا الصدد وخصوصا ممن تطرقوا للأبحاث في مجال المجتمع المدني وكيفية نشوئه، وهم "**توماس هوبز**"، "**جون لوك**" Jean LOCKE ، "**جان جاك روسو**"، أن حاجة الناس إلى التعاون وتغييب الصراعات القائمة على التصفية والإقصاء في سبيل التفرد بملكية شيء ما، أدت إلى نشوء قوة يخضع لها الجميع تكون هي المرجع والحكم الذي يفصل بين الناس ويضمن حقوقهم ويقر لهم بالواجبات اللازمة نحوهم، هذه القوة هي ما يصطلح عليه بالسلطة. ويرى العالم الألماني "**كارل ماركس**" Karl MARX أن السلطة هي حصيلة انقسام المجتمع إلى طبقات، أي أن نشوء ما يرتبط بالظواهر المؤسسية والإيديولوجية الكامنة في أساس الحياة الاجتماعية، ذلك الأساس المتمثل واقعيا في الإنتاج المتزامن مع نشوء الروابط الاجتماعية الرئيسية. وتحت عنوان الدولة ونشوئها وتطورها، يرى "**ابن خلدون**" أن العصبية هي أساس قيام السلطة وهذا يعني أن العصبية تتزامن في ظهورها مع ظهور العلاقات الاجتماعية، أو على الأقل مع بروز الروابط الفردية في مجتمع ما؛ ولا شك أن الأفراد ينشوون بنشوء سلطة لا تزول، وهي شرط وجودهم وتنظيمهم الاجتماعي.[3]

---

[1] مفهوم السلطة: الموسوعة الحرة على الانترنيت.

[2] مصطفى العوزي، "في مفهوم السلطة"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2524، 12 يناير 2009.

[3] نفس المرجع السابق الذكر.

السلطة إذن، هي أساس أي مجتمع بشري، حيث نلاحظ أنه منذ وجود عدد من الناس في مجتمع واحد مهما كان هذا المجتمع بسيط أو معقد، لا يسير كيفما اتفق عليه أفراد هذا المجتمع، وإنما وجدت مع هذا المجتمع بالضرورة سلطة تنظيمية، بشكل من الأشكال تحدد أبعاد العلاقات بين أفراده.[1]

وبناء على ما سبق، فهذا الطرح لا يتنافى مع الطرح الذي أسسه **كارل ماركس** والمتمثل في أن السلطة هي حصيلة انقسام المجتمع إلى طبقات، مما يجعلنا نستنتج أن السلطة هي السبب في تصنيف المجتمع إلى طبقات، وهذا لا يتنافى أيضا مع ما جاء به **ابن خلدون** في معرض حديثه عن الدولة، على اعتبار العصبية هي أساس قيام السلطة، كأن العصبية هنا هي السبب في قيام السلطة.

من جهة أخرى، يقول "**بيرتراند راسل**" Bertrand RUSSELL في تعريفه للسلطة أنه "يمكن ان توصف بعملية تكاد ان تحدث تأثير عن قصد"[2]

أما "**هارولد دويغ لاسويل**"، فينظر إلى السلطة من زاوية اعتمادها على القوة من حيث ان هذه الاخيرة مجردة معلنة وضمنية.[3]

كما أن السلطة تستند إلى قوة الزام مادية باعتبارها من اختصاص مشروعية السلطة كما أشار "**ماكس فيبر**" Max WEBER ، فهي وحدها التي تمارسها وتكمن من الإبقاء عليها. ويقسم "**ماكس فيبر**" السلطة إلى ثلاث هي:[4]

– السلطة العقلانية، وهي التي تستمد شرعيتها من القانون، وفي الدول الحديثة الديمقراطية يمارسونها وفقاً للقانون.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي.** سلسلة كتب علم الاجتماع، الكتاب رقم 60، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، ص 73.

[2] B. Russell, **Power, a new social analysis**, London: Georges Allen and Unwin, 1954, p 35.

[3] Lasswell and M. Kaplan, **Power and society: a framwork for social enquiry**. Yale Univ Press, 1950, p 76.

[4] حنان على عواضة، "السلطة عند ماكس فيبر"، **مجلة الأستاذ**، العدد 206، المجلد الأول، جامعة بغداد: كلية الأدب، قسم الفلسفة، ص 49.

– السلطة الكارزمية، وهي التي كان لها الاهتمام الأكبر بعدما طرحها ماكس فيبر، وهي السلطة التي يقودها شخص غير عادي، خارق، يملك صفات كاريزمية حقيقية أو وهمية.

– السلطة التقليدية، وهي التي تعتمد على الإيمان بالتقاليد المتوارثة من الماضي، وهي مرت بمراحل في البداية سادت فكرة أن الله هو مصدر السلطة، ثم تحولت إلى سلطة العائلة الواحدة الحاكمة، ثم رئيس القبيلة، فالملك، وفي الأخير الأمير.

أما بخصوص السلطة السياسية، فنستنتج مما سبق أنها تختص ببعض المميزات، "فهي تشكل المنطلق للدفع والقرار في شتى المجالات، لكن سبغتها الأصلية لا تنفي أنها عادة ما تتكون من سلطات مؤسسة وضع المشرع القواعد التي تقوم عليها، والمجالات التي تمارس فيها، والحدود التي ينبغي أن تتقيد بها؛ وهي من ناحية أخرى شمولية بمعنى أنها تسري على مختلف المجالات على تنوعها بما يمكن من تأطير كل أوجه حياة المجموعة الوطنية فوق كامل الإقليم الذي تبسط الدولة عليه نفوذها"[1].

وبالتالي، **السلطة السياسية** هي السلطة التي يكفلها القانون إلى حكومة تمثل الدولة، والتي تقوم بموجبها بالموافقة على مجموعة من القرارات الداخلية، أي داخل إقليم الدولة فقط، وقرارات خارجية بربطها لعلاقات مع الدول الأخرى وتعزيزها، لذلك، فالسلطة السياسية ترتبط بوجود برلمان، ومجالس محلية، وغيرهما من المؤسسات السياسية الأخرى.[2]

وكحوصلة لما سبق، جدير أن نستند إلى ما كتبه "**محمد الدجاني**" و"**منذر الدجاني**"، اذ قالا انه لا يكفي، بمجرد وجود سلطة حاكمة في الدولة، القول بوجود الدولة، ذلك أن السلطة تستند إلى القوة وأن ممارستها لها تتم عبر القوة[3].

[1] الأزهر بوعوني، **الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي.** تونس: الطبعة الرسمية، مركز النشر الجامعي، ص 8.

[2] مفهوم السلطة، mawdoo3.Com.

[3] محمد الدجاني، منذر الدجاني، **السياسة: نظريات ومفاهيم.** جامعة القدس، 2000.

ومن خلال ذلك، يمكن ايضا ان نميز بين صاحب السلطة وبين من يمارسها، حيث في فترة سابقة، عمت فيها خاصية تتعلق بالسلطة والتي سميت بشخصية السلطة، وهذه الفترة كانت تحديدا نتيجة ارتباط مفهوم السلطة السياسية بمفهوم الحاكم، لكن ومع تطور المجتمعات، بدأ هذا المنظور يتلاشى شيئا فشيئا إلى أن انهار تماما عند ظهور فكرة جديدة تجسدت في مفهوم السلطة المجردة عن شخصية الحاكم، وكانت النتيجة، الفصل بين السلطة ومن يمارسها، أي الحاكم.[1]

وإجمالا، يمكن القول بأن السلطة في حد ذاتها، ليست بالجيدة ولا بالسيئة، فهي جانب حتمي لا مفر منه، وهي كذلك بعد موجود عمليا في كل العلاقات الإنسانية،[2] بل أن تأسيسها هو في حد ذاته ضروري من أجل دوامها ونقلها عبر الأجيال، ولذا يتوجب أن تسمو السلطة فوق حدود الأفراد، لتحافظ على هيبتها واستقلاليتها، ونذكر في هذا الصدد المقولة الشهيرة ل "**بوسييه**" **BOSSUET**:[3]

« O princes ! regardez donc la postérité. Vous mourrez, mais votre Etat doit être immortel »[4]

"**أيها الأمراء، فكروا في الأجيال القادمة، إنكم ستموتون ولكن دولتكم يجب أن تكون خالدة**"

هذه المقولة تدل في معناها الواسع، على أن ضمان خلود السلطة والدولة لا يمكن أن يتحقق، إلا بتكريسهما من خلال مأسستهما.

---

[1] محسن خليل، **النظم السياسية والقانون الدستوري**. الجزء الاول، بيروت: دار النهضة العربية، 1972، ص23.

[2] إلفين توفلر، **تحول السلطة**. ترجمة لبنى الريدي، الكتاب الثاني، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص17 – 29.

[3] بوسويه 1627 – 1704، لاهوتي وكاتب فرنسي حاول ان يوفق في رؤيته للتاريخ، بين النظام الالهي والنشاط الانساني.

[4] BOSSUET, **œuvres complètes de BOSSUET**, édition collationnée sur les textes les plus corrects par une société d'ecclésiastiques, tome neuvième, Paris, librairie catholique Martin Beaupré frères, éditeurs, p 258.

ج. الحكومة:

الحكومة هي مؤسسة تعد من أقدم المؤسسات السياسية في العالم، كون ان منذ أقدم العصور كانت المجتمعات بحاجة إلى حكام ومنفذين لإدارة شؤونهم، وتعرف الحكومة على أنها شكل من أشكال ممارسة السلطة في المجتمعات.[1]

إن الارتباط بين الدولة والحكومة في ذهن الأغلبية يعتبر ارتباطا خاطئا، مما أضعف كثيرا من هيبة الدولة، وعظم وضخم بنفس الحدة من مكانة الحكومة، وهناك الكثير من يتحدث عن مهام أو دور الدولة وهو يقصد مهام أو دور الحكومة، والعكس موجود أيضا، وهذا الازدواج في الفهم للمصطلحات قد يكون أيضا السبب في عدم القدرة على التحليل السليم للمشهد السياسي.[2] ويستعمل تعبير الحكومة وفق مبادئ النظم السياسية للدلالة على معاني مختلفة:[3]

– الوزارة بمعناها الضيق في الدولة التي تأخذ بالنظام البرلماني، حيث أن الحكومة تكون هي المسؤولة أمام البرلمان، أي أمام الهيئة التشريعية.

– الهيئة التنفيذية كإدارة سياسية عليا للدولة، أي رئيس الوزراء والوزراء، وهي التي تقوم بتنفيذ القوانين وإدا رة المرافق العامة.[4]

– الهيئات الحاكمة والمسيرة للدولة، أي السلطات الدستورية العامة في الدولة والتي بدونها لا تستطيع الدولة الاستمرار في التعامل مع عناصرها، وهي السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهذا ما يأخذ به أغلب فقهاء القانون الدستوري

---

[1] Wikipédia, Le 25 Mar 2017

[2] عبد العزيز بن عبد الله الخضيري، "الدولة والحكومة: -المفهوم والممارسة-"، الرابط: **http://www.aleqt.com/2011/04/25/article_530800.html,** 26 Mar 2017.

[3] ثروت بدوي، مرجع سابق، ص 185-186.

[4] يرى د. زهير شكر من الخطأ إطلاق تسمية الحكومة على السلطة التنفيذية، وذلك لأن تعبير السلطة التنفيذية يعني حصر صلاحية الحكومة بتنفيذ القرارات الصادرة عن البرلمان، وهذا يتناقض مع حقيقة كون الحكومة سلطة مستقلة. انظر زهير شكر **الوسيط في القانون الدستوري الجزء الاول:** القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: النظرية العامة للدول الكبرى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 186.

والنظم السياسية.[1] ولذلك توصف الحكومة بانها القوة المنظمة القاهرة، لما هو منوط بها من صلاحيات التشريع والتنفيذ، والقضاء على المنازعات على خلفية احترام القانون.[2]

وبالتالي، الحكومة هي الهيئة التي تمتلك السلطة والشرعية لفرض القوانين القائمة للحفاظ على أمن واستقرار الدولة والمجتمع وتنظيم حياة الأفراد، لأن الحكومة الدستورية أو ما يعرف بالحكومة القانونية، يتوجب عليها العمل بما هو متفق عليه مع أفراد المجتمع لكي تحظى بالطاعة من خلال حكم القانون الذي لا بد أن يكون عادلا، بمعنى أن وجوده كان أصلا من أجل الوصول إلى غاية عادلة، وأن تطبيقه يشمل جميع الأفراد دون استثناء، عن طريقة استخدام السلطة وممارسة الحكم.

فالحكومة بالمعنى الواسع هي ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة، ومن ثم يكون المقصود من مصطلح الحكومة نظام الحكم في الدولة، أي كيفية ممارسة صاحب السيادة للسلطة العامة وشكل الحكم، وهذا المعنى هو الذي يتعلق بتوضيح الأسس العامة للنظم السياسية المختلفة.[3]

لكن مفكري علم السياسة اختلفوا في نظرتهم لمفهوم الحكومة؛ فبعضهم أعطاها معنى أوسع مرادفا لمعنى نظام الحكم، وهي تعني في نظرهم "ممارسة السلطة في جماعة سياسية معينة"، أو هي مساوية لمجموعة الهيئات الحاكمة في الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية، أما البعض الآخر فيرون أن مفهوم الحكومة ينحصر في الهيئة التنفيذية في النظام السياسي لا غير.[4]

---

[1] محمد كاظم المشهداني، **القانون الدستوري: الدولة-الحكومة-الدستور**، المكتبة القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ص 69.

[2] محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، مدونة الكتب الحصرية، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ص303.

[3] عبد المنعم محفوظ، نعمان أحمد الخطيب، **مبادئ في النظم السياسية، الدولة، الحكومة، صور الأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة: دراسة مقارنة**، ط1، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1987، ص 172.

[4] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 48-50.

لذا يستعمل أيضا تعبير نظام الحكم، تبعا للنظرة السابقة الأولى لمفكري علم السياسة، عندما نتكلم عن الحكومة.

وفي هذا الصدد، هناك تقسيمات قديمة، وأخرى حديثة للحكومات:

– التقسيمات القديمة في اجتهادات **أرسطو**، والتي نهضت على أساس تقسيم الحكومات على ضوء عدد أفراد السلطة الحاكمة، و هو ايضا تقسيم من حيث الخضوع للقانون، فعندما تكون السلطة بيد فرد واحد فمعنى ذلك أن نظام الحكم هو ملكي، وإذا كانت السلطة بيد فئة قليلة من الشعب فنظام الحكم يكون أرستقراطي، اما اذا كانت السلطة بيد أغلبية الشعب، فهنا يصبح نظام الحكم نظام ديمقراطي.

– أما التقسيمات الحديثة، تكون وفق معيار من يملك السلطة فعليا، وهو تقسيم يعتمد مصدر السيادة، فإذا كانت السلطة محصورة في يد شخص واحد تتمركز حوله عملية صنع القرار، فتصبح الحكومة فردية، وإذا كانت السلطة في يد قلة معينة، وقد تكون قلة دينية أو عسكرية أو ارستقراطية...الخ، فيكون شكل الحكومة، حكومة القلة ، وإذا كانت السلطة ممركزة في يد غالبية الشعب ويمارسها نيابة عنه ممثلون منتخبون من قبله، فشكل الحكومة يسمى بحكومة الأغلبية.

هناك أيضا تقسيم آخر من حيث خضوع الحكومة للقانون من عدمه، وتتفرع هنا شكل أول يسمى بالحكومة الاستبدادية وهو شكل من الحكم يفرض فيه الحاكم إرادته دون الرجوع إلى القانون،[1] وشكل ثاني يسمى بالحكومة القانونية وهي التي تعد القوانين وفي أن واحد تخضع لهم.[2]

ويستعمل أيضا تعبير القطاع الحكومي أو القطاع العام بكل مسؤولياته، تبعا للنظرة السابقة الثانية لمفكري علم السياسة سابقة الذكر، وهنا، مؤسسات نظام الحكم تمثل جزءا أو قطاعا من أجزاء الدولة أو قطاعاتها مثله مثل القطاع الخاص، والقطاع الأكاديمي، والقطاع الإعلامي، وقطاع المجتمع المدني، وهو منفذ لسياسات وأنظمة

---

[1] محمد كامل ليلة، **النظم السياسية: الدول و الحكومات.** بيروت: دار النهضة العربية 1969، ص551/550.

[2] متولي خليل عصفور، **القانون الدستوري والنظم السياسية.** الإسكندرية: منشاة المعارف، ص14.

الدولة، ويحاسب كما تحاسب بقية القطاعات ويتطور مثلها تماما، ويشار إلى الحكومة على أنها الجهاز التنفيذي للدولة أو ما يعرف باسم الوزارة.[1]

أما عن الفرق بين النظام السياسي والحكومة، فهذه الأخيرة هي عنصر من عناصر الدولة، وتحديدا هي مؤسسة من مؤسسات الدولة، وبالتالي هي أداة النظام السياسي ووسيلة لبلورة البرامج السياسية ووضع الخطط التنموية الشاملة للدولة وتنفيذها؛ وهي تمثل عنصرا هاما من عناصر النظام السياسي ككل إذ تشتمل على الجهاز البيروقراطي وكل أجهزة السلطة التنفيذية، بينما يتشكل النظام السياسي من جميع السلطات الثلاث، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

3.1. المفاهيم المنافسة للحركات الاجتماعية:

أ. المجتمع المدني:

من منظور الفكر السياسي، تحديدا بدءا من القرن الثامن عشر، عرف مفهوم المجتمع المدني تفاوتا معتبر من حيث التعريف، وذلك حسب المدارس الفكرية التي تناولته، و لما يتميز به من تعقيدات، واول من تعرض لمفهوم المجتمع المدني هي المدرسة الليبرالية، ثم بعدها المدرسة الهيجلية، فالمدرسة الماركسية، بالإضافة إلى "**انطونيو غرامشي**" Antonio GRAMSCI **الذي** يعتبر من الباحثين الذين تميزوا بغزارتهم في تناول موضوع المجتمع المدني، سواء من حيث المفهوم او من حيث المكونات. فجميع المدارس الفكرية اتفقت على أن المجتمع المدني عبارة عن نشاط من الأنشطة الإنسانية ودون الانخراط في اطار الدولة، ودون الخضوع لسيطرتها، فهو يتميز بالحرية والاستقلالية في العمل وللصالح العام. فكثر الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني في التحليل السياسي، خاصة تزامنا مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، في حين لم يلاحظ ذلك الاهتمام بدراسة المجتمع المدني في النظم العربية الاّ منذ ثمانينيات القرن العشرين، ولا زال إلى حد الآن في طور التكوين، اذ يواجه عدداً من الإشكاليات

[1] عبد العزيز بن عبد الله، مرجع سابق.

في علاقته بالدولة، ابرزها الاشكالية التي تتعلق بموضوع التمويل، نهيك عن موقف الدول العربية من موضوع الاستقلالية.

والمجتمع المدني يختلف عن المجتمع الأهلي، في أنه لا يقوم على مجرد الروابط الأولية بين الأفراد، بل على روابط لم تكن موجودة في المجتمع الطبيعي، وعلى سبيل المثال، لا يكمن أن يقوم على الانتماءات العرقية أو الإثنية أو الدينية، أو الجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية، كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الطبيعي،[1] بالرغم من ان هناك جدلا قويا بين الباحثين حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، اذ وبينما "**برهان غليون**" يدافع عن أطروحة التطابق بين المفهومين من حيث المدلول في المجتمعات العربية[2]، نجد من يرفض ذلك مثل **عزمي بشارة**، الذي يميز بين مفهوم المجتمع المدني والمجتمع الاهلي، باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، انما دون ان يستبعد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من المجتمع المدني، في سياق الوضع العربي الراهن.[3]

كذلك يقوم المجتمع المدني على درجة من درجات التنظيم، فضلا عن أن هذا المجتمع المدني يمثل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني، ليس فقط بالاختلاف عن المجتمع الطبيعي الذي سبقه، ولكنه أرقى من هذا المجتمع الطبيعي بحكم أنه يضمن احترام عدد من القيم التي تصور المفكرون أنها أرقى من القيم التي سادت المجتمعات السابقة على ظهور المجتمع المدني.[4]

وبهذا الصدد نستعرض بعض التعريفات للمجتمع المدني في ظل تطوره التاريخي، إذ وفي منتصف القرن السابع عشر "**توماس هوبز**" والذي لا يميز بين المجتمع المدني وبين الدولة، قال بشأنه أنه: "المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة

---

[1] مصطفي كمال السيد، **دراسات في النظرية السياسية**. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

[2] Chalioun, Burhan, **Le malaise arabe : Etat contre nation.** Alger : ENAG, 1991.

[3] عزمي بشارة، "واقع وفكرة المجتمع المدني، قراءة شرق اوسطية"، منشور في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ص391.

[4] مصطفى كامل السيد، **دراسات في النظرية السياسية**. مرجع سابق.

القائمة على فكرة التعاقد"[1]، لكن "**جون لوك**" وعكس "**توماس هوبز**" يميزه عن الدولة، لكن دون أن ينفي وجود روابط بينه وبين الدولة، مشيرا في ذلك إلى أن قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها.[2]

وفي القرن الثامن عشر تحولت فكرة المجتمع المدني في معناها وصارت مغايرة، كونها أصبحت تشير إلى موقع المجتمع المدني كوسيط بين مؤسسات السلطة وبقية المجتمع أي الأفراد، وذلك عندما اعتبر "**جان جاك روسو**" أن المجتمع المدني: "هو مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماها s'identifie فيها حاكم ومحكوم". كما نجد نفس الاتجاه عند "**مونتسكيو**" Montesquieu الذي ربط المجتمع المدني بالبنى الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين والمحكومين. وكذلك لدى الفيلسوف الألماني "**هيغل**" الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني "بين العائلة والدولة بحيث يفصل بينهما"، دون أن يغفل حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني والعائلة والدولة، بحيث يخترق الواحد منهما الأخر. ونجد عند "**أليكسيس دي توكفيل**" **Alexis de TOCQUEVILLE** اقترابا من المعنى الحديث المتبادل اليوم، إذ يركز على أهمية "المنظمات المدنية النشطة ودورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة". لكن في الأدبيات الحديثة بخاصة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم "**أنطونيو غرامشي**" المفكر الشيوعي الإيطالي المناضل، الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي كونه اعتبر المجتمع المدني مجتمعا برجوازيا بالأساس، وقد اعتبره مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي والأيديولوجي للبرجوا زية، بينما تكون الدولة مجالا لتحقيق السيطرة.[3]

---

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 392.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 401.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ونفس الصفحة.

ب. الحركات الاحتجاجية:

هناك الكثير من التعريفات حول الحركات الاحتجاجية، أغلبها لها علاقة بعوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية. فهي تسعى عموما إلى إبراز المشاكل المعيشية الناتجة عن السياسات العامة الخاطئة للدولة، تحديدا وبشدة السياسات الاقتصادية، التي تزيد من حدة الاختلالات الاقتصادية داخل المجتمع، والانشقاقات التي تحدث من خلالها، بين السلطة الحاكمة والشعب. الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار السياسي نتيجة التعبير الاجتماعي للغاضبين، هدفه تغيير الوضع المجتمعي،[1] وذلك عن طريق حركات احتجاجية كردة فعل حتمية ومشروعة، في ظل غياب قنوات الاتصال بين السلطة والشعب، أو غياب الوساطة عبر الآليات المعمول بها كالأحزاب، النقابات ... الخ. في حين أن تعريفات أخرى ترى غياب الحريات الأساسية والمشاركة السياسية سببا في ظهور قوى مهمشة سياسيا.

فقد ينظر إلى الحركات الاحتجاجية على أنها تمثل مجموعه من الأفراد تعبر عن رفضها للسياسات أو الممارسات التي تقوم بها السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل النظام السياسي.

وفي هذا السياق، يقدم "**بارتا تشاترجي**" Partha CHARTTEJEE دافعا قويا لظهور الحركات الاحتجاجية وهو تهميش المجتمع سياسيا في ظل غياب دور الوسطاء السياسيين أي مؤسسات المجتمع المدني في الحوار والاتصال بالسلطة، وسمي أعضاء هذا المجتمع المهمش بـ" المحرومين"، وهكذا تظهر الحركات الاحتجاجية كفاعل سياسي دوره إيصال المطالب السياسية لأفراد المجتمع إلى السلطة الحاكمة.[2]

---

[1] رضوان المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 38، ربيع 2013، ص20.

[2] Partha CHATTERJEE, **The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World.** USA: Hastings Schoff Lecture, Columbia University Press, 2000.

وكذلك: رضوان محمود المجالي، اثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، جانفي 2015، ص52.

ويرى "**فرانسوا شازل** François CHAZEL" بأن الحركات الاحتجاجية بمثابة فعل جماعي للاحتجاج، الهدف من ورائه، التغيير في البنية الاجتماعية والسياسية، وهذا التغيير يتطلب درجة من التنظيم، وهذا ما يؤكده **غوي روشي** الذي يرى في نفس السياق أن الحركة الاحتجاجية هي عبارة عن تنظيم يميزه ويحدده هيكل، وله هدف واضح المعالم يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة.[1]

وهذا ما يقودنا إلى الاستخلاص بأن كلا من الحركة الاجتماعية والحركة الاحتجاجية لهما نفس العناصر المميزة، وبينهما علاقة وطيدة، بحيث الثانية تعد وليدة الأولى.

تعرف كذلك الحركة الاحتجاجية في سياق الحراك الشعبي العربي، حيث وصفت الحركات الاحتجاجية بانها حركات جماهيرية تحمل مطالب ذات طابع سياسي واجتماعي، وتستخدم وسائل الضغط كالتجمهر لأعضائها بانتظام في الفضاءات العامة؛ علما بان هؤلاء الاعضاء لا يعملون تحت هوية قانونية ما، باستثناء استخدامهم لحقهم في التجمع والتعبير عن الرأي، ولا يقومون عادة بتسجيل أنفسهم في أي إطار رسمي بغية الاستمرار معا، وغالبا ما يجدون أنفسهم غير مضطرين للقيام بذلك. فبالتالي، الحركات الاحتجاجية تجمع ما بين أشخاص في اطار العمل من أجل تحقيق أهداف معينة، لكن بدون معرفة أن كان المنتمون اليها سيظلون يعملون معا بعد تحقيق هذه الأهداف، أو بعد فشلهم في ذلك.[2]

وبناء على ذلك، اصبح مفهوم الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي يعني مجموعات من الأفراد لهم توجهات اجتماعية وسياسية وثقافيه معينة: عمالية، نقابية، حزبية، عشائرية وحتى مستقلة، تلعب دورا بالغ الأهمية في المجتمع، يتمثل في بناء فلسفة سياسية واقتصادية واجتماعية، من خلال ممارسة ضغوطات مطلبية على دوائر

---

[1] Michael STORPER, "The Poverty of Radical Theory Today", **International Journal of Urban and Regional Research**, V 25, 1, USA, 2001, P162.

[2] هاني الحوراني، "الحركات الأردنية"، **مركز الاردن الجديد للدراسات**، على الفيسبوك، 7 فبراير 2012.

صنع واتخاذ القرار، وتحقق واقعا من الحوار والمشاركة الفعالة بين مختلف عناصر النظام السياسي في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع.[1]

ج. الثورة

لم يكن هناك تحديد واضح لمفهوم الثورة، وهذا راجع إلى أن الكلمة أصبحت تطلق على عدد كبير من الظواهر المختلفة حتى دخلت حقل اللهجة الدارجة، وقد تمتد تغطيتها من التحرك المسلح وغير المسلح ضد النظام القائم في دولة ما، إلى التحرك للمطالبة بإسقاط النظام وتغييره، مما يجعل تحديد مفهوم الثورة أمر صعب. يبقى أن الغالب على مفهوم الثورة هو التمرد الشعبي، بمعنى الخروج من الإطار الرسمي القائم إلى الإطار غير الرسمي للاحتجاج ضد الظلم أو الاستبداد، وطلبا للحق.[2]

فيما يلي بعض التعريفات لمفهوم الثورة في السياق العربي:[3]

"**كرين برنتون**" Crane BRINTON، يعرف الثورة في كتابه الشهير المعنون تحت **تشريح الثورة** بأنها: "عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى آخر، وأنها تغيير عنيف في الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحد القانوني".

بينما يشير "**بيتر اش امان**" Peter HAMANN في كتابه **ثورة الديمقراطية الشعبية**، على أن الثورة تعني: "إنهيار لحظي أو على المدى الطويل لاحتكار الدولة للسلطة، يكون مصحوبا بانخفاض الخضوع والطاعة".

كما أوضح "**بول شريكر**" Paul SCHRECKER في كتابه **الثورة كإشكال في فلسفة التاريخ** **Revolution as a Problem in the Philosophy of History** ، أن الثورة "بمثابة تغيير غير مشروع للظروف المشروعة."

في حين عرف "**كارل جي فريدريك**" Carl J. FRIEDRICH في كتابه **مفهوم الثورة السياسية** **The Concept of a Political Revolution** بأن الثورة هي: "الإطاحة بنظام سياسي مستقر بصورة عنيفة وفجائية".

[1] رضوان محمود المجالي، مرجع سابق، ص 21.

[2] وفاء على داود، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، **مجلة الديمقراطية**، العدد49، 2013.

[3] وفاء على داود، نفس المرجع.

أما "**ايرك هوبزباوم**" **Eric Hobsbawm**، **يقول حول الثورة:** "هي تحول كبير في بنية المجتمع" مشيرا إلى أربعة مميزات لها وهي: "الخصوصية (زمان ومكان الثورة ولا تشابه بين ثورتين)، النصر، البعد الجغرافي للثورة (انتشار العدوى)، والتراكمية".

وقد استخدم مفهوم الثورة في مجالي العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغييرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية.

وعلى سبيل المثال ربط الثورة كذلك "**هاري ايكشتاين**" Harry ECKSTEIN في مقدمة كتابه عن **الحرب الداخلية Internal war** بالعنف، و قال بانها: "محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد سياسات في الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة".[1]

أما عالم الاجتماع الأمريكي "**هربرت بلومر**" يذهب إلى أن "الثورة تبتغي إعادة بناء وتنظيم النظام الاجتماعي كله تنظيما وبناء جديدا"

في حين أشار "**هيجل**" في كتابه **روح الثورة L'esprit de la révolution** قبل غيره ممن ذكرنا في تعريفه لها على أنها: "الثورة على الأوضاع القائمة، وأنها حركة تتسم برفض وإنكار ما هو قائم فعلاً، وأنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني"[2]

وبعد هذا التوضيح وبعد تعريف الحركة الاجتماعية وكذا الحركة الاحتجاجية، نرى جليا بان الفرق بينها صعب الوضوح، وذلك بسبب التشابه الكبير بينها، وهذا يؤدي بالكثيرين إلى المزاوجة بين تلك المفاهيم.

د. الربيع العربي:

تعددت المصطلحات حول الانتفاضات الشعبية التي عرفتها الدول العربية، بدءا بتونس في 2011، ثم مصر وسوريا، مرورا بليبيا واليمن، إلى درجة التنازع بينها.

---

[1] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص99.

[2] فادي ابوبكر، **مفهوم الثورة في السياق العربي**، مقالة منشورة في 15-03- 2015 على الموقع: http://noqta.info/page-81631-ar.html

أول من استخدم هذا المصطلح كانت صحيفة **الاندبندنت** البريطانية **The Independent** وقد يكون ذلك نسبة للثورات الغربية، وتحديدا **ربيع براغ Le Printemps de Prague** للتعبير عن انتفاضة الشعب التشيكوسلوفاكي آنذاك، عام 1965.[1]

وكون تأصيل المفاهيم ليس من ضمن أهمية موضوعنا هذا، فقد نكتفي بمحاولة التعرف عن طبيعة هذا المفهوم والتي نرى أنه يظهر في صورة مجموعة من الأحداث الاجتماعية والسياسية في شكل انتفاضات شعبية، جرت في الوطن العربي خصيصا، بدليل تسمية **الربيع العربي** المطلقة على الحركات الاحتجاجية العربية بمفهوم الثورة كذلك، رغم أن الثورات لم تحدث في فصل الربيع، بل كانت بدايتها في فصل الشتاء، وبالتالي مصطلح الربيع العربي ليس إلا تسمية أطلقت على الواقع العربي. بالإضافة إلى أن الأمر صار تقليدا عند الكثير من المختصين ونذكر من بينهم **جيل كيبل** Gilles KEPEL والذي تنبئ أيضا في حوار صحفي[2] **الشتاء الإسلاماوي l'hiver islamiste** بعد الربيع العربي.

« Après le printemps arabe, l'hiver islamiste ? »
« Est-ce une bonne description de la réalité ? »

Gilles Kepel répond : « Non, c'est plutôt notre représentation de la réalité… on a utilisé cette image du printemps, qui renvoie au printemps de l'année 1968 (au mois de mai), et à celui des peuples dans l'Europe de 1848… »

"بعد الربيع العربي، الشتاء الإسلاموي؟"

"وعن السؤال حول ما إذا كانت التسمية تصف الواقع؟"

أجاب جيل كيبل :

"لا، بل هي صورة نمطية لنا وتمثل الواقع...استعملنا هذه الصورة للربيع لأنها تحيل إلى ربيع 1968 (في مايو)، والى ربيع الشعوب الأوربية لسنة 1848."

---

[1] مصلح خضر الجبوري، **جذور الاستبداد والربيع العربي**. ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص185.

[2] **Le républicain Lorrain**, la grande interview : Gilles Kepel, Après le printemps arabe, l'hiver islamiste… Est-ce une bonne description de la réalité, 21/04/2013.

و بذلك نستخلص في هذا السياق أن الربيع العربي بمثابة تسمية أحداث، ليس لها طبيعة خاصة أو أبعاد غير التي تندرج ضمن نطاق الحركات الاحتجاجية العربية أو بعبارة أخرى، الثورات العربية.

ح. الانتفاضة الشعبية:

"هي الفعل الجماهيري المباشر الذي ينشأ عن بلوغ التناقضات الاقتصادية والاجتماعية أو القومية ذروتها، وتوفر وضع ثوري كامل يهيئ لها التحرك ضد سلطة الطبقة الحاكمة، وهي تحدث بصورة مفاجئة، عندما يصل الصراع بأنواعه إلى نقطة الغليان التي يصبح عندها من المستحيل تقبل الاستمرار في الحياة، في ظل الظروف القائمة".[1]

2. الخلفية التاريخية للحركات الاجتماعية:

المعلوم أن الحركات الاجتماعية في ممارساتها وأبعادها الاحتجاجية هي في الأصل قديمة في تاريخ البشرية، إنما استعمالها كمفهوم نظري مرتبط بالنظام السياسي والديمقراطي يعبر عن المعارضة، هو الذي يشكل نقطة الانطلاق بالاهتمام والدراسات حول هذا المفهوم، إذ أصبح محل نقاشات سوسيولوجية وسياسية كثيفة ونوعية، بهدف تفسير الفعل الاحتجاجي بالأخص، والذي طغى على طبيعة نشاطها، ولذا دراسة الحركات الاجتماعية لم تكن حكرا على علم الاجتماع، بل هي كذلك محل اهتمام علم السياسة كما تقدمنا به في البداية. بالإضافة إلى أن الحركات الاجتماعية أصبحت وسيلة ضغط للإصلاح عامة، اذ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ظهرت العديد من الحركات التحررية، والحقوقية، ومنها حركة حقوق المرأة، وحركة السلام، وكذا الحركة البيئية...، وغالبا ما أطلق عليها اسم الحركات الجديدة، كون الفعل الاحتجاجي الموجود منذ القدم، أدى كذلك إلى ظهور الأحزاب والمؤسسات الاجتماعية، ومنه إلى دخول حركات اجتماعية عالمية في أواخر التسعينات مثل الحركة المضادة للعولمة يتزعمها "**بيير بورديو**" Pierre BOURDIEU، ومبرره هو ذلك التزايد في الاقتناع لدى

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسة**، ج 7، ط5، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 346.

الناس أن العمل والمشاركة المباشرة قد يكونان أكثر جدوى ونفعا من الاعتماد على رجال السياسة وعلى الأنظمة السياسية.

لكن، وبالرغم مما توجبه القواعد المنهجية، أي التطرق إلى الجانب التاريخي للحركات الاجتماعية بسرد الأحداث، وتعزيزها بتواريخ في إشارة إلى التطورات التي طرأت عليها، إلا أننا رأينا من المجدي تناول هذا المبحث تحت الزاوية السوسيولوجية، مبتعدين في ذلك عن السرد الممل، وهادفين من وراء ذلك الإحاطة بمفهوم الحركات الاجتماعية بأكبر قدر ممكن من الوضوح من حيث جوهرها المرتبط بالتنظير؛ هذا فضلا عن أن الحركات الاجتماعية هي بالأساس ظاهرة اجتماعية بنسبة كبيرة وتستدعي التركيز على جانبها السوسيولوجي، علما بأن لها بالموازاة أبعادا سياسية واقتصادية وثقافية ... الخ.

وعليه، يمكن تمييز سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية عبر ثلاث مراحل مهمة، مركزين على بدايتها، وتطورها، وانتشارها، وآخذين بالاعتبار التطور للمفهوم وللنظريات المتعلقين بها.

1.2. مرحلة الاجتهادات النظرية:

هذه المرحلة قبل الستينات من القرن الفارط هي التي ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الاجتماعية، أولهم "**ايميل دوركهايم**" Emile DURKHEIM الذي تكلم عنها على أنها:

أولا: حركات لا تعدو أن تكون **ظواهر جماعية Phénomènes collectifs**، وهذا الذي يشكل المنطلق الأساسي في التنظير للحركات الاجتماعية، من حيث أنها تعكس صراعات تهيمن عليها قضايا تتعلق بالتكامل الاجتماعي وبتطور التضامن العضوي.

وثانيا: يقول عنها أنها تطمح إلى الوصول إلى المثل العليا في إطار تحولات تاريخية.

ثم جاء "**ماكس فيبر**" المشهور ب "**الحركة الكاريزمية**" **Mouvement charismatique** ليصفها بأنها هي التي تجعل من الحركات الاجتماعية نشاطا جمعيا أي تجعل منها فعل طبقي بدوافع مصلحية تمتاز بالعقلانية.

وفي نفس الوقت، "**غوستاف لوبون**" **Gustave LE BON** وصل في وصفه للظواهر الجماعية، على أنها ظاهرة جماهيرية **Phénomène de foule ou de masse**، وأن الجمهور له هيكل منظم يجعل من اللاّشعور يتفوق على العقلانية، عندما الزعيم داخل الجمهور والحامل لرسالة واضحة، يثير توحيد الذهنية لهذا الجمهور؛ إنما يوضح بأن الخلفية ليست جماعية، بل فردية، أي أنها نتاج **محرك فردي**، وكان ذلك في صلب كتابه حول **سيكولوجيا الجماهير** **Psychologie des foules**.

وفي نفس السياق ومن جهته، يرى "**كارل ماركس**" بأن الظواهر الجماعية عبارة عن صراعات طبقية، والتي قد تنجم من التناقضات الموجودة داخل المجتمع الرأسمالي.[1]

ثم تطورت النظريات بفضل نتاج منظري السلوكيات الجماعية، المتأثرة ب "**تالكوت بارسونز**" Talcott PARSONS[2] و"**نيل سملسر**" Neil SMELSER منظري البنائية الوظيفية Théorie structuro-fonctionnaliste.

ولا يمكن اغفال على **آلان تورين** صاحب النظرة الثاقبة والمبسطة لظاهرة الحركات الاجتماعية من خلال "**نظرية الفعل**" **Théorie actionaliste** في إطار دراساته حول ما سمي بالحركات الاجتماعية الجديدة. دون إغفال ما تعلق بالمجتمع المدني مقارنة بالحركات الاجتماعية والصراع الطبقي العائد إلى كل من "**هيغل وكانط**" و"**ماركس**" و "**غرامشي**".

---

[1] Martin Geoffroy, **Les mouvements sociaux**. Diversité, action collective et globalisation de Antimo L. Farro, Montréal : Presses de l'Université de Montréal, 2000, p 260.

[2] تالكوت بارسونز، Talcott Parsons 1902 – 1979، واحد من أبرز علماء الاجتماع المعاصرين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ولد فيها وتوفي في مدينة مونيخ؛ وتكشف سيرته عن اهتمامه المبكر بالعلوم الطبيعية، وعلم الحياة، ومن ثم تخصصه المعمق في علم الاجتماع، بعد أن تنقل خلال حياته بين الولايات المتحدة، وبريطانيا وألمانيا، وعدد من الدول الأوربية الأخرى. له مؤلفات عديدة يظهر من خلالها تأثره الواضح بأعمال كل من ماكس فيبر، وإميل دوركهايم، وباريتو وغيرهم.

2.2. مرحلة ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة:

امتدت هاته المرحلة بين 1968 إلى 1989، والتي شهدت ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة، متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوروبا الغربية، وحركات السود في أمريكا المطالبة بالحقوق والحريات، والحركات: النسوية، والحقوقية والبيئية، والتي شكلت دافعا للباحثين لزيادة اهتمامهم بزوايا جديدة ودوائر أوسع في دراسة الحركات الاجتماعية، ما أدى إلى ظهور نظريات جديدة. وكانت حركة الشباب في أوروبا عام 1968 هي البداية لمرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية لم يستطع أحد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية، أو اليمينية التقليدية رغم الطابع اليساري العام التي ميزها، ورغم أيضا أن بعض مؤسسيها كانوا من أصول يسارية أو على علاقة باليسار.[1]

ثم انتقلت الحركات الاجتماعية إلى ما كان يسمى بالعالم الثالث، تحديدا إلى أمريكا اللاتينية؛ وبعدها إلى حد الوطن العربي، بعد تناميها وترسيخ جذورها في آسيا.

وما يلفت الانتباه هنا، هو أن الحركات الاجتماعية الجديدة في سياقها الأسيوي واللاتيني كان لها طابع مطلبي اقتصادي، بالإضافة إلى الطابع المصلحي الفئوي، تماما عكس ما سبق القول عن الطابع السياسي الذي تميزت به في أوروبا الغربية وبخاصة في فرنسا.

3.2. مرحلة تطوير المقاربات النظرية:

امتدت هذه المرحلة من 1989، إلى يومنا هذا، وتعتبر آخر مرحلة، وهي التي عرفت تطويرا للمقاربات النظرية، نحو فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية.

وبفضل ارتباط هذه المرحلة بعولمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، اكتسبت الحركات الاجتماعية أبعادا عدة بظهور أنماط وأساليب وأنواع جديدة، كتلك المناهضة

---

[1] سمير أمين، **المنظمات الشعبية في العالم العربي**. في: سمير أمين وفرانسوا أوتار محرران، **مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية في العالم**. القاهرة: مركز البحوث العربية والمنتدى العالمي للبدائل، 2003. ص54.

للعولمة والليبرالية الجديدة،[1] وأكبر مثال على ذلك، هو "**بيير بورديو**"، المعروف بنضاله داخلها، والداعي إلى إقامة حركات احتجاجية لمناهضة العولمة ومواجهة الرأسمالية المتوحشة، وذلك من خلال كتبه الشهيرة: **مهنة عالم الاجتماع** Le métier de Sociologue، **الحس العملي** Le sens pratique، و **بؤس العالم** La misère du monde.

واللافت للانتباه هنا، أن هذه الحركات، سواء في طبعتها الأوربية المطلبية السياسية أو في طبعاتها في العالم الثالث المطلبية الاقتصادية،[2] كلها ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيدا عن أطر الأحزاب والنقابات التقليدية، رغم قوة الأحزاب والنقابات في العديد من أقطار العالم الثالث.

وطالما ربطنا التطور للحركات الاجتماعية بالتنظير، فمن المنطق ان يلي ذلك التطرق إلى النظريات التي نتجت عن ذلك التطوير بغية فهم الحركات الاجتماعية.

3. النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية:

لماذا هذه النظريات ولماذا هذا التقسيم ؟

حاولت اعطاء سبغة سياسية الى الموضوع، وذلك بالابتعاد من النظرة الكلاسيكية التي تعتمد في الغالب على تقسيم نظريات الحركات الاجتماعية الى نظريات نفسية، والى نظريات التغير الاجتماعي، اي انني اردت قدر الامكان الابتعاد عن المقاربة السوسيولوجية حصرا، والبقاء في حقل علم السياسة، الامر الذي جعلني امزج بين ما هو سياسي وما هو سوسيولوجي. من جهة اخرى جاء ذلك في سبيل الانتقال من المفهوم إلى النظرية قصد معرفة اتجاهات مضامين تلك النظريات وكذا واقع الأنظمة العربية وموقعها منها، ومن ثم الوصول الى المقارنة بين الجزائر وتونس من حيث ظاهرة الاحتجاج وتداعياتها واثرها على الاستقرار السياسي. اذن انطلاقاً من هذه النظريات والمداخل المتعددة ومن الافكار المتنوعة التي تحملها والتي تفسر الحركات الاجتماعية وموقع الحراك العربي، كان الهدف هو الالمام بالأدوات الكافية للبحث في

[1] سمير أمين، **الحركات الاجتماعية والديمقراطية في مواجهة امبريالية العولمة.** في: عزة خليل، محرر، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي.** ط1، القاهرة: مركز البحوث العربية و الإفريقية، 2006، ص32.

[2] فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة.** ط1، القاهرة: مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، 2007. ص14.

مكمن الظاهرة الاحتجاجية في الوطن العربي، بالإضافة الى معرفة أسباب الظاهرة السياسية، وبالتالي فهمها، علماً ان أية نظرية بمفردها تبقى عاجزة في تغطية كل المسائل الخاصة بموضوع الحركات الاجتماعية، لذلك يبقى مجال البحث حولها مستمر، وبخاصة حول الإطار النظري التحليلي.

بعد تطرقنا إلى مفهوم الحركات الاجتماعية وإلى مراحل تطور التنظير له، نشرع في استعراض النظريات الرئيسية المفسرة للحركات الاجتماعية، ونكون قد حققنا الانتقال من المفهوم إلى النظرية، وذلك بالقول أن الحركات الاجتماعية باتت تسجل حضور قوي في مختلف الانساق الاجتماعية والسياسية رغم اختلافاتها وتناقضها أحيانا على خلفية الأطر المعرفية والتوجهات الإيديولوجية، وهو ما يفضي في نهاية الأمر إلى ضبابية في الرؤية وفى تقدير حجم وطبيعة الكثير منها. بالإضافة إلى طرح إشكالية على مستوى القراءة والنمذجة للحركات الاجتماعية: ففي أي سياق يمكن تفكيك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؟ ووفق أي منظور أو توجه سياسي وإيديولوجي يمكن تحليلها؟ خصوصا أن التراكم المعرفي الذي تحقق في هذا الشأن لم يسلم كثيرا من ثقل الايديولوجيا، إنما في تفكيك الحركات الاجتماعية، يبقى مجهودنا يشوبه نقص في فهم الظاهرة الاجتماعية، فظلت لزمن بعيد تفسر وتفهم من خلال رهانات الصراع الدائر بين المعسكرين الشرقي والغربي في زمان الحرب البارة، بما يجعل من قراءات ماركسية أكثر انتصارا للحركات الاجتماعية، باعتبارها صراعا طبقيا، وجسرا نحو التغيير، وهناك قراءات أخرى رأسمالية لا يكون فيها إلا عدوا احتياطيا يتوجب التخلص منه في أقرب فرصة تتيحها شروط التاريخ، بل أن تحليل الحركات الاجتماعية في الأدبيات الفرنكوفونية، ظل إلى حدود السبعينات مرتبطا بالمقاربة الماركسية.

ومستخلص ذلك، هناك العديد من النظريات نشأت من أجل دراسة دوافع ظهور الحركات الاجتماعية، وجلها ارتبطت بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فكان التركيز على البعض منها وعلى سبيل المثال التي تهتم بالسلوك الاجتماعي،

والانسلاخ الاجتماعي، والحرمان النسبي، وتعبئة الموارد، وهيكل الفرص...إلخ، بهدف فهمها عن طريق تطورها من خلال انحصارها على أفراد الفئات الفقيرة والوسطى.

والبعض من الدراسات والبحوث تعطي تفسيرا لبروز الحركات الاجتماعية بتبرير أنها ناتجة عن اتباع الدولة لسياسات اقتصادية على عكس متطلبات المجتمع الهش، فتزيد بالتالي في حجم الاختلالات داخل المجتمع من فقر، وعنف، وانتحار، وطلاق، ومخدرات، ومؤدى ذلك، يكون حتميا انفجارات واحتجاجات للسعي إلى التغيير.[1]

وما يجب ملاحظته في ميدان دراسة الحركات الاجتماعية وتحديدا حول النظريات المفسرة لها، يمكن القول بأن أية نظرية حول الحركات الاجتماعية، كما سبق الخوض في ذلك، هي عاجزة بمفردها في تغطية مجموع المسائل الخاصة بدراستها، لذلك تبقى البحوث مستمرة، ولزمن طويل، حول الأطر النظرية لتحليل الحركات الاجتماعية.

وفي هذا السياق، سوف نستعرض البعض من هذه النظريات التحليلية المفسرة للحركات الاجتماعية، مع الاشارة إلى أنه تم تقسيم هذه النظريات بين البعد التاريخي والحتمية الاجتماعية، ولعل ذلك هو الذي يبرر إدراجنا للمبحث السابق، كونه يهدف إلى إبراز الإطار التاريخي للحركات الاجتماعية من حيث أن لها سوسيولوجيا، وأنها مقترنة مع التنظير، وبين العمل التعبوي الاحتجاجي داخل هياكلها، ونكون هكذا قد ابتعدنا عن التقسيم السوسيولوجي المحض، أي تقسيم النظريات إلى نظريات نفسية، ونظريات الضغوط الاجتماعية، ونظريات التغير الاجتماعي وتجميع مصادر القوة، كون ذلك كاد ان يفرض علينا استخدام مقاربة سوسيولوجية محضة، ويبعدنا كثيرا على المقاربة السياسية، ولذلك اخترنا مزيج من هذا وذاك.

---

[1] رضوان المجالي، مرجع سابق، ص20.

1.3. النظريات التقليدية:

في القرن العشرين، كانت النظريات التقليدية تعنى، **بالظواهر الجماعية**، ولمزيد من الشروحات، ارجع إلى المبحث السابق المتعلق بتاريخ سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، خاصة اتجاهات "**اميل دوركهايم**"، "**ماكس فيبر**" و"**غوستاف لو بون**"، وكذا "**كارل ماركس**".

أ. نظرية كارل ماركس:

الحركة الاجتماعية في التحليل الماركسي، تعني الصفة التي تلازم المادة باطنياً، ولا تنفصل عنها، بل تشكل أسلوبا لوجودها، وهي تعني في معناها الأوسع التغيير عامة، فتشمل كافة العمليات الجارية في الكون، وتنطوي على التغيير الذي يمس بنية المجتمع، أي على القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي، الأمر الذي يرتب توازنات جديدة للقوى وأشكال جديدة للملكية والسلطة، وهي تظهر للمجتمع، الحاصلة فيه، روابط ووظائف من نوعية خاصة.

ووفق هذا المنظور، الحركة الاجتماعية تعني ذلك التحرك الجماهيري الذي ينشأ كنتيجة للصراع الطبقي، وبالتالي، كنتيجة لصراع المصالح المادية، الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وينطلق التحليل الماركسي من ان الحركات الاجتماعية هي نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية رديئة وشديدة القساوة، إلى درجة انها تحيل إلى توحيد الافراد وراء فكرة التغيير وتحمس على القيام بمواجهة الاوضاع المزرية، نحو تحسين جانبها الاقتصادي وبالتالي نحو تحقيق التقدم الاجتماعي لجميع أفراد تلك الحركة. وهذا يعني أنه ينطلق من دراسة الواقع الاجتماعي للحركات الاجتماعية الذي يعكس العلاقة التي تربط الحركات الاجتماعية بجوهر الإنسان، وهذا الجوهر يكمن في شبكة علاقات الإنتاج الاجتماعية التي تحكم طبيعة النظام القائم، والتي تعتمد على شكل الملكية لوسائل الإنتاج وأشكال توزيع الثروات وأوضاع الطبقات. ويستدل **ماركس** في ذلك من

[1] Martin Geoffroy, **Les mouvements sociaux**. Diversité, action collective et globalisation d'Antimo L. Farro, Montréal, Presses de l'Université de Montréal, 2000, p 260

التاريخ، حيث رأى أن الحركة التاريخية تنشأ كنتيجة لكون كل مرحلة تاريخية يسبقها ثورة جديدة في الأساليب والعلاقات الاجتماعية للإنتاج، والتي يمكن أن تفسر كاستجابة جدلية للتغيرات في الظروف المجتمعية والواقعية والصراعات الطبقية للمجتمع، وهذا النمط يتخذ من رد الفعل شكل الفكرة ونقيضها ثم التأليف بينهما، أي ما يسمى عند "**كارل ماركس**" بالجدلية **La dialectique**. وهكذا، فإن ظهور البورجوازية وعملية التجمع الرأسمالي يمكن أن يعتبر حركة اجتماعية، وهذه كانت نقيضا للحركة الثورية للبروليتاريا والتي تنبأ ماركس من خلالها، بميلاد المجتمع الشيوعي اللاطبقي الجديد[1].

فالتحليل الماركسي أعطى أيضا الغلبة والدور المحوري في التعريف بالحركات الاجتماعية، للمادة وللظروف الاقتصادية، واعتبر حتمية سيطرة البروليتاريا، وفي الوقت ذاته غيب بعض العناصر المهمة في التعريف بمكونات الحركة الاجتماعية، أي ما تقدمنا به سابقا في الإطار المفاهيمي، أين حاولنا احتواء الحركات الاجتماعية من حيث جوهرها، وكان ذلك من خلال تكوينها، وأهدافها، وأساليبها، وآلياتها ...الخ، وبهذا يكون التحليل الماركسي، افتقد للنموذج المتكامل الذي يأخذ في اعتباره، الأسس المنهجية المختلفة.

وملخص لذلك، أن الفكر الماركسي يعتمد كثيرا على مفهوم الصراع الطبقي كمرتكز رئيسي لتفسير وفهم الحركات الاجتماعية، وذلك يبرز من خلال مشابهته الحركة الاجتماعية بالطبقة العاملة، أي ما سماه "**كارل ماركس**" البروليتاريا Prolétariat المستغلة والتي تخوض صراعها ضد الرأسمالية، إنما ما لم يكن في الحسبان في هذا التحليل، هو أن هذا الصراع، يؤدي حتميا إلى غلبة الطبقة المستغلة، ومؤداه إلغاء الطبقات في المجتمع، ووفق القياس المنطقي، يؤدي ذلك إلى حالة عدم وجود مبرر لبقاء واستمرار الحركات الاجتماعية. ورغم الجهد المبذول من قبل رواد الفكر الماركسي بغية تفسير الحركات الاجتماعية، هو التركيز الحصري على الحتمية

---

[1] صوريا رمضاني، "الحركات الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قصدي مرباح ورقلة، العدد 24، جوان 2016.

الاحتجاجية وإعطائها الطابع الثوري نتيجة الاسباب الاقتصادية، واستبعاد للأسباب وراء الاحتجاج، وهذا يقودنا حتما وبالضرورة إلى حالة المجتمع بلا دولة.

ب. نظرية ماكس فيبر:

يعتبر "**ماكس فيبر**" من بين الباحثين الذين اهتموا بموضوع الدوافع المحركة للحركات الاجتماعية؛ انطلاقا من تصنيفه لأنماط الفعل الاجتماعي وفق مساره واتجاهه، حيث حدد أربعة أنماط للفعل الاجتماعي، وهي التي ادت إلى تحديد الدوافع المحركة للحركات الاجتماعية حسب ما يلي:[1]

– الدافع الاول، هو هدف الحركة الاجتماعية المتفق عليه والمقبول من قبل اعضاء الحركة، فيناضل هؤلاء بغية تحقيقه، فسمي هذا النوع: "التحفيز العقلي القيمي" لأنه واضح المعالم ويحظى بالإجماع.

– الدافع الثاني، هو الاندفاع لأعضاء الحركة الاجتماعية النتاج عن خبراتهم السابقة، او الناتج عن تحفيزهم من خلال زعيمهم الذي يتمتع بكاريزمية، او عن ارتباطهم بالجماهير، الامر الذي يهيج شعورهم ويثير عواطفهم، ويعلنون بالتالي عن سخطهم على الظروف المعيشية وعن المتسببين فيها، ما يؤدي إلى مقاومة اعضاء الحركة ضدهم.

– الدافع الثالث، ويسمى ايضا بالدافع التقليدي، وهو الذي من خلاله ينتمي الافراد إلى الحركة الاجتماعية، على خلفية انتماء اليها، او بسبب طلب جماعة لها تقاليد في الممارسة السياسية للمساهمة في العمل على تعزيز بعض المثل العليا، كالانتماء إلى الأحزاب السياسية، والكتل البرلمانية، وغيرها.

– الدافع الرابع، ويكمن في جذب الحركة الاجتماعية الافراد الذين يعتقدون بأنها سوف تحقق أهدافا خاصة بهم، نظير معونات مادية ومعنوية للفوز في الانتخابات مثلا.

ويمكن تلخيص نظرية ماكس فيبر في شأن الحركات الاجتماعية، ان الاخيرة تضم أفرادا بدواعي ودوافع مختلفة، منها قوة شخصية الزعيم، وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة كراهية الافراد ضد الاوضاع

[1] Catherine Colliot-Thélène: **la sociologie de Max Weber**. Paris : La découverte, 2006, p 50.

المزرية القائمة، بالإضافة إلى ان دوافع الإنسان، بصفة عامة، يمكن ان تتغير بعد الانتماء للحركة الاجتماعية، وذلك تحت تأثير عوامل جديدة، تطلبها وضع جديد لم يكن في الحسبان.

ومع ذلك، يمكن القول بان **ماكس فيبر** لم يفرق بين الحركات الاجتماعية والظواهر الجماعية، اذ يرى ان هناك ظاهرتين جماعيتين: الفعل الجمعي، وهو فعل طبقي، والحركة الكاريزمية، وهي حركة لا عقلانية تستدعي انشطة اجتماعية تحت قيادة زعيم كارزمي[1].

ج. نظرية غوستاف لوبون:

تعود نظرية **غوستاف لوبون،** إلى سنوات الخمسينات من القرن العشرين، وتصنف في خانة السلوك الاجتماعي، وكظاهرة جماعية، حيث في دراساته حول الحركات الاجتماعية، انطلق من أنها تستقي من علم النفس الاجتماعي **Psychosociologie**.

كما أن ميلاد الحركات الاجتماعية يرتبط بحدوث مظاهرات وأشكال من الهيستيريا الجماعية **L'Hystérie collective** والتي تكلم عنها **غوستاف لوبون** في كتابه الشهير سيكولوجية الجماهير **Psychologie des foules**، حيث يقول أن هذه الظاهرة تنتقل إلى العدوى الجماعية، بمعنى أن الحركات الاجتماعية وفقا لهذا المنظور تسفر على ردود فعل قد تكون غير منطقية، في مواجهة ظروف خاصة من التوتر بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، كما يرى أن الحركات الاجتماعية تظهر في المجتمعات المريضة، فهي شكل من أشكال المشاركة السياسية والاجتماعية.[2]

ويعتبر هذا الاتجاه ان نشأة الحركات الاجتماعية ترجع بالأساس إلى الاستجابة العاقلة لتوترات عنيفة في المؤسسات الاجتماعية والتي تؤثر على كامل النظام الاجتماعي إلى حد تهديد وجوده واستقراره، وبهذا المعنى يكون بروز الحركات الاجتماعية مرده نتيجة انعكاس للمجتمعات التي تعاني من وجود خلل في مؤسساتها،

---

[1] Martin Geoffroy, ibid.

[2] عبدالرحيم العطري، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، **مجلة اضافات.** ص23.

لأن المجتمعات السليمة يتوفر فيها الشرط الأساسي للمشاركة السياسية والاجتماعية، وهو الشكل الصحي للنظام الاجتماعي الاقتصادي. وتكون عملية تصميم هذا الاقتراب كالتالي: السلوك الجماعي – الحالة النفسية المضطربة – التغير الاجتماعي. لكن لقي هذا الاقتراب مجموعة من الانتقادات الشديدة من أغلب المفكرين لسبب تعامله بشكل عنصري متميز مع الفئة الفقيرة التي وصفها بالرعاع، واتهم كل أنواع السلوك الجمعي بالشر والغوغائية والشيطانية.[1]

وقد صنفت هذه النظريات ضمن النظريات النفسية من القسم الأول، كونها تعبر عن السخط الاجتماعي، والاستياء العام بين أفراد المجتمع؛ فالأفراد الذين يعيشون رخاء ونعيماً مادياً لا ينتمون إلى الحركات الاجتماعية على الأغلب، لأنهم ليسوا بحاجة إلى خدماتها السياسية أو الاجتماعية. أما المحرومون من الثروات الاجتماعية الذين يشعرون بأنهم ضحايا التمييز وانعدام العدالة الاجتماعية، فإنهم أكثر قابلية على تقبل دعوات الحركات الاجتماعية والانضمام إليها.

لكن هذا لا يكفي لتفسير نشوء هذه الحركات، لأن هناك الكثير من الشعوب التي تعيش تحت وطأة الفقر وعدم المساواة والفساد الإداري، إلا أنها لا تشكل حركات اجتماعية بسبب سخطها على الوضع الاجتماعي.

أما القسم الثاني، فيسمى بنظرية سوء التوافق وعدم الانسجام الشخصي، وهي النظرية التي ترى أن الحركات الاجتماعية ما هي إلا ملجأ لفشل الأفراد في تحقيق طموحاتهم. فالأفراد المنضوون تحت راية الحركات الاجتماعية، هم من نمط أصحاب العقد النفسية الذين يفتقدون لمعنى وهدف شامل في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ وكذلك الأقليات، وكل الذين يفتقدون إلى حظ في التوفيق الاجتماعي.

لكن النقد الموجه إلى هذه النظرية هو أنه من الصعب قياس شخصية الفرد على أساس العقد النفسية التي يحملها، فإن هذه النظريات الاجتماعية التي جاء بها مفكرو القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا، ركّزت فقط على طبيعة الخصائص النفسية

[1] Charles Tilly, "Collective Behavior And Social Movements", **www.faculty.rsu.edu,** chp22.

السيكولوجية الخاصة بتصرفات الحركات الاجتماعية والأفراد المنضوون تحت لوائها، ولم تعط للدوافع الاجتماعية والحرمان الاقتصادي والتوجه الديني أية أهمية في تفسير نشوء هذه الحركات، فمن الواضح ان النظريات النفسية تشكو نقصا فادحا في الرؤية الاجتماعية، اي بالنسبة لدور هذه الحركات في التفاعل الاجتماعي وطبيعة المشاكل التي يعاني منها المجتمع.[1]

قد تبدو نظرية "**غوستاف لوبون**" من خلال العامل المتمثل في التوترات الهيكلية، اي توترات داخل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، من انها نظرية بنائية وظيفية، لكن حسب رأينا، هذا (عامل التوترات) لا يعدو أن يكون وعاء **réceptacle** قد تحدث في داخله بعض التوترات، والتي بدورها، تؤدي إلى نشوء شعور نفساني اجتماعي، Une Sensation psychosociologique.، وهذا هو الجوهر، ولا يمكن للهيكل ان يكون واقعا عاكسا لمعنى المجتمع.

2.3. النظرية البنائية الوظيفية:

بالنسبة للمفكرين البنائيين الوظيفيين، وعلى رأسهم "**تالكوت بارسونز**" **Talcott Parsons**، هم ينظرون إلى الظواهر الجماعية على أنها تعني الانحراف مقارنة بالضوابط الاجتماعية السائدة داخل المجتمع؛ هذا على أساس أن الامتثال للقيم **Conformisme aux valeurs** يعتبر عاملا أساسيا في السير الحسن للنظام الاجتماعي؛ وانطلاقا من ذلك، ظهرت العديد من النظريات التي تتناول الحركات الاجتماعية والتي تفسر أسباب وظروف نشأتها ونموها.

كانت النظريات البنائية الوظيفية من أبرز النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الثورة، وكشف المصادر الموضوعية للتغيير الثوري داخل نسق الظواهر الاجتماعية ومن أبرز دعاتها "**تالكوت بارسونز**" الذي يعتبر الثورة انحرافا مرضيا يؤدي إلى خلخلة التوازن في بناء السلطة.[2]

---

[1] **مفهوم الحركات الاجتماعية: صوت الليبرالية الجديدة**، نشر 24 أكتوبر 2011 نقلا عن:
Hans Be. **Social psychology of social movements**. Ayenabuls: Boss – Miller 0.1965.

[2] فوزية العطية، علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري. **مجلة كلية الآداب العراقية**، العدد 24، 1979، ص 456.

أ. نظرية تالكوت بارسونز:

فتعني هذه النظرية مفهوم القيم، حيث عندما لا تستطيع القيم القائمة تفسير التغييرات في الجوانب البيئية المحيطة، سوف يواجه النسق لاجتماعي بعض الصعوبات، ما يجعل البيئة المحيطة تحتاج إلى انتاج قيم اخرى تكون قادرة على اداء عملية التفسير، وهذا يستحيل دون عملية التطور أو الثورة[1]؛ وحول النسق الاجتماعي، فرق **تالكوت بارسونز** بين النسق الاجتماعي وبين المجتمع، فيرى أن النسق الاجتماعي هو وسيلة أو اداة لفهم الواقع غير أنه لا يتساوى مع الواقع، بينما المجتمع يمكن أن يكون دولة أو أمة. وفي الوقت نفسه يرى أن مفهومي النسق الاجتماعي والمجتمع لا يشتملان على الثقافة، فهو يرى أن وظيفة النسق الثقافي على سبيل المثال تنحصر في تزويد النسق الاجتماعي بالقدرة على اكتساب الشرعية، فمن خلال النسق الاجتماعي يستمد النسق الثقافي مجموعة القيم والمعايير التي تساعد على التضامن والولاء والضبط، مما تساعد النسق الاجتماعي على الثبات النسبي عبر الزمن.[2]

ولذلك طالب **تالكوت بارسونز** في كتابه الفعل الاجتماعي أربعة شروط لابد من توافرها في نجاح أي نسق، وهي: - التوافق- تحقيق الأهداف- التكامل- والمحافظة على النماذج.

وبهذه الصورة فإن طبيعة البناء الاجتماعي ونمط العلاقات التي تحكم ذلك البناء هي التي تحدد نوع العلاقة بين الأنساق الاجتماعية؛ فقد تأخذ العلاقة بين أنساق المجتمع طابع صراعي عندما يميل نمط العلاقات داخل البناء الاجتماعي نحو الفردية، وبالعكس عندما تتضمن العلاقة بين الأنساق نوعا من التضامن والتكامل، البناء الاجتماعي يميل نحو الاستقرار والتوازن.

---

[1] شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص79.

[2] Warshay. Leon .H, **The Current State of sociological theory**. David Mekay company INC. NewYork 1975.p.98

ب. نظرية نيل سملسر:

وتعرف بنظرية الشروط الستة للحركات الاجتماعية، وهي شروط تعكس القاعدة الأساسية للفعل الجمعي، اذ تقوم بتشكيل وإنماء الحركات الاجتماعية أو بمنع قيامها أو نشوئها، والسبب في ذلك يرجع إلى نوع الحركة الاجتماعية، والأهداف التي تخددها ومقابل ذلك، مدى تقبل الافراد لها. وتصنف هذه النظرية ضمن النظريات التي تحاول تفسير الضغط الاجتماعي، على اعتبار أنها تفسر نشوء الحركات الاجتماعية على أساس شعور الأفراد بالحرمان من حقوقهم الاساسية ومن التوزيع غير العادل للثروة القومية، ما يولّد جوا عاما يمهد لظهور حركات اجتماعية؛ فهي تتميز بأكثر شمولية لحد تفسيرها لأسباب نشوء الحركات الاجتماعية، وما يترتب عن تلك الحركات الاجتماعية من سلوك جمعي وتغيير اجتماعي محتمل ولاحق.[1]

ومن ركائز هذه النظرية:[2]

– العوامل البنائية: والتي تجعل النسق الاجتماعي السياسي يفسح المجال أمام الأفراد للانتماء إلى حركات اجتماعية أو تشكيلها، لأن النسق بطبعه مرن إلى حد تفاعله مع مطالب الأفراد المعبرة عن مجموعة من الافكار والمعتقدات، دون اعتبار اصحابها مخالفين للقواعد والقانون. وذلك يعني ان النسق والبناء الاجتماعي يعكس مدى الشعور بالقابلية لالتفاف الافراد حول فكرة تجمعهم داخل حركة اجتماعية تعبيرا عن انشغالاتهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم الاجتماعية. وهكذا تكون العوامل البنائية مشجعة على تشكيل الحركة الاجتماعية، ويعتبر الشرط الأول لتشكيل الحركة الاجتماعية.

– الضغوط البنائية: وهي بمثابة نتاج روابط مفاصل البناء المتشددة، بحيث تلك الضغوط تؤدي إلى حالة شعور باللا عدالة، وبعدم التكافؤ في التعامل بين الأقليات مثلا، وهذه الحالة تعتبر الارضية الخصبة لتولّد تناقضا في النسيج الاجتماعي، وفي المؤسسات الرسمية، كونها حالة تتمثل في مفاضلة فئة اجتماعية على أخرى، وهذا ما يؤدي إلى تصادم بين الأقلية والأغلبية، بمعنى انه يحدث صراع بين الفئتين بسبب شدة

---

[1] Neil Smelser, **Theory of collective behavior**. New York: The Free Press, 1962.

[2] Ruud KOOPMANS, « social movements », In: Russell J Dalton and Hans-Dieter **Klingemann The Oxford Handbook of political Behavior**. New York: Oxford University Press, 2009.

وقساوة ضغوط البناء الاجتماعي على فئة معينة، وعدم وجود ضغط شديد وقاسي على فئة اخرى، يعني ان هناك نوع من التحيز بين فئات المجتمع الواحد، وان ذلك التحيز الذي لا يرجع إلى أسباب شخصية أو مصلحية، بل إلى عدم تسامح البناء الاجتماعي مع فئة اجتماعية معينة، وتسامحه مع الأخرى.

هناك ايضا جملة من العناصر الفرعية التي تشير إلى التفاعل بين مؤثرين هما: الخلل المؤسسي في البنى الاجتماعية، وذلك نتيجة لعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بوظيفتها المنوطة بها وكذا عجزها عن الاستجابة لمطالب جديدة وإفساح المجال أمام القوى الاجتماعية، مما يفسر تفشي الشعور بالسخط والإحباط، هذا من جهة. ومن جانب آخر ظهور وتبلور اعتقاد في شكل إيديولوجيات ورؤى جديدة تسعى لإحداث مثل هذا التغيير للأوضاع القائمة.

– المعتقدات التي لا تتنافى مع الحركات الاجتماعية كاستجابة فورية لوجود توتر بنائي أو مجرد حصول قلق، أو عدوانية، أو نفور، بل هناك أكثر من تأثير من هذه المواقف والأحداث الجانبية، وهي تأثير عقائد فكرية خاصة، تعبر عن الشعور باللا عدالة وعدم الإنصاف في التعامل مع المواطنين بدون تمييز، وتعبر كذلك عن الجور والظلم الممارس من خلال الممارسة للسلطة تجاه المواطنين عامة؛ وهذه الحالة تعتبر من أقوى شروط تكوين وتشكيل الحركات الاجتماعية التي تختار النضال السياسي ومجابهة النظام السياسي، من أجل إزالة او على اقل تقدير تخفيف هذه المفاضلة المتحيزة وهذا الظلم الجائر.

– عوامل معجلة في تشكيل الحركة الاجتماعية، والتي تتمثل في الأحداث الصدامية، أو النزاعات العرقية، أو الممارسات المتعصبة، والمؤدية كلها إلى المفاضلة الفئوية، فهذه الأحداث تؤدي إلى دفع المظلومين إلى الانضمام إلى أية حركة تدافع عن حقهم المهضوم والمغتصب، ضد الظالم السياسي، بمعنى أن الأحداث القائمة في ارض الواقع، هي تعبر عن الضغوط البنائية المستترة، والتي تدفع هذه الفئات المضطهدة إلى اعتناق عقيدة فكرية مفادها الدفاع عن انشغالاتها وعن بؤسها، فعند حدوث أية مشكلة تعبر عن التعصب، أو التميز، فمثل هذه الافكار تعمل على اشتعال الفتيل الذي أوجده البناء الاجتماعي بنفسه، من خلال ضغوطه القصوى، وتحيزه المتعصب والفئوي.

- الجماعة المنسقة، وتعني أن الشروط الأربعة السالفة الذكر ليست كافية لتشكيل حركة اجتماعية، ما لم تكن هناك جماعة لها بعض الشيء من الوعي، والادراك للأحداث الطاغية على النسيج الاجتماعي، والقدرة على استثمار وتوظيف النزاعات والصدامات بين المضطهدين وبين السلطة القائمة أو الصدامات بين الأقليات وبين الأغلبية، بتنسيق الاتصالات بين المتضررين من هذه التفرقة، أو بين المظلومين، وبذات الوقت تكون تحظي بحالة مالية ومادية هائلة، وبمصادر تقنية تمكنها من تأسيس حركة اجتماعية، تستطيع أن تحدث تغييرا داخل المجتمع نحو الافضل.

- عملية الضبط الاجتماعي: وهي العملية التي يتبلور من خلالها شكل الحركة بوضوح، خاصة عندما تستخدم المؤسسات السلطوية أسلوبها القمعي، والعنيف مع معارضيها في مشاهد وأحداث لا تجهلها عامة الناس، وفي متناول وسائل الإعلام المرئية منها على التحديد، وهو الأمر الذي يمكن من الخروج إلى العلن غياب العدالة الاجتماعية، ويؤكد وجود الممارسات الظالمة والعنيفة على المحتجين ضد السياسات الحكومية، وهو كذلك الامر الذي يحمس المنتمين للأفكار المعارضة للسلطة ويلهب حماس الجميع ضد هذه السلطة الجائرة، وهو في الاخير الأمر الذي يؤول في المستقبل إلى المزيد من المنتمين والمنخرطين في الحركة الاجتماعية، ويوسع من الفجوة بين الدولة والمجتمع.

ج. نظرية تايد روبرت قار:

عكس التصنيف لبعض الباحثين العرب المتمثل في إقحام هذه النظرية، اي نظرية الحرمان النسبي، في خانة النظريات التقليدية، إلا أننا أدرجناها ضمن التوجه البنائي الوظيفي، وذلك استنادا إلى أن الحرمان النسبي ينشأ عندما يكون مستوى الطموح للمجتمع والفرد، يتجاوز قدرات النظام السياسي والنظام الاقتصادي، ويكون بالتالي، عدم تحقيقه، وطالما الأمر يتعلق بالنظام، فذلك يكون من حيث بنيته ووظائفه، وبالتالي يكون تصنيف هذه النظرية يخضع لهذا المعيار، اي البنائي الوظيفي. وللإشارة، قبل **نيل سملسر Neil Smelser**، خاض الكثير من المنظرين الباحثين في خضم البنائية

الوظيفية في دراسات عامل الحرمان النسبي، وأول من قام بدراسة الحرمان النسبي هو **أليكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville**.

ثم جاء ليطور تلك الدراسات والبحوث "**تايد روبرت قير**" Ted Robert GURR، من خلال كتابه الشهير تحت عنوان Why Men Rebel، والذي جاءت فيه نظرية الحرمان النسبي بصيغة معدلة، لفهم الدوافع والاسباب التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي الذي قد يصل إلى الثورة، فيشرح صاحب هذه النظرية ان كل مجتمع لديه نوعيتين من الاليات التي تؤثر في حالة الرضا او الاحساس بالحرمان، الاولى تكمن في التوقعات او التطلعات، والثانية تكمن في الامكانيات، وذلك تحت طائلة الارتفاع او الانخفاض. وهكذا تستند في طرحها إلى شعور الأفراد بالحرمان، نتيجة إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة لهم والواقع الذي يعيشونه، أو نتيجة المقارنة بين حالهم في الماضي وما هم عليه في الحاضر، أو نتيجة أيضا المقارنة بينهم وبين الآخرين عامة، فيشعرون بالرضا إذا ما كانوا في أفضل حال، ويشعرون بالسخط والإحباط أن ما كانوا في أسوء حال، وبالتالي، يتحول السلوك الجمعي إلى حركات اجتماعية.[1]

والملاحظ ان هذه النظرية ترتكز في طرحها على عامل الحرمان الاقتصادي بالأساس، دون غيره من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والتي قد تسبب مثل هذا الشعور بالحرمان.

وبالرغم من أنها باتت لزمن قصير تعد من أنسب النظريات لتفسير الحركات الاجتماعية، حيث تفسر إلى حد بعيد التظاهرات الفئوية ومطالب المهمشين في الوطن العربي، إذ توقع الكثيرون سقوط أنظمة تسلطية، وكان نتيجة رفع سقف المطالب إلى اقصاها، وهذا اقد يكون خطأ، لسبب محدودية الإمكانيات المتاحة لبعض الأنظمة العربية ولا يمكن معها القول بأنها تحقق إشباع تلك المطالب الفئوية.

[1] زياد الصمادي، نظريات سائدة في دراسة السلام والنزاع، **برنامج دراسات السلام الدولي**، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009 – 2010، ص14.

ومن كثرة التركيز على الجانب النفسي والذي لم يعط في كل الدراسات النتائج المرجوة، كون العامل النفسي يتغير من شخص إلى آخر، اختفت هذه النظرية تماما، لصالح نموذج جديد، عرف **بتعبئة الموارد**، كونها تهتم كثيرا بدور المنظمات والموارد، من حيث المعدات والقيادة. وبالرغم من أن هذا الاتجاه البنائي الوظيفي بات من الأنسب في تفسير الحركات الاجتماعية إلا أنه وبدوره لقي الكثير من الانتقادات ومنها، من "**روبرت كينغ مرتون**" Robert King Merton.

يرى "**روبرت كينغ مرتون**" أن البنائية الوظيفية برمتها تحمل بعض الاختلالات الوظيفية يمكن أن تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار، وعندئذ يكون التمرد هو الاستجابة الحتمية والضرورية لهذه الحالة[1]، والاختلال الوظيفي الذي يتعرض له المجتمع يجب ان يتم تعديله أو تغييره، وإذا تصدت السلطة لذلك، فيتوجب ان يكون لهذه التغييرات طابعا ثوريا.[2] وذلك انطلاقا من اعتقاد هذا الباحث ان البنائية الوظيفية عرفت تطورا ملحوظا، ويوجب النظر إلى سلوكات جديدة تتمثل في: الامتثال للقيم، وسلوك عدم الامتثال بالقيم، وكذا الاختلال[3].

لكن بدورها، لقيت العديد من الانتقادات من بينها أنها لا تشير إلى مصدر الاختلال الوظيفي، أو سبب التناقضات الاجتماعية، ولا تميز بين مظاهر الاختلال الوظيفي وبين التناقضات التي تظهر في أي مجتمع سواء تلك التي تؤدي إلى الثورة أم التي لا تؤدي إليها.[4]

3.3. النظريات الحديثة:

أ. نظرية جون ماكارتي وماير زالد:

تعرف هذه النظرية بنظرية **تعبئة الموارد** وقد ظهرت بفضل كل من و**جون دي ماكارتي** و **مايار زالد**، اللذين الفا في شأنها كتابا تحت عنوان **ديناميكية الحركات**

---

[1] يوري كرازين، **علم الثورة في النظرية الماركسية**، ترجمة سمير كرم، بيروت، ط1، دار الطليعة، ص41.

[2] فوزية العطية، مرجع سابق، ص 457.

[3] Martin Geoffroy, ibid.

[4] فوزية العطية، مرجع سابق، ص 457.

الاجتماعية Dynamic social movements، ولكن يرجع الفضل الكبير لـ "**منكر اولسون**" Olson MANCUR والذي يعتبر هو من أسس هذا النموذج.

وللإشارة، سرعان ما لقي هذا النموذج قبولا واسعا وإجماعا من قبل الاسرة العلمية.

وسميت أيضا بنظرية **التغير الاجتماعي** و **تجميع مصادر القوة**، وهي آخر النظريات الاجتماعية وأحدثها فيما يتعلق بنشوء الحركات الاجتماعية. فهي تؤكد على أن الحركة الاجتماعية لا يمكن ان تنشأ ما لم تتضافر جهود الأفراد وتحتشد في تجميع الأموال، والأفراد، والمهارات، فالظلم والحرمان الاجتماعي لا يكفيان لوحدهما في إنشاء تلك الحركة، بل لابد من تنظيم الأفراد وتنفيرهم واستثمار كل الطاقات والقوى الاجتماعية من أجل التغيير.[1]

بنت هذه النظرية نقدها على الافكار التالية[2]:

- أنه لا يمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي موضوعا سيكولوجيا، ذلك أنه يعمل عقلانيا.
- أن التحولات الاقتصادية الاجتماعية متجاهلة عند ظهور الفعل الجماعي.
- تعد التنظيمات الوسيلة التي من خلالها يمكن إدراك عمليات التعبئة.

وحسب تصور **ويليام كورنهوزر** William KORNHAUSER هناك اختلاف حاصل بين النظرية التقليدية وبين نظرية تعبئة الموارد، وهو أن عماد الفعل الجماعي في اعتقاد النظرية التقليدية، يعود إلى غياب التنظيمات الوسيطة، في حين ان نظرية تعبئة الموارد تشير إلى عكس ذلك، اذ تعتقد أن التنظيمات الوسيطة هي عصب الفعل الجماعي، وأن غياب علاقات التضامن التقليدية قد يتم تعويضه من خلال خلق علاقات

---

[1] محمود خليفة جودة محمد، الدولة والحركات الاجتماعية الجديدة، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية**، مقالة منشورة في 28 أفريل 2014، على الموقع:
http://democraticac.de/? p=646
In John Mc Carthy and Mayer Zald, **Dynamic social movements**, Cambridge, 1979.

[2] رياض الصيداوي، "الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، الحلقة 2 **موقع الحوار المتمدن**، العدد 2554، 1 فبراير 2009.

تضامن أخرى أكثر تطورا، والتي أفرزتها المدينة وأدارتها تنظيمات جديدة؛ وان تلك العلاقات هي السبب الأساسي في ظهور التعبئة الاجتماعية، التي يعيشها المجتمع المعاصر؛ وبالتالي تكون نظرية التعبئة، هي ناقدة تماما للمقاربة السيكولوجية، كونها تهتم أكثر بالمقاربة الاقتصادية التي أصبحت العنصر الاساسي في تحاليلها، بحكم انها تعتقد أن الفاعلين الجماعيين يتسمون بالعقلانية ويتصرفون انطلاقا من حسابات دقيقة. فكل من **مايار زالد** و**جون دي ماكارتي** ينظرا لمنظمات الحركات الاجتماعية على انها تشبه مديريات المؤسسات، حيث هذه المنظمات تتصرف هي الاخرى في موارد بشرية ومالية وعتاد، ولذلك تنتهج تلك المنظمات للحركات الاجتماعية استراتيجيات بناء على مبدا الربح والخسا رة[1]،

ومن خلال مساهمات **مايار زالد** و**جون دي ماكارتي**، يتضح ان نظرية تعبئة الموارد تنتقد مفهوم وضعية النظرية التقليدية وتشكك في وجود علاقة سببية وثيقة تربط بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية وظهور الحرمان، اللذان يؤديان إلى الفعل الجماعي، حيث لدى هذين الباحثين تصور آخر يعتمد على اساس أن التنظيمات هي التي تخلق الحاجيات المطلبية والاعتراضات المعبئة والمحمية من طرف القادة والتنظيمات من التلاعب بها. أما ما يخص الأزمة، فهي لا تشكل سببا مباشرا في عمليات التعبئة، على حد اعتقاد هذين الباحثين، ذلك أن الازمة لا تتجاوز كونها موردا هاما لتنظيمات الحركات الاجتماعية التي تعمل على استغلالها".[2]

عموما، تعتبر الحركات الاجتماعية وليدة سياق اجتماعي خاص بكل المجتمعات والدول، ولا يمكن فهمها إلا من خلال هذا السياق الاجتماعي الذي سوف نتطرق اليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة، تحديدا السياق الاجتماعي في الوطن العربي.

وبالرغم من العديد من المحاولات في مجال التنظير لإعطاء قوانين ثابتة للحركات الاجتماعية، الا ان تلك المحاولات كلها تبقى متفردة عن غيرها من خلال أسبابها الخاصة، ومهما كان الامر، يبقى دائما ان من غير الممكن ان نتجاهل اجتهادات

[1] رياض الصيداوي، مرجع سابق.

[2] رياض الصيداوي، مرجع سابق.

المفكرين بمختلف توجهاتهم التي ساهمت بقدر معين في فهم الحركات الاجتماعية كظاهرة إنسانية.[1]

تبقى في الاخير ان هذه النظرية واجهت نقداً شديداً، لأنها تجاهلت هي ايضا، عن قصد، دور الظلم الاجتماعي في تحريك الأفراد نحو تأسيس الحركات الاجتماعية، بل أخضعت كل مشاعر الأفراد والأمة نحو التنظيم دون الأخذ بعين الاعتبار دوافع الأفراد الذاتية في رفض الحرمان الاجتماعي، حتى لو لم يتوفر التنظيم المناسب لذلك، وتلقت الكثير من الانتقادات على إغفالها للجانب المتعلق بالبيئة السياسية للحركات الاجتماعية، ما أدى إلى ظهور مفهوم هيكل الفرص السياسية، وهو المرادف للعملية السياسية والذي قدمه "**بيتر ايزينغر**" Peter EISINGER سنة 1973، وطوره "**تشارلز تيلي**" سنة 1978 و"**دوق ماكادام**" سنة 1982.

والسبب الذي أدى بأنصار اقتراب العملية السياسية، للقول بأن الاختلافات في كمية وأنواع نشاط الحركة الاجتماعية يفسر بالاختلافات في السياق، أي المحتوى السياسي الذي تواجهه هو التركيز الكبير لنظرية تعبئة الموارد على الحركة الداخلية، وعلى سبيل المثال، يرى "**بيتر ايزينغر**" أن الحركات الاجتماعية في المدن المتطورة تتأرجح وفق هياكل وانفتاح السياسات المحلية.[2]

ولذلك هناك الكثير من الباحثين الذين يقللون من شأنه كونه يركز كثيرا على العوامل الداخلية للتنظيم الجماعي، ويدعمون اقتراب **الفرص السياسية** الذي جاء ليعبر عن البيئة الخارجية المحيطة بالحركات الاجتماعية، ويركز على العوامل الخارجية عن التنظيم الجماعي، إما أن تقوم هذه العوامل بتعزيز تعبئة الحركات وإما أن تمنعها؛ وهذا ما يؤكده "**تشارلز تيلي**"، بالقول حول الفرص السياسية أنها "تصف العلاقة بين مصالح السكان والحالة الراهنة للعالم من حولها".

---

[1] قادري سمية، شنين محمد المهدي، **سيسيولوجيا الثورة**. مدونة بحوث، 10 أفريل 2011.

[2] اميمة ابراهيم عزت، الحركات الاجتماعية، مقال منشور في الموقع:
https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr-2012
In Ruud Koopmans,"Social movements", In: Russell J. Dalton and Hans-Dieter Klingemann The Oxford Handbook of Political Behavior, New York: Oxford University Press, 2009.

ولأكثر توضيح، العوامل الداخلية التي بمقدورها تهديد العمل الجماعي تكمن في المصالح، التنظيم، التعبئة، والعمل الجماعي؛ أما العوامل الخارجية التي تهدد العمل الجماعي، فهي القمع لذاك العمل الجماعي أم تسهيله، القوة، وإعطاء الفرص، أو اللجوء إلى أسلوب التهديد.

ب. نظرية آلان توران:

وبالرغم من أن الفكر **لما بعد الحداثة** **Post modernisme** يفضل استعمال مفهوم الجماعات المدنية المتنازعة في المجال العام، والتي تندرج نزاعاتها بواسطة آلية التفاوض المستمر، (ليس الكلام هنا عن الحركات الإيديولوجية الواسعة) إلا أن **آلان توران** الذي يعتبر من أهم وأبرز المفكرين في مجال الحركات الاجتماعية، وفي مساهمته حول الموضوع، يرفض هذا الفكر معتبرا أن الحركات الاجتماعية تتميز بقدر معين من التنظيم والاستمرارية اللذان يؤديان إلى الفعالية في إعادة إنتاج تاريخ الانساق الاجتماعية،[1] وذلك بتأسيسه الحركات الاجتماعية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:[2]

– مبدأ الهوية أو مبدأ الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة، ويعني تحديد الهوية الذاتية التي قد تكون متعددة ومركبة، اي في شكل مجموعة، او طبقة، او فئة، او شريحة اجتماعية...الخ.

– مبدأ التعارض أو مبدأ النضال ضد الخصم، ويتطلب هنا تحديد الخصم بوضوح.

– مبدأ الكلية أو الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد، ويقصد بهذا المبدأ الوعي الجمعي وبصيغة جمعية وشمولية، لا أقلية وفردية، من أجل النجاح في التأثير على الرأي العام والحصول على الحقوق والمطالب.

---

[1] آلان تورين، **نقد الحداثة**، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، مصر، 1997. ص11.

[2] آلان تورين، **براديغم جديد لفهم عالم اليوم**، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، مصر، 1997، ص29.

وكما أشرنا إليه في بداية الفقرة، "**آلان توران**" يستند بالحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني، مؤكدا أن الحركات الاجتماعية ليس الاّ فعل من نوع خاص، يؤشر على سلوك جمعي للفاعلين من جماعة معينة، تناضل ضد جماعة أخرى، من أجل القيادة الاجتماعية، فالصراع يكون هنا حاضرا بقوة، كما يميز تورين في تصنيفه لهذه الحركات، بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ، والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الإنتاج والتكوين.[1]

أما بخصوص مساهمة "**بيير بورديو**" الذي هو الآخر يعتبر من أهم المفكرين الذين أسهموا في توسيع وتعميق النقاش حول الحركات الاحتجاجية للشباب الفرنسي في سنة 1968، فبسؤاله حول شروط إنتاج وتنامي الحركات الاجتماعية في المجتمع، إلى أن صار اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة كمنظر، استطاع في تحليله الوصول إلى بلورة مفاهيم وأطروحات تخص الحقل، رأس المال، العنف، جدوى العلم الاجتماعي، والمثقف الجمعي. وكل هذه المفاهيم هي بمثابة أدوات تحليل في فهم ديناميات الحركات الاجتماعية عندما يتم اعتبارها حقولا صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء.[2]

وكما اشرنا إليه سابقا، لقد دعا هذا المنظر إلى "حركة احتجاجية أوروبية" تكون خطوة أولى في بناء أممية جديدة، وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الايجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراه العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا دفاعا عن مطالبهم الاجتماعية، وذلك بإبداع قنوات جديدة لمواجهة الرأسمالية العالمية التي مزجت بين التكنولوجيات الحديثة وسلطة رأس المال وهو يمنحها إمكانيات قصوى للهيمنة والتأثير داعيا بقوة إلى تحصين العلاقات والممارسات الاجتماعية. فمنذ 1995 بدأ **بيير بورديو**

---

[1] عبد الرحيم العطري، "الحركات الاحتجاجية بالمغرب"، **مجلة دفاتر وجهة النظر**، العدد 14، الرباط: المغرب، 2007، ص 34.

[2] Pierre Bourdieu, **L'essence du néolibéralisme**, Le Monde diplomatique, mars 1998, p22.

ينظّر للحركات الاجتماعية الجديدة ويناضل في إطاراتها المختلفة مقدما في ذلك نموذج للمثقف العضوي، رافضا كليا النيوليبرالية ودليله ما انتهى إليه من مقاربات سوسيولوجية وما يؤمن به من التزام سياسي، فما رآه في كتبه المشهورة : **مهنة عالم الاجتماع** Le métier de Sociologue، **الحس العملي** Le sens pratique، **بؤس العالم** La misère du monde، **جعلته** ينظّر للحركات الاجتماعية وهو محتج على العولمة والليبيرالية المتوحشة التي تتأسس على قوانين اقتصادية مبنية على قاعدة الربح.[1]

ج. الجديد في النظريات في ظل العولمة:

علاوة على ما سبق، نضيف اتجاها حديث النشأة ويتعلق أساسا بظاهرة العولمة والتي سرعان ما انتشرت عبر العالم إلى حد أنها تلفت الانتباه وتفرض الاهتمام لدى المفكرين في مجال الحركات الاجتماعية، لكون هذا التوجه يعتبر متغيرا اجتماعيا سياسيا اقتصاديا، له الكثير من التأثيرات على السلوك الاجتماعي والتنظيمات السياسية، خاصة في الأقطار العربية.

والدليل على ذلك هو أن المجال الدراسي للحركات الاجتماعية عرف منعرجا في مطلع أواخر القرن الماضي، كانت من ورائه ظاهرة العولمة، حيث بدأ التركيز على مفهوم الثقافة وأبعاده غير المادية، كالهويات الجديدة، والحساسيات، والمشاعر، إلى حد تأثير هؤلاء على نشاط أي حركة اجتماعية.

فمجمل الدراسات والبحوث التي ميزت الحركات الاجتماعية مع ربطها بهذا المفهوم الجديد تتفق على أن الاتجاه الثقافي، فرض الاعتماد أساسا على نوع جديد من الاقترابات كالحركات الاجتماعية الجديدة والثقافة.

فهذين الاقترابين جاءا كذلك وبالموازاة مع النظريات والاقترابات التي سبق التعرض إليها سالفا، لتفكيك وفهم وتحليل الحركات الاجتماعية التي عرفتها أوروبا في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في سياق حركة الشباب والطلبة، المطالبة بنزع السلاح، وتحرير المرأة، والدفاع عن البيئة، وعن الهويات.

---

[1] عبد الرحيم العطري، مرجع سابق، ص37.

وجاء أيضا هذا الاتجاه ليبرر حركة 1968 تحديدا، وهي الحركة الشهيرة والمعروفة بحركة الطلاب في فرنسا. فالثابت والجلي في هذا الصدد هو طبيعة المطالب التي رفعتها تلك الحركات آنذاك، والتي أدت إلى نقلة نوعية في المطالب، وبالنتيجة، في طبيعة الحركات الاجتماعية في حد ذاتها، بحيث صعب في ذلك الوقت تصنيف طرحها تحت خانة أي تيار سياسي، عكس تماما الاتجاه التقليدي الذي يركز على التناقضات بين الدولة والمجتمع، أو بين الدولة والطبقة، أو بين النظام الاجتماعي ومؤسساته، كأساس لبروز الحركات الاجتماعية.

د. نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة:

جاء مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة، لفهم وتحليل التفاعل الإنساني كفاعل اجتماعي يشكل الطرف الأساسي في عملية التغيير الاجتماعي.[1] وينظر هذا المفهوم للحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والليبرالية الجديدة والبيروقراطية المفرطة.

وما يميز هذا المفهوم، هو ابتعاده عن إطار الطبقة، وتبنيها للهويات المتنوعة، بالدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالإنسانية الكونية، لذا سمي هذا الاتجاه بالاتجاه غير المادي. وهو ما يعبر، حسب منظريه، عن أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الفئات الوسطى بدلا من الطبقة العاملة، أي اتجاه مغاير للماركسية، بحيث يشكل المكون الثقافي في هذه النظرية عامل أساسي في العمل والنشاط للحركة، وحيث أيضا، يركز هذا المكون الثقافي على الهويات والقيم والاعتبارات الثقافية التي تبتعد عما هو مادي وعما هو اقتصادي، الذي دعت إليه الحركات الاجتماعية التقليدية.

ومن المؤكد، أن تكوين الحركات الاجتماعية الجديدة لا يكون بالضرورة مؤسسا على إطار إيديولوجي واحد يجمع بين أفرادها، إنما ما يميزها من حيث المرجعية السياسية، هو قدرتها على المزج بين القضايا الاجتماعية العامة والخاصة، والسياسية

[1] عبد الرحيم العطري، "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية"، مرجع سابق، ص 24.

والبيئية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الهدف العام والمتمثل في محاولة إنهاء حالة الاغتراب التي يعيشنها الأفراد، والتي تتعدى الاغتراب الاقتصادي الذي قصده ماركس، لتشمل الاغتراب السياسي والبعد عن مؤسسات الدولة من حيث التواصل.

وعلى الرغم من الملاحظات هذه، إلا أن مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة واجه العديد من الانتقادات لعل أبرزها الهدف المرجو منها، ومصطلح "الجديدة" في حد ذاته، كون مشكلة من حيث أنه ليس له مدلول مفاهيمي دقيق، لدرجة التعتيم على الخصائص التي قد تكون مشتركة بين ما هو تقليدي وما هو جديد، خاصة في النشأة والأهداف وما إلى ذلك.

هـ. المقاربة الثقافية:

بالإضافة كذلك إلى أن ظاهرة العولمة، كانت سببا في بروز مقاربة ثقافية تندرج ضمن ما سمي بالاقتراب الإطار Approche cadre ونموذج الفعل – الهوية.

– نموذج: الاقتراب الإطار:

بموجب اقتراب الإطار، يتم التأكيد على أهمية العامل الإنساني في تفسير الحركات الاجتماعية، وتركيزه على كيفية دمج المشاركين في الحركة الاجتماعية، اي دمج البعد الثقافي مع البعد العملي المتعلق بالنشاط الجماعي، وذلك، من خلال توظيف إطار يقوم على الرموز والهويات والأبعاد الثقافية المشتركة بين هؤلاء المشاركين، بما يحقق الهدف من الحركة الاجتماعية.[1]

– نموذج: الفعل– الهوية:

يرى أصحاب هذا النموذج أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي وهي تعمل ضد الأشكال المؤسسية القائمة، وكذا المعايير المعرفية المرتبطة بها، فهي تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعية. كما يرى أصحاب هذا النموذج ايضا، أن هناك إحلالا

[1] خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**. ط1، بيروت: دار الحداثة، 1984، ص 115.

تدريجيا يتم في استبدال النمط القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع آخر، وهو مجتمع ما بعد التصنيع. ويتميز هذا النوع من المجتمع بأنواع أخرى من العلاقات والصراعات الطبقية، وتهيمن فيه الطبقة التكنوقراطية، في حين ينتهي دور الطبقة العاملة كفاعل أساسي ضد الأوضاع القائمة، ويعتبرون أن الصراع الطبقي ذو طبيعة اجتماعية ثقافية وليس ذا طبيعة اجتماعية اقتصادية.[1]

وهذا لا يعني التخلي عما هو مادي، لكون الحركات الاجتماعية هي أصلا في طبيعتها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح الدفاع عن الحقوق، مع ما يعانيه الصراع والدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الإنتاج والإكراه، ونظرا أيضا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم بين من يملك ومن لا يملك، فبالتأكيد، الصراع الطبقي يتواصل ويمهد لانبثاق الحركات الاجتماعية، ذلك أن الحركات الاجتماعية يمكن تشكلها حول مصالح يدافع عنها الفرد أو يحرض الناس للتحرك نحوها.[2]

خلاصة لذلك، نشير إلى أن معظم الباحثين في مجال الحركات الاجتماعية، وخاصة "**آلان تورين**"، و"**بيير بورديو**"، يذكرون في كل مساهماتهم البحثية، بأن الحركات الاجتماعية، تتمحور حول الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة، وكذا النضال ضد الخصم، وأخيرا الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد. [3]

---

[1] أنتوني غدنر، **علم الاجتماع**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، عمان، الأردن، 2005، ص486.

[2] دوران جان بيار، **علم الاجتماع المعاصر**. ط1، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2012، ص 65.

[3] ألان تورين، **براديغم جديد لفهم عالم اليوم**. ترجمة: جورج سليمان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، ص 120.

الخلاصة والاستنتاجات:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل، وفضلا عن دور وأهمية المفاهيم والنظريات في التحليل السياسي، حاولنا وصف وتوضيح المفاهيم المتداولة في الدراسة لتفادي الترادف والتعبير عن مفهوم واحد بأكثر من مصطلح، وتجنب التعبير عن عدة مفاهيم بنفس المصطلح، فسعينا إلى تعريف المفاهيم الارتكازية في الدراسة، كالنظام السياسي الذي يشكل أحد المتغيرين الأساسين في الدراسة مع الحركات الاجتماعية، باعتبار أن دراسته تحظى بأهمية بالغة، كونها ترتبط بها كافة الدراسات السياسية، وأيضا الحركات الاجتماعية، التي ترتبط بدورها بالنظام السياسي والديمقراطية، وكذا الاستقرار السياسي، الناتج عن العلاقة بين الأول الثاني.

ثم تطرقنا إلى ما جاور وما نافس تلك المفاهيم الارتكازية من مفاهيم أخرى، تستخدم بمصطلح مغاير، لكن بنفس المعنى، وبعد تعريفنا لمفهوم النظام السياسي، حاولنا إذن إبراز التفرقة بينه وبين عدد من المفاهيم الأخرى التي، وبالرغم من أنها تستخدم بمصطلحات مغايرة، إلا أن في التعبير الشائع، غالبا ما يعطى لها، نفس المعنى مع النظام السياسي، والعكس كذلك وارد، ومثال على ذلك، السلطة السياسية، والدولة، والحكومة. وبعد تعريفنا أيضا لمفهوم الحركات الاجتماعية، عرفنا في سياقه مجموعة أخرى من المفاهيم التي، وبالرغم من اختلافها من حيث التسمية، إلا أن الكثير من الباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية يستخدمونها بنفس المعنى، استنادا في ذلك إلى عنصر التشابه بينها، فيما يخص الآثار التي قد تترتب عنها، ومثال ذلك، المجتمع المدني، والحركات الاحتجاجية، والربيع العربي، والانتفاضة، والثورة.

ثم ما ميز هذا الفصل أيضا يكمن تلخيصه في التطرق إلى الخلفية التاريخية لظاهرة الحركات الاجتماعية من الجانب الاجتهادي والتنظيري، ذلك من أجل معرفة كيفية ظهورها وتطوير المقاربات في شأنها، ثم من اجل احتواءها كظاهرة جماعية تكون المنطلق الأساسي في تفسير الفعل الاحتجاجي؛ لننتقل أخيرا إلى النظريات التي نتجت عن تلك الاجتهادات وذلك التنظير لتفسر هذه الظاهرة.

الفصل الثاني: تشابك الأوضاع في الدول العربية وظهور الحركات الاحتجاجية

الفصل الثاني: تشابك الأوضاع في الدول العربية وظهور الحركات الاحتجاجية

منذ عدة عقود والوطن العربي يعرف إشكالات كثيرة تتمثل في التكتم الواضح للتعبير السياسي، والتفشي الفادح للفساد، والفقدان للثقة بين الحاكم والمحكوم.

وعليه، تنامت القناعات عند الكثير من الشعوب العربية، التي رأت أن تعنت أنظمتها الاستبدادية في البقاء والاستمرار اللاّمحدود، سيجعل من الصعب حدوث تغيير كلي أو جزئي في النظام عبر الهياكل أو القنوات الرسمية. ما أجبر تلك الشعوب على البحث عن حلول للتغيير باللجوء إلى أساليب غير تقليدية.

وهكذا، بدأت الحركات الاجتماعية في الظهور كفاعل اجتماعي يسعى إلى التغيير نحو تحقيق مصلحة عامة، عبر التحرك خارج المؤسسات النظامية. فكانت النتيجة الحتمية نشوب حركات احتجاجية، معظمها تندلع، ثم تنتهي سريعا، قوامها من الجماهير المهمشة، التي باتت عازمة على مواجهة حكم مستبد، في ظل غياب الوسائط الاجتماعية والسياسية، بالرغم من وجود الآليات الكافية على مستوى النصوص التشريعية والتنظيمية لها، للتواصل بين السلطة والمجتمع في الكثير من الحالات العربية.

للإشارة، في معظم الحالات العربية، كانت هبات الرياح الديمقراطية تستهدف السلطة المحلية، ولم تتجاوز في بدايتها هذا الحد، إلاّ بعد تفاقم وانتشار الحراك الاجتماعي، نتيجة عدم استجابة الكثير من الأنظمة السياسية العربية القائمة، إلى المطالب الشعبية، وكذلك إلاّ بعد لجوء هذه الأنظمة إلى الأسلوب القمعي، والذي جلب جل شرائح المجتمع التي التحقت تدريجيا بالحراك الشعبي. ما أدى إلى التصعيد من الطرفين، ليتحول الحراك العربي من مستواه الجهوي الضيق، إلى المستوى الواسع الوطني، ومن ثم انتشاره إلى الأقطار العربية، أي أصبح الحراك يستهدف السلطة المركزية بعينها في أغلب الدول العربية، وينادي برحيلها.

ومن العوامل التي كانت وراء تطور الاحتجاجات في الوطن العربي، نذكر الأزمات الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى، وازمة المشاركة السياسية في الدرجة الثانية، بالموازاة مع التغيير الجوهري لمهمة المجتمع المدني الذي بدأ يتحول من فاعل اجتماعي هدفه الخير العام، إلى فاعل أصبح أكثر وعي سياسي، يدافع عن الحقوق والحريات العامة نتيجة المد الديمقراطي الذي يشهده العالم ككل في إطار العولمة.

1. البيئة النظمية السياسية العربية:

1.1. السياق المجتمعي العربي:

لفهم معنى السياق المجتمعي، يجب خضوعه إلى مفهوم التواصل بين افراد او اطراف مجتمع ما، في إطار سياق ما، في مكان ما، وبكيفية ما. وعندما نستوعب أن من غير الممكن ان يحدث اي تواصل بشري دون سياق يتم فيه، سوف نفهم أن السياق يكون بمثابة العنصر الاساسي في المسألة، كونه يحدد المعنى العام لهذا التواصل, والكيفية التي يشكل بها هذا المعنى سلوك أطرافه.

اذن من حيث المنظور السياسي، يشير مصطلح السياق المجتمعي إلى الظروف الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالنظام السياسي، فقد تفسح لهذا النظام المجال الحر في تحركاته الداخلية والخارجية، او عكس ذلك، قد تفرض عليه بعض القيود. وفيما يخص موضوعنا، نشير إلى ان الطبيعة الجغرافية للوطن العربي لعبت دورا حاسما في صياغة التفاعلات في ما بين الدول المكونة له، هذا من جهة، وفي علاقات تلك الدول بالقوى الدولية، ودول الاقليم، من جهة أخرى، نستشف أن الوطن العربي يتمتع بأهمية استراتيجية فائقة، حيث أنه يحتل مداخل قارتي آسيا وإفريقيا ويسيطر على طرق الاتصال العالمية بكل منهما، كما أنه يتحكم في بعض المنافذ البحرية الهامة مثل مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق. وما يميز الدول العربية كذلك هو تنوع خبراتها الاستعمارية، كون المنطقة العربية برمتها كانت في الماضي بمثابة مختبر أساسي للصراعات بين القوى العظمى للنظام الدولي، من أجل

توزيع النفوذ الاستعماري فيها، وهذا الذي كان ولا يزال إلى حد الآن يعكس التوازنات الكبرى للقوى العالمية.[1]

أ. الخبرة الاستعمارية للدول العربية:

وعندما نتكلم عن الخبرة الاستعمارية، نريد من خلال ذلك ابراز هذا العنصر على اساس التفرقة بين الدول العربية، ومعرفة تطورها التاريخي. وفي هذا الصدد، نستعرض باختصار التنوع لهذه الخبرة الاستعمارية من خلال الاشارة إلى النمط الاستعماري السياسي التقليدي، المسيطر والمهيمن على دائرة صنع واتخاذ القرارات السياسية، والنمط الاستعماري التذويبي الاستيعابي، ذو البعد الثقافي، المتمثل في محو الثقافة الوطنية للبلد المستعمر، ونشر ثقافة المستعمر، واخيرا النمط الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، القائم على أساس اقتلاع Délocalisation السكان الأصليين Indigènes عن طريق القمع والتهجير، وتشجيع سياسة الاستيطان colonies Installation de، لتغيير المعالم الديمغرافية للبلد المستعمر.[2]

ولهذا التنوع للخبرة الاستعمارية للوطن العربي، عدد كبير من التأثيرات على الكيانات السياسية، والابنية الاجتماعية والاقتصادية. وحتى ان كان الاستعمار باختلاف جنسياته، قد قام بإدخال تغييرات على الهياكل الاجتماعية الاقتصادية، تمثلت في تطوير نظم الإدارات الحكومية والمالية، وفي وسائل الري والزراعة وطرق النقل والموصلات، الا ان التحديثات التي طرأت على البلدان المستعمرة، تمت كلها بطريقة تحكمية انتقائية، تخدم مصلحة الدول المستعمرة، أكثر منها من مصلحة المستعمرات.[3] ومن التأثيرات، إثارة الفتن الطائفية، ما يفسر من جهة اخرى التدخلات الاجنبية في شؤون الدول العربية بدعوى، ظاهرها، حماية الأقليات والطوائف الدينية، وباطنها،

---

[1] على الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 77 – 93.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 95 – 96.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص 96 – 97 – 98.

غرض سياسي اقتصادي محض، لأن الدول العظمى دوما ما تراهن على الأقليات والطوائف الدينية، كون ترى انها أكثر قدرة على تحقيق مصالحها.[1]

وبالتوازي مع مواقف النخب السياسية العربية غداة الاستقلال، نتيجة التنوع في الانماط الاستعمارية، جاءت مواقف النخب المثقفة العربية، لتعبر عن اتجاهاتها. البعض منها انتهج الليبرالية القائمة على القيم الثقافية والفكرية للغرب، على اعتبار انها تشكل القاعدة الاساسية للتقدم العلمي، وأنه من المجدي نقل المنظومة الكاملة لأفكارها، والبعض الآخر، احتضن النهج الديني الإسلامي، الرافض للحضارة الغربية من حيث القيم والانجازات، والقائم على الدين كعنصر هام لحياة الإنسان، على اساس انه يمثل قوة اجتماعية تعبئ الأمة وتوحدها وتنهض بها، والباقي اختار الاتجاه التوفيقي، والذي يتمثل في المواءمة بين الأول والثاني، اي المواءمة بين القواعد الروحية والقواعد الاخلاقية، على ان تلك القيم تشكل المرجعية للمجتمع من حيث الدينامية الاجتماعية، والذي بالمقابل، يجب ايضا ان يستفيد من إنجازات الحضارة الغربية، وعلى وجه الخصوص، كل ما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا.[2]

ب. التكوين الاجتماعي العربي:

بعد تطرقنا لعنصر المكان (الاقليم) في الفقرة التي خصصناها للسياق المجتمعي، نتحول إلى العنصر البشري (السكان، الشعب) وهو احد اركان الدولة. ويشمل هذا العنصر الاشارة إلى عدد السكان، وتركيبهم العمري، ومستوى تعليمهم، ودرجة تجانسهم الاجتماعي، وخريطتهم الطبقية، باعتبارهم يعمرون إقليم الدولة، ويحرصون حدودها، وتستهدفهم قراراتها السيادية، وهم على وجه الإجمال من أهم مصادر قوتها؛ وعلى اعتبار ان خصوصيات أغلب المدن العربية، الاستئثار بنصيب كبير من المرافق والخدمات، ما يودي إلى انسياب أعداد معتبرة من المهاجرين من الريف إلى الحظر،[3] ويعد احد المسببات في ظهور الحركات الاجتماعية، موضوع دراستنا.

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 98– 99.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 102– 103.

[3] نادر فرجاني، الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغارم، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 56، اكتوبر 1983، ص 13 – 19.

لكن يجب قبل ذلك، اعطاء تعريف الوطن العربي أو العالم العربي، وهو مصطلح يطلق على مجموعة من الدول التي تنتمي إلى جامعة الدول العربية، ويبلغ عددها اثنتين وعشرين دولة، تتوزع ما بين قارتي آسيا وإفريقيا، ويصل إجمالي سكانها إلى حوالي 400 مليون نسمة، قد يزيد قليلا أو ينقص قليلا، وبمعدل نمو يصل إلى 6,2 %، وهو معدل منخفضا مقارنة بنظيره على المستوى الدول النامية 7,1%.[1]

ومن مظاهر التفاوت بين الريف والحضر في الوطن العربي، هو ما يشير إليه التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في عام 1995 حول تركيز مشكلة الفقر في ريف المغرب العربي الذي تسكنه 73% من الأسر الفقيرة، بيد أن الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية موجه إلى الحضر حيث يصل إلى 95% على مياه قابلة للشرب وخدمات كهربائية مقابل 15% فقط من الأسر الريفية.[2]

ومن ناحية التركيب العمري وكذا المستوى التعليمي، يفيد نفس التقرير أن الدول العربية تتميز بتضخيم الشريحة الوسطى في الهرم السكاني، أي الشريحة التي تنتمي إلى الفئة السنية بين 15 و25 سنة، مقابل الشريحة الدنيا التي تنتمي إلى الفئة تحت 15 سنة، ومؤدى ذلك هو توفر العنصر البشري القادر على الإنتاج والعطاء ودفع عملية التنمية. ويشير نفس التقرير إلى بلوغ نسبة الأمية لهذه الفئة العمرية سنة 1995 حوالي 40,04%.

ومن حيث مستوى التجانس الاجتماعي، يشير كذلك التقرير إلى إن الوطن العربي يتميز بتنوعه الاجتماعي، إذ تتعدد فيه الجمعيات الاثنية والأقليات بكل عناصر الاختلاف عن الجمعيات الحاكمة أو المسيطرة وبكل أبعادها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.[3]

وعند تحليل الخارطة الطبقية في الوطن العربي، يمكن القول بأن هناك ثلاث طبقات، الطبقة البرجوازية الكبيرة، الطبقة الوسطى، والطبقة الكادحة، وجدير بالقول

---

[1] على الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص 103.

[2] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1995، ص166.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص107 – 108.

ان الطبقة البرجوازية الكبيرة والشرائح الاجتماعية المرتبطة بها، تمثل الفئات التي تطورت بعد الاستقلال وارتبط بعضها بعلاقات وطيدة مع الرأسمالية الغربية وتمارس أعمال الوساطة والسمسرة.

هناك أيضا مكون هام لبيئة النظم السياسية العربية ويكمن في الموارد الاقتصادية التي يحظى بها الوطن العربي، إذ يمكن القول بأن الدول النفطية تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي، مرده إشباع حاجيات مواطنيها وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

في المقابل نلاحظ في الدول الأخرى أن العنصر الاقتصادي المحدود نسبيا، غالبا ما يكون السبب في ظهور حالة اللااستقرار السياسي.[1] لكن ومع ذلك، يبقى ان العبرة ليست في الامكانيات المطلقة، انما في القدرة على توظيف تلك الامكانيات في السياسات العامة نحو الصالح العام، ومواجهة التحديات الكبرى للعصر سواء كانت اقليمية او دولية، وبالتالي تفادي مخاطر اي حالة من حالات اللااستقرار السياسي، والابتعاد عن الاحتجاج.

ج. المثقفون العرب:

بالإضافة إلى انه بعد اندلاع الثورات الشعبية العربية، وهي الأولى من نوعها في التاريخ العربي المعاصر، والتي شاركت فيها الجماهير العربية ضد أنظمتها، دخلت مفاهيم ومصطلحات جديدة على الفضاء العام العربي، كانت في الحقيقة موجودة من قبل، لكن فقط في القاموس العربي، لكونها كانت مجمدة وغير مستعملة، وممنوعة الاستعمال، ومثال على ذلك، الحرية، والمساواة، والديمقراطية، والعدالة والمواطنة، والكرامة الإنسانية، وعدم الخوف من الأجهزة القمعية الخ...

بذلك، وجب الاكتراث بمفهوم الثقافة السياسية العربية، والذي استخدمه لأول مرة **جابرييل الموند** سنة 1956 كبعد أساسي في تحليل النظام السياسي، تعبيرا عن التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية، بقوله أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة، وان القيم التي تحويها للأفراد تنتقل عبر التنشئة السياسة؛ فقال انها: "عبارة عن توزيع

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 116.

معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية"، وهذا يعني أن القيم هي التي توجه السلوكات عامة، وتؤثر على سلوكات الحكام، وكذلك على المحكومين تجاه حكامهم والنظام السياسي.[1]

وانطلاقا من فكرة وجود انماط للثقافة السياسية كما ينظر لها **غابريال الموند وسيدني فيربا**، ومنها الثقافة السياسية الضيقة، والسائدة في المجتمعات التي لا تملك الحد الأدنى من الرغبة، أو القدرة، في إصدار أحكام تجاه النظام السياسي والنشاطات المحيطة به، والثقافة السياسية التابعة، وهي الموجودة في المجتمعات التي تملك المعرفة التامة بالنظام السياسي، ولها القدرة على تأدية دورها، ولكن لا تملك الرغبة في إصدار أحكام، وكذا الثقافة السياسية المشاركة، وهو النمط الذي يسود في المجتمعات الديمقراطية، والذي يرتبط بمعرفة ووعي الجماهير بالنظام السياسي من حيث قواعده ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته، بالتالي تشارك في العملية السياسية.[2]

يمكن القول بأن الكثير من المثقفين العرب تحولوا إلى موالين للسلطة، يوظفون إمكاناتهم وطاقاتهم في دعم الأنظمة الحاكمة، والتنظير لها سياسيا، وتبرير سياساتها، مقابل إغراء الوظائف والامتيا زات، فأصبحوا بذلك بوقا لها.[3]

وما تبقى من المثقفين، أنقسم إلى منطوين على انفسهم، خوفا من القمع، فاكتفوا بالمقاومة السلبية نظرا لعدم قدرتهم على تغيير الواقع القائم، وإلى مثقفين اختاروا الهروب من الواقع العربي المؤلم، بالهجرة إلى أوروبا وأمريكا، فمنهم من واصل ممارسة دوره في نقد الواقع العربي وأنظمته القمعية، مستثمرا هامش الحرية المتوفر لهم، ومنهم من قطع صلته بواقعه السابق وانغمس في الحياة الجديدة بالمهجر، والثلة الباقية منهم، واصلت رسالتها في ظل الواقع العربي المتسلط، واعتمدت منهج المواجهة

---

[1] كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين:** تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت، دار ابن خلدون، 1980، ص 149 – 151.

[2] Gabriel A. Almond and Sydney Verba, **The Civic Culture**, Political Attitudes and Democracy in Five Nations, NJ : Princeton University Press, 1963, pp. 47-57-, 68-71 and 94-97.

أنظر أيضا: على الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص 164– 165.

[3] فيصل الدراج، **السياسة والثقافة – حوار في العلاقات.** ط2، الدار البيضاء: تانسيفت، 1993، ص 159.

داخل الوطن، فقاومت وسائل الإغراء، لكن تعرضت للتضييق والحصار، والاعتقال. ان تغييب المثقفين عن الساحة، ساهم كثيرا في جعل مصير الثقافة بين حفنة من وافدين جدد، دخلاء عن الثقافة، يروجون لكل الأعمال المنافية لأي قيمة، ما أدى إلى ركود فكير سياسي.

وعليه، وطبقا لمنظور "**غابريال الموند**" و"**سيدني فيربا**" للثقافة، يمكن تصنيف الثقافة السياسية العربية على انها ثقافة ضيقة، وموسمية، حيث ان عملية صنع واتخاذ القرار السياسي من الصلاحيات المقدسة للنظام السياسي، وان الجماهير تكتفي بتلقي مخرجات النظام السياسي، واضفاء الشرعية الشكلية عليه، من خلال العديد من الاليات كالمشاركة في الانتخابات والترشح، فيكون في احسن التقدير، اسهام الجماهير في المدخلات السياسية متواضع جدا.

وأمام هذا الواقع، نشير إلى أن الثقافة السياسية السائدة حاليا داخل المجتمعات العربية، هي التي سهلت في انقطاع المجتمع في علاقته بالقيم المعروف بها كالشهامة، وحبه للحرية، وكان السبب في ذلك، مخلفات النمط الاستعماري، التذويبي الاستيعابي، الذي لعب دورا كبيرا في محو الثقافة الوطنية السائدة قبله؛ والانقطاع هذا، هو الذي ادخلت المجتمعات العربية في صراعات أثنية وغيرها من المتاهات الاخرى، وأدى ذلك إلى عدم قدرة هذه المجتمعات على تصورها لأهداف، من خلالها تنمو وترتقي لتلتحق بموكب الدول المتطورة في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

ومتى كان كذلك، فتبقى هنا ايضا، ان العبرة تكون بالإرادة السياسية للحكام العرب، التي تساعد على احياء القيم من جديد، ومن ثم تبرز نخب سياسية جديدة وواعية، وعبر التنشئة السياسية، القادرة على انهاء أزمة الهوية.

لكن لم تنتظر الشعوب العربية المضطهدة لا الارادة السياسة نحو التغيير ولا تنشئتها السياسة، اذ في سياق الشرارة التونسية، ونتيجة لأثر الكرة الثلجية، نهضت تلك الشعوب ضد أنظمتها السياسية القمعية، وظهرت صحوة لديها، الأمر الذي أدى إلى الانقضاء التدريجي لثقافة الخوف والطمع، ومن ثم صارت تبحث عن دور لها في صنع القرار السياسي الذي غيب عنها عشرات وعشرات السنين، فصارت تنتقد جهرا

النظام السياسي المنفرد بالقرار، مستعملة وسائل سلمية، وباتت لم تشعر بالقداسة التي كانت تنظر بها إلى حاكمها.

فأصبحت تردد في كل مناسبة احتجاجية، شعار جماهيري عربي جديد بمثابة نشيد وطني: "**الشعب يريد**".[1] وهكذا اتت الثورات العربية بـ**فكر سياسي عربي جديد**، يؤمن بالديمقراطية والتعددية، وبالتالي، أثبتت الشعوب العربية أنها وحدها المعنية بالمشروع النهضوي العربي، ولا دور للأنظمة الفاسدة في تحقيقه، وانفتحت أبواب التغيير العربي على مصراعيه، ومهما كان حجم هذا التغيير، فأنه بالتأكيد أفضل بكثير من الظروف التي كانت تعيشها الشعوب العربية، ما يسمح بالقول أن الثقافة السياسية العربية، بعد الربيع العربي، لم تعد كما كانت من قبل، واصبحت تتداول بينها مفاهيم ومصطلحات جديدة، كانت الأنظمة السياسية التي سقطت، تصنفها في خانة الممنوعات والمحرمات على المواطن العربي.[2]

2.1. الإطار الدستوري والقانوني للدول العربية:

على سبيل التعريف للدستور، يمكن القول بأنه مجموعة من التدابير المكتوبة (ومن أقدم الدساتير المكتوبة، الدستور الأمريكي)، أو العرفية (كما هو الحال في بريطانيا العظمى)، التي تحدد هوية الدولة وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقاتها، وتحدد حقوق المواطنين وواجباتهم.

أ. تاريخ وطريقة إصدار الدساتير في الدول العربية:

من حيث معيار تاريخ إصدار الدساتير، نذكر دولا عربية أصدرت دستورا لأول مرة، قبل خضوعها للاستعمار الغربي، ومنها دولة مصر التي بدأت فيها الحركة الدستورية في أواخر عهد الخديوي إسماعيل وذلك بصدور اللائحة التأسيسية التي عقبها مجلس شوري النواب في سنة 1866؛ وايضا سوريا حين قامت الحكومة بدعوة

---

[1] أحمد بن عبد الرحمن الصويان، زمان الفرد يا فرعون ولى:

http://albayan.co.uk/article.aspx?id=656

[2] أحمد سعيد نوفل، أثر الربيع العربي على الثقافة السياسية العربية:

www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session.../nofal.doc.

ممثلين لجميع البلاد (شرق الأردن ولبنان وفلسطين)، لعقد المؤتمر السوري العام وهو بمثابة البرلمان، مهمته وضع الدستور. نذكر ايضا دول عرفت اول دستور لها اثناء الحقبة الاستعمارية، وهي دولة العراق سنة 1922، والتي وقعت على معاهدة تكرس الاحتلال البريطاني كدولة منتدبة، ودولة لبنان التي لا يختلف وضعها عن دولة العراق، اذ فرنسا هي التي تولت سنة 1922 مهمة اعداد الدستور،[1] وكذا الاردن سنة 1928، بعد تعاقد بريطانيا مع الامير عبدالله بن الحسين بواسطة معاهدة تحالف. واخيرا، واخيرا، دول تأخر صدور اول دستور لها حتى بعد استقلالها، ومنها الجزائر، والمغرب، واليمن، والكويت، والبحرين.[2]

من حيث معيار طريقة إصدار الدساتير، نذكر اولا، دول تصدر دساتيرها بترخيص من الحاكم وفق إرادته، وتكون بطبيعة الحال تحت طائلة التعديل في أحسن الأحوال، أو عرضة للإلغاء في أسوء الأحوال، حسب إرادة الحاكم دائما. ولعلنا نشير إلى النموذجين اللذان يعكسان هذه الحالة، الدستور العراقي الذي صدر بمنحة من مجلس قيادة الثورة سنة 1970، وكذا الدستورين السعودي والعماني اللذان صدرا بمرسومين، أحدهما ملكي، والآخر سلطاني. ثانيا، دول تصدر دساتيرها بطريقة ديمقراطية، ويبر ذلك على ان تلك الدساتير هي نتاج عمل جماعي مكثف لجمعية تأسيسية منتخبة، أو بواسطة لجنة منبثقة من البرلمان، ونعني هنا الدستور التونسي الذي أعد سنة 1959 من طرف مجلس تأسيسي منتخب، ففي مثل هذه الحالة يصعب المساس بالدستور، وإذا حصل فيه تعديل، يكون حتميا بعد إجراءات معقدة، تضمن على الأقل استقراره واستقرار كل المنظومة القانونية التابعة له. واخيرا، دول تصدر دساتيرها بالمزاوجة بين النمطين السابقين، ويفهم من وراء ذلك، أن الدساتير تنبع من لجنة تعينها القيادة السياسية، ثم تعرض لاحقا على الشعب للاستفتاء عليها، ومن نماذج

---

[1] غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية؛ العدد10، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية**، 1987، ص58 – 70.

[2] صبري السيد، النظم الدستورية في البلاد العربية، **معهد الدراسات العربية العالية**، 1956، ص181 – 183.

هذا النوع من الدساتير، نذكر الدستورين اليمني والموريتاني الصادران سنتي 1990 و1991 على التوالي.[1]

ب. الخبرة الدستورية والقانونية للدول العربية:

الخبرة الدستورية في الدول العربية تتنوع من حيث اعتماد أنظمتها السياسية على مرجعية دستورية أو على مرجعية من نوع آخر، فهناك دول تملك دستور، وتشكل الأغلبية مع الملاحظة أن آخر ثلاثة دول وضعت دستورا، هي السعودية، وسلطنة عمان، وكما أشرنا سابقا السودان وحصل ذلك في التسعينيات. كما ان هناك دول ليس لديها دستور ومثال ذلك ليبيا، والسودان قبل أن تلتحق بمجموعة الدول ذات النظم الدستورية التي تملك دستور تستند إليه الحياة العامة والسياسية فيها بشكل صريح إذ يصف الدستور شكل الحكم ينظمه، ويفصل في تنظيم السلطات الثلاث ومجالات التعاون والحدود بينها. واخيرا دول تعاني ازدواجية دستورية، يعني بجانب دساتيرها توجد وثائق أخرى تنازعها حتى تسمو عليها أحيانا من حيث القوة القانونية، لتصبح المرجعية القانونية الأساسية. ويشكل لبنان النموذج بامتياز على اعتبار وجود ميثاق وطني توزع من خلاله المناصب العليا للدولة بناءا على المعيار الطائفي، وجاء هذا الاتفاق مقابل امتناع المسيحيين اللبنانيين عن طلب الحماية الفرنسية.[2]

فالمحك في الدساتير العربية هو حتمية ضرورية من حيث الشكل فقط، إذ من دواعي هذا الإجراء، اولا، الضغوطات الممارسة على الحكومات، من طرف البيئة الداخلية بمختلف مكوناتها، من جماعات ضغط، وقوى سياسية رسمية وغير رسمية، ورأي عام، إذ هؤلاء الفاعلين يعتقدون أن الدستور هو آلية قانونية أسمى، تضمن لهم حقوقهم الاساسية، والمشاركة السياسية، والتأثير في عملية اتخاذ القرار، وثانيا، لأن الدستور في حد ذاته يعتبر آلية مرجعية لتنظيم الحياة السياسية في كافة الأنظمة السياسية العالمية، وهذا يولد ضغط واكرها من طرف البيئة الخارجية على الدول

---

[1] طلال صالح بنان، صدقة يحيى فاضل، الدستور والوضع الدستوري الحالي في الوطن العربي، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، القاهرة، العدد 26، ديسمبر 1996، ص25 – 26 و 44 – 46.

[2] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**. عين مليلة الجزائر: دار الهدى، 1993، ص 50.

العربية لكي تؤسس قراراتها المختلفة في الشأن العام حين وكما شاءت، باستخدامها لهذه الآلية، وإلا تصبح في اتجاه معاكس لمواكبة البيئة الدولية.

لكن حتى مع وجود دساتير في الدول العربية، تكرس التعددية السياسية كمبدأ سياسي دستوري جوهري، على غرار الشرعية من حيث أنها تشير إلى المؤسسات الحكومية والاجتماعية التي يمكنها أن تشارك في مزاولة السلطة[1]، الا ان التعددية السياسية في الدول العربية ليست بالتعددية الحقيقية، فهي تحمل فقط مظاهر التعددية السياسية الحقيقية، مثلا، تعدد الاحزاب، في حين ان النظام السياسي القائم يعمل دوما على اقترابه من الحزب المسيطر في الساحة السياسية، واحتوائه بواسطة الاغراء؛ فالدول العربية تبقى بعيدة عن التعددية السياسية الحقيقية، التي تقوم على وجود أحزاب تختلف من حيث البرنامج والأيديولوجيا، وتقوم كذلك على حرية التعبير، وفتح المجال للإعلام الحر... الخ.[2]

ج. السمات الدستورية والقانونية المشتركة بين الدول العربية:

من الواضح ان الدساتير العربية لها سيمات مشتركة، وذلك يبرز من خلال هوية الدولة، والعلاقة بين السلطات، وحقوق المواطن. فمن خلال هوية الدولة، نلاحظ أن جل الدساتير العربية تتعامل مع اللغة العربية على أساس أنها اللغة الرسمية وأنها مصدر الانتماء، في حين دستور السودان تتعدد فيه القوميات واللغات، كما ان في بعض الدول يعزز الانتماء العربي بنص يركز على أن الشعب يكون جزء من الأمة العربية، وهو كذلك بالنسبة إلى الإسلام، حيث ان الدول العربية ترى أن اللغة العربية والإسلام، هما المكونان القوميان العربيان اللذان يقترنان بهوية الدولة.[3] اما من خلال العلاقة بين السلطات، فغالبا ما نلاحظ في الدساتير العربية خللا في الأحكام التي تعني إدارة العلاقة بين السلطتين، التنفيذية والتشريعية، لتكون أكثر تركيزا على صلاحية

---

[1] عبد الوهاب علوب، **معجم المصطلحات السياسية**. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص 109.

[2] محمد عابد الجابري، "التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، حالت المغرب، عمان، **ندوة منتدى الفكر العربي**، 1979، ص107.

[3] جوزيف مغيزل، "حول الحوار القومي– الديني"، **أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص81–105.

رئيس الدولة في العملية السياسية، رغم وجود نص يلح بشدة على الفصل بين السلطات وبخاصة على استقلالية القضاء، لذا تبدو هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات أكثر وضوحا في كل الدول العربية باختلافها فيما يخص نظام الحكم. بالإضافة إلى أن هذه الصورة النمطية، إما أن يكون لها سند دستوري، وإما أن تكون نتيجة التجاهل العمدي للنصوص الدستورية من قبل الحكام العرب، وإن وجدت هذه النصوص، يتم استبعادها أو تعطيلها من الناحية العملية، أو تجميدها اطلاقا.[1]

ومن الامثلة في هذا الصدد، نذكر مثال رئيس العراق الذي ترأس مجلس قيادة الثورة المشكّل سنة 1968، وهو أعلى سلطة في الدولة حتى 1980، سنة نشأة أول مجلس وطني بعد الثورة، لكن ومع وجود برلمان، بقي هذا المجلس يتمتع بصلاحية اقتراح القوانين ليس لسبب الاّ لان على رأسه الرئيس. أما دستور الجزائر لسنة 1989 الذي يعتبر مهد الإصلاح السياسي وبداية التحول الديمقراطي، لم يثبت صلاحية اقتراح القوانين لرئيس الدولة، بينما أشار إلى تلك الرخصة في حالة استثنائية بحتة،[2] في حين كان يتمتع رئيس دولة السودان بمقتضى دستور 1998 بحق تعيين رئيس الوزراء ومساعديه "وهم جميعا مسؤولون أمامه".

كما يملك رئيس الجمهورية حق المبادرة بالتشريعات والقوانين وكذلك حق إصدار مراسيم مؤقتة. أما في مصر، وبالرغم من أن الرئيس كان يصدر اللوائح التشريعية في حال وجود خطر خارجي أو تهديد الوحدة الوطنية وبالمقابل رفض تلك اللوائح من قبل مجلس الشعب، إلا أن هذا النص الدستوري لم يعمل به حتى الآن.[3]

بالمقابل، في الأنظمة الملكية، وتحديدا في الأردن، نجد أن الدستور يكرس دور الملك في العمل التشريعي، كما يمكن للملك حل مجلس النواب، أما في سلطنة عمان، فبالإضافة إلى ترؤس السلطان لمجلس الوزراء وبسط رقابته عليه، يصدر أيضا

---

[1] عبد المحسن الجمال، **تقييم التجربة البرلمانية، في الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، د ت، ص50–57.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور الجزائر 1996**، ص26.

[3] Georges E. Delury, **World Encyclopedia of political Systems and parties**. 2 vols (85), New York: Facts on file, 1975.

القوانين الواجب التكفل بها من طرف السلطة التشريعية، وهنا يبدو جليا أن الأردن وغيرها من الأنظمة الملكية البرلمانية خرجوا من القاعدة الملكية البرلمانية التي تجعل الملك يملك ولا يحكم، فانه تمسك بحقه الدستوري في ان يسمو بذاته فوق اي مساءلة[1]. اما المفارقة العجيبة، فهي تكمن في أن مجلس المستشارين، وهو الغرفة الثانية للبرلمان المغربي، يملك حق سحب الثقة من الحكومة علما بأنه منتخب عن طريق الاقتراع غير المباشر وأن الحكومة تحظى بثقة مجلس النواب أي الغرفة الأولى للبرلمان المنتخب عن طريق الاقتراع المباشر.[2]

أما بالحديث عن حقوق المواطن وحرياته، نذكر أن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، يشكل مبدأ مشترك لكل الدساتير العربية ودون التمييز على أساس العنصر أو الجنس أو الدين. لكن في الحقيقة وبالنظر إلى الممارسة السياسية للسلطة في الدول العربية، الأمر هو مخالف تماما، بحكم وجود فجوة واضحة بين ما هو منصوص عليه في الدساتير العربية وما هو معمول به على أرض الواقع، إذ نجد في غالبية الأنظمة العربية احتكارا للسلطة من قبل أقليات سياسية أو حزبية.[3] أما بشأن حريات الأفراد، فالدساتير العربية تميز بين الحريات العامة كحرية الاعتقاد والعمل والتنقل والملكية مع تفاوت في درجات المرونة، وبين الحريات ذات الطابع السياسي مثل حرية التنظيم والإضراب والرأي والتغيير، والتي غالبا ما تكون مقيدة بالرغم من إعلان أغلب الدول العربية عن التعددية السياسية، أكثر من ذلك، جل الدول العربية منضمة إلى اتفاقيات دولية، فحواها الحفاظ على الحقوق والحريات السياسية. أما عن الوضع القانوني المتمثل في تكوين الجمعيات وممارسة العمل الجمعوي في الدول العربية، نشير قبل التطرق إليه، إلى أن أي مجتمع فاقد لحريته هو مجتمع مستبد، والحرية المطلقة والخارجة عن إطار قانوني يقتضي ضبطها، ترادف الفوضى وحتى عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي، حرية تأسيس الجمعيات تعد من الحريات التي يجب

---

[1] على الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005، ص143.

[2] **نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان**، العددان 104 و105، أكتوبر ونوفمبر 1996، ص86-87.

[3] شملان العيسى، **سياسة الجنسية والتجنيس، في: الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء**، ص 324 -335.

أن يتمتع بها المواطن وعلى النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات والمواثيق الدولية. وبالرغم من وجود نصوص قانونية في هذا الشأن في معظم الدول العربية، إلا أن هذه النصوص تتسم بنقائص عديدة؛ وعلى سبيل المثال، في المغرب، صحيح أنه بمقتضيات الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 15 نوفمبر 1958 الخاص بالجمعيات، يجوز تأسيس جمعيات بكل حرية ودون سابق إذن، لكن بشرط أن تراعى في ذلك مقتضيات الفصل الخامس الذي ينص بدوره على أنه لا يجوز إنشاء الجمعيات التي تشمل أهدافها المس بالإسلام، أو بالنظام الملكي، أو بوحدة التراب الوطن للمغرب، أو أنها تدعو إلى التمييز، وهنا، يتضح التضييق للمعايير التي تسمح بحظر جمعية على أساس أهدافها. وعلى اعتبار الشروط هذه تبدو انها فضفاضة، مما يشجع على قمع الجمعيات بدوافع سياسية.

بالإضافة إلى هذه الحالة التي تتنافى والمعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهناك متابعات قضائية ضد الأشخاص بتهمة الانتماء لجمعية غير مصرح بها، وهي في الأصل جريمة لا أساس لها في القانون المغربي، الذي يجرم أنشطة محددة عند القيام بها باسم جمعية غير مصرح بها لكن ليس بمجرد العضوية فيها[1].

أما بالنسبة لحالة الجزائر، فهي أيضا تبنت في دساتيرها المتعاقبة بداية من دستور 1989،[2] الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، الأمر الذي يدخل ضمن بنود العديد من الاتفاقيات التي وقعت عليها في هذا الشأن. أكثر من ذلك، لقد شهدت النصوص السابقة، بعد الانفتاح السياسي، (قانون الجمعيات رقم 31/90، المتعلق بالجمعيات) تطورا ملاحظ في إطار الإصلاحات السياسية المعلن عنها سنة 2012،

---

[1] استنادا إلى التقرير المنبثق من بعثات بحثية للمغرب، أجريت في مارس ويوليو 2009. إريك غولدستين، مدير الأبحاث بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، بحث وكتب التقرير سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآيان غورفين، مسؤول رئيسي بقسم البرامج، راجع هذا التقرير كلايف بالدوين، مستشار الشؤون القانونية، أنجز المراجعة القانونية .إبراهيم الأنصاري، متدرب لدى هيومن رايتس ووتش، وعبد الرحيم صابر، مدير مشروع مبادرة حماية المدنيين في هيومن رايتس ووتش.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السلطة التشريعية، **دستور 1989 المادة 40**، المؤرخ في 23 فيفري 1989.

بموجب القانون العضوي 06/12 الذي جاء لتعزيز حرية العمل الجمعوي بشمله العمل الخيري، والمحافظة على البيئة، وحماية حقوق الإنسان، والمجال العلمي والتربوي والثقافي. لكن دستور "الانفتاح السياسي" لسنة 1989 وكذا دستور 1996 وإن كانا كلاهما يعترفان بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، فإن المفهوم من وراء ذلك يعني الأحزاب السياسية وليس الجمعيات بدليل توضيح ذلك في المادة 13 من القانون 06/12 الذي ينص على أن الجمعية تتميز بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية...[1]. وعن تعليق عمل الجمعيات وحلها في ظل القانون 06/12، تنص المادة 39 عن الحالات التي تعلق أو تحل فيها الجمعيات وهي لا تختلف عن التي سبق ذكرها فيما يخص المغرب. فيمنع على الجمعية التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، والمساس بالسيادة الوطنية، والتمييز والماس بالحريات الأساسية، وحصولها على موارد مالية من جمعيات أجنبية أو منظمات غير حكومية...[2] وما يمكن قوله في هذا الصدد، أن المشرع سعى بإسهاب إلى إحكام رقابية للعمل الجمعوي وبالرغم من أن هذا الموقف يتنافى مع محتوى الاتفاقيات الدولية الضامنة لحرية العمل الجمعوي الموقعة من طرف الجزائر. والمفارقة هنا، أن ذات القانون الذي جاء في 2012 أي بعد هبوب رياح الربيع العربي وفي إطار الرد على ذلك بإصلاحات سياسية، كان عليه أن يراعي أكثر بالحريات بتعزيز ما كان موجود، بدلا من تقييدها.

أما الواقع السائد في تونس، فنلاحظ أن هناك عدد من القرارات والتغيرات التي شهدها المجتمع التونسي ولعل أهمها المرسوم 88/1102، التي حول مسؤولية متابعة عمل الجمعيات من وزارة الداخلية إلى رئاسة الحكومة وإسنادها تحديدا إلى وزارة معنية بهذا الشأن تحت عنوان وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان. فالدستور التونسي في أحكام الفصل 35 منه، يضمن حرية تكوين الجمعيات ونشاطها في مناخ ديمقراطي، وللدلالة على أهمية الحرية في تونس، أن القوانين المكفولة، لها طابع أساسي، بمعنى يصوت عليها النواب بالأغلبية، عكس

---

[1] بن ناصر بوطيب، "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون: قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12**، العدد العاشر، جانفي 2014، ص 90.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 92.

القوانين العادية التي تمر بالتصويت بثلث عدد النواب. وباعتبار تونس السباقة في الدول العربية، من جهة، بتوقيعها للعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان في 18 مارس سنة 1969 وكذا بانضمامها إلى البروتوكول الاختياري الملحق به بموجب المرسوم عدد 3 في 19 فبراير لسنة 2011، من جهة أخرى، عززت نظامها القانوني المطبق على تكوين الجمعيات، في إطار تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، بقوانين وطنية كالمرسوم 2011/88 المكون من 49 فصل والمتطور بكثير على المرسوم رقم 154 الصادر في7 نوفمبر 1959. لكن ومع وجود طابع تحرري للجمعيات، إلا أنه تبقى بعض الإجراءات والقرارات القليلة الواجب اتخاذها من أجل الارتقاء بهذه الجمعيات وتمكينها من المشاركة الفعالة في مسار الانتقال الديمقراطي وبالتبعية في مساهمتها في التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمر بها تونس، كمعالجة مشكلة نظام التسجيل والإخطار عند طلب إنشاء جمعية، الذي أدى إلى انحراف وتحول إلى نظام الترخيص يفرض إكراهات لم يأت بها المرسوم 2011/88. عدا ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها السلطة التونسية في حل 150 جمعية بدعوى مساندتها للإرهاب بقرار احترازي.

أما عن الوضع القانوني للعمل الاحتجاجي في الدول العربية عموما، ينبغي القول بأنه منذ عقود، أصبح من المتعارف عليه بين الأمم (ولو نظريا) أن جميع البشر يتمتعون بحق تأييد ودعم حقوق الإنسان وتطويرها وحمايتها عبر الوسائل القانونية والسلمية؛ وتشمل هذه الوسائل السلمية الحقوق في حرية التعبير الذي يعد حق التظاهر السلمي أو التجمع السلمي من بين مظاهره. ووفق ما ورد بإعلان الأمم المتحدة، الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان والصادر عام 1998، فإن الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان حماية أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان؛ ولقد سعت الكثير من الشعوب إلى المحافظة على حقوقها فيما يتعلق بالحق في التجمع السلمي حيث يحق للناس التجمع معا لإعلاء شأن حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الاحتجاج السلمي أو التعبير عن آرائهم.[1] فوفق ما جاء في

[1] طارق الشيخ، "المظاهرات السلمية والغضب المشروع"، الأهرام:
http://www.ahram.org.eg/archive/Political-Ahram/News/199712.aspx

المادتين 5 و12 من إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، لغرض تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، يكون لكل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، وعلى الصعيدين الوطني والدولي، اولا، الحق في الالتقاء أو التجمع سلميا، ولكل شخص الحق بمفرده وبالاشتراك مع غيره في أن يشترك في الأنشطة السلمية لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ثانيا، تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له بمفرده وبالاشتراك مع غيره، من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلا أو قانونا أو ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته أو ممارستها المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا الإعلان، ثالثا، يحق لكل شخص، بمفرده او بالاشتراك مع غيره، أن يتمتع في ظل القانون الوطني بحماية فعالة لدي مقاومته أو معارضته، بوسائل سلمية للأنشطة والأفعال المنسوبة إلى الدول، بما فيها تلك التي ترجع إلى الامتناع عن فعل، والتي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، فضلا عن أفعال العنف التي ترتكبها جماعات أو أفراد، وتؤثر في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك المادة رقم 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي نصت على أنه لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية، ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما. هذا، وبالإضافة لما ورد بالمادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إذ يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به، ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.[1]

وبالتالي فالحق في التظاهر السلمي هو حق له بداية وله حدود، وأول ظهور لمفهوم الاعتصام أو التظاهر في معناه الحديث كان في منتصف القرن التاسع عشر، وكان أول من استعمل هذا المفهوم هو الكاتب الأمريكي "**ديفيد هنري ثورو**" Henry

[1] نفس المرجع السابق الذكر.

David THOREAU، في مقال شهير له نشر في 1849، بعنوان "**العصيان المدني**" La désobéissance civile، وقد بدأ الاهتمام بدراسة سلوك التظاهر والاعتصام في منتصف القرن العشرين، وذلك في إطار أدبيات الرأي العام التي تناقش ما اصطلح على تسميته بثقافة الاحتجاج الشعبي.[1]

والملفت هنا أن التعريفات المطروحة لمفهومي التظاهر والاعتصام، بعضها يضيق من نطاق سلوك التظاهر والاعتصام، وبعضها الآخر يوسع فيه. فعلى سبيل المثال، هناك اتجاه يعرف التظاهر على أنه: "الخروج إلى المجال العام طلبا لإحقاق حق، أو دفع ظلم، فهو خروج من البيت إلى الشارع أو الميدان يعبر عن حالة من عدم الرضا في الحيز الخاص، وحملها إلى الحيز العام"، كما أن هناك اتجاها يعرف الاعتصام بأنه: "مظهر احتجاجي ضد سياسة ما عن طريق الوجود والتجمع السلمي، أمام مكان أو مقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضع الاحتجاج"، يرمز هذا التعريف غالبا إلى الاعتصامات الفئوية التي تختزل مطالبها في نقاط محددة،[2] وغالبا ما تمس احتياجات فئة بعينها من فئات المجتمع، بمعني أنها تعبر عن مطالب ضيقة مرتبطة بجماعات معينة.

يقدم فريق آخر تعريفا أوسع للاعتصام، حيث يعرفه على أنه مرحلة متقدمة من حركة الاحتجاجات الشعبية، تسبب إزعاجا وضغطا كبيرين على الأنظمة السياسية القائمة، نتيجة لشمولية أهدافها، واتساع نطاق المشاركة فيها.[3]

أما منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، فقد وضعت عام 2012 تعريفا للتجمع السلمي للأغراض التوجيهية وجاء به: التجمع معناه الوجود المقصود والوقتي لعدة أشخاص في مكان عام لخدمة القضية المشتركة. وتعد حرية التجمع السلمي هي حق أساسيا من حقوق الإنسان التي يمكن أن يتمتع بها ويمارسها الأفراد والجماعات والجمعيات والكيانات القانونية والهيئات الاعتبارية. وتخدم التجمعات، أو المظاهرات

---

[1] Gareth Dale, « Protest Waves in Western Europe: a Critique of New Social Movement Theory », **Critical Sociology,** Vol. 24 Issue No 1-2, April 1998, p 74.

[2] Pamela E. Oliver, Jorge Cadena-Roa and Kelley D. Strawn, "Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements", **Political Sociology,** Vol. 11, 2003.

[3] أشرف عبد العزيز عبد القادر، مرجع سابق.

الكثير من الأغراض، فهي وسيلة للتعبير عن الآراء التي لا تحظي بشعبية كبيرة أو آراء الأقليات. وتعدها المجتمعات الديمقراطية، ولو نظريا، نشاطا مهما للحفاظ على الثقافة وتنميتها، وبالتالي فهي تتبني الرأي القائل أن حماية حرية التجمع السلمي أمر جوهري لبناء مجتمع متسامح تعددي متعدد المعتقدات والممارسات والسياسات الموجودة معا في سلام.[1]

ولم يقتصر التأكيد على الحق في التجمع السلمي على المواثيق والاتفاقيات الدولية والعالمية، وإنما ذهبت الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان هي الأخرى إلى التأكيد عليه، كان أبرزها ذلك ما نصت عليه الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في المادة 11 بأن يكون لكل إنسان الحق في حرية الاجتماعات السلمية، وكذلك ما نص عليه الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004 في المادة 24 بأن لكل مواطن حرية الاجتماع والتجمع بصورة سلمية.

ومستخلص ذلك، يمكن القول أن الدول العربية تشترك في عوامل تتعلق في أغلبها بالموروث التاريخي، والثقافي، والسياسي، والأيديولوجي، الذي بصم نظمها السياسية وحياتها العامة بما فيها صناعة دساتيرها التي ترجمت هذا التقارب والاشتراك.

3.1. العملية السياسية في الدول العربية:

تعرف العملية السياسية على انها مجموعة من الأنشطة للأفراد داخل جماعاتهم، للسعي من أجل حصولهم على القوى وتحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم. فهي محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الايديولوجيا والثقافة السياسية السائدتين، وذلك من خلال الأبنية والمؤسسات القائمة. ومن ثم، يصبح من المهم معرفة الايديولوجيا المتبعة رسميا من الأنظمة السياسية العربية ودرجة تقبلها من طرف الشعب وكذا ترتيباتها، وحجم ما تثيره العملية السياسية من خلافات وصراعات، وكذا معرفة الفاعلين السياسين الذين يقومون بالتأثير داخل إطار التفاعلات في إدارة العملية السياسية، اخذين بعين الاعتبار ان أسس

[1] نفس المرجع السابق الذكر.

ممارسة القوة تختلف من نظام إلى آخر، وأخيرا معرفة أهم المؤسسات السياسية وطبيعة التفاعلات التي تتم داخلها أثناء عمليات التنشئة السياسية وصنع القرار،[1] وذلك من خلال تطرقنا إلى الايديولوجيا التي تشكل نسقا فكريا، والنخب التي تقدم المعلومات وتطرح البدائل على صانعي القرار بما يساعدهم على تقويم الموقف واتخاذ القرار، والمجتمع المدني بوصفه قناة للمشاركة السياسية وأداة لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار، وكإطار تفعيل دور المشاركة الشعبية ايضا.

أ. الايديولوجيات:

ومن خلال ما سبق، نحاول الاحاطة بمفهوم الايديولوجيا والذي يعبر عن مجموعة من المبادئ والأفكار التي تشكل نسقا فكريا، يتم اختياره نتيجة العلاقة التي تربط محتواه بتاريخ الدولة أو المجموعة التي ننتمي إليها. وضمن المعاني التي تكتسيها الايديولوجيا، نذكر رؤية او افكار سياسية تبرز مصالح طبقية، أفكار النخبة الحاكمة، أفكار يتحلى بها الفرد داخل سياق مجتمعي، مجموعة من الأفكار المعلن عنها رسميا لإضفاء الشرعية على نظام سياسي ما.[2]

فيشير "**اونتوان دو تراسي**" Antoine de TRACY، أول من ألّف كتابات حول الايديولوجيا في نهاية القرن الثامن عشر، والذي يرجع له الفضل في إنشاء واستخدام هذا المصطلح، إلى أن الايديولوجيا هي "علم الأفكار"، ولكن بمرور الزمن تعمم كثيرا استخدام هذا المصطلح حتى أصبح مبالغ في تناوله إلى حد التعسف.

أما مفهوم الايديولوجيا من وجهة نظر **عبدالله الكندي** فهو قريب كثيرا من المفاهيم العديدة المرتبطة به، بل يعتبر هذا الباحث ان الايديولوجيا هي تتمحور كلها حول منظور **اونتوان دو تراسي** الذي يؤسس بـ "علم الأفكار". فالأيديولوجيا حسب

---

[1] على الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص148-149.

[2] اندرو هيود، مدخل إلى الإيديولوجيات السياسية. ترجمة محمد صفار، **سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين**، العدد 1830، 2012، ص 14.

عبدالله الكندي هي: "نظام من الأفكار المتكاملة الذي يفسر بموضوعية الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة معينة".[1]

فتناول الايديولوجيا، يعني العناية بتحليل محتوى الفكر السياسي الحامل لمذاهب ونظريات ناشئة بين طيات التقاليد الإيديولوجية، ويعني كذلك التساؤل، حول ما إذا تخبرنا الليبرالية عن الحرية؟ أو الاشتراكية عن المساواة ؟ أو الفوضوية عن مفهوم اللادولة ؟ ومن خلال تلك التساؤلات والجواب عنها، تبرز أهمية الايديولوجيا كمكون رئيسي للعملية السياسية لما لها من القدرة على تحقيق التعبئة والتضامن الاجتماعين.

اما فيما يخص الإيديولوجيات السائدة في الدول العربية، فنميز بين تلك المستندة إلى الدين، والى الاشتراكية، والى الليبرالية، والى القومية.

أما الايديولوجيا الأولى، فهي التي تتعلق بالدين، وهي منتشرة بكثرة في الدول العربية كون الثقافة السياسية في المجتمعات العربية تستند اساسا إلى الدين الذي يمثل عنصرا تكوينيا من عناصر الهوية الوطنية والقومية، ويلعب أيضا دورا كبيرا في تشكيل العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية، هو عبارة عن قوة تعبئة سياسية؛ وينبغي القول بان العامل الديني يستخدم كأيديولوجيا في كل الدول العربية، فالعربية السعودية تتخذ من الدين ايديولوجيتها الرسمية، الجزائر خاضت حرب التحرير باسم الدين، كما وظف الدين في العراق في تجييش المشاعر المعادية للغرب اثناء الحرب الثانية التي شنت ضده، وكذلك الكويت في حربها ضد العراق معتبرة الخصم نظام علماني، وارجعت مصر هزيمتها في 1967 إلى ضعف الايمان...[2]

---

[1] عبد الله الكندي، الإيديولوجيا المصطلح الشائك بين حقيقة الاصطلاح وتعسف الاستخدام، مقالة منشورة على الموقع: **http://anfasse.org**، بتاريخ 21 يونيو 2014.

[2] احمد يوسف، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **مركز البحوث والدراسات السياسية**، 1990، ص71.

فيما الايديولوجيا الثانية هي الاشتراكية، وهي التي اختارتها الكثير من الدول العربية غداة استقلالها على اعتبار انها ملائمة لسياساتها التنموية والاقتصادية، وتحقق العدالة الاجتماعية من حيث التوزيع المحكم للثروة، وتعزيز التكامل القومي.[1]

كما ان الايديولوجيا الثالثة هي الليبيرالية، وتعكس مجموعة من الأفكار كأساس قانوني منظم للعلاقات الاجتماعية، تساعد بشكل لامحدود حرية المبادرة الاقتصادية والملكية الخاصة، وتتمحور حول مبدا الربح، والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. لكن لم تستمر في الدول العربية في التجربة الليبيرالية، لم تدم الا 29 عاما في مصر 1923– 1952، و 28 عاما في العراق 1930– 1958، وهو كذلك بالنسبة للسودان وسوريا وليبيا وتونس والصومال وموريتانيا والاردن.[2]

وأخيرا الايديولوجيا المستندة إلى القومية، وهي أيضا شعور بانتماء الفرد إلى الأمة، ظهرت في القرن التاسع عشر في نصفه الثاني لتميز العنصر العربي في اطار الامبراطورية العثمانية، لكن قوة التيار الإسلامي الإصلاحي جعلها تختلط بالدين من خلال التعامل مع الأمة، ثم ومع المرحلة الموالية، أي مرحلة ما بين الحربين، تغلبت على القومية النزعة العلمانية.[3]

وعلى ضوء ذلك، نستشف حسب منظور المفكرين العرب ان مفهوم الايديولوجيا يكون اما وفق النظر إلى موقف العقيدة او الفلسفة او الضمير مع مراعاة عامل التفرقة بين عالم الحق وعالم الباطل، وهذا ينفي ضمنيا المجتمع والتاريخ والعلم الاكتسابي، اما وفق الادراك بالممارسة، اما اخيرا وفق تأسيس اجتماعيات الثقافة العربية المعاصرة.[4]

---

[1] حسنين توفيق ابراهيم، **مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية**، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 1980، ص182.

[2] علي الدين هلال، ازمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي، **مجلة عالم الفكر**، العددان 3 و 4، جوان 1998، ص109–129.

[3] السيد يسين مشرف، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، دراسة استطلاعية، ط2، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية**، 1982.

[4] عبد الله العروي، **مفهوم الايديولوجيا**. ط8، الدار البيضاء المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012، ص 127– 129.

ب. النخب:

مفهوم النخبة يشير إلى الأفراد والجماعات الذين يشغلون مراكز السلطة أو يتمتعون بنفوذ وقوة تسمح لهم بالتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية لبلدانهم، أو كما يقول "**غي روشي**" "يساهمون في الفعل التاريخي" **L'action historique**، غير أن هذا الدور التاريخي والهام يختلف من نخبة إلى أخرى. وبالتالي، ارتبط مفهوم النخب بالحاجة إلى تنظيم ممارسة السلطة وعملية صنع القرار، وهذا نجده في كتابات "**أفلاطون**" و"**أرسطو**" اللذين تعرضا لفكرة النخبة، الأول وصف حكم الفلاسفة بأنه الأصلح، والثاني ركز على مزايا حكم الطبقة الوسطى لاعتدالها. بينما أهم الانتقادات التي تعرضت إليها نظرية النخبة، كانت حول ميولها للديمقراطية التي تكرس حكم القلة، فلعبت من ثم نظرية التعددية السياسية دورا هاما في شأن الديمقراطية.[1] وعلى الرغم من تصنيفات لأنماط وأشكال السلطة ل "**ماكس فيبر**" **Max Weber** ، إلا انه، وبعد التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها العالم، جاءت دراسات حديثة لتتجه إلى تصنيفات القوى السياسية آخذة بعين الاعتبار عامل القوة والقدرة والنفوذ.

وعلى الرغم من أن "**غي روشي**" صنف النخب كون انها تنقسم إلى نخب تقليدية، ونخب تكنوقراطية، والنخب المالكة، والنخب الكاريزمية، والنخب الإيديولوجية، والنخب الرمزية، في حين صنفها "**دود**" إلى نخب السياسيين الثوريين، ونخب الأحزاب السياسية، ونخب القادة العسكريون، والنخب الكاريزمية، والنخب الإيديولوجية، والنخب الرمزية. وان تصنيف "**بوتومور**"، جاء ليشير إلى النخب ذات العلاقة بالجماعة الحاكمة (ملاك وتجار كبار)، نخب الطبقة الوسطى (كبار الموظفين وجماعة ضباط الجيش) والتي قال عنها "**أرسطو**" **Aristote** أنها الأصلح، نخب المثقفون الثوريون، ونخب الإداريون الاستعماريون (لكن انتهى دورهم بعد الاستقلال)، ونخب القادة الوطنيون، والنخب الرمزية؛ الاّ ان تلك التصنيفات، ليس إلا تصنيفات من الناحية النظرية، فإنه لا ينبغي التعامل مع تلك الأشكال للنخب فيما يتصل بالدول العربية، باعتبار ان تلك الاشكال تعتبر جامدة، ذلك أن الواقع العربي عادة ما يشهد خليطا من أكثر من شكل أو

[1] السيد ياسين، "مشكلات الشباب نظريا وعقائديا"، **مجلة الفكر المعاصر**، العدد 64، يونيو، 1970.

نمط للنخبة العربية، نتيجة عملية التكيف. فتغير شكل النخبة، هو نتيجة التغييرات الاجتماعية الاقتصادية، وبذلك يكون التكيف أمرا حتميا.

وحين نتحدث عن نتائج هذا التغير لشكل النخب العربية، فهي تطرأ على مستوى الأبنية والمؤسسات، حيث أن تغيير النخبة قد يؤدي إلى تهديم المؤسسات القديمة واستحداث أخرى تحل محلها تكرس سلطتها وتروج مبادئها، ثم على مستوى الإيديولوجيات، حيث أن انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى يستدعي مراجعة أولويات العقيدة السياسية، وكذا على مستوى المشاركة السياسية، حيث أن ظهور نخبة جديدة يؤدي إلى اختلاف معايير التجنيد السياسي، إذ تلجأ كل نخبة إلى اصطفاء ثقاتها وإزاحة النخب البديلة أو على الأقل تهميشها، واخيرا على مستوى السياسات العامة الذي تصب فيه كل التغيرات السابقة، فالسياسات العامة تعبر بصدق عن التوجه السياسي للنخبة وكذلك عن توازن القوى السائدة.[1]

أما عن سمات النخب العربية، فيمكن إيجازها في ضعف الحراك الاجتماعي، بسبب صعوبة اختراق النخب العربية، وفي تنوع معايير تجنيد النخب (علاقات مباشرة مستقاة من الخبرات المشتركة، تعليمية أو مهنية أو حزبية، زايد علاقات النسب أو القرابة...)، وأخيرا في السلطوية L'autoritarisme ولها طابع رعوي للثقافة السياسية العربية، أي علاقة الراعي بالرعية Patron – Client،[2] ويمكن أن نميز بينها وفق ما يسمى النخب التقليدية التكيفية Elites traditionnelles adaptées، والنخب الإصلاحية الحديثة Elites réformatrices modernes، والنخب الثورية التعبوية Elites révolutionnaires mobilisatrices. وهذا التمييز يشبه عموما تصنيفات **غي روشي**، وخصوصا تصنيفات **دود** Dood، و **بوتومور** Bottomore كون دراساتهم حول النخب تعلقت بالأساس بالبلدان النامية، بمعنى بلدان مشابهة للدول العربية.

---

[1] على الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، **ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط2، بيروت، م د و ع، 1987، ص 41 – 44.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 45–47.

بالإضافة إلى أن النخب العربية، أكانت رسمية أو غير رسمية، تعرف ازمة مؤسسية، لسبب اعتبارها أكبر من المؤسسات التي تنظم إليها، وهذا هو الذي يشكل السبب الرئيسي في تغييبها لقواعد وضوابط العمل المؤسسي، ناهيك عن الارتباط الوطيد للمؤسسات بطموحات سياسية، تحديدا طموحات انتخابية، لا صلة لها بالتعددية السياسية، ثم ايضا لسبب تدخل السلطة في الاستثمار لكل التناقضات التي قد تحصل بين القوى المعارضة، وأخيرا، عدم القدرة للقيادة السياسية في كسب احترام المواطن وتأييده لها والذي ينظر إليها على انها ليست بنخب فاعلة وجريئة في فضح سلوك الاستبداد الواضح والمقنع، والخوض في البحث عن وسائل مواجهة السلوك الاستبدادي، وبالتالي يمكن تعبئة المواطن.[1] إنما يستوجب الإشارة إلى أن غداة الاستقلال، تنوعت مواقف النخب السياسية العربية، إذ جاءت مواقف النخب المثقفة أيضا، معبرة على الاتجاهات التي سبق ذكرها في الفقرة تحت عنوان الخبرة الاستعمارية: مواقف النخب المثقفة، اي الاتجاه الليبرالي الغربي، الاتجاه الديني– الإسلامي، والاتجاه التوفيقي.[2]

ج. المجتمع المدني:

فضلا عما جاء من تعريفات للمجتمع المدني في الإطار المفاهيمي والنظري (ارجع إلى تعريفات: المدارس الليبرالية، والهيجلية والماركسية، وكذا تعريفات الفلاسفة على غرار "**توماس هوبس**" و"**جون لوك**" و"**جون جاك روسو**" و "**مونتسكيو**" و"**أليكسيس دي توكفيل**" Alexis de Tocqueville، وخاصة "**انطونيو غرامشي**")، نتطرق فيما يلي للمجتمع المدني من حيث العلاقة التي تربطه بالتحول الديمقراطي، مبرزين في ذات الوقت، مدى دوره في عملية ارساء الديمقراطية، ومدى تجسيده للواقع في السياق المجتمعي العربي.

---

[1] أحمد ابراهيم محمود، وآخرون، **حال الامة العربية 2009–2010**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص121.

[2] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص102 وص103.

بعدما كانت تعكس مفهوم حقوق المواطنة، اصبحت اليوم علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في الدول العربية شبه منعدمة، اذ، وبالنظر إلى متطلباته، صار المجتمع المدني غائبا تماما على أرض الواقع، لعدم قدرته على المبادرة السياسية الحرة، والسبب في ذلك، يرجع إلى غياب حقل سياسي واضح المعالم في الدول العربية. وان وجد، فيتم تعطيل اي مبادرة سياسية حرة له، عن طريق التنظيم، او بالتعسف في استعمال النصوص التي تسيره، وبالتالي يتم تحويل مؤسسات المجتمع المدني إلى اداة في خدمة الأنظمة العربية Instrumentalisation. هناك سبب اخر ايضا، وان العامل الديمغرافي في الدول العربية ليس بمؤثر في ازدهار العمل الاجتماعي بقدر ما يؤثر عامل التكوين الاجتماعي على ذلك. ولذا نلاحظ الاغلبية الساحقة في المجتمع ككل، تبتعد عن العملية السياسية، تاركة المجال مفتوحا امام النخب المختلفة، السياسية والاقتصادية والبيروقراطية... لوحدهم، وكل ذلك انطلاقا من الاعتبار الخاطئ ان عملية البناء الديمقراطي تعد حصريا من اختصاص هؤلاء النخب...[1] وعليه، نتساءل عن ما اذا بقي للمجتمع المدني العربي ادنى هامش في المناورة لاكتسابه القدرة على تحقيق إعادة إنتاج نفسه في المستقل، والمشاركة في عملية التحول الديمقراطي؟ والجواب الأكثر احتمالا، ان ذلك قد يعد صعب التحقيق، لكون جل مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، بالإضافة إلى العوائق المشار اليها سابقا، فهي تعتمد على موارد الدولة، لا أكثر، إذا ما اعتبرنا التمويل الخارجي ليس واردا، كونه ممنوع بحكم نصوص قانونية عند مرحلة الاعتماد. ولذا اصبح اليوم المجتمع المدني يفتقد للمصداقية على الصعيدين، الدولة والمجتمع.[2]

لكن ومع ذلك، نشير إلى أن تواجد المجتمع المدني، يبقى مهما وحتميا، خاصة وان الدولة الوطنية في الوطن العربي لم تكتمل أوصافها وشروطها بعد، والتنظيمات المجتمعية، حتى وانها تنشط بالصيغة التي ترضي النظام السياسي، فهي تؤدي، إلى حد

---

[1] العياشي عنصر، "التحول الديمقراطي في الجزائر، الواقع والآفاق"، **ورقة قدمت لندوة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية**، الأردن: جامعة آل البيت، 30 نوفمبر –02 ديسمبر 1999، ص 12.

[2] مثال الجدل حول مصداقية حركة حقوق الإنسان في البلاد العربية واتهامها بالخيانة والعمالة للخارج.

ما، جزء من وظيفتها، أي احيانا هي تلعب دور الوسيط بين الفرد والجماعة وبين الدولة، ولو أن تلك التنظيمات تعترف وتقر بسلطوية الدولة ولا تعارضها او ترفضها.

أما عن الدولة العربية في مواجهتها للمجتمع المدني، فهي ليست نابعة عن التغير الاجتماعي المحلي بقدر ما تشكل موروث ثقافي استعماري، وان عائدات هذا الموروث الثقافي اثرت بشدة على جسم المجتمع المحلي التقليدي وعلى بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فدور مختلف المؤسسات والأجهزة الذي ساد في عهد الاحتلال، بقي حتى بعد لاستقلال، ويكمن الفرق فقط في التسيير وإدارة تلك المؤسسات والاجهزة، من قبل نخب محلية تسعى هي كذلك إلى مراقبة المجتمع وإخضاعه إلى سلطوية **الدولة ذات طابع موروثي جديد** Etat néo-patrimonial تحكمها أقلية وفق أشكال وأنماط النخب التي تعكس بوفاء شكل الحكم في الوطن العربي (راجع الفقرة تحت عنوان التكوين الاجتماعي)؛ وهكذا، نكون أمام مؤسسات الدولة وأجهزتها على كل الأصعدة، من مجالس منتخبة، وإدارة محلية، تشكل أدوات الجهاز البيروقراطي المركزي للدولة، بدلا من أن تتسم بالتمثيلية، وتطبق الرقابة على أعمال الحكومة، وتتحلى بالاستقلالية، وتسعى لخدمة الأفراد وترعى مصالحهم.

وخلاصة القول، وفي أحسن الحالات، مهما كانت الدولة العربية التي يتواجد فيها، فمن حيث علاقة المجتمع المدني مع السلطة، غالبا ما تعاني جل تنظيماته درجات متفاوتة من تدخل السلطة في شؤونها، بدءاً من الضوابط التي تضعها لتأسيس المجتمع المدني، مرورا بتوجيه انشطته، وحتى تعيين ممثليه، وانتهاء بتجميد عمله، وحتى بحله.[1]

2. المشاركة السياسية في الدول العربية:

تعد المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطيا من أهم المبادئ للنظام السياسي، وهي بمثابة عامل يمكن من خلاله أن نفرق بين الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، مآلها الاستمرار، وبين الأنظمة الاستبدادية او

[1] اماني قنديل، الجمعيات المهنية في مصر وعملية التحول الديمقراطي، ورقة قدمت إلى ندوة التحديات الديمقراطية في العالم العربي، القاهرة، سبتمبر 1992، ص 24 – 27.

التسلطية التي تقوم على احتكار السلطة، والتي يمكن أن تزلزل وتنهار في أي وقت؛ والمعنى الأوسع لمفهوم المشاركة السياسية هو حق المواطن في أداء دوره في عملية صنع القرار السياسي، وفي معناه الضيق هو حق ذلك المواطن في مراقبته وتقويمه وضبطه للقرارات السياسية، عقب صدورها من دائرة الحكم.[1] وذلك، لدرجة ان أصبح مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين في إدارة شؤون بلادهم في كافة المواثيق الدولية والإقليمية، وحتى في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الصادر سنة 2004، وتحديدا في المادة 24 منه، التي حولت هذا المبدأ إلى معيار دولي بامتياز، خصوصا بعد وصول عدد الدول التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى 156 دولة.[2]

يرى "**صموئيل هنتنغتون**" أن المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار، أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو منقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعيا، فعالاً أم غير فعال.[3]

في حين يعرفها "**سيدني فيربا**"، و"**نورمان ايتش ناي**" Norman H. NIE بأنها تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون عاديون، والتي تستهدف التأثير على عملية اختيار حكامهم، أو التأثير في الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الحكام، فالمشاركة السياسية تستهدف التأثير على القرارات الحكومية.[4]

---

[1] جلال عبدالله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث". في على الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، 1983.

[2] بول سالم، "هل تمكن التنمية أم تعرقلها ؟"، **أوراق كارنيغي**، عدد 21 أفريل 2010، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ص 08.

[3] عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا**. الإمارات العربية: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988، ص 36.

[4] مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص 122.

كما يعرفها "**غابريال الموند**" بأنها: "لا تعدو ان تكون مطالبة متزايدة بالإسهام في صنع القرار في النظام السياسي من قبل الشرائح او الجماعات المختلفة داخل المجتمع."[1]

أما "**داود الباز**" فعرفها بأنها إعطاء المواطنين نفس الفرص في الإسهام في تصميم شكل الحكم، وتقرير مصير دولتهم، و ان يكون للفرد دورا إيجابيا في الحياة السياسية من خلال التصويت، والترشح للهيئات الانتخابية، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة.[2]

لكن التعريف الذي يبدو الاقرب مما يتطابق ومتطلبات المجتمع، فهو ل "**مايرون وينر**" Myron Weiner، الذي يعرف المشاركة السياسية عند تناوله **لأزمات ومراحل التنمية السياسية** على انها: "مجموعة الاجراءات الادارية الهدف منها التأثير في صنع السياسات العامة، وادارة الشأن العام، وهي تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على جل المستويات الحكومية، وطنية كانت ام محلية، وذلك بصرف النظر عما اذا كانت هذه الاجراءات منظمة او عشوائية، مؤقتة او مستمرة، مشروعة او غير مشروعة، ناجحة في بلوغ غايتها ام غير ناجحة."[3]

بالتالي، يمكن القول بأن المشاركة السياسية تكمن في دور الفرد في الحياة السياسية، حيث تتاح له الفرصة في صياغة الأهداف العامة للمجتمع، كما تعطى له الفرصة لتحقيقها، وتتم هذه المشاركة من خلال انشطة سياسية مباشرة او غير مباشرة؛[4] ومهما تراوحت بين المستويات الأفقية والعمودية، واتسع نطاقها ليشمل مختلف قطاعات الهرم الاجتماعي من صفوة إلى عامة، فإنها تمثل المقياس الامثل لتقييم مدى مستوى تطبيق النظام السياسي لقواعد الديمقراطية، وعليه، كلما ازدادت

---

[1] الفقيه عبدالله، تعريف علم السياسة، موقع مدونة الدكتور عبدالله الفقيه، انظر:
http://dralfaqih.blogspot.com/2009/10/blog-post_13.html15.

[2] داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006، ص 358.

[3] WEINER Myron, **Political participation : Crisis of the political process**, Princeton, NJ : Princeton Univ. Press 1971, p 162.

[4] منى محمود عليوة, مفهوم المشاركة السياسية، بحث منشور في الانترنت خاص ل **مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية**، 2008.

مشاركة المواطنين في التأثير على صنع القرار الحكومي، تمكنت القوى الوطنية من طرح أفكارها والدفاع عنها بحرية من خلال قنوات التعبير المكفولة قانونيا. وبناء عل ما سبق، لا يمكن ان تقتصر المشاركة السياسية على الأنشطة التطوعية والاختيارية وحدها، بل يجب ان تشمل أيضا بعض الأفعال الرسمية الأخرى، ومن ثم تصبح حقا للمواطنين، مثلما هي واجب على محترفي السياسة. وبغض النظر إلى ما يقوم به الفرد في إطار الحياة السياسية، فمشاركته السياسية تتضمن ايضا الدور الطوعي الذي يقوم به بشكل فردي، كما تتضمن التأثير المباشر أو غير المباشر على صانعي القرار حسب المصلحة العامة أو مصلحة الفئة التي ينتمي إليها المواطن.[1] وطالما هي تعنى تلك الأنشطة الاختيارية والتطوعية التي يساهم المواطن من خلالها في الحياة العامة والفردية، تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها بالتوقف على مدى توفر الظروف والفرص المتاحة، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام، فيمكن أن تتجسد عبر عدة مستويات لها، والتي يمكن أن تؤثر في القرار السياسي، وهي مختلفة من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافته، واهتمامه بأمور السياسة وشؤونها، وأسباب أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي.[2]

1.2. مرتكزات المشاركة السياسية والواقع العربي:

أ. اشكال ومستويات المشاركة:

يقسم **ابراهيم ابراش** اشكال المشاركة السياسية إلى **المشاركة المنظمة**، وهي التي تتدرج في اطار مؤسسات او تنظيمات قائمة بذاتها، تشكل القناة البينية للمواطن والنظام السياسي، بواسطة آليات يتم من خلالها تجميع ودمج المطالب ثم تحويلها إلى مقترحات سياسية وفق تصور عام مسبق؛ والى **المشاركة المستقلة**، والتي يقوم بها المواطن

---

[1] نعيمة ولد عامر، "المشاركة السياسية في الجزائر"، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2001، ص 15.

[2] هشام سلمان حمد الخلايلة، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية"، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم بالأردن، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 91.

بصفة فردية وبحرية مطلقة؛ واخيرا إلى **المشاركة الظرفية**، لها طابع مناسباتي تظم عامة الناس، وتتمثل في التصويت في الانتخابات.[1]

وبالتالي تتمثل **مستويات المشاركة السياسية**، في مستوى **ممارسو النشاط السياسي** Les activistes politiques ، وهم من تتوفر فيهم العضوية للمنظمة السياسية، ويشترط فيهم الحضور للاجتماعات السياسية بشكل مستمر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل سياسية لممثلي الشعب ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة؛ وفي مستوى **المهتمين بالنشاط السياسي او الملاحظين السياسيين** Les observateurs politiques، وهم الاشخاص الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون ما يحدث على الساحة السياسية؛ وايضا في مستوى **الهامشيين في العمل السياسي** Les marginaux de la politique، وهم من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد لها، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور؛ واخيرا تتمثل في مستوى **المتطرفين سياسيا** Les extrémistes de la politique، وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجؤون إلى أساليب العنف.[2] في مقابل ذلك، يبقى على الفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف. علما بان مستويات المشاركة السياسية هي التي يمكن أن تؤثر في القرار السياسي وهي مختلفة من مجتمع لآخر لأسباب تتعلق بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافته واهتمامه بأمور السياسة وشؤونها وأسباب أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي.[3]

---

[1] ابراهيم ابراش، **علم الاجتماع السياسي**، عمان، الاردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 250 – 251.

[2] عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد عبد الله عمارة، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**. ط 1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 181.

[3] هشام سلمان حمد الخلايلة، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية"، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم بالأردن، قسم العلوم السياسية، 2012، ص. 91

ب. مجالات ومراحل المشاركة

فيما يخص **المجالات للمشاركة السياسية**، فيرى البعض بأن المشاركة الشعبية او الجماهيرية تعني **المشاركة الاجتماعية**، وهي تلك الأنشطة، التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتُسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع، وتعني **المشاركة الاقتصادية**، وهي مشاركة الجماهير في التنمية الاقتصادية، وذلك بالمساهمة في صنع قراراتها وتنفيذها، كما قد تعني الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدعم اقتصاد البلد، كدفع الضرائب والرسوم، كما قد تعنى أن يتقبل بدخله وبضبط نفقاته، بحيث يكون استهلاكه ملائما مع دخله، وبما يسمح له بتحقيق فائض نقدي يمكن ان يدعم به الاقتصاد الوطني؛ وتعني كذلك **المشاركة السياسية**، وتتمثل في الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطن، بهدف التأثير في اختيار من يحكمه، أو التأثير في القرارات، أو السياسات التي يتخذونها، اما البعض الآخر، فهو يرى بأن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين، **أنشطة تقليدية**، وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانخراط في عضوية الأحزاب، وتقلد المناصب السياسية؛ و**أنشطة غير عادية**، كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية.[1]

اما ما يخص **مراحل المشاركة السياسية**، فقد تتمثل في **الاهتمام السياسي**، أو **متابعة الاهتمام بالقضايا العامة** متعاقبة، بالإضافة إلى **متابعة الأحداث السياسية**، حيث يشترك الأفراد في المناقشات السياسية مع المقربين لهم، وقد تزداد في الأزمات أو في الحملات الانتخابية؛ وتتمثل ايضا في **المعرفة السياسية**، اي معرفة الشخصيات التي تلعب دورا سياسيا في المجتمع؛ وكذا في **التصويت السياسي**، المتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية، سواء بالدعم والمساندة المادية للمرشحين أو بالتصويت عليهم، وتتمثل اخيرا في **المطالب السياسية**، وفي **الاتصال بالأجهزة الرسمية** عند الحاجة. وقد توجد المشاركة في كل الأنظمة السياسية باختلاف انماط حكمها، وإن تبدو أكثر

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن الغربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997 ص 210.

حضورا في ظل الأنظمة الديمقراطية التي من مبادئها المقدسة، احترام الحريات والحقوق الاساسية، وبالتالي تسهل المشاركة للمواطن في الحياة السياسية، وبالتالي كلما زادت درجة المشاركة كلما تعززت شرعية النظام. ومن باب التوضيح والتبيان، القول بان المشاركة السياسية المبالغ فيها من حيث الشكل، قد تخلق ظروفاً تعكس الرضا أو النزاع، عكس الأشكال الأخرى للمشاركة. ولذلك يذهب البعض إلى القول أن المشاركة تكون ذات أهمية، اذا كانت فعالة في تأثيرها على السلطة التنفيذية، وليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع.[1]

ج. شروط المشاركة:

ان الركيزة الاساسية التي ينبغي ان تعتمد عليها **المشاركة السياسية** من خلال الشروط الاتية، هي **المواطنة**، والتي تقابلها باللغة الفرنسية **La Citoyenneté** ، **فهي تدل حسب Le petit Larousse** على "الفرد الذي له صفة المواطن" ونفس القاموس يحدد المواطن، في معناه القديم، هو الشخص الذي يتمتع بحق الانتماء والحضارة، وفي مدلوله الحديث، يشير إلى انه عضو دولة، ويمتاز بالتالي بحقوق وواجبات مدنية وسياسية، اما اثناء الثورة الفرنسية، كانت له صفة السيد.[2] فالأمر يتعلق بالشروط التي ينبغي أن تتوفر في الفرد ليكون مواطنا، حيث أن الإنسان كونه حيوان ناطق هو يهدف إلى أن يكون فاعلا ومن ثم أن يمتلك صفة المواطن المساهم، المتمتع بجميع الحقوق المدنية داخل مجتمع سياسي.

– الثقافة السياسية

اولى الشروط هي **الثقافة السياسية**، ويعتبر مفهومها من المفاهيم التي تثير الكثير من الغموض والجدل، وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها، التطور اللغوي والفكري للكلمة ذاتها سواء في اللغة العربية أو في اللغات الأجنبية، او كما قال **دنيز كوش Denys Cuche**،" فمن أجل فهم المعنى المعاصر لمفهوم الثقافة واستعمالاته المختلفة في العلوم الاجتماعية، من الضروري استرجاع كيفية تشكله، وتتبع شجرة تطوره، والوقوف على

[1] عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد عبد الله عمارة، مرجع سابق، 2004، ص 182.

[2] **Le petit Larousse,** « citoyen », Larousse 2017.

أصوله وتطور دلالاته اللغوية والاصطلاحية."[1] فهي تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة.[2] وفي هذا السياق، هناك دراسات تشرح الارتباط بين الثقافة السياسية والديمقراطية، بأن الديمقراطية ليست تعبيرا عن حقيقة بنائية ومؤسسية فقط، بل هي أيضا مجموعة قيم، من خلالها يمارس الحكام والمحكومون الديمقراطية ممارسة فعلية، وقد أكدت بعض الدراسات أن غياب قيم الديمقراطية لدى الحكام والمحكومين، يؤدي بالنظام الديمقراطي في جانبه النظري، إلى الانهيار؛ وعليه، تقتضي الديمقراطية، كنظام سياسي، ثقافة ذات مضمون في المستوى المطلوب.[3]

فعلى الرغم من اتجاه العالم العربي نحو التقدم ومحاولة التأثر بالديمقراطية، إلا أنه ما زالت الثقافة السياسة تقوم على أساس التسلط والاضطهاد وغياب الحريات وحقوق الإنسان وتوطيد نظم الحكم الأوتوقراطية.[4] بيد أن تعزيز الديمقراطية يتطلب رفع مستوى الوعي السياسي في القيم السياسية للدولة، لكن في الوطن العربي، هناك العديد من الإشكاليات الواضحة في النظام السياسي الذي له الشكل الديمقراطي فقط، وبدل من وجود ثقافة الديمقراطية، نجد ثقافة الخضوع للحكام، كسيدة الموقف، والسبب في ذلك، يبدو أنه المخلفات الثقافة الاستعمارية، والغزو الثقافي الغربي، وهكذا ظهرت في الوطن العربي ظاهرة موالاة المؤسسات والتنظيمات للسلطة القائمة.[5] فالأنظمة السياسية العربية، بسياساتها على كل الأصعدة وبخاصة سياساتها العامة، تقع عليها

---

[1] Denys Cuche, **La notion de culture dans les sciences sociales**, Alger : éditions Casbah, 1998, p 7.

[2] المنوفي كمال، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية.** بيروت: دار بن خلدون، 1980، ص14.

[3] عبد السلام على نوير، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية"، **مجلة عالم الفكر**، العدد 1، المجلد 40، يوليو –أيلول 2011، ص 23–26.

[4] عامر مهدي دقو، "العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، عدد 13، المجلد 4، 2015، ص7– 29.

[5] زين العابدين، دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية، **مجلة العلوم الإنسانية.** عدد 5، 2016، ص 12–33.

المسؤولية عن تردي الأوضاع في الوطن العربي، في ظل الغياب التام لمشروع بناء ثقافة سياسية تفرض واقع سياسي جديد، يضمن الخروج من الأزمة التي يعيشها. ويمكن تلخيص أولويات الثقافة السياسية في الوطن العربي، في ترقية الحريات السياسية التي لطالما عانت من غيابها المجتمعات العربية، وفي بناء القوة الحضارية التي بإمكانها أن تقضي نهائيا على سياسة الشعارات المجردة والفارغة من محتواها.[1]

- الحداثة السياسية

ثم تأتي في المقام الثاني، **الحداثة La modernité**، وتعني نمطا حضاريا متميزا، وهي في الحقيقة منطق يحمل أبعادا موضوعية، وكونية. من حيث الانتماء، يمكن رصد الحداثة والمواطنة من حيث هما حصيلة متجددة لصيرورة تاريخية طويلة. ويرى **صموئيل هنتنغتون** في شأن الحداثة السياسية أن لها ميزات تكمن في مقوم **ترشيد السلطة** La rationalisation de l'autorité، والذي يعني الاستناد إلى أساس قانوني ينظم اعتلاءها وممارستها وتداولها، وتكمن ايضا في مقوم ثان هو **التمايز** La différenciation، ويعني تباين الهيئات التي تقوم على الوظائف السياسية والقضائية للدولة، ونعني بذلك الفصل بين السلطات، وكذلك في مقوم ثالث هو **المشاركة السياسية** La Participation politique، أي ممارسة الجماهير للدور المنوط بها في الحياة السياسية. اما بمفهوم المخالفة، فإنه يرى أن سمات التخلف السياسي تتمثل في استناد السلطة إلى اعتبارات كالانتماءات الطبقية أو العرقية، ثم في تركيز وظائف الدولة السياسية في يد هيئة واحدة، وفي تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية. لكن لم يركز هذا الباحث الاّ على سمات تخلف النظام، وتجاهل سيمات تخلف بنية المجتمع. وهذا ما استدركه **لوسيان باي** بإلمامه بظاهرة التخلف السياسي، مشيرا إلى ان هناك ازمات خمساً تعاني منها البلدان المتخلفة، تشكل سيمات التخلف السياسي، وهي: ازمة الهوية، ازمة الشرعية، ازمة الشرعية، ازمة التغلغل، وازمة التوزيع.[2] انما ذلك لا يكفي لمعاينة ظاهرة التخلف السياسي في الوطن العربي، اذ، وبالإضافة

[1] محمد محفوظ، **جريدة الرياض**، الثلاثاء 01 أغسطس 2017، **http://www.alriyadh.com**

[2] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، مصر، الدار الجامعية، 2000 ، ص 14-15

إلى ما جاء به كل من **صموئيل هنتنغتون** و **لوسيان باي**، هناك سيمات اخرى للتخلف السياسي تخص اساسا المجتمعات العربية، قد تكون متفرعة لما سبق من السيمات، او متضمنة فيها، وابر زها ازمة الثقافة السياسية، وازمة تنظيم السلطة.[1]

- الوعي والدور السياسيين:

واخيرا **الوعي السياسي**، و**الدور السياسي**، فالأول يعني القدرة على قراءة وفهم الواقع بأبعاده المختلفة، اقتصاديا كان، أو اجتماعيا، أو ثقافيا، وإيجاد العلاقة بين هذه الأبعاد والمشاكل المطروحة، فهو يساعد أيضا على فهم جذور المشاكل الاجتماعية وبناها، وهو يتكون من أربعة عناصر، القدرة على فهم كيفية عمل النظام السياسي واليات صنع القرار، أي من يقرر ماذا، وكيف يتخذ القرار، وكيف ينفذ، القدرة على إدراك ترابط الأحداث والأبعاد، كربط المشاكل الاجتماعية بالأبعاد الثقافية والسياسية، التمتع بالحس النقدي والتحليلي، والرغبة بالتعاطي بالشأن العام. وهو في الوقت نفسه وسيلة أساسية وهدف حيوي في قضايا شائكة. أما الثاني، فنختزله في سلطة اتخاذ القرار، والتي تبدأ عمليته داخل الأسرة، وتمتد لتصل المؤسسات النقابية والهيئات المنتخبة. وغالبا ما ينظر إليه على أنه دور خاص بالرجال، بالرغم من إقحام العنصر النسوي في الحقل السياسي بمقتضى القانون مثل ما فعلته الجزائر مؤخرا.[2]

2.2. إشكالية المشاركة السياسية في الدول العربية:

حسب **كريستوفر أرترتون** Christopher ARTERTON و **هالان هان** Halan HAHN في كتابهما تحت عنوان "**المشاركة السياسية**"، المشاركة السياسية لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة والمساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية، والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، ومثال على ذلك الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة، والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية،

---

[1] حسن بن كادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي وأفاقها"، مذكرة مقدمة لنيل **شهادة الماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2007-2008

[2] احمد وهبان، نفس المرجع، نفس الصفحتين.

ومحاولة إقناع الآخرين بتأييد مرشح معين، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، والحصول على عضوية المنظمات أو التنظيمات السياسية، إلى جانب التصويت في العملية الانتخابية (وقد اشرنا إلى ذلك في المطلب السابق في الفقرة المتعلقة بمجالات المشاركة السياسية.)

ومن ثم، تتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي من تخلف المؤسسات السياسية وعجزها عن تلبية مطالب الفئات الجديدة وطموحاتها وعدم مواكبتها للتغيرات السياسية والاجتماعية الطارئة في الداخل وفي الخارج. وهذا الذي أشار إليه "**صموئيل هنتنغتون**"، بقوله أن هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية، فهو يرى أن استقرار النظام السياسي من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، فالمشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث، وان تأثير هذا الاخير على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والاقتصادية وبين الإحباط الاجتماعي، وفرض الحركة السياسية، وبين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية.[1]

ففي الدول العربية وعلى الرغم من نمو المجتمع المدني واتساع هامش التعبير والاحتجاج السياسي، فإن غالبيتها لا تزال سلطوية، وان وجدت المشاركة، فإنها تكون محدودة النطاق والتأثير، حيث في كل الدول العربية، ملكية كانت، ام جمهورية، نلاحظ تركيز السلطة في يد رئيس الدولة، فتكون هيمنة الملك أو الأمير أو الرئيس ليس على السلطة التنفيذية فحسب، بل وأيضا على السلطة التشريعية والقضائية، وذلك إلى درجة وصفنا لوضع **السلطات الثلاث** في الدول العربية بان **الاولى مشلولة، الثانية متحالفة، والثالثة جامدة.** ومن خلال استخدام أو سوء استخدام أجهزة المخابرات، تحوز السلطة التنفيذية على نفوذ مفرط على وسائل الإعلام وعلى المجتمع المدني، وغالبا ما تعزز هذه الهيمنة بواسطة حالات الطوارئ أو الأحكام العرفية في حالات كثيرة (وقد اشرنا

[1] سليم الحص، وآخرون، "المشاريع الدولية لمكافحة الفساد"، **مجلة بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد**، بيروت، ط 1، 2006، ص 91.

إلى ذلك بالتفصيل في بداية الفصل في الفقرة المتعلقة بالسمات الدستورية والقانونية المشتركة بين الدول العربية)، فضلا عن انها (الهيمنة) تفاقمت بعد هجمات 11 سبتمبر، بسبب عدد كبير من قوانين مكافحة الإرهاب، التي تمنح المزيد من السلطات لأجهزة الاستخبارات والسلطة التنفيذية.[1]

ومن الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، أن مفهوم المشاركة السياسية هو حديث ووافد جديد على الحقل الثقافي العربي خاصة، وعلى الفكر السياسي العربي عامة، وبالتالي يصعب الحديث عن مشاركة سياسية عربية فعلية بالمقاييس التي أشرنا إليها في المطلب السابق، طالما الدول العربية لم ترق لحد الآن إلى مستوى دول تحظى بمجتمع مدني وسلطة وطنية حديثين. لذلك نميل إلى القول أنه لا يوجد لدينا في المجتمع العربي، سوى، شبه مشاركة سياسية، وهي في الأصل مشاركة سلبية، تتجلى في التأييد السلبي، أو القبول التام، وفي المعارضة السلبية أو الرفض التام، فهي ليست مشاركة سياسية ايجابية وخلاقة، كأن حال العرب يتأثر بمقولة "**جان جاك روسو**": "السلطة الأكثر شمولا وقمعا، هي التي تتغلغل حتى داخل الإنسان وتمارس القسر على إرادته وأفعاله". ومهما يكن الأمر في شأن المشاركة السياسية في الدول العربية، فلا بد من التفريق بين **المشاركة الموجهة نحو نهاية ما**، لها إنتاج واضح، وبين **المشاركة كعلاقة بين الفاعلين**، تخلو من أي هدف ذي صلة بالمصلحة العامة، **فالأولى هي سياق**، أما **الثانية فهي فعل**. ولعل ثورات الربيع العربي تكون بمثابة نقطة الانطلاقة لطي الصفحة المكتوب فيها المفاهيم القديمة للمشاركة، لتحل مكانها صفحة جديدة من الأفكار الجديدة التي تبعد الدولة عن التدخل في مجالات عدة أهمها، الفرد والعائلة والمجتمع، ويكون أساسها المواطنة، وهذا لا يتأتى الاّ من خلال الصراع لأجل التغيير للنظام السياسي، ومن خلاله تغيير العلاقات الاجتماعية بوضع قواعد لعلاقات واضحة لا غامضة، وان تكون الديمقراطية الثقافية في مواجهة النخب الحاكمة، ويتحول

[1] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 213

المجتمع العربي من مجتمع الفوضى والعادات والتقاليد المتخلفة، إلى مجتمع راقي ومعاصر، بإمكانه استيعاب الواقع السياسي الاجتماعي.[1]

ا. المعوقات السياسية:

وبالتالي تكمن اشكاليات المشاركة السياسية في الوطن العربي في جملة من المعوقات والصعوبات التي تؤخرها أو تعيقها أو تفرغها من مضمونها، ان وجدت طبعا، ونتكلم هنا عن **المعوقات السياسية** التي ترجع إلى السمات البنائية للنظام السياسي، وإلى غياب أو ضعف المجتمع المدني، والى هشاشة أو عدم فعالية المعارضة، وإلى أزمة شرعية النظام السياسي في حد ذاته.

ب. المعوقات الاقتصادية:

والتي نلخصها في أزمة الدولة الريعية (خاصة حالة الجزائر)، وفي الانفتاح الاقتصادي الذي لطالما يتميز بنقص فادح وغير مدروس في عملية انتقاء الاساليب الملائمة بالنسبة للخوصصة في سياق عربي.

ج. المعوقات الاجتماعية الثقافية

وأخيرا نشير إلى **المعوقات الاجتماعية الثقافية** المتمثلة في السياق المجتمعي وأزمة الهوية، وفي معضلة الاندماج القومي او الوطني.

وتدعيما لما سبق، نشير إلى النتائج التي اسفرت عنها ابرز الدراسات العربية في مجال المشاركة السياسية في الوطن العربي، بدءا بدراسة "**سعد الدين ابراهيم جمعة**"، وهي دراسة استطلاعية معمقة، تحت عنوان **المشاركة السياسية للشباب**، والتي

[1] صلاح عبد العاطي، "المجتمع المدني:المشاركة السياسية في المجتمع العربي"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1838، فبراير 2007، ص 90.

اسفرت على انه من بين 500 طالب وطالبة استجوبوا، هناك نسبة 81 % من بينهم لا يملكون بطاقة ناخب، وبالتالي لا تعنيهم المشاركة اطلاقا.[1]

اما الدراسة الثانية فهي ل "**السيد عبد المطلب**" حول **أوضاع المشاركة السياسية في مصر بين 1952 و 1978**، والتي توصل من خلالها إلى ان النظام السياسي يواجه ازمة، وهو في حاجة ماسة إلى الاستقرار، على عكس النظام السياسي الغربي، وكانت نتائج تلك الدراسة، ضعف المشاركة السياسية جراء اللامبالاة، وتحولها إلى عنف بعد عدم الوفاء بالالتزامات الاقتصادية للنظام، وكان ذلك تزامنا للتنمية الاقتصادية مع الانفتاح السياسي، بالتالي ترسخت الفكرة انه بدون تنمية متعددة الجوانب والمجالات، لا مكان ولا فرصة لمشاركة الشعب في الحياة السياسة.[2]

ولهذا اكدنا من قبل على ربط المشاركة السياسية بالتحول الديمقراطي، مشيرين إلى ما جاء في معرض كتاب "**صامويل هنتنغتون**" تحت عنوان **موجة التحول الديمقراطي**، حيث قال بان منعرج التحول للدول من الأنظمة التسلطية، وحتى الأنظمة السلطوية، إلى الأنظمة الديمقراطية كان عبر المشاركة السياسية، ونتيجة التفاعل الايجابي بين النخب السياسية، مضيفا بان هذين العنصرين يساهمان إلى حد بعيد في انخفاض نسبة العنف في التعبير عن المطالب.

3.2. ازمة المشاركة السياسية في الدول العربية:

إن ازمة المشاركة السياسية في دولة ما تعبر عن المؤشر لانخفاض مستويات التنمية الشاملة لهذه الدولة، وهذا قد يكون ظرفا خاصا، وبالتالي مؤقت يستدعي فقط الاستدراك، في حين نجدها في الدول العربية مستعصية إلى حد التعبير على غياب مؤسسات المجتمع المدني، وغياب الديمقراطية، وقد تتخذ ابعاد اخرى اشد خطورة. وبالتالي، فان ظاهرة العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية تعتبر من اهم القضايا

---

[1] طارق محمدي عبد الوهاب، **سيكولوجيا المشاركة السياسية**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، 2000، ص 156 – 158.

[2] لعجال اعجال محمد لمين، اشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 241.

التي تشغل الباحثين السياسيين، خاصة في الشأن العربي، ومن اجل ذلك، انهم اعطوا كل الاهتمام إلى آثارها والى اسبابها، على اعتبار انها تعكس حالة عدم التوازن بين النظام السياسي وبين المجتمع، فهي تشكل خطورة على نظام القيم والذي بدوره يؤثر على النظام السياسي والمجتمع كيلاهما.

ورغم كل المزايا التي تمتاز بها المشاركة السياسية من حيث اهميتها في بناء دولة مدنية حديثة ذات مؤسسات قوية هدفها خدمة المجتمع، الاّ انها في الواقع العربي، لا زالت تعرف ازمة حادة مردها اساسا التخلف السياسي، وبخاصة على صعيد النخب السياسية الحاكمة، وهذه هي ابرز المفارقات الموجودة في الوطن العربي ككل، حيث تجتهد السلطة في البحث عن الصيغة التي تمكنها من توجيه مواطنيها نحو قبولها بالأمر الواقع تنعدم فيه اي مشاركة سياسية، او ان تكون لهم مشاركة سياسية من نوع خاص، بمعنى، مشاركة موجهة، او ان تكون مشاركة شكلية تتفوق فيها ارادة السلطة السياسية. فنكون هكذا امام حالة تركيز السلطة إلى حد اقامة نظام تسلطي اكثر منه سلطوي اذا ما اقترناه بمفهوم تقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.[1]

اما عن اسباب حدوث ازمة المشاركة السياسية في الدول العربية، نستعين بما تقدم به **عبدالهادي جوهري** في هذا الشأن، مدرجا في فكرته التي تتكلم عن العالم الثالث، ومن داخله العالم العربي، حيث يرجع ازمة المشاركة إلى ما هو آت:[2]

– الامية من حيث ان المواطن العربي يجهل قضايا الساعة

– انعدام التنشئة السياسية، وان وجدت فهي ناقصة وغير مجدية، كون المواطن العربي بقي على حاله المتحجر، يجهل دوره في المجتمع، ولا يبالي بأهمية المشاركة السياسية

– احساس المواطن العربي بنقص في القدرة على التغيير، مرده كما سبق القول، اعتقاده ان الممارسة للعمل السياسي هي من الاختصاص الحصري للنخبة السياسية، وبالتالي مشاركته في العملية السياسية تكون مستحيلة

---

[1] احمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص43.

[2] عبدالهادي جوهري، **اصول علم الاجتماع السياسي**، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص ص: 38، 39.

- احساس المواطن العربي بان مشاركته، ان تحققت، فلم تأت باي ثمار طالما السلطة غير شرعية، والديمقراطية ليست الاّ شكلية، والانتخابات غير شفافة وغير نزيهة
- ضعف التنظيمات المجتمعية، وضعف الحس الوطني لدى المواطن العربي
- الانغلاق السياسي وعزلة المواطن العربي.

هذا بغض النظر على ان مسؤولية ازمة المشاركة السياسية في الدول العربية تقع ايضا على عاتق الاحزاب والمجتمع. فالأحزاب لا تعد برامج تخدم الصالح العام، والمجتمع من خلال قلة وعيه بالشأن العام وعدم اكتراثه بالتنشئة السياسية يساهم بشكل كبير في اعاقة العملية السياسية.

لكن هناك ما هو اخطر من ازمة المشاركة في الدول العربية، اذ الوطن العربي يعاني اصلا من ازمة الدولة، اذ ان كلا من الأنظمة السياسية العربية والمعارضة، يفتقدان لمشروع الدولة والحكم الراشد، بالرغم لما هو مدون في الدساتير العربية وفي الشعارات النبيلة التي يتباهى بها العرب، ويعلنون إيمانهم بها والتمسك بها، الا ان الواقع يشهد على مراعاتهم لها وتناقضهم معها، والسبب يكمن في البحث عن السلطة، فلا يمارسون في ارض الواقع ما يصرحون به رسميا امام شعوبهم وامام المجتمع الدولي، فجل الأنظمة السياسية العربية لا يؤمنون بقيم الديموقراطية، والمشاركة الشعبية، والتداول السلمي على السلطة، ودوما ما يضعون من القواعد والضوابط، ما يقيد ويضيق قدرة شعوبهم في التغيير والمشاركة في صنع القرارات، وبالتالي لا يملكون القدرة على النهوض بمشروع الدولة الحديثة. ما يجعل هذه الأنظمة تتسم بالعنف، عندما يتعلق الامر بالبقاء والاستمرار، مهما كلف ذلك من ثمن ودماء وانتهاك للحريات، لأن في ذهن الحكام العرب، الحكم هم، فلا يستوعبون فكرة وجودهم خارج دائرة السلطة، ومن المفارقات الغريبة، ان السلوكيات الاستبدادية عن طريق الاستبعاد والاقصاء، يمارسها حتى من يصل إلى الحكم من التيارات السياسية بواسطة الانتخابات. وحتى المثقف العربي، اكان في صف النظام المستبد القائم، أو في صف المعارضة، فهو يفتد القدرة على الموازنة، وعلى امتلاك الموضوعية، والحياد في

الحكم على الأحداث التي يعيشها ويلاحظها يوميا، من دون الانطلاق من القناعات المسبقة.[1]

3. ظهور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الدول العربية:

1.3. مميزات الحركات الاجتماعية العربية:

للوصول إلى تصور نأمل أن يتسم بالكفاية للحركات الاجتماعية الاحتجاجية في البيئة العربية، رأينا من الواجب التعرف على الأشكال التنظيمية للحركات الاجتماعية، لكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلاّ عن طريق عرض للحركات الاجتماعية في جانبها النظري، كون العربية منها، تندرج ضمن هذه الاخيرة، وتعتبر نسبيا جزءا منها. لكن، يبقى كذلك من الصعب وصف الحراك الشعبي العربي بأنه حركات اجتماعية بحتة، ذلك أنه أقرب من ان يكون حركات احتجاجية،[2] بالنظر إلى ما هي عليه الحركات الاجتماعية من الجانب النظري، او إلى ما اتسمت به تلك الحركات في اروبا وامريكا اللاتينية التي تكلم عنها **صامويل هنتنغتون** في كتابه الموسوم ب **موجات التحول الديمقراطي** الذي صدر سنة 1991.

وما يفسر ذلك، هو الاختلاف الواضح بين السياق المجتمعي الأوروبي والأمريكي اللاتيني، وبين السياق المجتمعي العربي، وان كانت اوجه التشابه بينهم كثيرة، ولذلك، هذه المفارقة لا تنفي وجود حركات اجتماعية في الوطن العربي، أي حركات اجتماعية وبأشكال وأنماط عربية، مع العلم ان الاختلاف الموجود بين السياق الغربي والأمريكي اللاتيني وبين السياق العربي، لا يمس الجوهر في الأهداف لكلتا الحركتين، الغربية – اللاتينية والعربية، إذ الحركة الاجتماعية العربية مثلها هي الأخرى تسعى إلى التأثير في الواقع العربي، وإلى النضال الديمقراطي لمقاومة أوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية.

---

[1] محمد عبد المحسن المقاطع، **إشكالية الدولة في الوطن العربي**، مقالة منشورة في 05 جوان 2017 على الموقع: القبس الالكتروني.

[2] عمرو الشبيكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: مقدمة الطبعة الثانية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، 2014، ص 41.

وعلى العموم، يبقى من الاهم، التعرف على الأبعاد المختلفة لهذه الحركات الاجتماعية، حتى يتسنى لنا الاستشراف لمستقبل الأنظمة السياسية العربية لاحقا.

وعلى أساس ذلك، نتطرق إلى الأشكال التنظيمية للحركات الاجتماعية كتتمة لما جاء في الإطار المفاهيمي والنظري حول التعريفات العديدة والمتنوعة للحركات الاجتماعية، ومن ثم القول بأن هذه الاخيرة تتميز بالثراء والتنوع، ناهيك عن التطور التدريجي على المستوى النظري الذي عرفه المفهوم.

وهذا يجعل الأمر مثيرا للجدل وللاهتمامات المختلفة على الصعيدين النظري ومن حيث الممارسة، وهي إشكالية معقدة، لكن يمكن الجواب عنها إذا قارننا بين عمليات الحركات الاجتماعية **Processus des mouvements sociaux**، آخذين بعين الاعتبار الصراعات **conflits**، والشبكات **Réseaux** والهويات **identités** ، حيث وعلى أساس ذلك، نصل إلى إبراز الفروقات بين عمليات الحركات الاجتماعية، وبين العمليات الاخرى للعمل الجماعي**Action collective**، والتحالفات المناوئة **Contre Alliances**، والحملات الطوعية **Campagnes de volontariat**، وذلك بالنظر إلى الحركات الاجتماعية كوضع متميز في فضاء تحليلي تحدده **أبعاد** تتمثل في **التوجهات الصراعية**، ان كانت موجودة او غائبة، وكذا **التبادلات بين الأفراد أو المنظمات المنخرطة** في مشروعات جماعية، ان كانت محدودة او مكثفة، واخيرا في **هوية أعضاء تلك الشبكات**، ان كانت ضعيفة او قوية. وبالتالي، نستخلص أن الحركات الاجتماعية تنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين الذين يتقاسمون ويشتركون في هوية جماعية، وينخرطون في صراع اجتماعي أو سياسي.[1]

[1] Mario Diani, **The concept of Social Movement, and Networks and social movement**: A Research Program, in Mario Diani and Doug McAdam, eds, **Social Movements and Networks*:* Relational Approches to collective Action,** Oxford: Oxford University Press, 2003, p 299-319.

ربيع وهبة، الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى، في تامر خرمة، وآخرون، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2014، ص 59 – 60.

ا. من حيث الاشكال:

وإذا كانت الحركات الاجتماعية تعني غالبا الجمعيات ذات الأهداف العديدة والمتنوعة، بعناوين اصطلاحية منها التحالف، والحلف، والشبكة، والتي تمثل الأشكال المميزة من مستويات العمل الجماعي، فالملفت للانتباه أن هذه الأشكال يمكن أن تكون هي ذاتها جزءا من الحركات الاجتماعية، ويمكن أن تكون الحركات الاجتماعية هي الاخرى جزءا من هذه الأشكال، مع الاشارة إلى أن هذا التحول من صيغة الى اخرى يتم حسب العمل الجماعي، وتعدد القضايا التي يغطيها هذا العمل.[1]

وللتمييز بين هذه الأشكال: الحركة، الحلف، التحالف، الشبكة، وأنشطة جماعية، يمكن قياسها بالقضايا: إن متعددة أو فردية، وكذا القطاعات: إن كانت متعددة أو فردية كذلك.*

وهذا يعكس تشكيلا معينا وعملا جماعيا معينا؛ في حين **المطالب** تتمثل في ثلاث، **مطالب البرنامج** التي تتضمن الدعم او المعارضة من قبل الأطراف التي تسعى الحركة للتأثير فيها، و**مطالب الهوية** التي تؤكد مدى توحيد قوة المطالبين، و**مطالب الموقف** التي تكمن في الروابط مع فاعلين آخرين من المستبعدين من قبل النظام السياسي، ومن ثم يتم إبراز الفروقات في درجة التعقيد لهذه الأشكال المشار إليها أعلاه، عبر المرور بأبعاد الحركات الاجتماعية[2].

إذن الواضح من خلال هذا الجدول، هو درجة تعقيد المعلومات حسب تعدد القضايا والقطاعات، أي كلما تعددت القضايا تعددت معها القطاعات، وبالتالي تعددت **وظائف** التشكيلات او وظائف **الحركات الاجتماعية.**

---

[1] ربيع وهبه، الحركات الاجتماعية، شبكة حقوق الارض والسكن: hic-mena.org/arabic/spage.php

* شبكة حقوق الأرض والسكن، أسسها التحالف الدولي للموئل، تسعى إلى تطوير واقتراح بدائل عن السياسات والممارسات القائمة في إدارة الأرض والتي تؤثر على حقوق الإنسان في السكن والغذاء والصحة والثقافة وتقرير المصير.

[2] Mario DIANI, Op.Cit, pp 299- 319.

ب. من حيث الوظائف والتصنيف:

أما وظائف الحركات الاجتماعية حسب **جي روشي**، فهي ثلاثة:

– **الوساطة**، وتعني الدور الذي تلعبه الحركات الاجتماعية بين مجموعة من الناس والأبنية، وهي تعمل على دفع أعضائها لفهم طبيعة المجتمع والأبنية الاجتماعية والحقائق الاجتماعية، وهذا يقودنا إلى الملاحظة التالية: أن الحركات الاجتماعية تلعب دور المنشئ الاجتماعي عن طريق نقل الحقائق الاجتماعية لأكبر عدد من الناس، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهي تعمل انطلاقا من مبدأ الوساطة، على إيجاد مشاركة قوية في المجتمع الحديث الذي يتطلب أنماطا من المشاركة الجماعية أكثر تعقيدا مما هو عليه الحال في المجتمع التقليدي، وهذا الذي أشار إليه **إميل دوركهايم** **Emile Durkheim** بشكل واضح في كتابه الذي يتكلم عن **سوسيولوجيا التنمية**، تحديدا فيما يخص **تقسيم العمل الاجتماعي**، بتوضيحه لأهمية التجمعات الوسيطة التي تعمل على تدعيم تكامل الأشخاص في المجتمعات المعقدة، وحسب رأيه دائما، يعد ذلك من ضرورات الترابط والتضامن العضوي.

– **الضمير الجمعي**، ويعني تنمية وصياغة ضمير جمعي واضح ومكافح في مجتمع ما وفي قطاع معين منه، وفي ذلك، يرى **كارل ماركس** أهمية الضمير الجمعي المسيس في عملية التغير الاجتماعي، وهي الحالة التي أطلق عليها اسم **الحالة الجمعية للضمير الواضح أو الضمير النير**، وهي حالة الجماعة التي تكتشف نفسها أو مصلحتها، وأين تكمن هذه المصلحة.

– **الضغط**، وهنا نجد تأثير الحركات الاجتماعية، من خلال الضغط الذي تمارسه على الأشخاص الذين بيدهم مقاليد الحكم، وهو نفس الضغط الممارس على النخب، وبطرق عديدة أهمها، حملات الدعاية، والنشر لكسب الرأي العام.[1]

وحتى تصبح مستقرة وثابتة، وإن أرادت الاستمرار في العمل، ينبغي على الحركات الاجتماعية الاعتماد على شخصية مؤسسها وما يتمتع به من جاذبية وقدرة (الكاريزما) على التعبير والإقناع ليلتف حوله اكبر عدد ممكن من المناصرين، و ينبغي

[1] وفاء داود، **الحركات الاجتماعية الجديدة: المراحل والوظائف**، الحوار المتمدن، العدد 4159، جولي 2013.

ايضا ان تتحول إلى تنظيم رسمي، وان تتميز بالتوسع والتنوع، وبهذا تصبح الحركة الاجتماعية أكثر تماسكاً، وحتى تتخذ أشكالاً متعددة من التنظيم.

كما تكلم في شأن التحول الاجتماعي، **لورنز فون شتاين Lorenz Von Stein**، في كتابه الشهير المعنون ب: تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا 1789- 1850، الصادر سنة 1850،[1] متأثرا بالمثالية الهيغلية، قائلا بأن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، يتطلب من الأفراد اكتساب استعدادات جديدة nouvelles prédispositions تسمح لهم بالتكيف والمشاركة في أنماط أكثر تعقيداً. وعليه، تصبح الحركات الاجتماعية من أهم التجمعات الوسيطة التي يلجأ إليها الأفراد لحماية مصالحهم والدفاع عن أفكارهم، مقترحا في ذات الوقت، في خضم تحليله لدينامية المجتمع، ثلاث مصطلحات محورية: **المجتمع**، ويعني مجتمع طبقي، يرتكز على الية صراعية بين رأس المال والعمل من أجل رقابة الدولة، و**الدولة**، ويعني بذلك، الدولة ذات الطابع الليبيرالي والعادل، التي تحافظ على المصلحة العامة، و**الشخصية**، ويعني بها القادرة على السيطرة على المجتمع والدولة في آنٍ واحد، مضيفا من خلال ذلك، حتى وان كان لا مفر من الثورة، فهي ليست قادرة الا على اعادة انتاج اللاّ مساواة، وان الحل يكمن في اصلاحات اجتماعية عميقة قادرة على اقحام تلك الشخصية المنسجمة في التاريخ.

أما على الصعيد العملي العربي، ومن خلال العلاقة بين الحركات الاجتماعية العربية وبين محيطيها العام والخاص، وما ينجم عن هذه العلاقة من استراتيجية في التغيير، نكاد نجزم بأنها تفتقد لبرنامج عمل يعكس تصورا لبدائل في نمط الحكم، بيد أنها تتحلى بالوعي بالذات الذي تتقوى به، ويجعلها فقط تثير الصراعات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

وهذه الوظائف الثلاث، هي التي تحيلنا إلى تصنيف **هربرت بلومر** الحركات الاجتماعية كونها:[2] **حركات اجتماعية عامة**، تنطوي تحتها الحركات العمالية،

---

[1] François VIEILLESCAZES : https://www.universalis.fr/encyclopedie/lorenz-von-stein

[2] وفاء داود، **الحركات الاجتماعية الجديدة: المراحل والوظائف**، الحوار المتمدن، العدد 4159، جولي 2013.

والتنظيمات الطلابية، والحركات النسائية، والحركات البيئية، وحركات السلم...الخ، و**حركات اجتماعية موجهة**، اي تلك التي لها أهداف محددة تسعى لتحقيقها، من خلال تنظيم محكم، وقيادة تتمتع بالقبول و الولاء من جانب أعضائها، و**حركات اجتماعية تعبيرية**، تندرج فيها الحركات الدينية على سبيل المثال، وأهم ما يميزها، انها لا تحاول المساس بالنظام السياسي القائم، وليس من شأنها احداث أي تغيير فيه، اذ تركز فقط جل اهتماماتها بالأفراد واساليب معيشتهم و علاقاتهم فيما بينهم.

ج. من حيث التنظيم:

وعلى مستوى التنظيم، فالحركات الاجتماعية العربية لم تتوفر على قيادة مشخصة وموحدة، يمكن لها أن تتميز عن القاعدة، وهي تصطدم غالبا بعدم توفرها على آليات تضمن لها التعبئة الواسعة، ذلك بسبب أزمة في الموارد المادية والرمزية، جعلتها تفتقد للوعي والتنظيم، وهذا الذي يفسر حالة التمرد العفوي للشعوب العربية عن أنظمتها. وعن **عامل الحجم**، يتوجب الاشارة إلى أن الحركات الاجتماعية العربية تمر بدورات تزدهر فيها أحيانا أنشطتها، وفي أحيان أخرى تخبو وتسكن، وبالتالي يختلف التقييم، حيث ان الحركة التي تعبئ وتحشد العشرات من الأفراد، لا تعدو ان تكون حركة متواضعة، والتي تعبئ وتحشد المئات، بل الالاف من الافراد، فهي بالتأكيد حركة قوية.

وبالرغم مما سبق قوله، وبعد ما ظل الوطن العربي لزمن طويل بعيدا عن موجات التحول الديمقراطي التي حصلت في أقطار العالم، حدث ما لم يتم توقعه واستشرافه من قبل المحللين السياسيين، وهو الشرارة التونسية التي كانت نقطة الانطلاقة لموجة عصيبة من الانتفاضات الشعبية العربية، تحولت بعدها العدوى إلى مصر، ثم ليبيا، والأردن، والبحرين، واليمن، والعراق، وعمان، وبدأ يشهد الوطن العربي منذ 2011 عملية تفكك بنية أنظمته التسلطية.

وبالرغم من وجود اختلاف في طبيعة أنظمة دول الربيع العربي، إلا والهدف ظل واحدا وهو الإطاحة بهذه الأنظمة التسلطية، سواء كان ذلك عن طريق التغيير الكلي للنظام، او عن طريق تغييرات جزئية داخل النظام في شكل اصلاحات سياسية واقتصادية.

فبحسب الأبعاد السياسية والاجتماعية للحركات الاجتماعية العربية، يمكننا ان نميز الحركات الاجتماعية العربية عن التنظيم السياسي، بالرغم من أن البعض منها يسعى للتأثير في صنع القرار السياسي، أو يسعى إلى رفع مطالب لدى الدولة، وإن تعلقت هذه المطالب بالدرجة الأولى بقضايا اجتماعية، فانعكاساتها هي سياسية غير مباشرة.

وبالتالي، ما يمكن استنتاجه، أنه وفي حال ما إذا سلمنا بأن كل تنظيم لا يعكس بالضرورة حركة اجتماعية، فإننا بالنتيجة نستبعد في دراستنا المنظمات التنموية والخدمية والخيرية، التي ليس لها مطالب اجتماعية تسعى من خلالها إلى تغيير في الوضع العربي الراهن، ولا تنطوي تحت هوية محددة أو أي مرجعية.

وللإجابة عن التناقض المفترض، بين قيم الديمقراطية وبين الثقافة السياسية العربية، نستعرض فيما يلي الخلفيات التي كانت وراء الانتفاضات العربية.

2.3. محركات الاحتجاجات العربية:

من الدوافع التي فجرت الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي، نذكر دافع رئيسي وهو دافع الشباب، كونه يشكو من الإقصاء الناتج عن سوء توزيع الثروة، ما جعله ساخطا على الأوضاع المعيشية المزرية، بالنظر إلى أن أغلب الدول العربية تتمتع بثروات طبيعية هائلة، والتي لم تنتفع بها إلا نخب ضيقة لها علاقة بالسلطة القائمة، وفي المقابل همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ في السنوات التي سبقت الربيع العربي، وازدادت شدة أثر التوجه الاقتصادي الليبرالي الفاحش للدول العربية، وتبنيها لآليات السوق والتجارة الحرة بدون المرور بفترة تربصيه للانتقال **sans transition**. وبناء على ذلك، تراجع تدخل الدولة في الاقتصاد، ودورها المتمثل في التحويلات الاجتماعية ودعم الأسعار لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية. نضيف إلى ذلك عامل الاستبداد والقمع الممارس من قبل الأنظمة العربية، ناهيك عن انعدام الحقوق والحريات، والانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان، في ظل فرض مبدأ تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب المسيطر، أو بأسرة الحاكم؛ ومؤدى ذلك، اختناق سياسي لدى الشعوب، تسبب في

ظهور حركات احتجاجية، البعض منها لها دافع سياسي، أو اجتماعي، أو دوافع مقترنة، والبعض الآخر، طغت عليها صبغة دينية أو عرقية.[1]

أ. التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

تعرف المنطقة العربية زيادة سكانية فوق العادة، ما أدى إلى تغير معتبر في التركيبة السكانية التي وصلت إلى أن سميت بالطفرة الشبانية، حيث تحتل فئة الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، ما يساوي ثلث سكان الدول العربية، أما الفئة التي لا تتعدى أعمارهم الأربعين سنة، فيشكلون أكثر من نصف تعداد سكان الدول العربية.[2]

وهذا ما يجعل مهمة الأنظمة السياسية العربية صعبة للغاية، وبالفعل، أغلب الأنظمة العربية لم تعرف تطورا في مؤسساتها، سواء من حيث الشكل او التركيبة، بسبب أنها لم تكن في مستوى مواكبة التغييرات الاجتماعية الحاصلة في العالم، والمتطلبات الجديدة لها، الأمر الذي أدى إلى فشل تلك الأنظمة في احتواء هذه الفئات الشبانية، وهكذا تفشت ظاهرة الإقصاء السياسي والاجتماعي.

فأصبحت هذه الفئة الشبانية، وتحديدا الفئة العمرية بين 15 و29 سنة، ومنها نسبة كبيرة من خريجي التعليم العالي، تعاني مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، إذ أن مستويات البطالة فيها، قارب نسبة 25%، مقارنة بالمتوسط العالمي 14,4%؛ أما الشباب الشاغل من هذه الفئة العمرية، فهو أيضا يعاني تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو 72% من الشباب في القطاع غير الرسمي، مما أثر ذلك بالسلب في الظروف الاجتماعية لهذه الفئة الممثلة للأغلبية في الوطن العربي. ثم وبعد تفشي ظاهرة العنوسة، إذ أكثر من 50% من الذكور في المرحلة العمرية بين 25 إلى 29 سنة لم يسبق لهم الزواج، وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية حسب التقارير الدولية، بالإضافة إلى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب ومنظمات

---

[1] دينا شحاته، مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **دراسات، مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، المجلد 46، أفريل 2011، ص 90. انظر ايضا: مجدي صبحي، "التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، المجلد 46، أفريل 2011، ملحق تحولات استراتيجية، ص ص 19-20.

[2] البنك الدولي، على الموقع: **http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW**

المجتمع المدني في التعبئة والاستقطاب، تحولت كل هذه الحالات إلى دوافع للاحتجاج،[1] ما جعل هذه الفئة في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير ومن المحركة له، كونها أدركت أنها قوى سياسية يحسب لها.

ومع التطورات الحاصلة في وسائل الإعلام البديلة كشبكات التواصل الاجتماعي، وأدوات الاتصال الحديثة كالهواتف المحمولة، والقنوات الفضائية، وانتشارها عبر العالم، لم يبق الشباب العربي مكتوف الأيدي، وبدأ يؤسس لأنماط مشاركة من نوع جديد، مكنته من نزع القيود التي فرضتها الأنظمة السياسية العربية على حريات التعبير والتنظيم لعقود طويلة؛ فكان الاتصال ببعضها البعض للتعبير عن عدم رضاهم عن الأوضاع القائمة، لتنظيم احتجاجات تمكنت من كسر حاجز الخوف الذي كان مفروضا عليهم من قبل.[2]

وعن التهميش الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الرغم من أن أغلب الدول العربية تتمتع بثروات مادية، تحديدا ثروات نفطية هائلة، إلا أن الأنظمة السياسية العربية لم تنجح في سياساتها التنموية، إذ أن بعض الفئات المجتمعية بقيت رهينة الأمية، والبطالة، وحدث تدني مستويات الدخل، مرفوق بانعدام الخدمات العمومية، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل رهيب؛ بالإضافة إلى تفشي الفساد، والامتيازات لصالح النخب المقربة من السلطة، بفضل فوائد النفط. وهذا الذي أدى إلى السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في العديد من الدول العربية[3]؛ خاصة بعد تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي، ما أثر بالسلب على قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة. فتزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش. وحسب التقارير الإنمائية للأمم المتحدة، معدلات التنمية البشرية، وعلى سبيل المثال، تأتي الجماهيرية الليبية في الموقع 53، أما تونس، فتقع في المرتبة 81،

---

[1] عصام نعمان، حقوق الانسان وحقوق الشعوب، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 266، ابريل 2001، ص ص 6-10.

[2] دينا شحاته ومريم وحيد، مرجع سابق، ص 91.

[3] جلال معوض، الشرق الاوسط: "الدلالات والتطورات الجارية المحتملة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 80، ديسمبر، 1994، ص 141.

ومصر في المرتبة 101، ورغم هذه الأرقام التي تبدو نوعا ما إيجابية، إلا أنها ومع ذلك لم تعكس تماما واقع الدول العربية.[1]

ب. غياب الحريات السياسية والمدنية:

نتيجة لأنماط حكومية على حدود الشمولية لأغلب الأنظمة السياسية العربية، الملاحظ أن أغلب الدول العربية تشترك في عدم الاستجابة للضغوطات الغربية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، بحيث لم تتبن إصلاحات سياسية وديمقراطية عميقة وحقيقية تؤدي بها إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى وضع ضمانات نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة الإعلام. فهي في الكثير من الأحيان تكتفي فقط بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون منظومتها السلطوية. وإذا كان البعض منها قد خاض في التعددية السياسية بقدر أكثر، مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت إجراءات احترازية تكمن في إعداد ترسانة واسعة من الأدوات القانونية، والأمنية، والإدارية، للتقليل من مساحات الحرية، ولتقييد الأحزاب، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. ما أدى بتخلي المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وبالتالي إلى إضعاف الأحزاب السياسية، وحتى كامل منظمات المجتمع المدني.[2]

كما نتج عن انغلاق المجال السياسي تجاه الناشطين الاجتماعيين العرب، إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية، والعرقية، والجهوية، والتي تحولت إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة الأنظمة العربية المستبدة،[3] عن طريق الاحتجاج ذي الطابع السياسي، وهو أقل شدة وحجما من الاحتجاج ذي الطابع الاقتصادي. فنشأت تلك الحركات خارج الأطر المؤسسية، وخارج الشرعية القانونية،

---

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 80.

[2] أحمد شكر الصبحي، **مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي**، ط1، بيروت، اكتوبر، 2000، ص ص، 177 – 180.

[3] خلدون النقيب، "بناء المجتمع العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 89، سبتمبر، 1985، ص 26.

وبدأت بالمطالبة بالتغيير الشامل عوض الإصلاح السياسي الجزئي أو التدريجي، باستخدامها لكل وسائل الفضاء الإلكتروني، والمواقع الاجتماعية لتعبئة الشارع.[1]

ونتيجة لذلك، ظهر نمطان للتغيير في دول الربيع العربي، الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، وفي الانفصال عنها بشكل كامل، كما حدث في حالة السودان وفي اليمن مؤخرا، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية، كما حدث في حالة الصومال، ولبنان، والعراق، واليمن، وفلسطين؛ والثاني، يقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق، وحدث ذلك في تونس ومصر.[2]

ج. تراجع عوامل الاندماج الوطني:

وعن تراجع عوامل الاندماج الوطني، نشير إلى ان الدول العربية عرفت في الآونة الأخيرة تصاعدا كبيرا للهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والإثني. وكانت هذه الظاهرة نتيجة عدة عوامل مختلفة، في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها،[3] كما حاولت النخب الحاكمة في الوطن العربي أن تفرض الهوية الثقافية العربية، على الجماعات الأخرى، من خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة.

وكثيرا ما تعرضت الأقليات العرقية والإثنية في العالم العربي إلى ممارسات تمييزية أثرت، ليس فقط في وضعها الثقافي، بل وأيضا في وضعها السياسي

---

[1] محمد السيد سليم، "الوطن العربي وموازين القوى الاقليمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 179، المجلد 45، جانفي 2010، ص ص 150 – 151.

[2] سعيد عكاشة، هكذا تغير العالم، **مجلة السياسة الدولية**، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 184، المجلد 46، ابريل 2011، ص ص 4 – 5.

[3] نغم نذير شكر، التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، **دراسات دولية**، العدد 48، ص 12.

والاقتصادي، كما حدث في حالة مسيحيي جنوب السودان، والشيعة في العراق ولبنان؛ هذا الانسداد لقنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية، ومظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي، هو الذي منع هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني، وقاد الأقليات إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية.[1]

خاصة وان بناء الدولة وبناء الامة يتوقف عند نجاح او فشل عملية الاندماج بين مكونات المجتمع. من جهة اخرى هناك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي وقدرة الدولة على التغلغل في المجتمع، ما يستوجب حدا ادنى من الاندماج، كما ذهب اليه **تالكوت بارسونز**، الذي يرى بان الاندماج الاجتماعي يستند إلى منظومة متكاملة من انماط معممة من القيم، وان تظافر الجهود التي تحكمها القيم المشتركة هي محفزة لعملية الاندماج الذي يتجلى في الجماعات المتضامنة...[2]

3.3. كيفية عمل الحركات الاحتجاجية العربية:

كما سبق القول، لكي يتحقق النجاح في تسيير الحركات الاجتماعية، يستوجب توفير كل من التنوع الواسع لها وضبط تركيبتها الداخلية، والذين قد تنتفع بهما وتخلق في داخلها فرصة تجسيد بعض العناصر الوظيفية.[3]

ولكي نتعرف عن كيفية العمل للحركات الاجتماعية العربية في بعدها الاحتجاجي، يستدعي هذا الأمر ومرة أخرى، التطرق إلى ما يجب أن يكون نظريا، ومرجعية ذلك تتجسد في المألوف في الدول الغربية، ثم اسقاطها على ما هو كائن في الدول العربية، باعتبار الاحتجاج حديث النشأة.

فتتمثل هذه العناصر الوظيفية في:

---

[1] إسراء أحمد جياد، "محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 43، بغداد، ص 39.

[2] وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة الامة: دراسة حالة العراق**، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2014، عمان، الاردن، ص85.

[3] تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية**. ترجمة ربيع وهبه، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005 ص27.

أ. الحملة:

تكمن الحملة **Campagne**[1] في المجهود العام المستدام والمنظم الذي يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة، والتي تمتد لما بعد الأحداث الفردية، على خلاف المناشدة، أو الإعلان، أو اللقاء الجماهيري الذي يتم لمرة واحدة وينتهي، ولو أن الحركات الاجتماعية غالبا ما تشتمل على مناشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية، إلا أن الحملة دائما ما تحقق صلة بين ثلاثة أطراف على الأقل: مجموعة من المطالبين، المستهدفون الذين توجه إليهم المطالب، والجمهور.

ب. الذخيرة:

وهي تركيبة من التحركات السياسية نابعة من جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، في شكل لقاءات عامة، ومواكب مهيبة، وسهرات تحضيرية، ومسيرات، ومظاهرات، وبيانات في وسائل الإعلام، ومنشورات أو مطويات، في شكل مجموعة متكاملة يتنوع فيها الأداء، أو ما يسمى ب **ذخيرة الحركة الاجتماعية Répertoire du mouvement social**، ويقصد به مجموعة من الأعمال الروتينية التي يتجمع بواسطتها الناس للعمل على مصالحهم المشتركة.[2]

ج. مؤهلات التحرك:

تكمن في التمثيل للمشاركين وتشاركهم في جملة من الصفات العامة والمتوافقة تؤهلهم للتحرك وهي تتمثل في: **الجدارة Mérite**، و**الوحدة Unité**، و**العدد Nombres**، و**الالتزام Engagement**، تجاه أنفسهم و/أو تجاه قاعدتهم الشعبية.

وهذه الصفات يمكن أن تأخذ شكل البيانات، أو الشعارات أو الشارات، يعني تلك العروض التي تنطوي على الجدارة والوحدة والزخم العددي والالتزام، فهي تتشكل وفق ما هو مألوف من اصطلاحات أو تركيبات تمثل وقفة الجمهور، فتأخذ هذه الصفات المعاني التالية: **الجدارة**، وتكون مبررة بالتصرف برزانة، وبلباس أنيق،

---

[1] A Champaign always links at least three parties; a group of self-designated claimants, some object(s) of claims, and a public of some kind. Not the solo actions of claimants, object (s), or public, but interactions among the three, constitute a social movement.

[2] تشارلز تلي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

وبحضور رجال الدين، والوجهاء **Notables**، وكذا أمهات مع أطفالهن، **الوحدة**، ويكون تثبيتها بواسطة عصابات الرأس **Bandeaux**، أو لافتات **Banderoles**، أو أزياء، المهم أن تكون موحدة من حيث الشكل، ويكون السير في صفوف، ومصحوب بغناء **Hymnes**، **العدد**، ويكمن في ملء الشوارع بأعداد هائلة من المشاركين الحاضرين والموقعين على التماس رسائل من القاعدة الشعبية المساندة، **الالتزام**، وقد يكمن في تحدي الطقس السيئ، وفي مشاركة واضحة من قبل كبار السن والمعاقين، وفي مقاومة القمع كرد فعل، وفي التضحية، وفي تسديد الاشتراك، و/ أو تبرع.[1]

وجدير بالإشارة إلى أن ذخيرة الحركة الاجتماعية قد تتداخل وتشترك أيضا في الكثير من الأمور مع ذخيرة أداء ظواهر سياسية أخرى مثل، نشاط اتحاد العمال، والحملات الانتخابية وأنشطة أخرى. والدليل الذي يدعم ذلك، هو ما وقع في القرن العشرين، أين قامت الجمعيات ذات القضايا الخاصة والتحالفات عابرة الحدود، بتنفيذ جملة من التحركات السياسية على مستوى العالم، إلا أن الدمج بين معظم الظواهر في حملات مستدامة هو ما يميز الحركات الاجتماعية عن أي تنوعات أخرى في المجال السياسي.

ولضمان نجاح الحركات الاجتماعية في اكتساب وزن يمكن أن يقاوم القوى المهيمنة، يمر عبر التواصل المستمر لأعضائها في تطويرها، ومتى لم يتوفر لها ذلك، فيجب عليها أن تمتنع عن استخدام كافة الأدوات المتوافرة لديها، ما يعادل استهلاك كل الذخيرة. وكلما عظم عدم التوازن في القوة أو السلطة، كلما اعتمد تحدي الحركات الاجتماعية للنظام السياسي، على علاقات تعددية وأدوات متنوعة من التحرك؛ وهذا ما قد يشمل أيضا أدوات أو أساليب دفاعية قائمة على الاعتماد الذاتي مثل التضامن الجماعي وتجميع الموارد أو قد تتضمن تدعيم مجال العمل أو التحرك بوسائل أو أدوات قانونية.

ومن ثم، وعن الواقع العربي، يمكن القول بأن الحركات الاجتماعية العربية قد تندرج ضمن خصوصيات الحركات الاجتماعية وفق ما تشترطه مؤهلات التحرك

---

[1] تشارلز تلي، نفس المرجع، ص 27-28.

سابقة الذكر، من وسائل فنية استراتيجية مؤثرة وفعالة، إنما ليست بملزمة على أن تكون بنفس الاستعراض مما هو عليه التظاهر العام في الغرب وفي أمريكا اللاتينية. وفي هذا الشأن، يذهب بنا القول أن التكتيكات والأساليب المستخدمة في التظاهرات والاعتصامات في الوطن العربي، لا يعد تقليدا راسخا، كما هو الحال في دول تعرف نمو اجتماعيا ووعيا سياسيا بقدر أعلى من الدول العربية. ولكن ما يلفت الانتباه، هو أن الحركات الاحتجاجات التي شهدها عدد من الدول العربية، منذ بداية 2011، كشفت عن أساليب وتكتيكات جديدة، لم تكن معروفة من قبل، ومختلفة عما تعودت عليه المجتمعات الغربية، حتى أن بعض المهتمين بالشأن العربي، دعا إلى تطوير آداب المظاهرات والاعتصامات العربية.[1] فهناك ثلاثة تكتيكات تخص الحركات الاحتجاجية العربية، أولها يتمثل في **الشعار**، ويعد من أهم وأبرز التكتيكات التقليدية المستخدمة في المظاهرات والاعتصامات، ويلعب دورا رئيسيا وحاسما في التظاهر، ويمثل المضمون السياسي للشعار أحد أهم مكوناته، والذي يجب أن يلخص في كلمات قليلة حالة عامة شاملة، ومن ذلك الشعار الذي تناقلته الجماهير المحتجة في الدول العربية هو "**الشعب يريد إسقاط النظام**"، ويتمثل ثانيها في **المكان**، وهو من أهم الأساليب المستحدثة في المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها بعض الدول العربية أخيرا، حيث مثل التجمع في الميادين العامة سمة مشتركة بينها، مثل ميدان التحرير في القاهرة، والساحة الخضراء في ليبيا، وميدان التحرير بالعاصمة صنعاء في اليمن، وميدان اللؤلؤة في البحرين، وساحة الإرادة في الكويت، كلها عادة ما تكون لها **رمزيتها التاريخية** في مجتمعاتها، فضلا عن اتسامها باتساع رقعتها الجغرافية، بما يسمح باستيعاب العديد من المتظاهرين، فضلا عن سهولة وصول وسائل الإعلام إليها، ويتعلق التكتيك الثالث ب **الحشد والتعبئة** (وها قد اشرنا إلى اهميته سابقا) بالوسائل المذكورة سالفا، حيث كانت المظاهرات والاعتصامات عبر الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تبادلت المعلومات فيما بينها، حتى تم إنشاء مدعم سمي ب" **مرشد التظاهر**" **Guide de la**

[1] أشرف عبد العزيز عبد القادر، "كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول؟ (المحتجون)"، **ملحق اتجاهات نظرية السياسة الدولية**، العدد 187، يناير 2012، ص 113.

manifestation، ومع سرعة انتقاله الإلكترونية، من مكان إلى آخر، تعذر سده على الأنظمة العربية.[1]

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 115.

الخلاصة والاستنتاجات:

نستنتج من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني، أن من منطلق الحركات الاجتماعية تعبر بشكل عام عن فكر جديد، وتسعى إلى اتساع دوائر انتشاره، وإلى حشد التأييد الاجتماعي له، بهدف تغيير الواقع، أو الإسهام في تغييره. أردنا في هذا الفصل إدراج هذه الحركات الاجتماعية في السياق العربي، وفق التكوين الاجتماعي للمجتمع العربي، بمعنى السياق التاريخي الاجتماعي والسياسي الذي تنشأ فيه تلك الحركات الاجتماعية.

وما يهمنا في دراستنا، أزمة الديمقراطية، التي تشكل المناخ العام لظهور تلك الحركات الاجتماعية، وتصبح في مواجهة الأنظمة السياسية العربية، نتيجة تعثر هذه الأخيرة، من خلال الأداء غير المميز لدور حكوماتها، وتدخل الدولة المتزايد والمتعسف في الشأن العام للسيطرة على المجتمع ولتدعيم قوتها وتوسعها على حسابه.

من أجل الوصول إلى ما إذا كانت لها مميزات خاصة قد تأثر على كيفية العمل داخلها، وكذلك للوصول إلى معرفة المحركات للتغيير في الدول العربية. وكل ذلك في ظل الأحكام الدستورية والقوانين واللّوائح المحددة للفعل الاحتجاجي في الوطن العربي، وبالنظر أيضا إلى طبيعة العملية السياسية المتأرجحة بين إيديولوجيا النظام السياسي وبين الثقافة السياسية للمجتمع العربي.

ومن ثم، وبناء على طبيعة المجتمع العربي، تطرقنا إلى خصائص المشاركة السياسية، ومتطلباتها، ومعوقاتها، مع طرحنا لإشكالية المشاركة السياسية على خلفية نمط الممارسة للسلطة من قبل الأنظمة السياسية العربية، وذلك للإلمام بأكبر كم من المعطيات حول الواقع الشائك في الأقطار العربية.

وهذه المعطيات تعد بمثابة قاعدة بيانية ننطلق منها في تحليلنا للوضع العربي التي تميزه توترات وتقلبات بالغة الأهمية في أعقاب حراك شعبي واسع الانتشار، وصل في بعض الأحيان حتى إلى تهديد كيان بعض الدول.

لكن رغم الدور التكويني الذي ما فتئت تلعبه النخب والدساتير والقوانين العربية، الاّ ان الثقافة الدستورية والقانونية عانت من ازمة شرعية السلطة وممارستها، بحيث تأرجحت هذه السلطة بين مبدا الشخصنة والضوابط الدستورية والقانونية.

الفصل الثالث: ديناميات التغيير وإشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية

الفصل الثالث: ديناميات التغيير وإشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية

قبل سنة 2011، لم يكن الواقع السياسي في الدول العربية، يوحي بأي تغيير في الأنظمة السياسية السائدة ومنذ عقود، بل أكثر من ذلك، كان مفهوم التحول الديمقراطي غريبا عن الثقافة السياسية العربية، كما أشرنا إليه في السابق، بل ومن المفاهيم الممنوع استعمالها، بل وأكثر من ذلك، كان التحول إلى الديمقراطية يعد مأمورية يستحيل حتى التفكير فيها، إلى درجة تساءل الرأي العام العالمي عن الأسباب وراء (عدم وجود ديمقراطيات عربية[1]). وهذا ما أدى بالكثير من الأكاديميين والمحللين، للبحث في أسباب الاستثناء العربي (ارجع إلى الفصل السابق)؛ لكن بعد 2011، وبطريقة فجائية وسريعة، تحول الأمر من المستحيل إلى الممكن، وبفضل الحركات الاحتجاجية العربية، ترتبت كيفية جديدة في تحول الأنظمة السياسية من النظام السلطوي إلى الديمقراطية، وتدريجيا، ضربت موجات الاحتجاجات العديد من الدول العربية، التي تمكنت من الإطاحة بكل الافتراضات، وبخاصة، تلك الفرضية التي كانت تجعل من الركود، حتمية ومسلمة، وكانت النتيجة غير متوقعة، تمثلت في الإطاحة بالحاكم الأوحد والراسخ في كل من تونس، ومصر، واليمن، وليبيا.

وعن المسارات لتلك الدول الأربعة، من الواضح أن عملية التحول الديمقراطي اعتمدت كثيرا على عوامل لها علاقة بالسياق العام.[2]

---

[1] مقال صحفي نشرته جريدة الديمقراطية تحت عنوان "لماذا لا توجد ديمقراطيات عربية ؟" في جريج باور، الدور المحوري للأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية، مجموعة من الباحثين، المفاوضات بين الاحزاب: اشكاليات عربية وتجارب دولية، منتدى البدائل العربي للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، ط1، 2015. انظر ايضا:

Larry Diamond, **Why are there no arab democracies ?**, Journal of democracy, January 2010, Volume 21, Number 1 pp 94-103

[2] كوثر عبد الله الجوعان، "العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات"، العنوان الاليكتروني: **www.incm.net**

وعلى اعتبار لكل دولة تجربتها في عملية التحول الديمقراطي، من الضروري أن نفهم عوامل المسلك السياسي، والمنهج الذي يتفاعل من خلاله الفاعلون السياسيون وكذا المؤسسات الأخرى مع النظام السياسي القائم.

1. الوسائط السياسية:

يتعين هنا الوقوف على مختلف الوسائط من قوى وجماعات، على اعتبار انها تلعب دورا بارزا في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، فهي تتمتع بقوة ونفوذ تسمح لها بالتأثير على القرارات السياسية، وعموما فهي تساهم في **الفعل التاريخي** l'action historique، حسب عبارة **غي روشي** تجاه النخبة.

1.1. القوى المنظمة:

أ. الأحزاب:

يعرف الحزب السياسي على أنه مجموعة منظمة من الأفراد يحملون أفكارا سياسية، من خلالها يؤثرون على السياسات العامة، ويعملون على الوصول إلى سدة الحكم، ولتحقيق ذلك، يعمل الحزب مع الوسط الاجتماعي، بهدف التواصل بين الحكومات والمجتمع المدني تحت مضلة الديمقراطية، كون الحزب يعد من الفاعلين السياسيين الضروريين لإقامة نظام ديمقراطي، وعلى اعتبار تمثيل مهامه الرئيسي في تجميع وصياغة الاحتياجات المعبر عنها داخل الحزب، وفي القيام بنشطات اجتماعية، وتثقيف الناخبين والمواطنين حول النظام السياسي والنظام الانتخابي والقيم السياسية العامة. بالإضافة إلى موازنة المتطلبات والتطلعات المتناقضة وتحويلها إلى سياسات عامة، و كذلك يقوم بتحريك المواطنين من أجل المشاركة في القرارات السياسية وتحويل آرائهم إلى خيارات سياسية واقعية، وفي اطار الاستحقاقات الانتخابية، يستقطب المرشحين الاكفاء للمناصب التمثيلية.[1]

[1] عمار بوجلال، "النظم السياسية المقارنة"، كلية أصول الدين، قسم الدعوة والإعلام والاتصال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.http://aceproject.org/ace-ar/topics/p

أما عن الأحزاب السياسية العربية، فمعظمها لم تنشا في أرحام الديمقراطية، إنما جاءت بناء على مغامرات سياسية أو استجابة لمطامح أو مطامع شخصية، ما أخضعت لها الكثير من مؤسسات المجتمع المدني وقطاعات الشعب، وحتى البعض من النخب، حتى أصبحت تنافس النظام السياسي من حيث أسلوبه للممارسة السياسية خارج قواعد اللعبة السياسية. وجل الأحزاب العربية تستمد إلى النهج الثوري، رافعة بذلك شعارات نبيلة (كأن كلمة حق اريد بيها باطل)، بدليل اننا لم نر الشعارات النبيلة مجسدة في ارض الواقع، إذ الاحزاب العربية مخالفة تماما لما يجري داخلها من ممارسات تسلطية وتعسفية، لا تمت بصلة إلى المهام المنوط بها حسب ما سبق قوله في الفقرة السابقة، والذي من اجله أنشئت.

وهذا التقصير قد ننسبه إلى ظروف نشأة الاحزاب السياسية العربية في حد ذاتها، والتي نجدها غالبا منضوية تحت الحركات الوطنية وحركة التحرر ضد الاستعمار، ومباشرة من بعد التحرير والاستقلال تولت السلطة، كما هو الحال بالنسبة للجزائر وتونس. غير ان هذا النوع من الأحزاب قد ولى بعد الاستقلال. هناك ايضا أحزاب أنشأها النظام السياسي العربي الحاكم، كما هو الحال في مصر والعراق؛ بالإضافة إلى أحزاب شاركت في الحياة السياسية بطرائق ملتوية تخرج عن الاطار المألوف، سمحت لها بالتقرب من النظام، لتصل بعدها إلى السلطة عقب انقلابات عسكرية، مثال على ذلك، سوريا، والعراق قبل شن الحرب عليه من قبل الولايات المتحدة. وعلى أية حال، لا يمكن إنكار الدور النسبي الذي لعبته الأحزاب السياسية العربية، من حين إلى آخر، سواء في عملية التفاوض بين السلطة والمجتمع في زمن الازمة، أو في عملية التحول الديمقراطي الناشئة حديثا، تحديدا بعد الإطاحة بالنظام القائم.[1]

واشار **المعهد الدانماركي للأحزاب والديمقراطية** [2] **DIPD** في دراسة له، تحت عنوان: **الأحزاب السياسية في ثقافة ديمقراطية**، تحديدا حول الأحزاب السياسية العربية، إلى ان دورها يتمثل في الوساطة بين الحساسيات، والتوجهات السياسية المختلفة، وفي

[1] كوثر عبد الله الجوعان، مرجع سابق.

[2] أسسه البرلمان الدنماركي بهدف دعم وتعزيز المساعدة الديمقراطية الدانماركية، وخاصة الدعم للأحزاب السياسية والأنظمة السياسية متعددة الأحزاب في الدول النامية.

احتواء الرأي العام، وفي عرض أنماط حكم جديدة وبديلة لما كانت عليه دول الربيع العربي. كما تشير الدراسة إلى أن الأحزاب "تصنع التصور عن كيفية صياغة المجتمع، وكيفية استغلال موارده."[1]

إنما ما هو ملفت للنظر في الواقع، أن الأحزاب العربية، تبقى تتابعها دائما شبهة الفساد، وتعد بالتالي، اقل المؤسسات التي تحظى بالثقة، كون الهدف الوحيد الذي من اجله تتحرك، يبقى الوصول إلى السلطة من اجل السلطة، أو في أسوء الأحوال، إشراكها في السلطة والانتفاع بما يترتب عن ذلك لصالح زعمائها وحاشيتهم، والذين يعملون حسب طرح "**روبرت مايكلز**" Robert MICHELS في تحليله لتطور الاحزاب وفق المفاهيم البيروقراطية، حيث قال بان الديمقراطية داخل التنظيم الحزبي البيروقراطي تتحول إلى **اوليغارشية** Oligarchie، اي قلة حاكمة لقواعد بيروقراطية تتعارض مع هدفها الاساسي المتمثل في الديمقراطية.[2]

هذا وبالإضافة إلى أن منطلق الأحزاب العربية يبقى بعيدا عن أي إيديولوجيا أو أدنى المبادئ والقيم الحزبية. إنما الشيء الوحيد الذي قد يدفع بالأحزاب السياسية العربية نحو تحسين الأداء الحزبي، هو شعور الشعوب العربية، بأن حقيقة الواقع الاجتماعي والسياسي الكارثي في الوطن العربي، قد خرجت إلى العلن، وصار الآن الأمر مكشوفا، حتى في أعين الأحزاب ذاتها. ولان الأنظمة السياسية العربية عاشت نوعا من الحرج أمام الترتيبات ما بعد 2011، سواء بالنسبة للدول التي فيها الديمقراطية حديثة النشأة، أو الدول التي بدأت تدق أبواب التحول الديمقراطي، إما حصل فيها تشرذم للأحزاب التي تكاثرت وتنوعت، ونتج عن ذلك تضارب الآراء والاقتراحات، ما صعب من مهمة النظام السياسي في تكوين حكومة فاعلة بعد استجابته للمطالب وبأجرائه لإصلاحات سياسية؛ إما برز فيها أحد الأحزاب بتسلطه على الأحزاب الاخرى، الأمر الذي أدى إلى استبعاد نسبة كبيرة من الآراء

---

[1] م.د.ا.د. استراتيجية، **الأحزاب السياسية في ثقافة ديمقراطية**. كوبنهاجن: المعهد الدانماركي للأحزاب والديمقراطية، 2013.

[2] احمد عادل، الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية، القاهرة، الهيئة المصرية لعامة للكتاب، 1992، ص 101-116.

والاقتراحات للأحزاب. ومثلها مثل كل مكونات النظام السياسي، عاشت الأحزاب العربية أيضا عائق مهم، أتت به موجة رياح الديمقراطية، وهو منافستها من قبل الحركات الاجتماعية في إطار عملية التفاوض مع السلطة القائمة، من خلال الصورة الجديدة للنشاط السياسي الذي أعطى الفرصة للأفراد بالتعبير عن تطلعاتهم، وعرض مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية، بدلا من أن يحولوها إلى قوى أو جماعة سياسية، قد تحل محلهم شكليا لكونها تتبنى سياسيات تهدف إلى تغيير نظمي إصلاحي جزئي، لا يمت بصلة بمطالب هؤلاء الأفراد التي تريد تلبيتها آنيا، وفي حال الرفض من قبل النظام، يطالب هؤلاء الافراد بالتغيير الجذري.[1]

ومهما كان الأمر في الوطن العربي، ينبغي أن نقول بأن الأحزاب العربية، ولو تبدو غير ضرورية قياسا بالفعالية وبالنتيجة التي تخدم المجتمع العربي برمته، فوجودها يعتبر وجوبيا وحتميا، ولابد أن تتواجد، وهذا ما يعززه **توماس كاروثيرز Thomas CAROTHERS** بقوله في هذا الشأن: "لو كانت الخيارات السياسية المطروحة أمام المواطنين مجرد أفراد متناثرين دون تنظيمهم في مجموعات، فمن الصعب أن نتصور كيف لحكومة مكونة من مثل هؤلاء الأفراد الذين لا رابط بينهم، أن تعمل بشكل متماسك؛ أن تم تنظيم الخيارات السياسية في مجموعات، فمن الصعب الاّ تتخذ هذه المجموعات سريعا صفات الأحزاب بمجرد أن تبدأ في التنافس على السلطة، بما يترتب عن ذلك من صفات سلبية عديدة معروفة، مثل المصلحة الشخصية، والفساد، والخصومات الشرسة".[2]

إذن، ولو افترضنا أن المواطنين ليسوا محل اهتمام الأحزاب السياسية العربية بالدرجة الأولى، وقد تكون المصلحة الحزبية هي الأولى، فيجب على هؤلاء المواطنون أن يدركوا الدور الذي تلعبه الأحزاب بوصفها وزنا مضادا للنظام **Un contre poids**.

---

[1] جريج باور، الدور المحوري للأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية، مجموعة من الباحثين، المفاوضات بين الاحزاب: اشكاليات عربية وتجارب دولية، **منتدى البدائل العربي للدراسات**، روافد للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص13.

[2] جريج باور، نفس المرجع، ص13. في توماس كاروثيرز، **مواجهة الحلقة الأضعف: مساعدة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الجديدة**. واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2006.

ومن باب القياس فقط، ممكن تبرير هذا الطرح، بواسطة الاقتراع الذي اجري من قبل **مؤسسة لاتينوباروميترو Corporacion Latinobaromètro**[1] في 2011، في 18 دولة من أمريكا اللاتينية، والذي كانت نتيجته، 58% من العامة، يؤمنون بأن الديمقراطية ستكون مستحيلة بدون أحزاب سياسية.

فالأحزاب السياسية العربية، ولو تمتاز بحضور موسمي (الانتخابات)[2]، فهي تحاول بقدر قليل، على الأقل في المرحلة الانتقالية بالنسبة للدول التي مضت في خوض عملية التحول الديمقراطي، أن تؤثر على الأنظمة السياسية العربية، وترغمها على العمل والتوجه نحو تحقيق التوقعات المنتظرة من طرف الشعوب العربية المحتجة ضد أنظمتها القائمة.

وحتى تتمكن الأحزاب السياسية العربية مواكبة هذه التوقعات التي تفوق إمكانياتها بداعي ارتفاع سقف المطالب حسب مجريات الأحداث في الفضاءات الاحتجاجية، عليها بالحضور المستمر في الساحة السياسية والسيطرة عليها. ومن أجل تحقيق ذلك، ورغما عنها، تلجأ إلى تبني سياسة محكمة، هدفها الاستقطاب للإطارات، وتعبئة الجماهير، وتحسين تمثيلها الانتخابي على كل المستويات. ولا شك في أن تكون المرحلة الانتقالية هي التي تمثل أحسن اختبار للأحزاب السياسية العربية، في ظل التوترات داخل البنى الاجتماعية والسياسية لدول الربيع العربي. ولطالما يتمحور الحوار والتفاوض بين المنتفضين ضد النظام، وبين مكونات النظام نفسه، ويكون غالبا حول الدستور الجديد بالأساس، وحول توزيع السلطات من جديد بين مؤسسات الدولة، ونظرا لمحدودية الديمقراطية في الوطن العربي، وغياب الضوابط التي تحكم مفهوم التعامل لدى **المنتفضين غير المؤطرين**، فينبغي في هذه الحالة، على الأحزاب السياسية والتي يفترض أنها مؤهلة لذلك، أن تلعب في هذا الإطار، دور الوسيط، كونها الأداة المحورية القادرة على تأدية هذا المهام التفاوضي، وبالشكل الذي يعكس الاهتمامات

---

[1] مؤسسة خاصة تهتم بملاحظة تطور الديمقراطيات والاقتصاديات والمجتمعات، مستخدمتا مؤشرات الموقف والرأي والسلوك.

[2] زين العابدين حمزاوي، "الظاهرة الحزبية بالمغرب: مقاربة نقدية على ضوء تجربة التناوب السياسي"، **مجلة نوافذ**، العدد 8، يوليو 2000، ص 192.

المختلفة للمجتمع برمته، وبدون استثناء أو استبعاد أيا كان. إلاّ أن الشعور بالتفوق النسبي للشعب المنتفض، هو العامل الذي قلل من دور الوساطة للأحزاب، بسبب انعدام للثقة فيها وحتى التشكيك في دوافع كل الفاعلين السياسيين الآخرين. ونفس الشعور هو الذي أضحى طموح جديد، تكون فيه العملية التفاوضية عملية صفرية؛ غير أن مثل هذا الطرح يبدو صعب المنال، لأنه بالمقابل، الأنظمة السياسية العربية لها ثلاث عناصر تتقاسمها وهي: **الإصلاح الفوقي، وقمع المجتمع السياسي،** و **استبعاد المعارضة الرسمية** (المناوئة لها). ولهذا السبب، نفهم أن مهما كانت المخاطر، فالحكام العرب، بطبعهم، يريدون البقاء والاستمرار في الحكم، يختارون دائما، أسلوب فتح قنوات الحوار من أجل التمهل وربحا للوقت، آملين في أن تحدث اختلالات داخل الحركات الاحتجاجية. بالموازاة، يلجأ الحكام العرب إلى ما يسمى **بالإصلاح المحكوم،** وهو بمثابة استراتيجية مبنية على الانفتاح السياسي التدريجي، يخطط له الحاكم المهدد بالإطاحة، بإعطاء انطباع بالتغيير السياسي، بدون تفويض ملموس للسلطة. تماما كما كان حال الجزائر في حكم الراحل **هواري بومدين،** حيث كان النظام يتباهى بالديمقراطية، والحقيقة هي أن النهج المتبع آنذاك كان مبنيا على مبدأ التمركز الديمقراطي le Centralisme démocratique، وهو نمط هجين، يخلط بعض الشيء من الديمقراطية التشاركية من حيث الاستشارة الشعبية، وبين الأحادية الحزبية من حيث اتخاذ القرار، بمعنى **استشيرك وافعل ما اريد.**

ثم يلجأ الحاكم العربي أيضا إلى استراتيجية **الانتخابات المحكومة،** ومواكبة الاستراتيجيتين الاثنتين (الاصلاح المحكوم والانتخابات المحكومة) باستخدام أدوات القمع الانتقائي[1] يستهدف اساسا العناصر الفاعلة داخل الحركة الاحتجاجية، كل على حدا. ومن الأمثلة في هذا النمط لتسيير الأزمة، نذكر البحرين ومصر والأردن والكويت وسوريا واليمن. كان ينظر إلى هذه الدول على أنها دول ليبرالية سياسيا، من حيث أن حكامها كانوا هم من يروجون للاتجاه الليبيرالي وما يستدعي من إجراءات تهدف للانفتاح السياسي، ولكن كانت وجهة نظر فقط، لأن في الواقع، هؤلاء الحكام،

[1] دانيال برومبيرج، "إحلال الديمقراطية في العالم العربي: كمين السلطة الحاكمة المتشبهة بالليبرالية"، **مجلة الديمقراطية**، مجلد 13، العدد 4، 2002، ص 56.

دائما ما كانت لهم اليد العليا وفي كل الميادين. فالدول العربية التي تروج لليبرالية المطلقة، هي في الحقيقة تقدم للرأي العام الغربي ما يسمى بالديمقراطية الظاهرية **Démocratie de façade**؛[1] ذلك، أن أنظمة الحكم السلطوية لا تمنح الشرعية للفاعلين السياسيين إلا بناء على بارومتر **Baromètre** قياس درجة توافقهم مع النظام وتحديدا مع سياساتهم، وحسب قواعد الديمقراطية الظاهرية، ومنها التصويت الشعبي للأحزاب، وتلك هي مصلحة الأحزاب.

وان كان للأحزاب السياسية العربية دور هام في التغيير، بواسطة مشاركتها في عملية الانتقال نحو الديمقراطية، فهي بالتأكيد لم تنجح بعد في عملية إرساء وتعميق الديمقراطية، واكبر دليل على ذلك، المثال التونسي. وما يفسر عدم وصولها لنتيجة ايجابية في عملية الانتقال الديمقراطي، هو انها لا زالت تعاني من هشاشة واضحة مجسدة في ضعف هياكلها التنظيمية وحتى القاعدية، ثم ان المرحلة الانتقالية ليس لها انموذج يخصها، اذ من المعروف ان عملية الاصلاح تبدو طويلة الامد ومعقدة، والدليل ان العملية مستمرة إلى حد الآن في كل من تونس ومصر، منذ الاطاحة بالنظامين في 2011، وهي مستمرة أيضا في العراق إلى حد الآن منذ الاطاحة بنظام **صدام حسين**، لأن المشكل ليس في الثورة الشعبية في حد ذاتها، بل في ما بعد الثورة والإطاحة بالنظام السابق، بمعنى ان المشكل يكمن في عملية المصالحة بين الفاعلين السياسيين وبدون استثناء، فهذه المرحلة هي التي تأخذ وقتا طويلا، والدليل انها لازالت مستمرة إلى يومنا هذا (اعداد هذه الرسالة) في افريقيا الجنوبية وايرلندا الشمالية مثلا وغيرها من الدول التي سبقت دول الربيع العربي.

ب. النقابات:

تعتبر النقابات عنصرا جديدا في الحقل السياسي العربي، فهي لم تدخله إلا منذ بداية القرن الحالي، تحديدا منذ اندلاع الربيع العربي، من جهة، بحكم تمثيلها لقوى مهنية ذات بعد اجتماعي واقتصادي، هي أيضا شريحة من شرائح للمجتمع، ما جعلها

[1] دانيال برومبيرج، "الليبيرالية مقابل الديمقراطية: فهم الإصلاح السياسي في العالم العربي"، **مشروع الديمقراطية وسيادة القانون، ورقة العمل رقم 37**، واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2002، ص 3.

تصبح قوة منظمة، وفاعلا من الفاعلين السياسيين داخل النظام السياسي، ومن جهة اخرى، هذا الدور هو بمثابة الفرصة التي منحتها اياها الاحزاب السياسية العربية التي فشلت في تحقيق أهداف ومطالب الربيع العربي، والحفاظ على مكتسباته، سواء في الدول التي شهدت انتفاضة باستعمال العنف من الطرفين، أو في غيرها من الدول التي عرفت "ربيعا" سلميا، ادى بالنظام القائم إلى تبني إصلاحات سياسية واقتصادية ترضي شعوبها، والجزائر تشكل ابرز مثال على ذلك.[1]

نضيف إلى ذلك، ان تقرير **دار الخدمات النقابية** حول انتهاكات الحريات النقابية في عام 2015 بعنوان **الحصاد المر**، اشار إلى أن العمال المصريين التحقوا بثورة 25 يناير 2011، حيث بدأوا يتظاهرون في نفس التاريخ أمام "مصانع أحمد عز" بالمنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس احتجاجا على السياسات الحكومية الاقتصادية الداعمة لرجال الأعمال على حساب العمال؛ كما كان لدور الاتحاد العام التونسي للشغل الفضل الأكبر في الدخول إلى المرحلة الانتقالية، وقبل ذلك، إصداره بيان لمساندة المطالب المشروعة للمهمشين والمعطلين، مطالبا الحكومة بالإسراع في اتخاذ الإجراءات لمعالجة الاوضاع المزرية، مؤكدا في ذات الوقت على ضرورة سلمية التظاهرات؛ اما التجربة للنقابة المغربية، فاتخذت طابعا استثنائيًّا في أعقاب اندلاع الربيع العربي، فبالرغم من ان النظام السياسي المغربي سارع في الاستجابة للاحتجاجات التي شهدتها المغرب في 2011 وانطلق في تحقيق اصلاحات سياسية مست اساسا الدستور، واخرى اقتصادية واجتماعية، الا ان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التي تبنتها حكومة بنكيران أدت إلى انتفاضة عمالية، امتدت أحداثها منذ عام 2013 وحتى الآن (2018).[2] واكدت ذلك الاحصائيات **للمعهد العربي للبحوث والسياسات العامة**،[3] التي تقول ان عدد الاحتجاجات العمالية في مصر وصل

---

[1] اسلام المراغي، 3 تجارب عربية ترسم دور النقابات في التغيير القادم: فشل الأحزاب يدفع بالنقابات كبديل، **اضاءات**، مقالة منشورةفي موقع: www.ida2at.com/3-arab-experiences-paints-a-role-of-trade-unions-in-the-next-change

[2] اسلام المراغي، نفس المرجع.

[3] ا لمعهد العربي للبحوث والسياسيات هو شبكة مؤسسات فكرية تعنى بقضايا التنمية والمواطنة، والتحول الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية، ودولة القانون والاستقرار الاجتماعي، والمساواة، والاقتصاد.

إلى 3389 بين 2014 و2015، وتحصلت النقابات العمالية أثر ذلك على استقلاليتها المطلقة. أما في تونس، فكان الاتحاد العام التونسي للشغل ضمن الرباعية التي فاوضت السلطة الانتقالية، وهو الذي ساند التحركات الشعبية حتى سقوط نظام. في حين أن النظام الحاكم في المغرب كان السباق في الاستجابة للاحتجاجات التي شهدتها المغرب في 2011، وانطلق في إصلاحات سياسية، اقتصرت على تعديلات دستورية واخرى ذات طابع اقتصادي واجتماعي؛ وهكذا، كان التوافق حول التغيير الاجتماعي الاقتصادي حاضرا بقوة في الوعي الشعبي العربي، ثم ترجم إلى شعار "العدالة الاجتماعية" تبنته النقابات العربية كمطلب أساسي في معظم الانتفاضات الشعبية التي شكلت الربيع العربي.[1]

أما من حيث المبدأ؛ فالنقابات العربية تتراوح بين ما هو عمالي وبين ما هو مهني، بما يشمل المهن الحرة، مرورا بأرباب العمل، وبالتالي، فهي تحاول الحصول على مطالب معينة من النظام السياسي، عكس الحزب الذي يسعى لتحقيق هدف سياسي عام.

ويتجلى الفرق بينها وبين الحزب، في دعواها للمنتسبين لها، للعمل من أجل تطوير أوضاعهم الذاتية، أي أنها تحثهم للنضال في الميدان، في حين أن الحزب يدعو أعضاءه للنضال لبلوغ هدف سياسي عام، يهم المجتمع برمته؛ إذن تحاول الحركة النقابية الابتعاد بقدر الإمكان عن السياسة، ذلك لأن لها فلسفتها الخاصة التي تلعب فيها المهنة دور جوهريا، كما يقول "**مرسيل بريلو**" **Marcel PRELOT**، **"** النظام الاجتماعي القائم المرفوض، يجب أن يدمر من قبل المهن المتمردة، وان المهن المتحررة من القيود والعوائق، هي التي تقود إلى تكوين النظام الاجتماعي الجديد،"[2] ومن داخله النظام السياسي.

وهذا الذي يبرر وجوب مشاركة النقابات في الاحتجاجات العربية، والتي لعبت فيها دورا ثوريا، فاق حدود الدور المنوط بها حسب طبيعتها الأصلية، وحتى صار

---

[1] غسان صليبي، "مشكلات الأبحاث والعدالة الاجتماعية"، **تقرير بحثي، الحركة النقابية العربية: آفاق بحثية**، ص7.

[2] PRELOT Marcel, Institutions politiques et Droit constitutionnel, Collection Précis Dalloz, 1972, pp 464,477.

بمثابة تيار، وقد لعبت من قبلها نفس الدور سابقتها في فرنسا قبل بداية الحرب العالمية الاولى، بما أنها كانت الوحيدة آنذاك القادرة على تحقيق التغيير الثوري في المجتمع.

ويرى هذا التيار أنه لا يمكن للتحول الاجتماعي أن ينجم عن عملية تصويت عقابية، ولا عن التمرد الجماعي، وإنما عن الإضراب العام وبواسطته؛ وكي تستطيع الحركة النقابية بلوغ أهدافها فإن عليها أن تكون مستقلة كليا عن الأحزاب السياسية وعن الدولة، حتى وإن كانت دولة **البروليتاريا Prolétariat**.

لكن، ومهما تكن طبيعة العلاقات التي تقيمها الحركة النقابية العربية مع النظام السياسي، أصبح من الواضح في ظل الاحتجاجات العربية، أنها قوة سياسية منظمة ومؤثرة، تفاوض النظام السياسي من موقف قوة، وتكون الند للند معه عندما يتعلق الأمر بالشأن العام، إلى درجة تصديها له ومراقبتها للسلوك الاقتصادي والاجتماعي، حتى وان كان تشكيلها في الأساس، محاورة أرباب العمل لا غير والمطالبة بحقوق ذات صلة بالعلاقات المهنية لصالح فئة معينة.

ج. الجيش:

تعتبر النخبة العسكرية في الدول العربية، القوة الاجتماعية الأكثر تنظيما بسبب تكوينها العسكري وانضباطها الاسطوري، ومن كونها كذلك صورة مصغرة عن المجتمع بكافة طبقاته وشرائحه وفئاته. فسلوكها وقيمها يعكس المثال الأعلى الذي يترجم مبادئ الأمة وأخلاقها. لهذا أطلقت على الجيش كمؤسسة نعوت كثيرة ك "**الصامتة الكبرى**" و"**درع الأمة**" و"**سياج الوطن**"...، فالجيش يتمتع بقوانين كفيلة بتنظيمه، وتحديد دوره، وتعيين المهام المطلوبة منه، والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، تجعله في تصرف السلطة المدنية والخضوع لقراراتها، بعيدا عن السياسة من أجل الحفاظ على هيبة النظام السياسي ومكانته، كون إدخال الجيش في صراعات سياسية يعد من المخاطر التي قد تؤدي إلى إضعاف قوته ومن بعد إلى انقسامه.

وفي نفس السياق يرى **موريس دوفرجي:** "أن القوات المسلحة تشكل خطرا دائما داخل كيان الدولة، فهي سند السلطة، ويكفي أن تكفّ عن الخضوع لهذه السلطة، حتى تتسلم زمام الأمور والحكم وتصبح بدورها مصدر السلطات، إلا أن الجيش لا يلعب دائماً دور الباحث عن السلطة بمقدار دور الحامي للأمة... وفكرة طاعة الحكومة هي

الفضيلة المثلى التي يتمتع بها انطلاقا من مفهوم الواجب، والشرف، والإخلاص، وعدم الطاعة يعني الخيانة، وواجب الدفاع عن الوطن، يعني الحفاظ على القيم الوطنية، والتراث القومي..."[1]

حتى وان الواقع العربي، يثبت أنه ليس هناك أي فصل بين الجانب المدني وبين الجانب العسكري، فالجيش أصبح في الدول العربية له وزن في الحياة السياسية ولم يتوقف حصريا عند دوره كمؤسسة عسكرية فحسب، بل صار قوة سياسية.[2]

لكن، ومع ذلك، بقيت المؤسسة العسكرية في معظم الدول العربية، خاضعة للسلطة المدنية، كأداة تستخدم لحماية الأمة، لا ضدها، وذلك رغم النزاعات والتوترات الناجمة عن الربيع العربي، باعتبار ان المؤسسة العسكرية عالم مغلق ومستقل يختلف تماما عن عالم السياسة، وبعيدا عن أساليب السياسة القائمة على المناورة والخداع والمساومة.[3]

لكن ذلك لا يعني أن الجيش لم يكن معنيا بالشأن السياسي في غضون الاحتجاجات العربية، وكما يقول **موريس دوفرجي** فيما يخص العسكريين "هم بشر يهتمون بالسياسة شأنهم في ذلك شأن بقية المواطنين في الدولة الحديثة، حيث المساهمة في الحياة السياسية عادة تكون لينة"، ما يؤكد على أن "إبعاد الجيش عن أحداث السياسة أمر في غاية من الصعوبة".[4]

وهذا ما يؤكده "**صامويل هنتنغتون**" حين قال بان أهم الأسباب لبروز المؤسسة العسكرية كأداة فعالة على الساحة السياسية هي أسباب سياسية تعكس تنظيم المجتمع السياسي والمؤسساتي، وليست هي أسبابا عسكريةً، ولا تعكس خصائص الجيش التنظيمية والاجتماعية، يبقى فقط ان ربط هذه الأسباب بغياب أو ضعف المؤسسات السياسية في هذا المجتمع.[5]

---

[1] موريس دوفرجي، **في الدكتاتورية**. ترجمة هشام متولي، بيروت: منشورات عويدات، 1965، ص 89.

[2] رياض عزيز هادي، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**. بغداد: بيت الحكمة، 1989، ص 312.

[3] بيردو، المجلد الثالث، ص 254 وما يليها.

[4] M. DUVERGER, **Les partis politiques**. Paris : Armand Colin, 1969, p 92.

[5] فبريل هدي، **الإدارة العامة، منظور مقارن**. ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 176.

والدليل على ذلك، قامت بعض الأنظمة السياسية العربية، لضمان ولاء الجيش، بمحاولة إغراقه في السياسة، عن طريق بث مبادئ الواجبات الوطنية.[1]

وعلى أثر ذلك نتطرق إلى العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية، وفي هذا الصدد، يورد **مرسيل بريلو**، ثلاثة نماذج للعلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية:

– نموذج خضوع السلطة السياسية للقوة العسكرية، كما هو الحال في الأنظمة العربية، فهذه الأنظمة هي معسكرة ان لم تكن اصلا عسكرية، ودور الجيش فيها أساسي، ولو أن السلطة السياسية مدنية، إلا أن الجيش هو الذي يمتلك السلطة الفعلية ويوزع صلاحياتها على هواه؛ وغالبا ما يقوم القادة العرب في النظام التسلطي بتقديم خطاب سياسي ظاهره الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وباطنه مغالطة ومراوغة سياسية، وهو ان هذا الخضوع المزعوم ليس الا خضوع مؤقت يهدف إلى إعادة النظام إلى البلاد، ومعاقبة المتسببين في الازمة، وتنقية الوضع تمهيداً للعودة إلى الحكومة المدينة والدستورية.[2]

إلا أن الواقع العربي يشير إلى أن هذه الحالة المؤقتة تدوم طويلاً في معظم الأحيان، لأن الحكومات العسكرية عامة لا تتخلى عن السلطة بالسهولة التي يمكن أن نتخيلها. ولوحظ ذلك في إسبانيا في عهد الجنرال فرنكو، ولا تزال ملاحظته في كثير من دول القارة الإفريقية، وأميركا اللاتينية، وبعض دول الشرق الأوسط ، وتركيا في الماضي القريب.[3]

– نموذج خضوع القوة العسكرية للسلطة الحزبية، حيث يلعب الحزب الدور الأساسي في الإشراف على الجيش وتعيين قياداته من بين الحزبيين المعروفين بولائهم للنظام، أو من الضباط الذين أدخلوا في الحزب لضمان إخلاصهم، كما كانت عليه الأمور في روسيا السوفيتية في زمن ستالين، وألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية؛ فالحزب

---

[1] موريس دوفرجيه، **في الدكتاتورية**، مرجع سابق، ص 92.

[2] PRELOT Marcel, OP.Cit, pp 354, 355.

[3] نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 224–225.

الحاكم في هذه الدول كان يمارس تسلطاً واضحاً على كل مرافق الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، ويراقبها بدقة لمنع أي خروج من جانبها على إرادة الحزب وسيطرته.[1]

– نموذج خضوع القوة العسكرية للسلطة الديمقراطية، وهي من أولى اهتمامات النظام الديمقراطي.[2]

والواقع أن كل نظام يحاول تطبيق هذا الأمر وفقاً لتقاليده، وتجاربه، ونظامه الدستوري، ففي سويسرا مثلاً، لا يعدو الجيش كونه عبارة عن ميليشيات مسلحة لا تمتلك قائداً في زمن السلم، ويتم انتخاب قائدها من قبل المجلس التشريعي في حالة بروز خطر مباشر للحرب.

أما في الولايات المتحدة فإن خضوع القوة العسكرية للسلطة السياسية إنما هو التعبير المباشر عن النظام الرئاسي. فالكونغرس هو الذي يتخذ القرارات حول المسائل العسكرية. والرتب العليا للضباط لا يمكن أن تمنح بدون موافقة مجلس الشيوخ. والرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ليس على الصعيد النظري، كما تنص على ذلك معظم دساتير الأنظمة الديمقراطية، بل فعلياً حيث يستطيع التدخل في كل الشؤون العسكرية، وخاصة على مستوى القرا رات المتعلقة ببدء العمليات الحربية.[3]

2.1. القوى الفاعلة:

أ. الجهاز الإداري:

لتحديد المقصود من الجهاز الإداري أو الجهاز البيروقراطي حسب **المنظور الفيبري La vision wébérienne**، من الأفضل أن نستعرض ما يشير إليه هذا المصطلح من حيث معناه التنظيمي، للتمكين من الاطلاع على علاقة الرئيس بالمرؤوس، وبذلك نكون قد اطلعنا على البناء التنظيمي وكذا مختلف القواعد الإجرائية التي تحكم العملية الإدارية.

---

[1] PRELOT Marcel, Op.Cit, pp 354, 355.

[2] Ibid, pp 354, 355.

[3] Ibid, pp 363.

حسب "**ماكس فيبر**" وهو أول من استخدم مفهوم البيروقراطية، أن العلاقة سالفة الذكر تتميز بالتنظيم للوظائف، ضبط وتنظيم الالتزامات لهذه الوظائف، تحديد سلطة المكاتب وما يقابلها من واجبات، تحديد وسائل القسر والإلزام وبخاصة الوقوف على استعمالها، تدوين وتقنين الإجراءات والقرارات الإدارية التي تحكم العمل الإداري، وممارسة السلطة القانونية بطرق عدة ومختلفة.[1]

لكن البيروقراطية تثير جدلا حول العلاقة بينها وبين النظام السياسي، وفي هذا الموضوع، وبالرغم من أن هناك فصلا بينهما، فهذا مفاده أغراض تحليلية فقط، أما الواقع فيرفض ذلك على اعتبار أن التصرف الإداري، مهما كان، له صلة بالحكومة، وبالتالي السلوك التنظيمي في مفهوم البيروقراطية يعتبر سلوكا سياسيا، هذا من جهة؛ من جهة أخرى، البناء البيروقراطي لابد من أن يستمد جزءا من سلطته من إحدى جماعات المصالح إذا أراد أن يستمر في عمله، لأنه يتعرض إلى ضغوط من جماعات الضغط وحتى الأحزاب السياسية ومن البرلمانيين أيضا؛ ناهيك على أن البيروقراطية هي التي تصنع وتنفذ السياسات العامة.

ومن هذا المنطلق، تتميز الدول العربية بوجود نخبة تدير المرافق العامة، وتخطط للمشاريع التنموية في كل المجالات، فهي تتمتع هذه النخبة التي تحكم إدارات الدولة بتأثير ونفوذ كبيرين، على السياسة العامة للنظام، وتلعب دورا أساسيا في تكريس سلطة النظام السياسي، وبالتالي تجد الدول العربية نفسها مضطرة لاستخدام هذا الجهاز البيروقراطي الفاعل عند الحاجة. ولذا، رأى **ماكس فيبر** في هذا النوع من الجهاز "النموذج الأكثر نقاوة للسيطرة الشرعية بوسائل القيادة الإدارية البيروقراطية."[2]

هذه الإدارة البيروقراطية تمثل العمود الفقري للدول العربية، لأنها تمتلك سلطة القرار الفعلي في مختلف القضايا، ويقول "**ألبير تيبو**" **Albert THIBAULT** في هذا الصدد "أن وحدة الإمبراطورية الشاسعة لا يمكن أن تتم إلا بواسطة بيروقراطية، ومراسلات، ومكانة كبرى ممنوحة لرجل الإدارة."[3] إذن، من هذا المنظار السلطة هي

---

[1] محمد فتحي محمود، **الإدارة العامة المقارنة**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1997، ص166.

[2] PRELOT Marcel, Op.Cit , p 384.

[3] Ibid, p 387.

إدارية من حيث ما تملكه من تقنيات في التسيير الإداري، بالإضافة إلى كونها سلطة تسهر على النظام العام، لمنع أي خلل يهدد استقرار النظام السياسي. ويستمد الجهاز الإداري تأثيره على النظام السياسي من التنظيم الذي يتمتع به، والذي يعطيه مقدرة مباشرة على الفعل والحركة، والتقرير، مما يجعله إحدى القوى الدينامية السياسية.

وحسب توصيف **مرسيل بريلو** للجهاز البيروقراطي، قيامه داخل سلطة القرار، حيث لا وجود له خارج إطار المرفق العام، والذي يديره بناء على معايير يحددها القانون بدقة، يتمتع بسلطة إرغام تمكنه من إعطاء الأوامر الضرورية لتنفيذ المهام المطلوبة، حيث يقوم رؤساء الإدارات بتوجيه الأوامر لمرؤوسيهم الذين ينفذونها بانقياد تام، وهو عمل منظم يرتكز على القواعد الإدارية، والقوانين المرعية الإجراء، ويعتمد على الوثائق المكتوبة، كالملفات والمحفوظات، التي تتم العودة إليها كلما دعت الحاجة؛ فضلا عن ذلك، فإن ما يمنح الإدارة للدول العربية هذه القوة للتأثير داخل النظام السياسي، هو أنها غالبا لا تخضع لسلطان العدالة التي تفصل في المنازعات بين المواطنين.

ويحدد **دينيس سيرينيي** Denis Serrigny الإدارة، **بأنها** "ذلك الجزء من القانون العام الذي يتضمن علاقات الحكام والمحكومين في تفاصيل تنفيذ الإجراءات التي تحكم هذه العلاقات[1]."، أما القانون الدستوري، يكتفي بصنع مبادئ هذه العلاقات، اذن، القانون الإداري هو الذي يحدد القواعد المتعلقة بتنفيذها ونتائجها.

ويميز **موريس هوريو Maurice HAURIOU**، في هذا المجال، بين المصالح السياسية والمصالح الإدارية، فالأولى هي عامة تتعلق بالأمة أو الدولة، والثانية هي خاصة تتعلق بالمصالح الفردية للجمهور.[2]

وغالبا ما تكون السلطة التنفيذية (مستوى الوزارة) في الدول العربية عديمة الاختصاص من الناحية التقنية، حيث توزع الحقائب الوزارية، على أساس سياسي

[1] Ibid, p 397.
[2] Ibid. p 397.

وليس تقني، وهذا يؤدي، بالطبع إلى زيادة تأثير التكنوقراطيين ونفوذهم داخل السلطة السياسية.[1]

ب. الهيئة الناخبة:

أو كما تسمى أيضا، الجسم الانتخابي، فأنه لا يجب كذلك استبعاد الدور الهام الذي تلعبه الانتخابات في الأنظمة السياسية العربية، فهي إحدى سماتها التي من الصعب بدونه إطلاق صفة الديمقراطية على هذه الأنظمة، والسبب في ذلك راجع إلى أن الناخبين هم الذين يحددون، عن طريق الاقتراع، بهدف الخروج بالحزب السياسي الذي يجب أن يمتلك الأغلبية البرلمانية التي تؤهله لتشكيل الحكومة، ويحكم بذلك البلاد.

فتبرز هذه الممارسة بصورة واضحة في الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة كالولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وفرنسا، وغيرها من دول أوروبا الغربية والشمالية.[2] إذن، الهيئة الناخبة تعد هي أيضا قوى فاعلة، تلعب دورا مؤثرا داخل النظام السياسي؛ بل أكثر من ذلك، تمثل مصدر الطاقة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، بحكم ممارستها للسلطة التي يمنحها إياها الشعب، عن طريق حقه في التصويت.[3]

بالتالي تكون السلطة الناجمة عن الانتخابات لها شرعية لكونها ناتجة عن إرادة الهيئة الناخبة، وبمعنى آخر أن السلطة السياسية المطلقة في النظام الديمقراطي هي بين أيدي الشعب الذي يقرر منح الحكومة تلك السلطة المعنوية التي تستمد منها قوتها الشرعية.[4]

لكن في الدول العربية، الهيئة الناخبة، تخضع في كثير من الأحيان لنفوذ السلطة السياسية، وعن أسباب هذه المفارقة: (ارجع إلى الفصل الثاني، المبحث الأول تحت عنوان السياق المجتمعي، وارجع كذلك إلى المطلب السابق تحت عنوان الجهاز

---

[1] Ibid. p 400.

[2] لسلي ليبسون، **الحضارة الديمقراطية**. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1964، ص 100.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص112.

[4] بيردو، مرجع سابق، ص 193.

الإداري، أي مدى فعالية أجهزة السلطة والوسائل التي تستخدمها) بالإضافة إلى ضعف الأحزاب السياسية المناهضة لهذه السلطة، وهذا سبق لنا وان تكلمنا عليه ايضا.

ج. الرأي العام:

إذا أردنا معرفة وفهم حقيقة الواقع الاجتماعي السياسي لدولة ما، علينا اخذ بعين الاعتبار للرأي العام، كونه يعكس إلى حد بعيد تصورات العامة، تظهر اتجاهاتها الكبرى حول قضية معينة. وقلما تجاهل الفلاسفة قيمة الرأي العام كأحد مكونات الإرادة الاجتماعية السياسية، بدليل ما قاله **أرسطو** في هذا الشأن مشيرا إلى فضيلة الرأي الشعبي، واتبعه في ذلك **مكيافيللي MACHIAVEL**، عند تقديمه نصائح للأمير: "ينبغي أن يكون المرء جديرا بمحبة الشعب لأنه هو الأقوى والأكثر قدرة،" تماما كما رأى **توماس هوبس:** "إن العالم يحكمه الرأي العام"، وأكده **جان جاك روسو** بأسلوب اصطلاحي مغاير، موضحا فيه مفهوم الإرادة العامة.[1]

وقد بلغ فعلا اهتمام الدول العربية بالرأي العام، الذين شجعوا على إقامة مؤسسات استطلاعية تدرس اتجاهات الآراء، ومواقف الناس من القضايا الكبرى كحقوق الإنسان، والانتخابات، والأوضاع المعيشية، والبيئية، والصحية وغيرها. لكن لم يكن في نية تلك الدول العربية ترقية الحريات وحقوق الإنسان وتحسين الأداء الحكومي وما إلى ذلك، بل كان وراء ذلك، أن نقطة الضعف الأساسية عند الحكام العرب، هي عدم قدرتهم على معرفة الواقع السياسي بمنظور الرأي العام، وبما انهم يريدون البقاء والاستمرار في الحكم، وجب عليهم الاطلاع الدقيق على رغبات الشعب، وميوله، وحاجاته.[2]

وتدعيما لذلك نستشهد برأي **اللورد بريس** Lord BRYCE الذي قال: "أن الديمقراطية لا تبلغ أوجها إلا حين يأتي اليوم الذي يمكن فيه معرفة إرادة الشعب في كل وقت بدون اللجوء إلى الانتخابات".[3]

---

[1] وجيه أسعد، **المجتمع الحديث في أبعاده الأساسية**. الجزء الثاني، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1983، ص 68.

[2] عبد الكريم اليافي، **تمهيد في علم الاجتماع**. دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص 401.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص402.

وهنا يستدعي الأمر أن نفرق بين الرأي العام، والذي يعتبر رقيبا على الممارسات السياسية، وبين المواقف الشخصية، التي يعلنها رجال السياسة وغيرهم في وسائل الإعلام الجماعية، أي أنه لا يجب الخلط بين المواقف الشخصية وبين الرأي العام المعبر عن مجموع إرادات الأفراد، أي الرأي الذي يعكس الإرادة الجماعية.[1]

في لمعرفة الحال العربي، تحديدا الأداء الحكومي والمستوى المعيشي للمواطنين العرب، نفذ استطلاع **المؤشر العربي لعام 2015** خلال الفترة من مايو إلى سبتمبر، في 12 بلدا من بلدان المنطقة العربية وهي: السعودية، والكويت، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والسودان، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، وذلك عبر مقابلات على عينة بلغ حجمها الكلي 18311 مستجيبا، وهو ما يجعل من هذا الاستطلاع أضخم مشروع مسحي يجري تنفيذه في المنطقة العربية، وكانت النتيجة الجزئية منه 29 % من المستجوبين أفادوا أن أسرهم تعيش في حالة حاجة وعوز؛ إذ أن دخولهم لا تغطي نفقات احتياجاتهم الأساسية. وانحازت أكثرية الرأي العام إلى تقييم الأداء الحكومي بأنه سلبي؛ و 52 % قيموا الوضع السياسي لبلدانهم بأنه سلبي؛ في حين 92 % ترى أن الفساد المالي والإداري منتشر جدا في بلدانهم؛ و 54% يرون أن الدولة لا تطبق القانون بالتساوي بين المواطنين؛ كما ترى 41% بأن مبدأ المحاكمة العادلة غير مطبق في بلدانهم.[2]

وكون الرأي العام ظاهرة اجتماعية، فان فعاليته تزداد عن طريق تطور وسائل الإعلام نحو تعزيز القدرة على توجيه رأي المواطن، واتساع المجال الديمقراطي، وتطور الوعي الاجتماعي والسياسي، ووجود العوامل النفسية التي تحركه كالأفكار، والعادات، والتقاليد،[3] ليصبح الإعلام بمثابة عامل مؤجج للرأي العام، وتحديدا فيما يهم دراستنا هذه، الحركات الاجتماعية.

---

[1] وجيه أسعد، مرجع سابق، ص71.

[2] المؤشر العربي 2015، **برنامج قياس الرأي العام العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ديسمبر 2015.

[3] Gaston BERGER, **L'opinion politique, phénomène humain**. Paris : P.U.F, 1951, p 72.

فالمقصود بالتطور هو الحديث عن الإعلام الجديد، وهو في حقيقة الحال الإعلام التقليدي من حيث الجوهر، أي الإعلام المسموع، والمرئي، والمقروء، إنما، يمتاز الاول عن الثاني بالوسائط وكذلك من حيث النماذج، حيث يستخدم الاعلام الجديد اليوتيوب، والمدونات، والمواقع الالكترونية، والصحافة الكترونية. بمعنى أنه يعتمد في شكله أساسا على شبكة الانترنت، وبالتالي يعمل بأريحية أكثر مما كان في شكله التقليدي، حيث يتمتع اليوم بحرية واسعة، وتفاعل أكثر تنويعا وشمولا.[1]

وتعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من الوسائل الاتصالية الحديثة التي يتواصل من خلالها الملايين من مستخدمي شبكة الانترنت، لا يوجد بينهم حاجز، مثل السن أو النوع أو المهنة أو الجنسية، فهؤلاء تجمعهم اهتمامات مشتركة، وهو ما يجعل الفئة الشبانية أكثر تعرضا لهذه المواقع، نظرا لإقبالها المتزايد على استخدام التكنولوجيا الحديثة، المتمثلة في هذه الشبكات، أكثر من أي فئة أخرى، وذلك بسبب بعض العوامل النفسية والاجتماعية المتمثلة في رغبة الشباب في إقامة علاقات وصداقات مع مختلف المواطنين في دول العالم؛[2] ومن خصائص هذا الإعلام الجديد، التفاعلية، حيث هناك تبادل في الأدوار بين المتصل وبين المتلقي؛ و اللا تزامنية، وهي إمكانية التفاعل بالنسبة للمرسل والمستقبل، مع العملية الاتصالية في الوقت؛ والمشاركة والانتشار، حيث كل شخص يمتلك أدوات بسيطة الاستعمال، أن يكون ناشرا، يرسل رسالته إلى الآخرين؛ والحركة والمرونة، يعني يمكن نقل الوسائل الجديدة بحيث تصاحب المتلقي والمرسل، مثل الحاسب المتنقل؛ والكونية، حيث أصبحت بيئة الاتصال بيئة عالمية، تتخطى حواجز الزمان والمكان والرقابة؛ واندماج الوسائط، أي يتم استخدام كل وسائل الاتصال، مثل النصوص، والصوت، والصورة الثابتة، والصورة المتحركة...؛ والانتباه والتركيز، لأن المتلقي في وسائل الإعلام الجديد يقوم المتلقي بعمل فاعل في

---

[1] نبيلة جعفري، **دور الإعلام الجديد في انتفاضات الشعوب العربية شبكات التواصل الاجتماعي نموذجا**، في خليل شقرة، **الإعلام الجديد: شبكات التواصل الاجتماعي.** ط2 ، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014، ص53.

[2] Body, MD and Ellison, "Social Networks Sites: Definitions, History and Acholarship", **journal of Computer- Mediated Communication,** Vol 13, Issue 11, 2007.

اختيار المحتوى، والتفاعل معه؛ واخيرا التخزين والحفظ، حيث يسهل على المتلقي تخرين وحفظ الرسائل الاتصالية واسترجاعها.[1]

وجدير بأن نشير إلى ان الإعلام الجديد لعب دورا فعالا في التغيير في تونس وفي مصر وغيرهما من دول الربيع العربي، وهو لا يزال حتى اليوم يلعب في نفس الدور في خضم الأوضاع القائمة في دول عربية لم تعرف ربيعها، وحتى في الدول التي تزعم بمضيها قدما نحو التحول الديمقراطي، لأن الأوضاع متشابكة ولا زالت غير مستقرة في البيئة العربية ككل، لازالت بعض الأنظمة السياسية العربية متعنتة في انغلاق سياسي واعلامي واسع النطاق، إذ هناك دول لازالت تسطو على وسائل الاتصال والتعبير، وخنق الحريات بالسيطرة لأجهزة السلطة على الوسائل الإعلامية التقليدية، والتعتيم على أهم القضايا الأساسية للمجتمع، وتزييف الحقائق وتقديم معلومات تفبرك في الدواوين السوداء. وهذا الوضع هو نفسه الذي كانت تعيشه الشعوب العربية قبل 2011، والذي بسببه، لجأ الكثير من شباب المجتمعات العربية إلى البحث عن قنوات جديدة للتعبير عن الذات وإبداء الرأي، والتي وجدوها في وسائل الإعلام الجديد، فوجدوا فيها سهولة في استخدامها لنقل ونشر وعرض ما يريدون، وإرساله إلى أي نقطة في العالم، بالصوت وبالصورة.[2] وقد اثبت الشباب العربي على فعالية هذا السلاح الفتاك في الحراك الشعبي العربي بداية 2011 **و**بصورة لم يتوقعها أحدا على الإطلاق، حيث انتشرت المعلومات بسرعة كبيرة، من دون سابق إنذار أو مقدمات، حتى عم حراك شعبي حاشد، خلص بإسقاط أنظمة لم يتوقع ولا احد، من قبل، الإطاحة بها كونها كانت صلبة، منها تونس، ثم امتدت إلى مصر واليمن وليبيا، والبحرين.[3]

وبالرغم من أن الكثير يدفع بأن الإعلام الجديد هو الذي أثر على الرأي العام وفجر الثورات العربية بتأجيج الشعوب إلى حد أن أطاحت بأنظمة كثيرة، حتى أطلق

---

[1] www.saudimediaeducation.org.

[2] عبد الجبار أحمد عبد الله، كوركيس عزيز، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي"، **مجلة العلوم السياسية**، عدد 44 ، جامعة بغداد، د ت، ص 213-215.

[3] مصعب حسام الدين قتلوني، **ثورات الفيس بوك: مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير**. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص118.

على الفاعلين الإعلاميين الجدد تسمية **جيل الفيسبوك** أو **ثوار الفيسبوك**، الا ان في المقابل، يذهب البعض، ومنهم **اليك روس Alec ROSS** كبير مستشاري الإبداع لوزيرة الداخلية الأمريكية، و**تشارلي بكيت Charlie BECKET**، **وعزمي بشارة**، وآخرون، إلى أن هناك مبالغة كبيرة صاحبت الحديث عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير على العملية السياسية في العالم العربي، بدون أن ينكروا الدور الذي لعبته هذه المواقع في حشد الجماهير، والقيام بالتعبئة.[1]

3.1. الجماعات الضاغطة:

تلعب الجماعات الضاغطة كذلك دورا فعالا داخل النظام السياسي، وذلك للتأثير على قرارات السلطة من خارجها، فهي لا تسعى للوصول إلى السلطة،[2] كما هو الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية، وإنما لجعل قرارات هذه السلطة تتطابق مع أفكار ومصالح الفئات التي تمثلها. وقد رادف مفهوم الجماعات الضاغطة، مفهوم اللوبي، لاسيما وان لها صفة الفئات القادرة على تمويل الانتخابات بشريا وماليا، للمرشحين الذين يؤيدون أهدافها.

وهو ما يؤكده **ر.ج شوارزنبرغ R.G SCHWARZENBERG الذي يعرفها** بأنها تنظيم يمارس الضغط على السلطات العامة للحصول على قرارات تتماشى ومصالحه. وهذا التعريف يقودنا إلى أن وجودها يشترط أن تكون جماعة منظمة، تدافع عن مصالحها، باستخدامها للضغط.[3]

وقال ايضا في شأنها **جون مينو Jean MEYNEAUD**، جماعات المصالح، بهذه الصفة، لا يمكن ان تتحول إلى تنظيم الضغط الا عندما يعمل المسؤولون فيها باستخدام التأثير على الجهاز الحكومي من اجل تحقيق تطلعاتهم او مطالبهم.[4]

---

[1] على خليل شقرة، مرجع سابق، ص177.

[2] ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص163.

[3] Roger Gérard SCHWARTZENBERG, **Sociologie politique**. Paris : Ed Montchrestien, 1974, p 587.

[4] Jean MEYNAUD, **les groupes de pression**. Paris : PUF, 1960, p 10.

اذن المحرك الأساسي داخل جماعات الضغط هو المصلحة بالدرجة الاولى، فهذا يجعل البعض، خاصة في أميركا، يفضلون استخدام تعبير جماعة المصالح، أي بمفهوم جماعة الضغط، لكن بجعل شرط، أن تحاول تلك الجماعة التأثير على قرارات السلطة العامة؛[1] وهذا التأثير يكون عن طريق تعبئة الرأي العام حول أهدافها؛[2] بالإضافة إلى التأثير المباشر على السياسيين وحتى فيما يخص الشأن العام، إلى أن تصبح الدولة عاجزة أمامه في الكثير من الأحيان.[3]

وقد لا يختزل تكوين الجماعات الضاغطة على العناصر الموجودة داخلها، بل يمكن أيضا أن تتواجد داخل مؤسسات الدولة نفسها، وهذا ما يلاحظ في الدول العربية، إذ وزارة الفلاحة او وزارة التجارة مثلا، أن لم نقل ووزارات أخرى كتلك التي تمنح رخص الاستثمار والاستيراد الخ، هي بمثابة جهاز ضغط حكومي من نوع اللوبي، وهو من القوى الضاغطة الكبرى. فالإدارة التي هي أيضا يمكن لها أن تتحول إلى جماعات ضاغطة إذا خرجت عن وظيفتها الأصلية؛ فهي في الدول العربية لا تشكل ضغطا حقيقيا، وإنما تساهم في تغيير موازين القوى التي يتألف منها النظام السياسي.[4]

فالواضح، أنها تقوم بنشاط مباشر وعلني في مناخ يفترض ان يتميز بالحريات المدنية والسياسية، أي أن الجماعة الضاغطة تشكل أحد مظاهر الديمقراطية الحديثة، حتى وان البعض من الباحثين في شأنها يذهب إلى القول بانها تشكل اداة قوية لإلغاء الديمقراطية، ويتوجب بالتالي تنظيم محكم لنشاطاتها. فالمقصود هنا ليس تحديداً لقواعد اللعبة المثالية لها مع مؤسسات الدولة، انما الامر يتعلق بإبراز الدور الذي تلعبه في النظام السياسي، ويتعلق ايضا بتوضيح طرق عملها، واخيرا بدورها في ضل الحراك الشعبي العربي.

---

[1] Roger Gérard SCHWARTZENBERG, Op.Cit, p 590.

[2] حسن صعب، **حول دور الطلاب الضاغط: ثورة الطلاب في العالم**. بيروت: منشورات دار العلم للملايين، 1968، ص 21.

[3] Georges Balandier, **Anthropologie politique**. Paris : ed. P.U.F, 1967, p 117-144.

[4] Jean MEYNAUD, **les groupes de pression**. Paris : PUF, 1960, p 27

أ. دورها في النظام السياسي:

وطالما تقوم الجماعة الضاغطة على السياسة الفئوية نحو تحقيق أغراض شخصية بالتأثير على السلطات العامة من اجل الحصول على قرارات سياسية تتماشى ومصالحها من خلال السيطرة على السلطتين، التشريعية والتنفيذية، فجدير بالإشارة إلى أن ذلك يحرج كثيرا الأحزاب السياسية التي تسعى إلى الحكم، وذلك إلى درجة انه حين يدرك مرشح حزب ما أن الفوز في الانتخابات يمكن ان يتحقق من دون الارتكاز على تشكيلته السياسية، يلجآ إلى الجماعات الضغط بوصفهم أصحاب النفوذ لتمويل حملته الانتخابية ودعمه، مقابل تبنيه لسياسات وأهداف تلك الجماعات التي بفضلها استطاع الوصول إلى السلطة.[1]

لكن حتى وان اختلفت جماعة الضغط في جوهرها مع الأحزاب السياسية، لا يمكن نكران العلاقة الموجودة بينهما، أن كثيرا من الجماعات الضاغطة تمول أحزابا سياسية، لتدافع عن مطالبها.[2] بل حتى هناك حالات في الدول العربية تكرس مبدأ خلط المال بالسياسية.

فيبرز عمل الجماعات الضاغطة في النظام الرئاسي على اعتبار الفصل بين السلطات الذي يعتمد عليه في الاتفاق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل سن القوانين، ويتم ذلك عن طريق الضغط عليهما كليهما؛ أما في النظام البرلماني، فكون النشاط السياسي هو الحكومة وحدها، وبالتالي لا يمكن ممارسة الضغط من قبل الجماعات إلا في حدود السلطة التنفيذية.[3]

ب. طرق عملها:

فهي تتنوع في أشكال تدخلاتها وتشمل، عمليا، معظم ميادين الحياة السياسية. ويبرز هذا الأمر من خلال إقامة اتصال مباشر مع السلطة عن طريق إشراك بعض ممثليهم في الحياة السياسية، والتعبير عن مصالح الجماعات التي يمثلونها أمام السلطة الحاكمة، وهذا ما يؤكد الصفة السياسية لعمل الجماعات الضاغطة التي تحاول التأثير

---

[1] موريس دوفرجي، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة جمال الأناسي وسامي الدروبي، دمشق، دار دمشق للنشر، ص7.

[2] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص170.

[3] حسن صعب، **علم السياسة**، دار العلم للملايين 1997، بيروت، ص 131–132.

على قرارات السلطة، وتوجيه عمل الحكومة، بما يخدم مصالحها، ثم التأثير على الرأي العام، بحكم الثقل المعنوي الذي يمثله. وتكمن أشكال الضغط التي تلجأ إليها الجماعات في محاولة إقناع السلطة بأحقية وصوابيه مطالبها، وفي التهديد بالتصعيد، وهو الأسلوب الذي تعمد إليه الجماعات الضاغطة عندما تفشل في إجراء محادثات مع السلطة لإقناعها، ثم في استخدام المال، والتأثير بواسطته على الحياة السياسية، واخيرا في عرقلة العمل الحكومي، عن طريق رفض التعاون مع السلطات العامة، والضغط على خزينة الدولة عن طريق تصعيد الأزمات المالية، ورفض دفع الضرائب، وشل عمل الحكومة باللجوء إلى الإضرابات في القطاعات الكبرى، كالنقل، والصحة، والتعليم، والكهرباء وغيرها الخ.[1]

ج. دورها في الحراك الشعبي العربي:

في ضل الحراك العربي ورغم فك الخناق على الممارسة الديمقراطية، الا ان الاحزاب السياسية العربية (كما سبق القول في شأنها) اكدت عن عجزها في تولي زمام الامور في تأطير الحشد الشعبي وتحقيق طموح الجماهير المنتفضة، واعتبارا ان شريحة معتبرة من المجتمع العربي فضلت البقاء ضمن الاغلبية الصامتة، ومن منطلق ايضا أنه تعذر على السلطة القائمة النظر إلى الجماعات الضاغطة واللجوء اليها خوفا من تأجيج الشارع أكثر مما هو عليه، كون السلطة تنظر إليها كعائق للتطور الإيجابي في عملية احتوائها للحركات الاجتماعية المحتجة، كونها متمثلة غالبا في رجال المال والاعمال غير مرغوب فيهم من طرف المجتمع الذي ينظر إليهم كمنبع للفساد، فبالتالي فتح المجال امام الجماعات الضاغطة بالخروج إلى العلن كقوى فاعلة في المجتمع العربي لتعبر عن مصالح الشعب واحتواء مطالبها، علما انه كان بإمكانها التحالف مع السلطة وتأييد موقفها تجاه الاحتجاجات الشعبية، مقابل تحقيق مصالحها الخاصة. فتجربتي تونس ومصر تنتفي مع الغاية التي نشأت من اجلها جماعات الضغط، وتجعل منها جماعات ضغط من نوع خاص وتفسر لنا البعد الاحتجاجي الذي اخذته في ضل

[1] عبد الهادي مهداوي، "مكانة الجماعات الضاغطة في الحياة السياسية المغربية و الفرنسية"، **الحوار المتمدن**، العدد 3749، تاريخ 2012/6/5.

الحراك العربي حتى أصبح يقال عنها انها جماعات الضغط الشعبية، باعتبار تعبيرها عن طموحات الشعب والسعي للمطالبة بإرساء قواعد جديدة كفيلة بالممارسة الديمقراطية الحقيقية وتضمن المشاركة الشعبية، اذن الدور الاصلي لها لم يكن آليا وفي كل الدول العربية، ولذا تجدر الاشارة إلى انه على العموم، اقتصرت أهمية الجماعات الضاغطة في الدول العربية في فعالية نشاطها، داخل محيط الصراع بين الدولة والمجتمع، وليس خارجه كما يوجبه التقليد او كما يوجبه مبدأ الحياد.

2. الرهانات السياسية الكبرى وتحديات الدول العربية:

1.2. الأنظمة السياسية العربية ومسألة الشرعية:

قلما نفند أنه أصبحت اليوم الشرعية السياسية في الوطن العربي، من المشاكل الراهنة، نتيجة زعزعة الاستقرار السياسي، على خلفية تفشي الفساد، والمحسوبية، والزبانية، وانتهاك حقوق الإنسان، وانتهاج أسلوب القمع؛ ولا يمكن الوصول إلى تفسير هذا الواقع السياسي، من حيث التقلبات السياسية التي تعيشها الدول العربية، إلا عن طريق تحليل تغير الشرعية، سواء نحو الأعلى أو الأسفل أو حتى غيابها التام، الأمر الذي يمكننا من معرفة طبيعة نظام الحكم وحظه في البقاء من وجهة نظر الشرعية، كون الأخيرة، هي التي تضمن الديمومة والاستمرار للأنظمة السياسية القائمة.

ويؤكد **جان لويس كيرمون Jean-louis QUERMONE**، أن "مبدأ الشرعية يتمثل في حكومة دولة عند امتثالها للقيم التي يرتكز إليها النظام الذي تضمن نشاطه وصيرورته."[1]

في حين نقرأ في **القاموس الدستوري** باللغة الفرنسية انه:" كل ما تأسس بناء على القانون أو العقل أو القيم، فهو شرع"[2]، إنما، يطغى كثيرا على هذا التعريف الطابع القانوني والمعياري، وذلك يتنافى تماما مع قواعد التحليل للظاهرة السياسة، لأن مكونات الدولة لا تختزل في العناصر القانونية المعروفة فحسب، أي الأركان المتمثلة

[1] Jean-louis Quermone, **les Régimes politiques occidentaux**. Paris : Edition du Seuil, 2000, p 11.

[2] O. Duhamel, Y.Mény (dir.), « légitimité », **Dictionnaire constitutionnel**, Paris : PUF, 1992, p 565.

في الإقليم، والشعب، والسلطة، وكذا الخصائص المتمثلة هي الأخرى في السيادة والشخصية القانونية والاعتراف الدولي، بل، إضافة إلى كل هذا، يجب أن ننظر إليها كعنصر أساسي للمجتمع السياسي، على اعتبار أن المجتمع السياسي يضيف للدولة البعد الاجتماعي، اي المواطنين وسلطة الإدارة السياسية، أي الطبقة السياسية، ويضيف لها كذلك الأداة العملياتية، وهي الإدارة.[1]

أ. المبادئ الاساسية للشرعية العربية:

ومن هذا المنطلق، وحتى ان سلمنا بنظرة **سعد الدين إبراهيم** على اساس ان أحد العناصر الأساسية لمفهوم السلطة السياسية هو الإقرار بشرعيتها من قبل أغلبية أفراد المجتمع، وبحقها في ممارسة وظيفتها الردعية حيالهم، الا اننا نشير إلى انه لا يكفي ان يكون للفرد داخل المجتمع سلوك سياسي مرضٍ، ولا يكفي ايضا قبول ذلك الفرد للسلطة العليا القائمة فحسب (الشرعية الديمقراطية)، بل يجب ايضا أن تقوم الشرعية على مبدأين اساسين وهما الثقافة السياسية والوعي الوطني، لان الفرد يرى في وعيه الوطني نوع من التجسيد لهويته ولمبادئه، ولان ايضا مفهوم الشرعية ينشأ ويتبلور من خلال الخبرة الاجتماعية والتاريخية، ويتأثر بالقيم والعقائد والأخلاق والأعراف الاجتماعية. وبالرجوع إلى أنظمة الحكم العربية، نلاحظ غيابا تاما لمثل هذه الشرعية، باعتبار عدم توفر الشرطين الاثنين المشار اليهما آنفا. وحتى اذا سلمنا بوجود شرعية وفق ما سبق، فلا تعدو ان تكون شرعية شكلية قد اتت بها أجهزة الحكم ومؤسساتها الرسمية بأساليب تعبوية عديدة، ومنها الاسلوب الابوي، في الممارسة السياسية الخاصة والمعروفة عند الأنظمة السياسية العربية (سوف نتكلم عن ذلك في المبحث الموالي). ومن ثم يمكن تسبيب حالتي الهلع والفزع الدائمة للأنظمة السياسية العربية التي في مقابل ذلك، تسعى إلى اعطاء صورة نمطية لها تعتمد على القوة، وهذا الذي يفسر ممارستها لتلك القوة بالأساليب القصوى في مواجهة أية معارضة، سياسية كانت أم اجتماعية، مستخدمة في نفس الوقت طرق متعددة من اجل فرض وتمرير شرعيتها بشتى الطرق، حتى وان كلفها ذلك استخدام الترهيب والترغيب وما إلى ذلك، لدرجة

[1] Gérard Fomerand**, Crise des valeurs et mutation de l'État,** p 32.

ان أصبحت ظاهرة البقاء والاستمرار للأنظمة العربية، ظاهرة هيكلية لصيقة بنمط الحكم المتمثل في الانفراد بالقيادة، وبالفكر، وبالإيديولوجيا، وبالممارسة الخاصة للسلطة.[1] ومن ثم، يصبح من غير المجدي التطرق إلى الكفاءة العالية للنظام السياسي، كمؤشرين هامين للشرعية، في ادارة الشأن العام وترقية قيم المجتمع.

ولم يكن ان يسود في الدول العربية نمط النظام الابوي (احدى طرق التعبئة التي اشرنا اليها سابقا) لو لا الاعتماد على الدعم لشرائح اجتماعية معينة، مقابل امتيازات خاصة تقدمها مخرجات النظام، مما يوحي ان المجتمعات العربية لا زالت مجتمعات تقليدية بدائية تخضع إلى سيادة منطق الاب خارج نطاق الاسرة. ومع ذلك يبقى من الصعب القول بأن النظام السياسي العربي قد ضمن بقاءه واستمراره.[2] والسبب أنه في الواقع، النمط الابوي هو ممزوج بالنمط الريعي، وبالتالي من غير المعقول أن السلطة، ومهما كانت، هي قادرة على تلبية جميع المطالب الموجهة إليها في حينها، فعادة ما تطلب هذه السلطة من المواطنين تقديم تضحيات، وبالتالي، لا يمكن تفسير استمرار هذه الأنظمة، إلا بوجود كم كبير من الدعم للمواطنين، وبشكل مستقل عن تلبية المطالب الاقتصادية الموجهة للسلطة، على المدى القصير،[3] وهذا يبدو مستحيلا. ولذلك اشرنا من قبل إلى توافر الثقافة السياسية والوعي الوطني كشرطين اساسين لتكريس الشرعية.

ب. المكونات الاساسية لفهم مسألة الشرعية العربية:

وهذا ما يؤكده **هدسون HUDSON** الذي قال بان مسألة الحكم المركزية في العالم العربي هي مسألة الشرعية السياسية، وليس غيرها، لان النقص الحاصل في هذا العنصر السياسي الذي من غير الممكن أن نتخلى عنه، هو السبب الرئيسي للطبيعة المتقلبة للسياسة العربية، وللسمة الاستبدادية وغير المستقرة للحكام العرب؛[4] ولذا فصل

---

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. ص53-54.

[2] David Easton, **A Systems analysis of political life.** London: The University of Chicago press, 1979, p 270.

[3] Ibid, p 273

[4] أحمد ناصوري، "إشكاليات وتحديات النظام السياسي"، **مجموعة محاضرات** 2005، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية.

الأنظمة السياسية العربية انطلاقا من مقياس تعاملها مع مسألة الشرعية، فيرى في هذا الصدد خمسة مكونات أساسية لفهم مسألة الشرعية في الدول العربية:[1]

– الهوية العربية، تقوم على اللغة والدين

– التعددية الثقافية، المتمثلة في الأكثرية العربية بالإضافة إلى الأقليات، والطوائف

– أزمة السلطة العربية، المؤثرة على الشرعية التقليدية (الشرعية الابوية) في والوقت الذي لم تصبح الشرعية العقلانية قوية (الشرعية الدستورية) .

– آثار القوى العظمى في المنطقة، بحيث ثقل الهجوم الغربي الثنائي (السياسي والثقافي) على العرب أشد إيذاء على الهوية العربية، وهذا الذي ادى إلى أضعاف قدرة الحكام العرب على إرساء بنى سياسية شرعية.

– التحديث.

هذا من جهة؛

ج. الشرعية في تقرير التنمية الإنسانية العربية ل 2004:

ومن جهة أخرى، يشير **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام** 2004 إلى مسألة الشرعية في الدول العربية في تناوله لموضوع الشرعية في الدول العربية، والتي نقول في شأنها انها أصبحت مصدرا للجدل، على اعتبار ما جاء في محتوى التقرير الذي يشير إلى انه، بالإضافة إلى الشرعيات ذات المصدر التقليدي كالدينية والقبلية، و إلى الشرعيات ذات المصدر الثوري كالقومية والتحريرية، والشرعيات ذات المصدر الأبوي كالتي تدعي الوصاية على الشعب وفق حكمة "رب العائلة"، هناك شرعية اخرى، ما سماها مؤلف التقرير ب شرعية "**الابتزاز**"، وهو النموذج الذي من خلاله تحاول الأنظمة العربية تعزيز شرعيتها بطرح نفسها اهون من الطغيان الديني، وافضل من انهيار الدولة الذي قد تثيره الفوضى الخلاقة؛ فهذا النموذج يشكل في ذات الوقت النموذج الذي يجسد الهيمنة من خلال الاستنجاد بالأجهزة الأمنية وبالمؤسسة العسكرية،

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. ص 105 – 106.

وبالقضاء الخاضع والمسخر لصالح السلطة القائمة لإقصاء المعارضين، أو تحجيمهم كحد أدنى. وشرعية الابتزاز تبدو هي السائدة في اغلبية الدول العربية، وبدونها لا يمكن لحكام اتوا بطريقة غير شرعية ان يضمنوا بقاءهم واستمرارهم. ويضيف التقرير إلى "ان على الأنظمة السياسية العربية ان تعالج ازمة الشرعية المزمنة اذا ما اريد للحكم ان يستعيد مصداقيته في البلدان العربية." كما يرى صاحب التقرير بأنه من أهم القضايا العربية، هناك أزمة الشرعية الدولية التي تعاني منها أو تفتقدها معظم الأنظمة العربية، حيث يرى ان "هذه الازمة تدل على اخفاق جماعي عربي في التصدي لقضايا كبرى، من نوع المسألة الفلسطينية، والتعاون على الصعيد القومي، والتدخل الاجنبي، والاسراع في التنمية الانسانية، والتمثيل الشعبي."[1]

لذلك فإن عدم حصول بعض الأنظمة على شرعيتها بشكل ديمقراطي، اي أن غالبية الأنظمة السياسية في العالم العربي لم تصل إلى سدة الحكم الا عن طريق التعسف، والانقلابات العسكرية، كموريتانيا، وتونس، وليبيا...، هو الذي يفسر الصعوبات المؤثرة على جهود تلك الأنظمة في عملية التنشئة السياسية، وهذا الذي يفسر كذلك نمط القيادة بشكل غير ديمقراطي، ولا يمكن لهذه الأنظمة الاستمرار الا عن طريق استخدام العنف.

لكن، هناك ايضا نخب حاكمة عربية أخرى تتميز بشرعية قانونية، جاءت عن طريق الانتخابات مثلا، ولكنَّها غالبا ما تفقد هذه الشرعية لأسباب متعددة، وهذا ما يفسر أن المعيار القانوني في مسألة الشرعية لا يكفي بمفرده لتبرير شرعية السلطة القائمة؛ وعكس ذلك، هناك نخب عربية حاكمة، استولت على السلطة دون أي سند من مصادر الشرعية المذكورة اعلاه، ولكنها، انتظرت مرور الوقت لتكتسب شرعيتها وقبول المواطنين لها مستخدمة أسلوب الإغراء.

ومستخلص لموضوع الشرعية في الدول العربية، أنها المعيار الأساسي في تصنيف النظام، خاصة وان الكثير من المفكرين يقرنونها بالسلطة، بدليل أنها تمثل

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي:** "الحكومات العربية تعاني ازمة الشرعية"، عمان: المطبعة الوطنية، 2005. **www.undp.org/rbas/ahdr**

القبول الطوعي للسلطة من جراء ثقة في أن كل ما يخطط له وينفذ من قبل السلطة من سياسات عامة، ورؤى وقرارات سياسية أخرى، يتوافق وتطلعات المواطنين.

إذن يتضح أن أحد كبرى الرهانات بالنسبة للأنظمة السياسية العربية، والذي يمكن من خلاله استيعاب التحولات الاجتماعية، يبقى الجواب عن إشكالية الشرعية، ويفهم من وراء ذلك، تحويل قاعدة الشرعية، بمعنى يجب إلا تكتفي الأنظمة العربية بالمصدر القانوني المعياري، بل وأيضا أن تلجأ إلى تنويع مصادر الشرعية، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق التفكير السياسي العقلاني الذي يهدف إلى إرساء الديمقراطية كنظام حكم[1]، لأن ما يمكن أن يزعزع الأنظمة السياسية العربية، هو كون أزمة الشرعية، لها ارتباط عضوي بمعضلة الديمقراطية، التي نتناولها من خلال التطرق إلى تجليات التحول الديمقراطي في المبحث الموالي، وأيضا بمعضلة المشاركة السياسية، التي سبق وان تعرضنا إليها.

2.2. الأنظمة السياسية العربية وانتقال السلطة:

يشار إلى انتقال السلطة بالعديد من المصطلحات كنقل السلطة، أو تداول السلطة، أو تغيير الحاكم، أو الخلافة السياسية[2]، إنما استخدامنا لهذه المصطلحات ليس معناه ان هناك خلطا بين المصطلحات حول انتقال السلطة، باعتبار كل هذه المصطلحات مترادفات.

أ. انتقال السلطة مفهوم معقد:

– من الناحية النظرية، يقع موضوع انتقال السلطة في صلب حقل السياسة المقارنة، يكون محور مهم في دراسة التنمية والتطور الديمقراطي، فهو موضوع يتشابك مع عدة مواضيع أخرى، نذكر تلك التي لها صلة بدراستنا، كالشرعية، والمشاركة السياسية، والاستقرار السياسي، والعنف السياسي، والقيادة، والنخبة، والثقافة

---

[1] غسان سلامة، "نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية"، **سلسلة الثقافة القومية**، العدد 10، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 46.

[2] التعبير المقابل لمصطلح **الخلافة السياسية** هو **Succession politique** وهو الأكثر شيوعا في الأدبيات المتعلقة بالموضوع.

السياسية، والإيديولوجيا، والصراعات الاجتماعية، ومؤسسات الدولة، والرأي العام، والتحول الديمقراطي...[1]

– أما من الناحية العملية، يعد موضوع انتقال السلطة مؤشرا يقاس به الاستقرار السياسي أيضا، لما يتمتع به النظام من شرعية؛ بمعنى آخر، يعبر انتقال السلطة على قدرة النظام السياسي على صنع وتطوير آليات سياسية، يرجى من خلالها، تحسين العملية السياسية من حيث هي معادلة سياسية صعبة في الدول العربية خاصة.[2]

وعن أساليب الوصول إلى السلطة، فلها علاقة بنظام الحكم حسب **أرسطو** حين أجرى عملية تصنيف أنظمة الحكم، ومن ثم تنميط أساليب انتقال السلطة، وصولا إلى تباين خصائص الأنظمة السياسية. فأساليب تغيير الحاكم تكون على أساس مدى ديمقراطيتها، ما يؤدي بنا إلى أن هناك أسلوبين أو نمطين، واحد عنيف والآخر سلمي، وبالتالي، انتقال السلطة من حاكم إلى آخر أو تداولها بين الحكام، يختلف من نظام سياسي إلى آخر، أي من نظام حكم إلى آخر، لكن تترتب على ذلك وجوبا إجراءات قانونية، لضمان سلامة الانتقال، وبدون اللجوء إلى العنف، بحيث السلطة التي تنبثق على عملية الانتقال السليم، قد تضمن للحاكم مدة حكمه، وعدم الإساءة لاستخدامه للآلية التي وصل من خلالها إلى سدة الحكم، وكذلك إعفائه أو عزله، ومساءلته لما يتوجب ذلك. إذن، الغاية المرجوة من آلية انتقال السلطة السليم، هو عدم حدوث تغييرات جذرية من شأنها أن تؤدي إلى انقضاء النظام السياسي،[3] وهنا يجب تحديد جوهر ومضمون مصطلح انتقال السلطة، إذ يشير إلى تغيير شخص الحاكم في معناه الضيق، أو تغيير النخبة الحاكمة في معناه الواسع، ويمكن تحديد مفهوم انتقال السلطة كعملية، ومعنى ذلك، متى تحدث خلافة حاكم بحاكم آخر، وماذا يحدث عن هذه الخلافة السياسية، أو هذا الإحلال، ويمكن أيضا تحديد مفهوم انتقال السلطة كأزمة، ويعني ذلك

---

[1] صلاح سالم زرنوقة، أنماط **انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2012، ص 32.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص33.

[3] Robbins BURLING, **The Passage of Power**: **Studies in Political Succession,** New York: Academic Press, 1974, p 17-23.

من يخلف؟، وأخيرا يمكن ايضا تحديده كنمط أو أسلوب، بمعنى كيف تتم عملية الخلافة؟[1]

وطبعا لكل دلالة في مفهوم الانتقال للسلطة، هناك ترتيبات؛ إذ ومن حيث أن الانتقال يدل على أنه عملية، يحدث بالتالي تحولات في النظام السياسي، على اعتبار أن هناك تنافسا عن المكانة بين الحاكم الوافد الجديد، والحاكم الذي استوجب رحيله، وهنا نتكلم عن آلية انتقال السلطة ك**آلية تجديد السياسات وابتكارها.**[2]

أما من حيث أن الخلافة السياسية ينظر إليها كأزمة، هي بمثابة مشكلة، تتمثل في عدم القدرة على إيجاد خلف له مواصفات تفوق مواصفات السلف، والمعضلة هذه تسمى ب**أزمة التتابع القيادي،** او نكون أمام تعدد المتنافسين بحيث مهمة الاختيار تكون صعبة للغاية، لأن المتنافسين قد يكونون في نفس المستوى أو في مستوى متقارب، وهنا يستلزم التساؤل، من يخلف؟[3] وإذا دل الانتقال على أسلوب أو نمط، أي طريقة الوصول إلى السلطة، فهنا يقتصر الأمر على كيفية اختيار **الشخص القادر على تقلد المسؤولية بأداء نفس الدور للحاكم القديم.**[4]

وهناك مؤشران للتعرف عن طبيعة نمط انتقال السلطة في الأنظمة السياسية: الأول هو **مظاهر النمط،** وتتمثل هذه المظاهر بطريقة ترك السلطة، وطريقة شغل السلطة، ومدة الحاكم في السلطة؛ والثاني هو **خصائص النمط،** وتتمثل هذه الخصائص بجدية التقنين الذي يرتكز عليه نمط الانتقال.[5]

ب. مظاهر انتقال السلطة في الدول العربية:

أما عن **مظاهر انتقال السلطة في الدول العربية،** فمؤشر التعرف على طبيعة نمط انتقال السلطة من سنة 1950 إلى 2010، سجلت 91 حالة ترك السلطة، منها 46 حالة

---

[1] Carl J. FREDERICK, and, ZBIGNIEW B, **Totalitarian Dictatorship and Autocracy**. Cambridge: Harvard University Press, 1965, p 7.

[2] Valerie BUNCE, "Leadership Succession and Policy innovation in The Soviet Republics", **Comparative Politics,** Vol 11, N 4, July 1979, p 379.

[3] Stanley S. HOFFMAN, "Succession and stability in France", **Journal of International Affairs**, Vol 18, N 1, 1964, p 86.

[4] Robbins BURLING, Op.Cit, p 7.

[5] صلاح سالم زرنوقة، "نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (1950–1985)"، **مجلة المستقبل العربي،** السنة 13، العدد 140، أكتوبر 1990.

عزل بالقوة (3 حالات في الأنظمة الوراثية، و43 في الأنظمة الجمهورية)، و17 حالة جراء الوفاة الطبيعية (14 منها في الأنظمة الوراثية، و3 في الأنظمة الجمهورية)، و20 حالة إعفاء من المنصب (منها 10 في الأنظمة الوراثية، ثلاث (3) حالات في الأردن والكويت والعربية السعودية؛ وعشر (10) في الأنظمة الجمهورية، وست (6) حالات عرفتها لبنان، وحالة واحدة عرفتها الجزائر. سجل أيضا 7 حالات ترك السلطة في الأنظمة الجمهورية، نتيجة الاغتيال وحالة واحدة نتيجة القتل، مع الإشارة أن حالات الاغتيال في الأنظمة الوراثية لم تحدث نتيجة الصراع حول السلطة. وكانت هناك أيضا 5 حالات تنازل طوعي عن السلطة، منها حالتان في الأنظمة الوراثية، في قطر، و3 حالات في الأنظمة الجمهورية، حالتين منها في سوريا واليمن، وحالة واحدة في الجزائر أثر استقالة.[1]

ويستنتج من كل ذلك، أن الحكام العرب لا يتخلون عن السلطة إلا في حالة من ثلاث، أما بسبب الموت، إما نتيجة تآمر عليهم، وإما متنحين بثورة شعبية، كالربيع العربي، لأن مدة الحاكم في الأنظمة العربية هي مدى الحياة في الأنظمة الوراثية، وهو كذلك في الأنظمة الجمهورية عدا لبنان، إلى حد المزج بين الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية بتسمية "**الجملوكية**"، إذ يتم غالبا تعديل الدساتير لتعطي للحاكم الحق في البقاء في السلطة مدى الحياة.

ج. خصائص انتقال السلطة في الدول العربية:

وفيما يخص **خصائص انتقال السلطة في الدول العربية**، اي جدية التقنين الذي يرتكز عليه نمط الانتقال للسلطة، يجب أن تحتوي الإجراءات في هذا الشأن، على قواعد تكون قابلة للتطبيق، بمعنى إما أن تكون قواعد ذات محتوى قانوني، وتكون مصاغة في الدستور والقوانين الوضعية، وإما أن تكون عرفية، تتجلى في تقاليد؛ لكن وكما سبق القول، هناك خصائص يمتاز بها التقنين الجيد في مجال انتقال السلطة، ومنها أن تكون هذه القوانين واضحة المعالم وفي نفس الوقت تكون مرنة من أجل مواجهة المتغيرات والمستجدات والتكيف معها، داخلية كانت ام دولية، ثم يجب أن تلقى

[1] نفس المرجع السابق الذكر.

تلك القوانين درجة كبيرة من القبول والرضا من قبل المواطنين، وهنا نتكلم عن شرعية آلية الانتقال للسلطة.[1] وبالتالي، **تصنيف الأنظمة السياسية العربية من حيث الاقتراب من التقنين الجيد**، وبصرف النظر عن حالة ليبيا المعبرة على أقصى حالات التردي، تأتي في المرتبة الأولى المجموعة المكونة من المغرب والأردن ثم الكويت، تأتي في المرتبة الثانية المجموعة المكونة من لبنان والإمارات العربية والبحرين، وفي المرتبة الثالثة تأتي قطر لوحدها على أساس اقترابها المتوسط من التقنين الجيد، وأخيرا وفي المرتبة الأخيرة تأتي باقي الأنظمة العربية في مستوى دون المتوسط، مع اقل حالة التردي بالنسبة لعمان ومصر، وأقصاها بالنسبة للجزائر وتونس، ولكن هذين البلدين الآخرين في مرتبة أحسن بكثير من سوريا والعراق واليمن والسودان.[2]

إذن ومن حيث نمط الوصول إلى السلطة، نسبة النجاح في الانتقال السلمي والسلس للسلطة، وكذا اكبر نسبة في الاستقرار السياسي، تبدو من نصيب الأنظمة الوراثية.

في المقابل، الجمهوريات كانت غالبا محل استيلاء على السلطة عن طريق الانقلابات أكثر من التداول على السلطة؛ وإذا عرفت هذه الجمهوريات نوعا من الاستقرار، القاعدة المتداولة التي تدفع بالقول أن ذلك يرجع في الكثير من الحالات إلى عائدات النفط الهائلة، والتي ساعدت على تلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، وبالتبعية السلطة المستولية على الحكم استمدت شرعيتها بالقوة وبواسطة تلك الثروة الطبيعية، هي قاعدة نسبية، باعتبار ان حالة ليبيا تنفي ذلك، بحيث العائدات النفطية المعتبرة لم تكفي لتضمن الاستقرار السياسي، وعكس ذلك، حالتي المغرب والأردن الذين ليس لديهما نفط، عرفا أكثر استقرار سياسي، باستثناء التوترات التي حصلت أخيرا في المغرب في 2017/ 2018.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر.

[2] صلاح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)**. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 19.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص 20.

وليس بالمفارقة أن تتميز أنظمة الحكم الوراثي عن نظام الحكم الجمهوري، كون نمط الانتقال للسلطة بالنسبة للأول، يكون نمطا متكاملا، بدءا من كيفية ترك السلطة وحتى توليها، مرورا بإعداد ضوابط كفيلة بمواجهة المستجدات الطارئة أو المفاجآت، وأخرى تؤهل وتدرب وتجند سياسيا على تقلد المسؤولية السياسية العظمى؛ بالإضافة إلى أن النظام الوراثي يحمل في طياته عوامل تصحيح نقائصه النظمية من حيث انتقال السلطة. في المقابل، النماذج التي يقتدى بها في الجمهوريات لا يمكن عدها أنماط بالمعنى التكاملي، إذ هي عبارة عن خليط يجمع بين عناصر غير منسجمة وبين أخرى غير متناسقة؛ وعلى عكس النظام الوراثي، النظام الجمهوري، لم تكن نماذجه قادرة على أي تصحيح في نقل السلطة، بل التصحيح يأتي دائما من خارجه، وهذا ما يؤدي بزلزلة أركانه في الكثير من المرات.[1]

والخلاصة أن المراجعة الآلية لتغيير الحكام أو النخب الحاكمة، وبشكل دوري ومنظم، تعد من الرهانات والتحديات الكبرى للدول العربية، خاصة الجمهورية منها، وهذا يكون المطلب الرئيسي للشعوب العربية التي طالما رفعت شعار مداولة السلطة والتغيير، لا إعادة التدوير.

كون لحد الآن يمكن اعتبار آلية انتقال السلطة في الدول العربية، كآلية سد الفراغ في السلطة حين يتركها شاغلها، والمشي في نفس المكان **Le sur place**.

3.2. الأنظمة السياسية العربية وظاهرة التخلف السياسي:

إن كان في الماضي استعمال مصطلح التخلف **Sous-développement**، يقتصر على البحوث في الحقل الاقتصادي بشكل كبير، فاليوم صار أيضا يستعمل في حقل العلوم السياسية كمدخل أساسي للبحث عن الأزمات السياسية ذات البعد النظمي.[2]

كما أن اقتران مفهوم التخلف بمفهوم التنمية باعتبار ان التنمية السياسية هي في حد ذاتها برنامج عمل يهدف إلى تخليص المجتمع من عبء التخلف السياسي، أدى إلى

---

[1] Dankwart A. RUSTOW, **The Military in Middle Eastern Society and Politics**, in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, **Polical Development and Social Change**. New York: John Wiley and Sons Inc., 1966, p 104.

[2] محمد عبد الجبار الشبوط، **التخلف السياسي**، موقع:

http://www.awu.org/politic/08/fka8006.htm

عدم الاكتراث بتوضيح أبعاد هذا المصطلح، حتى اختلط المعنى العلمي بالمعنى الشائع الذي لا يستند إلى أساس عقلاني من الاستخدام.[1] وذلك أيضا، لأن أزمة أنظمة الحكم العربية متعددة الأبعاد، اجتماعية، اقتصادية، وثقافية، لكنها أشد حدة في بعدها السياسي حتى ولم يتصدر هذا البعد السياسي قائمة المطالب الشعبية في معظم الاحتجاجات، بالنظر إلى ما يعانون منه مواطنو هذه الأنظمة في حياتهم المعيشية اليومية، بالإضافة إلى فقدانهم للحقوق السياسية والمدنية، وحرمانهم من الحريات الأساسية. فظاهرة التخلف السياسي، في غياب أدنى المفاهيم الديمقراطية، قد تؤدي بالنخبة الحاكمة وأصحاب القرار السياسي، إلى عدم القدرة على دعم المشاركة السياسية، وتشجيع هيمنة الفكر السياسي الواحد، المؤدي إلى انعدام التكامل الاجتماعي والسياسي، وبالتالي إلى تفشي الآفات الاجتماعية، نتيجة الركود المجتمعي.[2]

وحين عبر **صامويل هنتنغتون** على سمات التخلف السياسي (وهي نفسها التي سبق الحديث عنها في الفقرة المتعلقة بالثقافة والحداثة السياسيين) على انها تتمثل في استناد السلطة إلى الانتماء الطبقي أو العرقي، وعلى تركيز وظائف الدولة السياسية في يد هيئة واحدة، وعلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، فانه بالمقابل، يرى **نفس المفكر أن** الخروج من دائرة التخلف السياسي، لا يتأتى إلا بإرساء قواعد الحداثة السياسية وجعلها طريقة يتحقق من خلالها ترشيد السلطة، والتي تعني استنادها إلى أساس قانوني، ينظم اعتلاءها وممارستها وتداولها، كما يمكن من خلالها تحقيق التمايز، ويعني، تباين الهيئات التي تقوم على الوظائف السياسية والقضائية للدولة (الفصل بين السلطات)، واخيرا تحقق من خلالها المشاركة السياسية **politique Participation**، أي ممارسة المواطنين للدور المنوط بهم في الحياة السياسية.

ونلاحظ في هذا الصدد، أن هذا المفكر، في استخدامه للتعريف من خلال إبراز مقومات للتخلف السياسي وكذا استخدامه للتعريف بالمخالفة، من خلال إبراز مرتكزات

---

[1] أحمد خليفة وآخرون، **الهوية والتراث**. ط1، بيروت: دار الكلمة، 1983، ص 22.

[2] فايز بكتاشي، "مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت: العدد الثالث، المجلد 13، 1985.

الحداثة السياسية، قد اقتصر منظوره في ما يعني النظام السياسي نفسه، ولم يتطرق إلى ما يعنى بالمجتمع السياسي ذاته.

وعلى العكس، قدم **لوسيان باي**، طرحا شاملا، له صلة بتلك الظاهرة وواقعها، حيث رأى أن هناك خمس أزمات تشكل السمات الرئيسية للتخلف السياسي تعاني منها البلدان المتخلفة سياسيا، ومنها البلدان العربية، وهي، أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، وأزمة التوزيع.[1]

وبتركيز **لوسيان باي** على البنية المجتمعية المتخلفة سياسيا، قد استدرك هذا المفكر القصور الملاحظ عند **هنتنغتون**. ورغم ذلك، يبقى القصور قائم فيما يخص تحديد التخلف السياسي بالنسبة للدول العربية التي تعيش، بالإضافة إلى الازمات المشار اليها من قبل **لوسيان باي**، أزمات أخرى: أزمة الثقافة السياسية، وأزمة تنظيم السلطة.[2]

ولا شك في أن العوامل التي ساهمت بشكل كبير في التخلف السياسي، وزادت من تعميق مشكل التنمية الشاملة في البلدان العربية، تكمن في:

– أزمة النخب، أكانت هذه النخب رسمية أم غير رسمية، والتي يعتبر أفرادها أنفسهم أكبر من المؤسسات التي ينضمون إليها، وبالتالي تغيب عنهم ضوابط العمل المؤسسي كتحريك وتنشيط تنظيمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى استثمارهم للتناقضات بين القوى المعارضة للسلطة.

وكانت سنة 2009 شاهدا على هشاشة الائتلاف الحكومي في كل من المغرب والجزائر اللتين شهدتا انتخابات على مستوى تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في المغرب ونصف أعضاء مجلس الأمة في الجزائر، كما هو الشأن في الأردن ومصر بتعرض جماعة الإخوان المسلمين لأزمة حادة خرجت بمقتضاها بعض تفاصيل خلافاتها الداخلية إلى العلن، زيادة إلى الحركات الاحتجاجية التي ظهرت قبل سنوات

---

[1] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، الدار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص 14–15.

[2] حسن بن كادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها"، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم الإداري والسياسي، جامعة باتنة، 2007–2008، ص 112.

قليلة في عدد من البلدان العربية، وكان الأمل معقودا عليها في تحريك الركود السياسي بطرح اطر جديدة للعمل الجماهيري بخلاف الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية.[1]

– الفشل السياسي، والذي يلاحظ في الدول التي حدث فيها استبعاد واضح للقانون وانتقاء الخدمات الأساسية، والتي يوجد فيها التعدد الاثني، فعادة ما تقترن ظاهرة التخلف السياسي بصراعات طائفية وقومية أثنية، حتى يصل الأمر أحيانا إلى الحروب الأهلية. فهذا الفشل السياسي يعني وجود عنف داخلي، انهيار تام أو نسبي للنظام والقانون، بحيث تتوقف كل بنى السلطة أو أنها تعمل بشكل جزئي وبطئ، غياب المؤسسات القادرة على تمثيل الدولة على المستوى الدولي والتي لها سلطة التفاوض والتأثير على العالم الخارجي.[2]

– التوريث، الذي بداء في عام 2000 حين اتخذت سورية توريث السلطة من الأب إلى الابن، عدل مباشرة الدستور بخفض سن الترشيح لرئاسة الجمهورية من 40 عاما إلى 35 عاما لينطبق الشرط على الابن، كما تم تعيين بشار أمينا عاما لحزب البعث ومرشحه للرئاسة وقائدا أعلى للقوات المسلحة؛ وفي ليبيا، استحدثت سلطة قيادة شعبية خلفا لسلطة مجلس قيادة الثورة، الذي اختفى منذ السبعينيات، ووصف الرئيس القذافي آنذاك هذه القيادة الشعبية بأنها "المظلة فوق البرلمان، والحكومة"، بمعنى أن منسقها وهو الابن للحاكم في ليبيا، يصبح رئيس دولة بعده. وفي مصر، انضم ابن الرئيس إلى عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ثم عدل الدستور للسماح بالانتخابات التعددية لاختيار رئيس الجمهورية بعد إحاطة المادة 76 على خلفية الفوز لمرشح الحزب الوطني. وفي اليمن، أخذ نجم أحمد علي عبد الله صالح في الصعود منذ منذ فاز بعضوية مجلس النواب عن إحدى دوائر صنعاء عام 1997، وهو حينها في

[1] أحمد إبراهيم محمود، وآخرون، **حال الأمة العربية 2009–2010**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 121.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص123.

الخامسة والعشرين من عمره، ثم توليه قيادة الحرس الجمهوري المكلف بحماية امن النظام.[1]

– ضعف مؤسسات المجتمع المدني، من خلال القيود القانونية والإدارية التي تكبله الأنظمة السياسية العربية بها؛[2] فمؤسسات المجتمع المدني تواجه إمساك الدولة لكل الخيوط، والميراث الثقافي، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كل ذلك يعيق ويقلص من حرية المجتمع المدني في حركته ونشاطه، وسمي هذا الوضع ب**الابتلاع للمجتمع المدني**، وبالتالي أصبح المجتمع المدني مشلولا من حيث قدرته على الفعل.

– غياب الحريات، وأولى ما يمكن الاستشهاد بالحرية، أن الثقافة العربية الإسلامية أولت الحرية اهتماما كبيرا، فقد كان القرآن الكريم، أول تشريع يسد منابع العبودية، فيحرم استعباد أسرى الحرب ويحكم بحريتهم. كما أن الخليفة عمر بن الخطاب أطلق صرخته الاستنكارية حول الحرية حين قال: " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرا را".[3]

كما قالت أيضا الدكتورة، **ريما خلف الهنيدي**، مساعدة للأمين العام للأمم المتحدة، في تصديرها لـ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، تحت عنوان: **نحو الحرية في الوطن العربي**، " قل أن نجد خطابا في البلاد العربية يتعرض، مثل الخطاب المتصل بمسألة الحرية، لرقابة صارمة من قبل السلطة، وغلوٍ متشدد في العقوبة، يدفع البعض لرقابة ذاتية مكبلة للقول والفكر، وتتعاظم الصعوبات عندما يتسع تعريف

---

[1] اعداد: هيثم العتابي، **الدول الفاشلة عالمياً والدور العربي المميز في قائمتها.**
.http://www.annabaa.org/nbanews/70/612.htm

[2] فوز نايف عمر ريحان، "العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي"، **مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية**، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007، ص155.

[3] على القاسمي، **ازمة الحرية في بلادنا العربية: ازمة ثقافة لا ازمة سياسية.** مقال منشور على الموقع: http://www.arabrenewal.info

الحرية ليشمل حرية المجتمع والمواطن، فيواجه قوى تتردد في قبول التفكير المستقل، ولا تحتمل الرأي المخالف"[1]

فمسألة احترام الحريات وحقوق الإنسان في الدول العربية، هي في حقيقة الحال مشكلة ثقافية قبل أن تكون حاصل قوانين مسطرة، وينبغي العمل أولا على إشاعة مفاهيم وقِيم الحرية وحقوق الإنسان واحترامها في المدرسة والأسرة والمكتب والمصنع وجميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ليتم التجاوب والتفاعل بين القوانين الضامنة للحريات والحقوق وبين الممارسات الفردية والسلطوية. وتحقيق نشر ثقافة الحرية في المجتمع العربي، ليس ممكنا إلا بتظافر عدد من العناصر، كالتعليم، والتدريب، ووسائل الإعلام والاتصال، وأنشطة المجتمع المدني، والتشريعات، وغيرها.[2]

فمن الواضح أن هذا المشهد الكارثي في الأقطار العربية يعود أيضا إلى أن أغلب هذه الأنظمة السياسية العربية تفتقد إلى الشرعية، ما أدى بالضرورة إلى قطيعة أبستمولوجية بين الحاكم والمحكوم.

والأمر الخطير هنا، أن هذا الوضع لم ينته عند المعاينة والتأسف لحال العرب فقط، بل راح يزداد شدة ليترجم إلى حالة أخرى أكثر خطورة في تاريخ العرب، وهو تعطيل المجتمع برمته في طموحه في تنمية قدراته الإنتاجية الفكرية في ظل مشروع حضاري تقدمي.

هذا فضلا عن تعطيل المجتمع في المضي قدما نحو امتلاك قدرات إنتاجية في شقها المادي. إذن، انعدام الشرعية أو فقدانها يعد أحد الأسباب الرئيسية في جمود العقل العربي. وبمعنى أدق، صار الفرد الذي يشعر بعدم شرعية السلطة، يقابلها بمشاركة سياسية تتأرجح بين السيئ والأسوأ، ان وجدت.

والنتيجة أصبحت تعدد جوانب الأزمة، جانب روحي، وآخر فكري، وثالث مادي، ورابع أخلاقي... الخ.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي**، عمان، المكتب ألإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.

[2] عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**. بيروت، المركز الثقافي العربي، 1981، ص 36.

وهذا ما أدى بالكثير من الدول العربية إلى حالة عدم الاستقرار، حتى وان البعض يرى بأن الإضرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة ليست إلا مجرد تعبير عن حيوية المجتمع، بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه، ويرى آخرون أن التقلبات الحكومية وتغييرات النظام نفسه عبر الإطاحة به، لا يشكل حالة عدم الاستقرار، باعتبارها شيئاً من التعبير عن حرية الرأي، ولو عن طريق أعمال الشغب، لأن التقلبات الحكومية تعني تغيير في شخصيات الوزراء، أما أعمال الشغب، فهي مسائل نسبية، وتغير النظام من شكل لأخر أو حتى سقوطه، لا يعني أنه غير مستقر لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة ويشرف هو ذاته على الانهيار؛ في حين يرى **حمدي عبد الرحمن حسن**، أن عدم الاستقرار السياسي هو: "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى".[1]

بالإضافة إلى أزمة المشاركة السياسية **Crise de participation politique**، على خلفية اخذ مبدأ المشاركة، بالأهمية القصوى وبالجدية، في المواثيق الدولية والإقليمية وحتى في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر سنة 2004، تحديدا في المادة 24 منه، والذي حول مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين في إدارة شؤونهم، إلى معيار دولي للديمقراطية بامتياز، خصوصا بعد مصادقة 156 دولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[2]

والواقع أن الأزمة السياسية التي تعيشها الأنظمة العربية، ليست هي إلا جزء من مشهد أكبر اتساع، وهو التخلف العام، وما يتضمنه طبعا من تخلف سياسي، الذي يعد المرحلة التي تلي مرحلة الفساد السياسي، والمتسبب في تحطيم المنظومة القيمية السياسية، وبالتبعية، المنظومة الاقتصادية الاجتماعية، فهو ظاهرة تشتمل على الفاعلين

---

[1] سويم العزي، **السلوك السياسي في المجتمع العربي**. ط1، دار الألفة، 1992، ص 12.

[2] بول سالم، "هل تمكن التنمية أم تعرقلها؟"، **أوراق كارنيغي**، العدد 21، أفريل 2010، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ص8.

السياسيين الرسميين بالدرجة الأولى، من حكام، وقوى وجماعات سياسية، ثم الفعلين غير الرسميين بصفتهم أفراد.

وقد أثرت كثيرا هذه الظاهرة على العلاقة بين الحكام وبين القوى السياسة والأفراد، وعلى علاقة القوى السياسية نفسها وفيما بينها، وعلى العلاقة بين القوى السياسية والأفراد، وكذلك على دور الأفراد في إطار الأداء لواجباتهم المدنية في الحياة العامة، وبخاصة في الحياة السياسية.

وأمام غياب دولة المؤسسات، أو بعبارة أصح، أمام دولة المؤسسات الشكلية، تفاقمت الأزمات، ومؤداها إلى ضرورة التغيير بمعناه الواسع، كما تطرقنا إليه سابقا تحت عنوان آليات انتقال السلطة في الأنظمة السياسية العربية. وكان هذا التحصيل الحاصل، قد اجبر العديد من الأنظمة السياسية العربية على الانفتاح السياسي، وتبنى التعددية السياسية، وبعدها القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، كان الهدف المعلن منها، الخروج من دوامة التخلف السياسي، بينما الهدف المبطن هو أساسا ربح للوقت لتمكين تلك الأنظمة من التصدي لمشروع الإطاحة بها.

أما عن الخطاب السياسي والصورة التي تسعى الأنظمة السياسية العربية توصيلها إلى المجتمع الدولي، فبينما هي تزعم أنها تقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية في ظل المنهج الديمقراطي، في الواقع هي تتميز، بمنعها للديمقراطية، أو في أفضل حالة نهجها لديمقراطية الواجهة، وعدم وجود برنامج إصلاحي لها، وعدم تنازل أصحاب القرار عن امتيازاتهم، وتوجد فيها قيادات سياسية وبرلمانية تتربع على السلطة منذ زمن بعيد، ولا يوجد بها برلمان منتخب بنزاهة، وترفض الإصلاح على أساس ان وراءه أيد خارجية، وتنعدم فيها الفرص للمجتمع المدني والمؤسسات غير رسمية لإشراكها في رسم السياسات الخ؛ فعلى سبيل المثال، إذا أخذنا في الحسبان المؤشرات التالية، الاستقرار السياسي، وأداء الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، أي ما هو معمول به كمؤشر للديمقراطية، في الدراسات التحليلية للكثير من المنظمات والمؤسسات

الدولية، نجد أن الدول العربية تحظى بالمركز ما قبل الأخير، قبل دول جنوب الصحراء في إفريقيا.[1]

3. حتمية التحول الديمقراطي في الدول العربية:

1.3. تجليات التحول الديمقراطي:

على الرغم من بساطة الدلالة اللفظية لمصطلح التحول الديمقراطي، إلا أن لهذا المصطلح كغيره من المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عام، تعريفات مختلفة بالنظر إلى أنه يشمل أبعادا متعددة، ومن أجل الوقوف على ماهية هذا المصطلح يمكن التطرق إلى معنى التحول، ثم إلى الديمقراطية، كونه مصطلح مركب يتكون من كلمة التحول مصحوبة بكلمة الديمقراطي والتي هي صفة تحيل إلى الديمقراطية.

فيقصد بمصطلح التحول، التغير في الشيء أو انتقاله من صورة إلى صورة أخرى،[2] وكلمة التحول تقابلها في اللغة الفرنسية **Transition** وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة معينة أو مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر.[3]

فالواقع والتاريخ يشهدان على أن المجتمعات الإنسانية تثبت على حالة واحدة دائما، بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، اولى تعمل على الحفاظ عليه وضمان استمراره، وثانية تعمل على تغييره وتبديله وابتداء بالتعديل وانتهاء بالثورة.[4]

وعلى الرغم من كون علم الاجتماع هو السباق في دراسة مفهوم التحول، إلا أن هناك الكثير من الدراسات حول نفس الموضوع في العلوم السياسية، حيث يشير مفهوم

---

[1] دانيال كوفمان، وآخرون، "مسائل الحكومة: مؤشرات الحكومة الإجمالية والفردية للفترة 1996 و2008"، **مجموعة أبحاث التنمية تقرير تقني رقم 4978**، واشنطن: البنك الدولي، 2009.

[2] محمد السويدي، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 109.

[3] بلقيس احمد منصور، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن، 1991–2001"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص10.

[4] أحمد طعيبة، "دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي –حالة الجزائر–"، **أطروحة دكتوراه**، نوقشت بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 8.

التغيير السياسي إلى التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية، بمعنى السلطة، والإجبار والنفوذ السياسيين.[1] بمعنى آخر، أن التغيير السياسي، يعنى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها. وحسب ما يتداول في الأبحاث السياسية، فإن التغيير يمكن أن يتم داخل الدولة من دون تغيير النظام السياسي، حيث يكون النظام قد استجاب للمطالب الشعبية أو الضغوطات الناتجة عن عوامل عديدة، وفي هذه الحالة فإن التغيير قد يطال بنية النظام المؤسسية، أو قياداته، أو أهدافه، أو سياساته، ويأخذ طابع الإصلاح الجزئي والسلمي والتدريجي، وتختلف قدرة نظام عن آخر في الاستجابة لهذه المطالب، وإذا ما أخفق النظام القائم في الاستجابة للمطالب والضغوطات الاجتماعية أو الشعبية، ووصل إلى نقطة الإفلاس السياسي، كما حصل في بعض أنظمة الدول العربية عقب اندلاع الثورات الشعبية بداية من 2011، فمآله الانهيار، والأنسب أن ينشأ بدلا منه نظام آخر من خلال وسائل عديدة كالثورة أو الانقلاب.[2]

أما الديمقراطية، فقد قال عنها **أبراهام لينكولن** **Abraham Lincoln** في خطابه التاريخي لسنة 1863، على انها: "حكومة من الشعب يختارها الشعب ومن أجل الشعب، يجب أن لا تزول من على وجه الأرض"، وقد أصبحت هذه المقولة أكثر وأشهر تعريف للديمقراطية، كون هذا التعريف ينطبق مع التعريف الأصلي اليوناني لكلمة **Démocratie**، والتي تتكون ضمنيا من شقين **Demos** وتعني الشعب، و**Cratos** وتعني السلطة أو الحكم. وعليه الديمقراطية عند اليونان تعني حكم الشعب. وجدير بالقول أن الديمقراطية تعود جذورها إلى **سقراط**، و**أفلاطون** و**أرسطو**، وجوهر توسيع

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 09.

[2] مصعب حسام الدين قتلوني، **ثورات الفيسبوك: مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير**، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص 54-55.

دائرة الحقوق بين البشر، بحيث يتساوى كل المواطنين في فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة.[1]

وقد قدم جوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** تعريفا بشان الديمقراطية، يقول أنها: "التدابير المؤسسية التي تتخذ بهدف الوصول إلى القرارات السياسية والتي من خلالها يكتسب الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق الانتخابات."[2] لكن ما يعاب على هذا التعريف، أنه ركز على الانتخابات فقط.

في حين **روبيرت دال Robert Dahl**، جاء بتعريف للديمقراطية، يبدو أكثر شمولية، إذ يقدم مجموعة من المعايير لتعريفها، وهي:[3]

- المشاركة، ويستوجب أن يكون بموجبها تساوي الفرص لجميع المواطنين
- المساواة، ويكون ذلك في التصويت في مرحلة اتخاذ القرا رات
- النظرة الثاقبة، حيث يكون لكل عضو فرص متساوية وفعالة لمعرفة البدائل للسياسات ولنتائجها.
- التحكم في الجدولة، ويعني جدولة الأعمال والقضايا وأي موضوع له صلة بالشأن العام.

وقد عرفها ايضا **روبرت دال** على أنها: "نظام حكم الكثرة الذي يتميز باتساع حق المواطنة وشموله لكافة الجماعات، واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من المقيمين بشكل دائم في المجتمع والذي يتميز أيضا بضمانه لحق المواطنة وفرصة المواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه، من خلال التصويت ضده في الانتخابات."[4]

---

[1] علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث: في ازمة الديمقراطية في الوطن العربي.** ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 38.

[2] Josep SCHUMPETER, **Capitalisme et Démocratie**. 2eme édition, Paris : petite bibliothèque, 1942, p 367.

[3] روبرت دال، **عن الديمقراطية.** ترجمة أحمد أمين جمل، القاهرة: الجمعية المصرية لجمع المعرفة والثقافة العالمية، 2000، ص 39–40.

[4] على خليفة الكواري، وآخرون، **المساءلة الديمقراطية في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 16–17.

وقد يكون للديمقراطية تعريف إجرائي، يكمن في أن للديمقراطية ثلاثة ابعاد، وهي:[1]

– المنافسة ما بين أحزاب متعددة على موقع السلطة، بحيث تتبدل المواقع دورياً ولا يحتكر حزب واحد السلطة ويتم الانتقال السلمي للسلطة بسهولة ودون اللجوء إلى استخدام القوة.

– المشاركة السياسية من خلال حق التصويت المكفول للمواطنين البالغين والذي يمكنهم من اختيار واستبدال القيادات من خلال انتخابات دورية ونزيهة.

– توافر حريات مدنية وسياسية ومكفولة للمواطنين كحرية العقيدة والاجتماع وحرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات، وحرية الانضمام لها، مع حرية الوصول إلى المعلومات وحرية الصحف.

وعن مفهوم الديمقراطية عند العرب، أمثال **صالح حافظ** و**محمود الخالدي**، فهما يرفضان الديمقراطية إطلاقا، لانهما يرياها متناقضة ومخالفة لما نصت عليه الشريعة الإسلامية.

أما أمثال **يوسف القرضاوي**، و**حسن الترابي**، و**عدنان سعد الدين**، و**طارق البشري**، و**راشد الغنوشي**، و**منير شفيق**، وبالرغم من التحفظات التي يبدونها تجاه الديمقراطية، إلا أنهم ينظرون إليها نظرة إيجابية كنظام، ويسعون إلى التفاعل مع الوضع العالمي الجديد.

في حين **حسن حنفي**، وهو ينتمي إلى اليسار الإسلامي الذي ليس لديه قاعدة سياسية واسعة، فهو من أصحاب الدعوى إلى التجديد وفتح باب الاجتهاد.

وعليه، فان بعض منظورات المفكرين العرب لمفهوم الديمقراطية المعاصرة، لا زالت تعاني من غياب الوعي السياسي كما قال **محمد عابر الجابري**.

أما التحول الديمقراطي، فلم ينل هذا المفهوم ما يستحقه من جهد تعريفي بسبب ارتباطه بمفهوم الديمقراطية، حيث ارتكز الاهتمام بالمفهوم الأخير، وخاصة أن

---

[1] حسن محمد سلامة السيد، "التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 13–14.

الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة ومتعددة تشمل النظم الغربية وغيرها من النظم.[1]

وعندما يرتبط مفهوم التحول بالديمقراطية، فيعني التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، أي تغيير شكل المجتمع من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي. فهو بمثابة عملية انتقال إلى نظام يأخذ بالتعددية السياسية، ويعترف بوجود معارضة لنظام الحاكم، ويضمن حرية الرأي والتعبير في قضايا وموضوعات لم يكن مسموحا بمناقشتها من قبل، ويؤمن بالمشاركة الشعبية بحيث يكون من حق المحكومين تغيير الحكومة بالطرق السلمية من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة، كما تقع عليهم مسؤولية الرقابة على من هم في السلطة. وفي المقابل، يحظى الحاكم بطاعة المحكومين له.[2]

وبالتالي يكون التحول الديمقراطي اشمل من الاصلاح السياسي Réforme politique والتحديث السياسي Modernisation politique.

اذ يعني الاصلاح السياسي عملية تعديل وتطوير جذرية او جزئية في شكل الحكم، او في العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم، مع العناية بمبدأ التدرج اثناء تحقيق هذه العملية التعديلية والتطويرية لكفاءة وفاعلية النظام السياسي التي تأتي من الداخل ولا تفرض من الخارج.[3]

كما يعني التحديث السياسي، وحسب **دانيال لورنر Daniel LERNER**، عملية التحريك باتجاه العلاقات المثالية الحديثة، والى انماط مثالية من الترتيبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.[4] اي التغيير لمنظومة القيم الاساسية في المجتمع، بالتغيير في اتجاهات الافراد وسلوكهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

---

[1] على سعيد صميخ المري، "التحول الديمقراطي في دولة قطر، 1995– 2004"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص17.

[2] http://www.elsyasi.com/articles/2175.

[3] المشاقبة امين، **الاصلاح السياسي: المعنى والمفهوم**، موقع جريدة الدستور، 2011، الموقع الالكتروني: www.addustour.com

[4] سالم اكرم، نظرية الحداثة والتطوير التنموي وحلقة التبعية، 2007، موقع الحوار، الموقع الالكتروني: http//.ahewar.org/débat/show.art.asp ?aid=116233.

أ. مراحل التحول الديمقراطي:

مع الاشارة إلى أن عملية التحول الديمقراطي تشمل ثلاثة مراحل وهي:[1]

– انتقال من وضع استبدادي إلى آخر ديمقراطي

– تتم من خلال عملية تدريجية

– هي وسيلة للوصول إلى الديمقراطية وليست هي الديمقراطية.

وكذلك يمر التحول الديمقراطي بعدة مراحل، والتي يصفها المفكرون بأنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وقد تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى للنظام السلطوي، بحيث يمكن أن تتواجد في إحداها مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد. فالتحول الديمقراطي عملية معقدة، بالرغم من بساطة المصطلح، تتكون من مراحل متعددة يمكن التمييز بينها لأغراض تحليلية، لكنها تتداخل واقعيا.

وهذه المراحل هي كالتالي:

أولا: انهيار النظام السلطوي، وهي المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي، يشهد المجتمع خلالها، العديد من الصراعات بين الذين يقودون عملية التحول الديمقراطي، والذين يريدون فقط بعض الإصلاحات النظمية، ذلك للحفاظ على شرعية النظام القائم، وبين المتشددين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات،[2]

ففي حين تحاول النخب العربية الحاكمة البقاء في السلطة، تبدأ المعارضة في لعب دور المهدد للنظام، وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويخرج إلى العلن اتجاه متشدد، وآخر إصلاحي، أو ما يسمى أحيانا بالحرس القديم **Vielle garde**، وجيل جديد أكثر انفتاحا، وقد تتصاعد الضغوط في الداخل ومن الخارج، ويقدم النظام التنازلات. لكن ومع ذلك، تتوقف عملية انهيار النظام القائم على درجة تماسكه وتضامن أجزائه، وضعف المعارضة وتفككها لافتقادها لبرامج وخطط تستدعي التغيير،

انظر ايضا: **The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East**, Daniel Lerner

[1] **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي بعد الثورة**، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ص 87.

[2] هويدا عدلي، "المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 7، يوليو 2002، ص 186.

وكذا حدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين. وبالتالي، يتوقع أن تؤدي التنازلات إلى إصلاحات لكنها قد تكون إصلاحات تجميلية **Système relooké** أو شكلية، ذلك من أجل امتصاص الضغوط وتجاوزها، وقد تبرز إصلاحات حقيقية لكنها قد تتعرض للارتداد مرة أخرى بسبب هشاشة الموقف واستماتة النخب صاحبة الامتيازات والمصالح للبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة. وقد يضاف لها أيضا، مقاومة عناصر مستفيدة، مدنية أو عسكرية، وقد يلجا النظام إلى تقوية قبضته على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، قصد استخدامها عند الحاجة، فيصمد النظام وتمارس الضغوط ثانية، ويشتد الصراع في حلقة جديدة من حلقات متتابعة إلى أن يتم إقرار التحول بأساليب أخرى كالانتفاضة.[1]

وفي هذه المرحلة لا يشترط أن يعقب انهيار النظام السلطوي، حدوث تحول للنظام الديمقراطي، إذ يمكن أن يكون التحول لنظام سلطوي آخر، إذ لا تعتبر المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي عملية ذات اتجاه واحد تصاعدي، بل في الدول العربية شبه ديمقراطية تجهض عملية التحول الديمقراطي بمجرد ظهورها، بينما لا يصل البعض الآخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم، فالتحول الديمقراطي سرعان ما يفشل في الدول العربية نتيجة المقاومة من جانب النخب المدنية أو العسكرية، وحتى من جانب النقابات بتواطؤ بعض فعاليات المجتمع المدني، أو غياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية، والمؤسسات الملائمة. فلابد للديمقراطية من مقومات أساسية حتى تتواجد وتترسخ، في ظل ظروف تؤدي إلى ظهورها، لأن الاحتمال أن لا يترتب على عملية التحول الديمقراطي التماسك والتدعيم، يبقى موجودا، كون النخب المساندة للنظام القائم هي أصلا تتكون من خليط ومزيج من الفاعلين.[2]

ثانيا: إقامة النظام الديمقراطي، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي، فإما أن يستكمل عملية التحول الديمقراطي، أو يرتد إلى النظام السلطوي.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع**. ط 2، القاهرة: مكتبة الآداب بحرم جامعة القاهرة، 2006، ص 81–82.

[2] عماد شاهين، "هل تتحول مصر ديمقراطيا ؟"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 20، أكتوبر 2002، ص 84–85.

وقد وصف **Adam PRZEWORSKI** هذه المرحلة بأنها تشبه آلة الغزل، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتدور إلى أسفل وبسرعة فائقة؛[1] إذ تظل المخاطر قائمة للارتداد إلى النظام السلطوي، باعتبار ترابط خليط أو مزيج غير متجانس من البعض من مؤسسات وأفراد وجماعات بالنظام القديم، في مقابل ترابط مؤسسات وجماعات ديمقراطية بالنمط الجديد، في ظل تواجد ديمقراطيين يتقاسمون السلطة طوعا، أو كراهية من خلال الصراع أو التوافق. فيحدث التغيير السياسي، عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة، أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد. وقد يرتفع سقف مطالب الديمقراطيين وتتسع حركة الاحتجاجات، وتبرز مطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع، وتبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الحقيقية الكاملة، التي تتجاوز الخطوات الجزئية كإصلاح المنظومة الانتخابية، أو قانون الأحزاب أو الهياكل المؤسساتية، لتضمن المساءلة والمحاسبة لكل الشخصيات والقيادات بما فيها الحاكم الرئيسي، والشفافية. وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي والذي يعتبر مقدمة للتحول الديمقراطي، إذ نجد تنازلات معينة من قِبل القيادة السياسية الحاكمة.[2]

ثالثا: التماسك الديمقراطي، وهي مرحلة التحول التي تحدد وترسم أساليب وقواعد حل الخلافات والصراعات السياسية بطرق سلمية، ومن المفترض أنها تنتهي عند إصدار دستور جديد، وإقامة انتخابات حرة، ولكن هي مرحلة تحول لديمقراطية إجرائية وشكلية، ولو كان هذا التحول ناجحا، فهو لا يضمن الاستقرار للديمقراطية الناشئة، فانقلابات عسكرية وأحداث عنف أخرى قد تكون هي النهاية لهذه الأنظمة الديمقراطية، لهذا السبب فإن تأسيس اتفاق ثابت بين النخب يحدد قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية، وكذا أهمية، وقيمة المؤسسات الديمقراطية، وهو جوهر التماسك الديمقراطي، فلن يتحقق التماسك إلا إذا تخلى النظام عن المؤسسات المتوارثة عن النظام السلطوي القديم، والتي تقيد الأداء الديمقراطي، وإذا ساد الالتزام الواضح

---

[1] أميرة حسن دياب، "التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسات الملكية، 1992-1998"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص 22-23.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 82.

بالديمقراطية وقيمها بين النخبة والجماهير بما يؤدي لخلق مؤسسات ديمقراطية فعالة، ففي مرحلة التماسك الديمقراطي، يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة، تعزز النهج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية، من أجل بقاء النظام واستمراره، كما تظهر القوى المعارضة، وتطرح قضايا مهمة، وتظهر هياكل جديدة، طرح شفاف، بالإضافة إلى الاهتمام بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية [1].

أما الخطوات التي يقوم عليها التماسك الديمقراطي، تتمثل في إصلاح الدستور، والتشريعات، والمنظومة الانتخابية، واتخاذ قرار إطلاق حرية إنشاء الأحزاب السياسية، وخاصة تفعيل كل ما يوجد من الآليات، وإرساء مفاهيم دولة القانون، والإقرار النزيه بالاستقلال التام للسلطة القضائية، و إقرار وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة.[2]

إلا أنه لابد من ابداء ملاحظة مهمة في شأن التحول الديمقراطي، وهي أن مجرد بقاء النظام الديمقراطي واستمراره، حالة لا تعني بالضرورة التماسك الديمقراطي، فالتماسك والاستقرار، لا يعدان ظاهرة واحدة، وإن كان الاستقرار ينسب عادة إلى التماسك الذي يشير إلى قدرة النظام الديمقراطي على الاستمرارية والصمود أمام ما قد يواجهه من تحديات وعقبات، ولهذه الأسباب، عملية نشر الثقافة السياسية الديمقراطية، تصبح العامل المحوري في تحقيق التماسك وترسيخ للديمقراطية.[3]

رابعا: النضج الديمقراطي، وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين، لكنهما مترابطتان، وهما الديمقراطية الاجتماعية، والديمقراطية الاقتصادية، ويقصد بالديمقراطية الاجتماعية مشاركة فاعلين جدد في العملية السياسية سواء الشباب أو النساء، أو أن يتم تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية، والتي تعتبر حجر الزاوية في بناء الديمقراطية، ومبدأ حاكم للنظام الديمقراطي، وبالنسبة

---

[1] أميرة حسن دياب، مرجع سابق، ص 30-31.

[2] صفي الدين خربوش، "التطور السياسي في مصر"، **أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب 17-19**، اكتوبر 1993، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 464.

[3] أميرة حسن دياب، مرجع سابق، ص31.

للديمقراطية الاقتصادية، فهي ترتكز على امتلاك المواطنين، أفرادا وجماعات، الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، وذلك من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية.[1]

وبالتالي فإن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة وإتاحة التعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز، وكذلك الضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل والعاجزين عنه والمتقاعدين.[2]

كما تشهد هذه المرحلة المضي قدما في طريق تدعيم المؤسسات السياسية، وإرساء القواعد والممارسات الديمقراطية، وتعزيز منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى إشاعة قيم الثقافة السياسية الديمقراطية كما سبق الاشارة الى ذلك.[3]

2.3. عوامل التحول الديمقراطي:

شهدت العديد من الأنظمة السياسية العربية بعض العوامل الدالة على التحول الديمقراطي. حيث واجهت النخب الحاكمة ضغوطا متعددة، كانت بوصف عوامل داخلية مرتبطة بتفاعلات وتغيرات تعمل داخل تلك الأنظمة نفسها، وأخرى خارجية، تمثلت في ضغوطات دولية، مما دفع بتلك الأنظمة نحو التحول الديمقراطي.

كان التفاعل والتداخل لهذه العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض بشكل كبير، حيث انعكسا على صانعي ومتخذي القرار في تلك الأنظمة، وأدت حدة هذه الأزمة الداخلية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إلى تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي، كان نتاجها تدهور، وتآكل شرعية الأنظمة السياسية العربية الحاكمة. وإزاء هذا الوضع وجدت النخب الحاكمة في تلك الأنظمة نفسها أمام خيارين إما أن تنخرط في نمط ممارسة أعمال القمع، وهو أمر له كلفة سياسية فائقة، إما أن تفسح المجال للمشاركة السياسية، باتخاذ قرار الانفتاح الديمقراطي، وكان في الأخير خيارها، أن هي فتحت المجال للممارسة الديمقراطية، رغم أن هذا القرار يتنافى مع

---

[1] هالة جمال ثابت، "التحول الديمقراطي في أوغندا 1972–1992"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999، ص 6.

[2] على سعيد صميخ المري، مرجع سابق، ص44–46.

[3] صفي الدين خربوش، مرجع سابق، ص 463.

ثقافتها السياسية المبنية على الاحتكار للسلطة هدفه البقاء والاستمرار مدى الحياة. وبالمنطق نفسه ساهمت ضغوطات البيئة الخارجية في دفع عملية التحول الديمقراطي ممثلة في خطابها المتبني للديمقراطية وحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ضغوطات المؤسسات المالية الدولية، مما اجبر العديد من الدول العربية إلى تبني سياسات اقتصادية انفتاحيه، تتوافق والمستجدات الدولية، وكذلك من التكيف الهيكلي، يسمح بمعالجة أزماتها الاقتصادية. فلم تجد التحولات الكبرى على المستوى العالمي، أي صعوبة في فرض المجتمع الدولي منطقه لتدعيم التحول الديمقراطي على البيئة العربية، وهو واقع لم يعد في قدرة الأنظمة السياسية العربية معارضته أو تجاهله، وبالتالي جاءت عمليات انفتاح تلك الأنظمة في إطار تكيفها مع بيئتها الداخلية والخارجية.

أ. الوضع الداخلي:

تمثلت العوامل والأسباب الداخلية التي دفعت بعملية التحول الديمقراطي في الدول العربية في فقدان النظام السياسي لشرعيته، إذ وبعد موجة الاحتجاجات التي عرفها الوطن العربي، لم يعد هناك ما يبرر بقاءه خاصة وأنه في ظل غياب الشرعية، لن يتمكن من الصمود طويلا.[1] وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى أزمة في شرعية الأنظمة العربية كاستنفاذها للغرض الذي أنشئت من أجله، اي أزمة اقتصادية.[2] وأيضا، التغير في القيم المجتمعية، حيث أصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام، وعدم قدرة الأنظمة السياسية على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وخاصة ظهور فئات جديدة يعجز عن توفير المشاركة لها، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي تعرف فيها الأنظمة السياسية العربية تحولات اقتصادية أو اجتماعية؛[3] ثم تشويه صورة الأنظمة السياسية العربية على الصعيد الدولي، فالأنظمة تكون معزولة دوليا لأسباب قدرتها عن

---

[1] International Institute for democracy and electoral assistance, democracy, **conflict and human security**, Stockholm, 2006, p 08-09.

[2] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 36.

[3] عمار جفال، "تنظيم القاعدة: التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية". المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، **قناة الجزيرة مباشر**، 27/11/2008.

البقاء جراء معاناتها من أزمة شرعيتها في الداخل.[1] بالإضافة إلى ان النخب والقيادات السياسية، تعبر على العنصر الأكثر أهمية الذي يدفع لاتخاذ قرار التحول الديمقراطي من عدمه، وان تقرر اللجوء إلى التغيير نحو الديمقراطية، النخب الحاكمة هي التي تضمن نجاحه أو فشله، حيث تحتاج عملية التحول الديمقراطي لقيادة في منتهى الإرادة السياسية حتى تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وبالموازاة توسيع نطاق المشاركة، وعملية صنع القرار، وتوزيع الموارد الاقتصادية بصفة عادلة، وبالتالي يحتاج التحول الديمقراطي إلى قيادة لها القدرة والجرأة على تدشينه بما قد يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة أصلا.

ويؤكد **لري دايموند DIAMOND Larry**، ليس على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية، في المبادرة إلى إدخال إصلاحات سياسية على النظام التسلطي، فالإضافة إلى زيادة إدراك هذه النخب والقيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضافة الأبنية التي يوكل إليها دور مهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام التسلطي ذاته يتعرض للتآكل.[2]

كما جاء به **طومسون THOMPSON** الذي يرى أن الأنظمة التسلطية وجدت إزاء معارضة قوية، تمارس ضغوطا متعددة من أجل الديمقراطية، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل إتيانه من الخارج.[3]

ويمكن التطرق إلى الأسباب التي تجعل النخب والقيادة السياسة في الأنظمة التسلطية العربية تؤيد الخيار الديمقراطي ومنها:[4]

– الأزمة الاقتصادية، على خلفية أن النمو الاقتصادي على المدى البعيد، يهيئ الأرضية، ويجعل البيئة صالحة لقيام نظام ديمقراطي، أما على المدى القصير، فإن النمو الاقتصادي السريع، وكذلك الأزمات الاقتصادية، من شأنها أن تساهم في تقويض

---

[1] أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 6.

[2] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 34–35.

[3] أحمد ثابت، مرجع سابق، ص 262.

[4] نفس المرجع السابق الذكر، ص 264.

النظام الشمولي.[1] فالأوضاع الاقتصادية التي عانت منها الكثير من الدول في العالم، ذات الحكم التسلطي، كان فيها النمو الاقتصادي عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة اضطرابات وتظاهرات جماهيرية وغيرها، التي تطالب بإدخال المزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد؛[2] كما أن انخفاض أسعار البترول في الدول العربية، لعب دورا في بروز الأزمات الاقتصادية، كون عائدات النفط كانت تغطي مجمل التحويلات الاجتماعية في بعض الدول العربية.

– تطور المجتمع المدني من حيث علاقته مع مفهوم التحول الديمقراطي، إذ أصبحت هذه العلاقة، تتسم بالتداخل والترابط، وذلك انطلاقا من الديمقراطية في معناها العميق، أي تلك التي تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه[3]، حيث يدخل المجتمع المدني كعامل تفسيري لعملية التحول الديمقراطي عبر علاقته بالدولة، والبنية الطبقية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما يشير إلى ذلك منظرو المدخل التحديثي[4] والمدخل الانتقالي.[5]

فيلعب المجتمع المدني التعددي والحركي دورا مهما في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلا أمام عودة التسلطية، وعاملا حيويا في تعزيز الديمقراطية

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 22–23.

[2] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 37.

[3] سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 13.

[4] الاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغني بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية. ولقد كان آدم سميث، في كتابه **ثروة الأمم** أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي. بالنسبة لآدم سميث، فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي، فهو اتجاه ناتج عن افتراضات وأطروحات المفكر في علم الاجتماع السياسي: **سيمور مارتين ليبست** Seymour Martin Lipset، AKE,2000:P.76

[5] أشار **روستو Rustow** في مقالته 1970 **Transition to Democracy** إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها **ليبست** وغيره كانت مدفوعة أساساً باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية. بيد أن اهتمام **روستو** وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف، هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول Anderson, 1999, PP. 14- 17.

والمحافظة عليها، وعلى سبيل المثال، المجتمع المدني كان في جنوب أوربا عاملا حاسما في تفسير عمليات الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية، نذكر تحديدا حالة اسبانيا. كما أدى نمو وتطور العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة، الطلاب، النساء، أنصار البيئة الخ، في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي السابق وأيضا بعض أجزاء آسيا وإفريقيا، إلى تنامي عملية التحول الديمقراطي. وعادة ما يتضمن نمو المجتمع المدني وجود إعلام مستقل، وخاصة الإعلام الجديد، يمكن أن يشكل ضغطا على الدولة التسلطية وفقا للمدخل التحديثي، وتساهم التنمية الاجتماعية والاقتصادية كذلك في نمو المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، كون الأفراد، بإمكانهم أن ينخرطوا في شبكات تفاعل أوسع وأكثر تنوعا، ما يؤدي إلى تزايد احتمالات تحدي المجتمع لنظام الحكم.

وحتى منظري المدخل البنيوي*، هم أيضا يشيرون إلى أن المجتمع المدني يعتبر قوة موازنة مهمة للدولة، بتأثيره على احتمالات عملية التحول الديمقراطي.[1]

إذن المجتمع المدني، هو عبارة عن مسار عام لتوافق أفراد الشعب المنتظمين خارج مؤسسات الدولة والإطارات السياسية للسياسة التقليدية فيما بينهم، كما أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تتضح من خلال مقاومته للخضوع.[2]

وهذا الطرح نجده أيضا عند **غرامشي**، الذي يربط بين المجتمع المدني والدولة، وبين الهيمنة والإيديولوجيا.

---

* تستند تفسيرات المدخل البنيوي على عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى، إلا أن هذا المدخل، وبخلاف المدخ ل الانتقالي، لا يفسر عمليات التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية، بل يفسرها وفقاً لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة.

[1] أحمد ثابت، مرجع سابق، ص 265-264.

[2] David Naville, « Transition et Processus Démocratique au Paraguay, La Société dans une Impasse », **Mémoire de Maitrise en Science Politique,** Université du Québec, Montréal, 2008, p 11.

ب. الضغوطات الخارجية:

تتضمن العوامل الخارجية مختلف العناصر الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية، المشكلة للبيئة الخارجية للنظام السياسي، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

– القوى الكبرى، والتي تلعب دورا داعما في التحول الديمقراطي بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك من خلال عدد من الأساليب الدبلوماسية والمالية، حيث يكون التركيز على الخطاب الديمقراطي باعتبار أن الديمقراطية تحتل مكان بالغ الاهتمام في أجندتها الجديدة. حيث أن القوى الكبرى ترى من الضروري أن تلعب دور أكبر لدعم التحول الديمقراطي.[1]

– المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، هي الأخرى، تلعب دورا في التعجيل بالتحول الديمقراطي،[2] ولو أن التحول الديمقراطي لن يخدم مصالحها ظرفيا، كون الدول المدينة، والتي عرفت بعد إقراضها، عملية التحول الديمقراطي، تصبح تعرف أزمة مالية حادة، لكن ورغم ذلك، هذه الهيئات تخضع إلى منطق الربح على المدى الطويل، حيث الدول المقترضة تبقى تحت سيطرتها في ظل إعادة جدولة خدمات ديونها، ناهيك عن ضغوط المنظمة العالمية للتجارة التي تفرض إصلاحات اقتصادية وسياسية، وهي أيضا تدفع نحو التحول الديمقراطي.[3]

أما **صامويل هنتنغتون**، فهو يعتقد في سياق عوامل التحول الديمقراطي، أن النمو الاقتصادي الكبير هو الذي مهد لقيام الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، فالتحول الديمقراطي لم يكن وارد في الدول الفقيرة، ويتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي، وهكذا فإن احتمالات التحول الديمقراطي حسب صامويل **هنتنغتون** تزيد في الدول التي

---

[1] هناء عبيد، "الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر"، متحصل من: www.ahram.org.eg/archives, Le 20/12/2017

[2] راوية توفيق، "القوى الكبرى والمشروطية في إفريقيا": www.albayan-magazine.com/r:les/africa/ndex , Le 20/12/2017

[3] حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 349، مارس 2008، ص 22.

تقع في المستويات المتوسطة، والعليا من النمو الاقتصادي، لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية، فالدول المنتجة للنفط لم تحقق في معظمها الديمقراطية، مما دفع **هنتنغتون** إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي ذا القاعدة العريضة، وليس مجرد إنتاج النفط، كسمة للأنظمة المتوقع تحولها إلى النظام الديمقراطي.

فيشترط **هنتنغتون** شرطين رئيسين يمثلان أهمية أساسية في تعزيز التحول الديمقراطي وقيام الديمقراطية، وهما:

– مستويات أعلى من النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع بما يوسع من الطبقة الوسطى، ويعزز موقعها وأهميتها في المجتمع.

– العوامل القيمية أو الثقافية منها وما يسميه هذا المفكر بالتغيرات الدينية، والتي من شأنها، إذا صاحبت معدلات تنمية اقتصادية أعلى، أن تعزز المزيد من التحولات حو الديمقراطية.

3.3. حتمية إعادة بناء الدولة الوطنية:

إن المضي قدما في إنجاح التحول الديمقراطي وترسيخ البناء الديمقراطي الجيد، لا يمكن أن ينجحا دون الاستثمار في الثقافة السياسية، على اعتبار أن الديمقراطية لا يمكن اختزالها في بعدها المؤسساتي والتنظيمي، فإرساء الديمقراطية يستوجب ويسترعي استحضار بعديها القيمي الثقافي، اللذان يشكلان الأساس في تحصين العملية الديمقراطية، خصوصا إذا كانت هناك قناعة راسخة لدى النخبة الحاكمة ولدى المجتمع، في التوافق حول ضرورة القطيعة مع الماضي، تحديدا ما تعلق بالخلافات والصراعات الضيقة، وتغليب المصلحة العامة والانشغال بكل الأمور التي تسهل للمسار الصحيح نحو الديمقراطية.

أ. ثورة فكرية سياسية عربية جديدة ضرورة حتمية:

الوضع في البلدان العربية لا يبشر بالخير، يزداد يوم بعد الآخر تأزما جراء حروب متعددة الأبعاد، ثورات شعبية عنيفة، وأخرى مضادة للشعوب تشنها أنظمة لا تريد التخلي عن السلطة. في الأخير، عشرات الآلاف من الأموات ومئات الآلاف من المتشردين، باعتبار أن البنية التحتية لبعض الدول العربية تحطمت بأكملها، وصار

الجوع يحدد ما تبقى من الأحياء. بعد ثورات الربيع العربي وما تلاها من حروب طائفية وأخرى بدون عنوان، انكشفت هشاشة الوضع العربي الذي راح ضحية حرب استنزاف مدمرة قد تؤدي الوطن العربي إلى كارثة إنسانية لم تتوقعها القيادات السياسية العربية، ولا تعي بها القوى العظمى التي لا طالما تشير إليها أصابع الكثير من المحللين السياسيين على أنها المسؤولة، ولو جزئيا، على ما يدور في الساحة العربية. والحروب الأهلية التي عرفتها دول عربية عدة، ومن الممكن أن تلحق بدول أخرى، يمكن اختزالها في سياسة دول عربية ريعية، بطبيعتها التكوينية المنتجة للأزمات. فالدولة الريعية في الوطن العربي، تمتلك شرعية سياسية لأسباب عائلية ووطنية وتاريخية مرتبطة بمهارة سياسية وصفات قيادية للحكام، كما أنها تمتلك شرعية بفضل تأسيسها لمرحلة الاستقلال العربي والتخلص من السيطرة الأجنبية المباشرة. لكن في حقيقة الحال، الدولة العربية تكون نفسها عبءاً على نفسها لأنها تعاني من مشكلات عديدة تؤثر في توازنها الداخلي، وتفتح الباب لحروب أهلية، وسواء كانت جمهورية أم وراثية: مملكة، أو إمارة أو سلطنة، فهي عرفت كلها عملية تراجع تدريجي لرأسمالها السياسي، وزخمها الأولي، وقد وقع هذا التراجع بسبب عجزها عن التعامل السياسي والبنائي مع قدرتها على دمج فئات المجتمع الجديدة، الشباب والطبقة الوسطى، والفئات الشعبية المهمشة. وبات لا صوت حقيقياً لفقراء الناس ومهمشيهم، ولا صوت للعامة وللتكوينات الاجتماعية الجديدة، بينما بقيت السيطرة لأصحاب النفوذ السياسي والمالي في دواليب السلطة، ما أدى إلى تراجع هرمية الدولة التي دخلت مرحلة التآكل، لتصل اليوم إلى مرحلة شبه حاسمة ويائسة، بسبب اندلاع انتفاضات شعبية، سميت بثورات الربيع العربي، وبعدها ثورات مضادة، وما سيلي كل هذا من تحديات.

ولم يكن للمنتفضين ضد النظام السياسي من مبرر سوى أن الاحتجاجات كانت من أجل استرجاع المجتمع لسيادته. إن رسالة الربيع العربي كما عبرت عنها الثورات العربية والحركات الاجتماعية ذات المطلب السياسي، خاصة منها الحركات الشبانية، تستدعي إلى الاعتراف والتصالح بين الأنظمة السياسية ومجتمعاتها، وبين القوى والجماعات السياسية المختلفة فيما بينها. إن الدولة الريعية التي لم تسقط حتى الآن في

وحل الحروب الأهلية، بيدها أدوات تبديد كل المخاطر التي من شانها أن تهدد سيادتها.[1]

إذن ولابد من فلسفة جديدة للدول العربية، لان فكرا سياسيا جديدا قد يمثل الجانب الفكري والنظري للتحول الديمقراطي في أي مجتمع، فلا يمكن إحداث التحول الديمقراطي أو التنمية السياسية في ظل غياب فكر سياسي ايجابي قادر على بناء نظام ديمقراطي وفق مبادئ حقوق الإنسان، والحريات العامة، الناتجة عن تطور الفكر السياسي الإنساني عبر قرون عديدة.

ب. ثقافة سياسية عربية جديدة اساس تعزيز عملية البناء الديمقراطي:

إذا كان للثقافة السياسية تأثير على الحياة السياسية، فهي أيضا تؤثر وبشكل كبير على النظام السياسي، إذ تدفع بالمجتمعات نحو الانخراط في النظام السياسي أو تكون لهذه المجتمعات آثار وخيمة إذا غيبت. وأكد ذلك **غابرييل الموند**، قائلا بأن من الضروري أن نحصل على توافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، وذلك لتأمين استمرار النظام السياسي، وإذا حصل التفاوت بينهما، يتعرض النظام حينها إلى الزوال، ومع ذلك لا يمكن الحصول على التوافق الكامل، والدائم، ذلك لفقدان الثقافة السياسية للتجانس الكامل.[2]

ولكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السياسية، ولا يمكن أي بناء، بنية سياسية خارج إطار البناء الثقافي السائد في المجتمع، ومن دون توافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، وإلا سيكون النظام السياسي معرضا لخطر السقوط.[3]

إن الديمقراطية لا تقوم على الأساس المؤسساتي فقط، وإلا كانت الثورات العربية استطاعت أن تقوض مؤسسات ونخب النظم الاستبدادية التي أطيح بها. إلا أنه يبقى الرهان الحقيقي هو كيفية العمل على تبديد القيم الثقافية السياسية التسلطية التي ترسخت

---

[1] شفيق ناظم الغبراء، على الموقع:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9179

[2] حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص11.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص12.

في العقل السياسي العربي، سواء على مستوى الشعور واللاشعور. وهذا هو الخطر الذي يهدد أنماط السلوك السياسي السلطوي، فالظاهر أن عملية هدم المؤسسات السياسية واستبدالها بمؤسسات أخرى، لا تعدو أن تكون عملية يسيرة تتحقق بإرادة الشعب، على خلاف ما إذا كان الأمر يتعلق باستبدال قيم ثقافية سياسية ديمقراطية، بقيم ثقافية سياسية استبدادية. فهي مسألة بالغة التعقيد، وقد تحتاج إلى وقت بفعل موانع وإكراهات تشكّل التفكير الجمعي السلطوي، ليس فقط في علاقة السلطة بالمواطن، وإنما بفعل تمكّنها حتى من العلاقات الاجتماعية، مما يفرض تحديات كبيرة وعظمى. والثقافة السياسية الجديدة التي تفترضها استراتيجية التحول الديمقراطي هي باختصار الثقافة التي تحمل النزعة في وعي السياسة، لتقوم محل النزعة الشمولية، والتي تحمل التوافق والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، على حساب قواعد التسلط، والاحتكار. فيفتح عندئذ المجال السياسي أمام المشاركة السياسية، وعقبه السلطة المشتركة، في ظل التداول السلمي على السلطة. هذا يعني نظريا، أن من وراء الثقافة السياسية التأسيس للسياسة والسلطة، كون الآخرين يعدان ملكية عمومية للمجتمع برمته، رأسمال جماعي سياسي لا ينبغي السطو عليه.[1]

إن كثيرا من التناقضات والتوترات السياسية والاجتماعية الداخلية، لا يمكن معالجتها بدون ثقافة سياسية جديدة، تؤسس لنمط جديد من العلاقة والتواصل بين مكونات المجتمع وقواه، قوامها التسامح، والحرية، وسيادة القانون، وقيم حقوق الإنسان؛ فكثير من المشكلات في الأنظمة العربية بحاجة إلى رؤية جديدة، تتجاوز النمط التقليدي في طريقة معالجتها. فأزمات السلطة وعلاقتها بالمجتمع، بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، تعيد صياغة العلاقة وعلى أسس جديدة بين السلطة والمجتمع، كما أنه لا يمكن تجاوز معضلات التمييز الطائفي والعرقي والقومي، بدون ثقافة سياسية، تعيد إلى التنوع كينونته ومتطلباته، وترسي دعائم المواطنة، وفق ثقافة لا تلغي

[1] محفوظ محمد، "العرب والثقافة السياسية الجديدة"، النسخة الإلكترونية من صحيفة الرياض اليومية، انظر الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.alriyadh.com/2004/10/05/article13079.html , Le 25/12/2017.

الخصوصيات الفئوية داخل المجتمع العربي، دون أن تشرع في الانكفاء والانحباس في الذات[1].

ج. الحاجة إلى ترسيم وتحصين قيم الثقافة السياسية العربية والبناء الديمقراطي:

إن الترسيم والتحصين الحقيقيين لقيم الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي يستندان إلى استنهاض الوعي السياسي الديمقراطي الذي يشكّل منبع التفكير والسلوك الديمقراطيين، واستحضار دور التنشئة السياسية في التربية والتأطير وغرس قيم الثقافة الديمقراطية.

وفي السياق نفسه، تبرز أهمية مصالحة المواطن العربي مع السياسة، من خلال تعزيز المشاركة السياسية، وما يلي من مأسسة السلطة. فالوعي السياسي، هو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفته لطبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفته لمعضلات العصر، وكذلك معرفته للقوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار. والوعي السياسي هو كذلك طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته. والمجتمعات التي تنوي التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي، هي بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن اتجاهات سياسية تعددية، يحدد من خلالها موقفه منها، إذ يمكن له المساهمة في تغييرها أو تعزيزها وتطويرها. ولذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية تعنى بالظروف والأزمات التي تهدد المجتمع.[2]

فالتنشئة السياسية هي العملية التي يتم من خلالها تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع، وتشمل كل أنواع التعليم السياسي، الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط، في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، ويتضمن ذلك مختلف أنواع القيم وأنماط السلوك التي ليس لها علاقة مباشرة بالحياة السياسية، ولكنها تؤثر على السلوك السياسي للفرد، مثل اكتساب بعض الاتجاهات الاجتماعية والخصائص الشخصية التي قد يكون لها أثر

---

[1] محفوظ محمد، مرجع سابق، ص 30.

[2] ناجي الغزي، **مفهوم الوعي السياسي**، انظر الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.alrayy.com/473.htm , Le 02/01/2018, a 10.00.

على سلوك الفرد السياسي.[1] فهي في أن واحد، عملية مستمرة ومتجددة، ويكتسب من خلالها الأفراد التوجهات السياسية ونماذج السلوك السياسي والمعارف السياسية التي ترتبط بالبيئة السياسية.[2]

بالإضافة إلى أن الثقافة السياسية للمجتمع، ليست إلا نتاج لعملية التنشئة السياسية، وان القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها ما هي إلا انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع. ويجدر بنا التنويه هنا إلى أن كل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات وأفكار السلطات الحاكمة، وهذا ما تعيشه المجتمعات العربية، ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والقنوات التي تخضع لسيطرة السلطة مثل المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، ولكن إلى جانب أسلوب التنشئة الرسمي والمباشر، فإن الفرد يكتسب قيمه وتوجهاته السياسية عن طريق قنوات أخرى قد تتناقض مع قنوات التنشئة الرسمية، مثل الأسرة وغيرها من القنوات التي لا تخضع لسيطرة السلطات بصورة مباشرة.[3]

وكما أشرنا سابقا، تضاف كتحصيل حاصل للثقافة السياسية، المشاركة السياسية التي تزود السلطة الحاكمة بمزيد من الآراء والتصورات التي تسهم في ترشيد القرار، وتبقى القناة الأفضل المناسبة لنقل احتياجات الجماهير للحكام، عكس الاحتجاج الذي ينتج عندما يتأزم الوضع في غيابها. كما أن الشعور الشعبي بالمشاركة في صنع القرار يجعل تنفيذ الخطط والبرامج أكثر سهولة، وبذلك يتعزز استقرار المجتمع من جهة، وتتكرس شرعية النظام السياسي من جهة أخرى، ويرتفع مستوى الولاء للنظام، وتتراجع صور استغلال السلطة. لأن القمع وحده لا يمكنه وقف التناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية في المجتمع، وانفجار هذه التناقضات قد يتخذ أشكالا عنيفة، تكون نتائجها مدمرة، والأمثلة كثيرة، تونس، ومصر، واليمن، وسوريا. لذلك تأطير هذه

---

[1] مشتاق زاهر، "التنشئة السياسية والمرونة الديمقراطية"، صحيفة الجمهورية، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.algomhoriah.net/atach.php, Le 02/01/2018, a 12.00.

[2] طه مطر ظلال فراج، **التنشئة السياسية وخصائص الشخصية، كمتغيرات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت**، مصر: جامعة الزقازيق، ص 7.

[3] تقرير حول العرب بين ثقافة الديمقراطية وثقافة التسلط.

التناقضات وفتح قنوات المشاركة أمامها، وإشاعة قيم التسامح مع الرأي الآخر، هو الحل الأنسب والذي بإمكانه أن يحفظ المجتمع من الانزلاقات. وبذلك تسهم المشاركة السياسية في تنمية الشخصية الديمقراطية على المستويين الفردي والجماعي، وحتى تكون فاعلة لابد أن تكون قنواتها مفتوحة لمختلف التوجهات السياسية في المجتمع، والانتماءات الدينية والقومية، وتكون قادرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة ومطالبها المتصاعدة في المشاركة في الحكم، على أن تجد صداها لدى النظام السياسي بالاستجابة لمطالب واحتياجات الشعوب.[1]

فالبناء الديمقراطي لا يتم إلا بمعية العنصر الإنساني ولصالحه، نتكلم هنا عن العنصر الذي يتخذ في إطار الدولة صفة المواطن، ولذلك فإن هذا الأخير لا يمكن أن يكون معزولا عما يجري حوله وغائبا عما يدار باسمه ولأجله، وإنما لابد أن يشارك في الحياة السياسية، والحد الأدنى لهذه المشاركة هو تتبعه للشأن العام والمقارنة بين البرامج التي تتقدم بها الأحزاب السياسية، وخاصة مشاركته في الانتخابات. ولكي تكون المشاركة إيجابية ولو في حدها الأدنى المذكور، يجب أن يكون المواطن مدركا للقواعد التي ينبني عليها المجتمع الديمقراطي ومتشبعا بالقيم الديمقراطية. وإذا كانت تلك هي الصفات الضرورية التي ينبغي أن يتحلى بها المواطن العادي، فما بالك بالنخب التي تعمل من أجل الوصول إلى مراكز القرار في الجماعة أو الدولة والمساهمة الفعلية في تدبير الشأن العام. وهنا يتضح مدلول المقولة المعروفة، وهي: "لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين"، لأنه لا يكفي أن الديمقراطية تصبح أمرا واقعا في الحياة العامة بمجرد وجود دستور وقوانين وأحزاب وصحافة وانتخابات ومؤسسات، وإنما تتوقف، بالإضافة إلى كل ذلك، على وجود المواطن الديمقراطي داخل أسرته وفي محيطه الاجتماعي والمهني والسياسي، أي أن تكون الثقافة الديمقراطية شائعة بين المواطنين العاديين والمناضلين السياسيين والنقابيين والفاعلين الجمعويين والمثقفين

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، "الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية"، مقال منشور على موقع:
http://www.ahali-iraq.com/printarticle.php?id=139&p9=index, Le 20/01/2018, a 9.00

والصحافيين والموظفين والمسؤولين الإداريين والقادة السياسيين والماسكين بزمام السلطة ومواقع القرار.[1]

وعلى خلفية كل ذلك، يتوجب الارتكاز على مأسسة السلطة، وهي مأسسة العملية السياسية في حد ذاتها، باعتبار أنها تعني احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية؛ مما يسهل على النظام السياسي اكتساب قدر يعتد به من الشرعية السياسية؛ ذلك أن التنظيم المؤسس للعملية السياسية بقدر المبادئ والقيم الديمقراطية للممارسة السياسية، يفيد في تحقيق خصائص قانونية للعملية السياسية إذا تمكنت المؤسسات من أن تنظم عملها شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات، وتعمل وفقاً لأحكام محددة وأسس للتوظيف والتمويل وتقويم الأداء، وتخضع لمقاييس معروفة وعلنية للنجاح والفشل وضبط للمراقبة، والمحاسبة. علاوة على عمومية العملية السياسية حيث يلغي العمل المؤسسي الاعتبارات الشخصية ويعتمد اعتبارات المواطنة ويركز عليها، وأخيرا يجب استقرار العملية السياسية لأن العمل في المؤسسات لا يتأثر بتغير الأفراد.[2]

بينما علاقات التسلط والرضوخ المنتشرة في الحياة الاجتماعية العربية والروح الاتكالية، تنعكس في نهاية المطاف على الحياة السياسية ذاتها، فيصبح من الطبيعي للإنسان العربي أن يتقبل أي نظام تسلطي، حيث أن هذا هو ما تعوَّد عليه طيلة حياته، ويصبح عنده إحساس بالعجز وعدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث أنه قد تعوَّد على وجود من يتخذ له القرارات في جميع جوانب حياته الأخرى، ولذا فأنه يتقبل وجود من يتخذ له القرارات بالنيابة عنه في المجال السياسي. وعلى أساس ذلك، تعتبر الديمقراطية حق المواطن الفرد في المشاركة في اتخاذ القرارات العامة، شريطة أن لا يغيب الإدراك بهذا الحق لدى المواطن العربي وشعوره بالعجز عن المشاركة في اتخاذ القرارات في الأمور التي تخصه، يجعله يقبل بوجود أي نظام تسلطي على أنه أمر يتفق مع طبيعة الأشياء في مجتمعه، بغضِ النظر عن مشاعره تجاه هذا النظام،

---

[1] العلمي عبد القادر، **في الثقافة السياسية الجديدة**. ط2، منشورات الزمن، 2013، ص43-44.

[2] عبد العظيم محمود حنفي، "النظم السياسية ومأسسة العملية السياسية"، انظر الرابط الإلكتروني:
minbaralhurriyya.org/index. php/archives/2485, le 03/02/2018, a 15.00.

وعادة ما تكون مشاعر سلبية مشوبة بالكراهية وعدم القبول لهذا النظام، يصاحبها إحساس بالعجز عن فعل أي شيء تجاه النظام أو تغيير سياساته.[1]

إن أي نضال يرمي إلى إقرار الديمقراطية في معناها الواسع، لا يمكن أن يؤتي ثماره إلا إذا كان مبنيا على نظرة شاملة للديمقراطية، لا تقتصر على الجانب الذي يعني الدولة وإنما تشمل أيضا المجتمع بأفراده وهيئاته. وكلما انتشرت الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع، وترسخ السلوك الديمقراطي داخل الأحزاب السياسية والنقابات وهيئات المجتمع المدني عموما، تعبدت الطريق أكثر نحو الديمقراطية. لأن الدولة والمجتمع كلا منهما يصب في الآخر، ولا يمكن للدولة إلا أن تعكس مستوى تطور المجتمع في شموليته وليس في أجزاء محدودة منه.[2]

فالديمقراطية أصبحت في عصرنا أكثر من ضروريا، وإذا أراد الفرد العربي أن يرفض دوره كرعية، يجب عليه أن يطمح إلى أن يتحول إلى مواطن، وهذا لا يتأتى إلا بتوفر مجموعة من الحقوق الديمقراطية لديه، ومنها، افتكاكه للحق في اختيار حكامه، مع إمكانية مراقبتهم، وعزلهم. بالإضافة إلى افتكاك حقه في حرية التعبير، وحقوقه الاجتماعية الأخرى، كحقه في إنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في المساواة مع تكافئ الفرص السياسية والاقتصادية.

إذن، لا يجب النظر إلى الديمقراطية من زاوية الممارسة داخل المجتمع، بل من ضرورة إرساء أسسها، وآليتها، والعمل بها كإطار أساسي، وفيما بعد، ممارسة المجتمع لها، على اعتبار ممارسة حقوق المواطنة، وعلى أساس ذلك، يصبح الحاكم يتمتع بالشرعية الحقيقية، الضامنة الوحيدة له لتبرير حكمه.

---

[1] محمد زاهي بشير المغيري، "العرب بين ثقافة الديمقراطية وثقافة التسلط": http://www.zahi.iwarp.com/arab_political_culture_and_democracy.htm, le 03/02/2018, à 18.00.

[2] العلمي عبد القادر، مرجع سابق، ص 195.

الخلاصة والاستنتاجات:

على سبيل الاستخلاص للمحاور المهمة الواردة في هذا الفصل، يمكن اختزال الأفكار الموجودة ضمنها، في أهمية دور الوسيط للحركات الاجتماعية، بين الدولة والمجتمع، في ظل غياب أو تغييب القوى السياسية والاجتماعية التقليدية في تحريك المواطنين، بغية المشاركة في العملية السياسية وتحويل آراءهم إلى خيارات سياسية واقعية. وحتى في حال وجود قنوات اتصال بين الدولة والمجتمع، فالملفت للانتباه أن هذه الآليات غالبا ما تكون غير فعالة، إما لعدم تفعيلها أو لاستخدامها بأساليب غير مجدية تخدم أهداف النظام السياسي القائم، وهذا الذي يشكل أحد الأسباب المفسرة لعدم وجود ديمقراطيات عربية، ويجعل المجتمع يلجأ من الحركات الاجتماعية، الدينامية الأساسية للتغيير أمام إشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية.

تطرقنا أيضا إلى هذه الإشكالية بتفكيكها وتحويلها إلى حتمية اجتماعية سياسية تطمح إلى بلوغ نمط من أنماط حكم جديدة وبديلة لما كانت عليه دول الربيع العربي. وتم ذلك وفق ما يجب أن يكون من بين الاختيارات العديدة للتحول، وبطبيعة الحال في السياق العربي من خلال الإسقاطات على ما هو موجود. وعناية منا في احترام مبدأ التدرج في الأفكار والتفكير، لم نصرف النظر على أهمية المهمة للحركات الاجتماعية خاصة والمجتمع عامة في رفع بعض التحديات في إطار الانتقال من نمط حكومي إلى آخر، مع الإشارة إلى أن ذلك لن يتأتى بدون طرح سؤال الشرعية، بحيث انه مقترن بعملية التحول الديمقراطي، وان الشرعية تعد العنصر الضامن لديمومة الأنظمة السياسية العربية. وتمت محاولة الإجابة عن سؤال الشرعية من خلال معرفة كيفية الفصل بين الأنظمة السياسية العربية وفق منظور **هدسون Hudson**، انطلاقا من مقياس تعامل الأنظمة السياسية العربية مع مسألة الشرعية، ومن خلال القاعدة المعمول بها في ما يخص الخلافة السياسية، وبالمقابل مع التركيز أيضا على البحث عن الأزمات السياسية ذات البعد النظمي في الدول العربية، بإعطاء الأهمية إلى ظاهرة التخلف السياسي باعتبار انه مقترن بالتنمية السياسية والتنشئة الاجتماعية.

الفصل الرابع: كيفية تعامل الأنظمة السياسية العربية مع الحركات الاجتماعية (نموذجي الجزائر وتونس)

الفصل الرابع:
كيفية تعامل الأنظمة السياسية العربية مع الحركات الاجتماعية (نموذجي الجزائر وتونس)

يعتبر الاحتجاج من أهم الأساليب المستخدمة في الحركات الاجتماعية، حيث يعبر عن مطالب المواطن من خلال الإضرابات والمظاهرات والمسيرات، فهو أسلوب عمل جماعي يهدف إلى الوصول إلى إعادة النظر في منظومة الحكم بواسطة إصلاحات جذرية من أجل تغيير الواقع؛ فالاحتجاجات الشعبية وبعد تصاعدها في أوائل سنة 2011، الناجمة عن درجة عالية من التذمر والغضب والإحباط داخل المجتمعات العربية، لا زالت المنطقة العربية تعاني من انتفاضات شعبية وحركات احتجاجية تعبر عن حالة الاحتقان والانسداد وتردي الأوضاع الاقتصادية، وسوء الأحوال الاجتماعية، إلى درجة بلوغها الإقصاء والتهميش السياسي الناتج عن التسلط والاستبداد الممارس من قبل لأنظمة السياسية على شعوبها.

وإذا ما نظرنا إلى تزايدها وتوسع نطاقها وكبر حجمها وتنامي وتيرتها، إنما تشير إلى معاناة في عمق الجسم الاجتماعي؛ ورغم تعرض هذا الأخير إلى زعزعته، إلا أنه بقي يرفض الأمر الواقع الذي فرضته عليه الأنظمة الاستبدادية، وصارت الشعوب تدعو إلى التغيير الجذري لتلك الأوضاع، ولو أن طبيعة تلك الحركات وأسبابها ونتائجها تختلف من حالة إلى أخرى. وبالتالي، إذا تجاهلت الأنظمة السياسية العربية الأسباب التي أدت إلى ظاهرة الاحتجاجات ولم تتعامل معها بالشكل الملائم فسوف يؤدي ذلك إلى اضطرابات عنيفة تصل حد السقوط في دوامة العنف والفوضى التي تهدد المجتمعات العربية في كيانها والدولة في مؤسساتها واستقرارها. وبالتالي، نتطرق إلى تجربة التحول السياسي والذي نعتبره لصيقا بالكثير من الحركات الاجتماعية في الوطن العربي وما أفرزته هذه الأخيرة من تطورات أشكال العنف السياسي، وممارسة القوة، وبخاصة كيفية تعامل الأنظمة السياسية العربية مع الحركات الاجتماعية، وذلك لاستشراف مستقبل الظاهرة الاجتماعية الاحتجاجية، وكذا مستقبل الأنظمة السياسية العربية.

1. خصوصيات الظاهرة الاحتجاجية في الدول العربية:

1.1. تغييب دور المجتمعات العربية في صنع السياسات العامة:

بالرغم من أن أغلب الجامعات الكبرى في العالم ما زالت تهتم بمفهوم النظام السياسي ومن خلاله مؤسسات الدولة والقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وانحسر هذا الاهتمام في البحث في مفهوم القوة، والقدرة، والنفوذ، ونظام الحكم... (الخ) إلا أن الواقع يفرض أيضا البحث وبنفس الاهتمام عن أهداف المجتمع كالأمن والرفاه الاجتماعي، عبر مشاركة المواطنين في رسم السياسة العامة وخصوصا في صنع القرار ذات الصلة بها. لذلك جاءت أهمية التركيز على السياسة العامة، كونها تعبر عن أداء النظام السياسي في تحقيق مثل تلك الغايات، فأصبحت أهمية دراسة السياسة العامة ضرورة ملحة تفتضيها اعتبارات علمية وإدارية وسياسية، كما أشار إليه **توماس داي** Thomas R. DYE في كتابه **Under standing public Policy فهم السياسة العامة** بالقول أن هناك ثلاث أسباب رئيسة تجعلنا نهتم بالسياسة العامة وهي:[1]

– أسباب علمية تتيح فهم القرارات السياسية لتعميق المعرفة بالمجتمع والمجتمعات الأخرى، فإذا تمت دراسة هذه الأسباب باعتبارها متغيرا تابعا، فهي تتيح البحث في القوى البيئية وخصائص النظام السياسي ودورها في صياغة السياسات العامة، وإذا تمت دراستها باعتبارها متغيرا مستقلا، فهي تدفع إلى البحث في تأثير السياسات العامة على البيئة والنظام السياسي، وفي كلتا الفرضيتين، فهي تؤدي إلى فهم أفضل للروابط بين البيئة والعمليات السياسية والسياسة العامة.

– أسباب إدارية تسمح بتطبيق المعرفة العلمية على المشكلات العملية، فدراسة السياسة العامة مهنيا، تفترض الإجابة على تساؤل محوره ما هي السياسات الملائمة للوصول إلى الأهداف المرجوة؟

– أسباب سياسية تشير إلى اختيار أفضل السياسات لتحقيق الأهداف العامة، فعلم السياسة لابد له من دور يلعبه في مواجهه الأزمات التي يمر بها المجتمع، وعلماء

---

[1] توماس داي، **مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الدكتوراه في كلية العلوم السياسية**، جامعة صدام، قسم السياسة العامة، 2001–2002.

السياسة لا بد لهم بالعمل على تطوير السياسة العامة وإثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الأداء الحكومي في الميادين المختلفة؛ وعليه، كلما كان هناك قدر من التفاهم والاتفاق بين النظام السياسي وبين المجتمع مما يحوي من ثقافات متعددة وكيفيه التعبير عنها والاستجابة لها، كلما كانت السياسة العامة أقرب إلى النجاح، ويتوقف ذلك على صفات معينه تجعل من الإيديولوجية الرسمية أكثر قدرة وفاعلية في تحقيق أهدافها، ومنها بالخصوص الاتفاق مع مصالح المجتمع. فعلى الأيديولوجية أن تكون ذات مضمون تجد فيه مختلف طبقات وفئات المجتمع الرئيسة ما يعكس أهداف هذه الطبقات والفئات ويعبر عن أمالها ويحقق مصالحها، وليس معنى هذا القول أن تكون الأيديولوجية توفيقية، أو تلفيقيه بالمعنى الذي لا يخدم المصلحة العليا للدولة، بل على العكس من ذلك، أن تكون ذات صيغه تعبر عن مجمل أهداف الأمة، فكلما كان للأيديولوجية مضمون قومي أشمل يتجاوز ويشمل الجماعات الفرعية تكون أكثر قدرة على التعبئة وأكثر قبولا لها، وبالتالي أكثر قدرة على تحقيق الأهداف.[1]

إذن، المراد من إعداد سياسة عامة، هو تحقيق أهداف تتمثل في محاولة الوصول إلى إشباع حاجات، بتحديد أو تعريف مشكلة ما قد تواجه المجتمع، وتصاغ في الإطار العام لهذه السياسة العامة الحلول للمشكلة، ثم تليها مرحلة اتخاذ القرار، وبعدها مرحلة تطبيق البرنامج، وأخيرا مرحلة تقييم النتائج بالتركيز على جانب مهم وهو الأداء الحكومي.

وعلى ضوء نوعية علاقة النظام السياسي بالمجتمع، ومن خلال الوسائل المستخدمة من قبل سلطة اتخاذ القرار، تتعدد الثقافات السياسية بين مشاركة أو خاضعة أو ثورية أو لا مبالية، وهي تعكس كيفية التعامل مع السياسات العامة للدولة.

ففي ظل الثقافة السياسة المشاركة يكون المواطن على درجة من الوعي السياسي ويكون لديه ميول للاهتمام بالعملية السياسية، بالإضافة إلى قدرته في التأثير فيها، حيث تعد هذه الثقافة إحدى الأدوات الأساسية في بناء المجتمع السياسي، الذي أساسه اتفاق أفراد المجتمع على شكل العملية السياسية بالتزام النخب الحاكمة بعدم تجاوزها لحدود

---

[1] تركي الحمد، "تكوين الدولة القطرية: المنظور الوحدوي"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 129، 1989، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص41–42.

السلطة السياسية الشرعية، مع التزام أفراد المجتمع، بالمقابل، بقرارات هذه السلطة، لتحقيق أهداف عامة تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية التعددية.[1]

وفي هذا النوع من الثقافة تكون السياسة العامة للدولة أقرب إلى النجاح لطبيعة العلاقة القائمة على التفاهم والحوار بين النظام السياسي والمجتمع، مما يعني قبول المجتمع بالعملية السياسية، وبالكيفية التي يصنع بها النظام السياسي السياسة العامة، مقابل استجابة النظام السياسي لمطالب المجتمع، وهو ما يؤدي بالمحصلة إلى ترسيخ شرعية النظام السياسي واستمراره واستقرار الوضع العام.

أما بالنسبة للثقافة السياسية الخاضعة، فيكون المواطن فيها واعيا بدرجة كبيرة بالنظام السياسي وما يصدر عنه من سياسات عامة، هذه الحالة تجعل منه يشك في قدرته على التأثير في السياسة العامة، حتى لو حاول ذلك، فيصبح شعوره مجرد من فعاليته السياسية، ويشعر بأنه سلبي، وفي مثل هذه الثقافة، يكون النظام السياسي قليل الاستجابة إزاء حاجات المواطن.[2] وغالبا ما نلاحظ هذا النوع من الثقافة في الدول العربية، حيث نجد فيها النظام السياسي يستمد شرعيته من حالة احتكار للسلطة، حتى ولو أننا نجد أحيانا البعض من أنظمة الدول العربية تسمح بقدر محدود من التعددية السياسية، لكنها لا تسمح بالمعارضة المعلنة، ولا بقيام منافسة سياسية منظمة من خارج إطار الحزب الحاكم.

أما في حالة الثقافة السياسية الرافضة لنظام الحكم التسلطي، فيندرج عنها نوع من الشرخ وسط المجتمع، وغالبا ما يدور الانقسام حول شرعية النظام، وفي خضمه يكون للمواطنين وجهات نظر مختلفة بالنسبة لبعض القضايا الحساسة، مثل طبيعة النظام، ويستتبع ذلك عادة، الانضمام إلى أحزاب سياسية مختلفة أو مجموعات مصالح، ويؤدي هذا الاختلاف إلى التأثير على السياسات العامة للدولة.[3]

---

[1] مها عبد اللطيف، "معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، عدد 4، 1998، ص 183.

[2] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**. ط2، بغداد: مطبعة التعليم العالي، 1990، ص 345.

[3] غابرييل الموند، جي بنجهام، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**. ترجمة، هشام عبد الله، ط1، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 188–189.

ولذلك وجب علينا قبل التطرق إلى المطالب الشعبية في الوطن العربي، أن نعرج على جانب السياسة العامة لأنه يحمل في طياته الأسباب التي أدت بالشعوب العربية إلى رفع مطالب ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية ثم سياسية، والنتيجة فشل السياسات العامة العربية. ولأن هناك علاقة تربط النظام السياسي بالسياسة العامة من خلال الأدوار التي تلعبها المؤسسات والقوى المكونة للنظام السياسي الرسمية، وغير الرسمية في صنع السياسات العامة. ومن خلال عملية إبراز هذه الأدوار سوف نصل إلى معرفة أن كان للمجتمعات العربية هي الأخرى دور تشاركي وفق صيغ متفق عليها، أم غير ذلك، في صنع السياسات العامة المعنية بها مباشرة من حيث مردودها، وإعادتها إيجابيا إلى المجتمعات العربية.

فالسياسات العامة من خلال مراحلها التي تبدأ بالصنع وتنتهي بالتنفيذ، يمكن تقييم أهدافها بحسب نوعية أداء المؤسسات الحكومية، وبالنتيجة النظام ذاته، وذلك طبقا لمتطلبات المصلحة العامة أي متطلبات المجتمعات العربية التي تسعى أكثر من غيرها إلى بلوغ ما يوفر ويحقق لها الأمن والاستقرار، وبالتالي، فإن الوصول إلى نتيجة قد ترضي الشعوب العربية من عدمها في تحقيق تلك المتطلبات، يعتبر بمثابة المؤشر الرئيسي للأمن و الاستقرار في الدول العربية، وبالضرورة يعتبر كذلك مؤشرا هاما لاستمرار النظام السياسي، ولو سلمنا بأن النظام السياسي لا يعنى بكل المعايير اللاصقة بالحريات والحقوق، ذلك لأن طبيعة النظام السياسي في حد ذاته، ونمط الحكم فيه، لا يعنيان شيئا في الدول العربية إذا كان المستوى المعيشي والرفاه متوفرين. لكن أغلب الدول العربية قبل نشوب ما سمي بالربيع العربي الذي فرض الكثير من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بصرف النظر على جدية وفعالية هذه الإصلاحات، كانت مؤسساتها الرسمية، تحديدا التنفيذية، أو بعبارة أدق، الجهاز الإداري، تفتقد للاستقلالية في العمل السياسي وتنفيذ السياسات العامة، مما أدى إلى انعدام التوازن بينها وبين المؤسسات غير الرسمية، كالأحزاب، والنقابات، والمجتمع المدني، والإعلام، والرأي العام... وغيرها. بالإضافة إلى ضعف قنوات الاتصال، أن لم تكن أحيانا منعدمة تماما، بين النظام السياسي بصفته الهرم الأعلى للسلطة، وبين المجتمع، وفي هذه الحالة تبرز سيطرة وهيمنة السلطة التنفيذية على عمليات صنع وتنفيذ

السياسات العامة، باعتبار أن الحكومات العربية هي التي تتولى لوحدها وبدون إشراك أي فاعل من الفاعلين السياسيين صياغة وتنفيذ أغلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بداعي أن المواطن والمجتمع المدني ككل يفتقد للنضج الاجتماعي وللوعي الجمعي، وليس لديه معلومات، ولا تصور، ولا رؤية عن النظام السياسي، ولا يؤمن بأهمية دور الفرد ودور الجماعة في صنع السياسات والتأثير فيها. ومهما يكن من أمر، فمن الجانب النظري بإمكان المجتمع المدني أن يلعب دورا مهما في تفعيل البعد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لما يمتلك من مقومات إيجابية، كتلك التي تحوز عليها الجمعيات الناشطة التي تتقدمها نخب مثقفة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، قد يقوم المجتمع المدني أيضا بدور فعال في التنمية المحلية كونه، على الاقل، على دراية بالشأن المحلي، وكذا الخصوصيات الثقافية للمجتمع وطاقات المنطقة وثرواتها المعدنية، إلا أن الواقع الذي يعكس المستوى المتدني والسيئ للكثير من مكونات المجتمع المدني العربي، جعل الأخير غير فعال، ما أثر سلبا بشكل كبير على المشهد الاجتماعي والسياسي والثقافي. وبالتالي أفرغت من محتواها مكونات المجتمع المدني، إذ أصبح ينقصها الحس المدني والوعي الجمعي وصارت تحت طائلة سلطة الدولة.

وعموما، يمكن القول أن الدول العربية تعبر عن حالة هيمنة المؤسسات التنفيذية على باقي المؤسسات، وينجم عن ذلك فقدان الحلقة الوسيطة بين النظام السياسي والمجتمع والمتمثلة في مكونات المجتمع المدني او بتسمية اخرى فعاليات المجتمع المدني، وهذا ما ادى بالسياسات العامة في البلدان العربية إلى العجز عن تلبية مطالب الأفراد، وتصبح لا تحقق جميع تطلعات المجتمع كونها لم توفق على مستوى الأداء التوزيعي للموارد الاقتصادية، بل تصبح لا تتميز بطابع الاستمرارية كون هشاشة الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى غياب آليات تضبط وتنظم العلاقة بين فئات المجتمع فيما بينها وبين النظام السياسي. فهذه الحالة تشبه حالة القطيعة بين فئات المجتمع والنظام السياسي، الأمر الذي يتطلب بالضرورة العمل على أن تكون السياسات العامة قائمة على تمثيل مصالح المجتمع المختلفة، بتحقيق قدر من التوازن في ظل الاتفاق بين مؤسسات النظام السياسي والمجتمع؛ فتنعكس النتيجة على تحسين علاقة النظام مع المجتمع، ما يعني تحقيق حالة الاستقرار المجتمعي وكذا الاستقرار السياسي كتحصيل

حاصل، اللذين يحققان متطلبات التنمية الشاملة بتعزيز الاندماج الوطني ومن ثم الحفاظ على الوحدة الوطنية.

لكن في الدول العربية، دائما ما نكون أمام تعارض بين الثقافة السياسية للمجتمع والثقافة السياسية للنخبة الحاكمة، بمعنى أعمق، يكون هذا التعارض بين الأيديولوجية الرسمية المهيمنة والثقافة السياسية للمجتمع من الأسباب الأساسية في فشل السياسات العامة للدولة عل اعتبار امتلاك النظام السياسي لثقافة لا تعكس خصوصية المجتمع، مما يؤدي إلى نشوب حالات العنف وعدم الاستقرار.

بالتالي، تتعرض تلك السياسات العامة إلى تحريفات في محتواها عند تنفيذها نتيجة أيضا طبيعة الجهاز البيروقراطي على مستوييه المركزي والمحلي؛ هذا وبالإضافة إلى أن تلك السياسات نادراً ما تخضع إلى عملية التقييم بغية معرفة آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع والبيئة ككل.

فكل العوامل التي سبق ذكرها أدت إلى فشل السياسات العامة في تحقيق الأهداف العامة، بل أسوأ من ذلك، كانت السياسات العامة في خدمة مطالب ومصالح فئة معينه في المجتمع تمتاز بعلاقاتها وارتباطها بالنخب الحاكمة، على حساب الفئات الأخرى لذلك كانت السياسات العامة في ظل ذلك الوضع سياسات نخبويه وفئوية وفي إطار ضيق للغاية.

2.1. المطالب الشعبية للثورات العربية ومبدأ التدرج:

للتعرف عن المطالب الشعبية، يجب المرور عبر الأسباب التي كانت وراء انطلاقة الثورات العربية، وذلك بالإشارة إلى أنه كانت توجد ظروف عامة ومشتركة في مختلف الدول العربية، نذكر على سبيل المثال ظاهرة الاستبداد، وتفشي الفساد، وتدني المستوى المعيشي للمواطن، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية المتعلقة بالرفاه وكذا البعد الذاتي والذي يعتبر هو أيضا من الأسباب الموضوعية المضافة لنشوء الثورة.

فالأوضاع في العالم العربي قد تكون على العموم أوضاعا متشابهة، وهي التي دفعت نحو الثورات بدءاً من تونس ثم مصر فليبيا ثم اليمن فسوريا.

لكن البداية الأولى واشتعال فتيل الثورة في كل دولة من الدول العربية جاء انعكاسا لخصوصية كل دولة، فالظرف العام أوجد الأسس الموضوعية للثورة (الاستبداد وتفشي الفساد...)، لكن بداية كل ثورة في كل دولة من الدول العربية تعود إلى خصوصية تلك الدولة، وعامل المباغتة في تونس يشكل أكبر وأوضح دليل، فكان بمثابة فتيل للثورة الشعبية، لكن كان أيضا في حد ذاته حدثا قدريا أوجد هذه الثورة. ثم انتقلت إلى مصر التي كانت بدورها تخيم فيها هي الأخرى بعض الظروف الشائكة هيأت لقيام الثورة، نذكر على سبيل المثال انتخابات مجلس الشعب التي صودرت فيها إرادة الشعب واعتبرت تلك المصادرة استفزازا للشعب المصري. وجاءت بعدها الحالة اليمنية، فسارت الأمور على أساس أن الحراك داخل النظام السياسي كان يعكس تعويل القوى السياسية الموجودة في الساحة العامة على التشارك مع النظام في إصلاح الأوضاع، لا الصراع، إلا أن مساعي هذه القوى السياسية فشلت في تلك البلدان بسبب سيرورة النظام في خطوات عديدة ومتقدمة في مرحلة الاستبداد والاستفراد والاستحواذ على السلطة، والثورة والقرار في أن واحد، بغلقه كل المنافذ للإصلاح السياسي، ما جعل القوى السياسية في المقابل تعبئ الشارع العربي للمضي في عملية التغيير من الشعب وبالشعب، فانتشرت الاحتجاجات على إثر الزخم الكبير الذي أصبح عاملا تحفيزيا للانتقال من مطلب الإصلاح السياسي إلى مطلب التغيير الشعبي، فجاءت الثورة التونسية، ثم الثورة المصرية، فالثورة الليبية وبعدها الثورة اليمنية.[1]

وبالرجوع إلى مجمل القضايا المطروحة ضمن المطالب الشعبية، يمكن استخلاصها في المطالبة بالدرجة الأولى بالخوض في إصلاح اقتصادي وتنموي في الوطن العربي في سياق ما يمكن تسميته بمطلب "لقمة العيش"، اي مطلب فحواه **اصلاح سياسي**، وما زاد في أحقية الشعوب في المطالبة بمستوى معيشي محترم، هو الأموال الطائلة التي تنهبها الأنظمة والمكدسة في البنوك الغربية، ثم في الدرجة الثانية، المطالبة بفسح المجال أمام الحريات... اي مطلب فحواه **تحديث سياسي** فكانت الشرارة التي انطلقت من تونس هي التي كسرت هاجس الخوف لدى الشعوب العربية وبعدها امتدت

[1] ناصر الطويل، "المطالب الشعبية في الثورات"، **مجلة الشرق الأوسط**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص 13-14.

الثورة شيئا فشيئا إلى دول عربية أخرى. هناك أيضا طرح قضية أخرى وهي قضية الديمقراطية كمطلب ملح للجماهير العربية التي استفاقت وأصبح لها نضج ووعي سياسي كبيرين، وقد لوحظ ذلك في تونس ومصر، في سوريا واليمن وغيرهم من البلدان العربية، بالرغم من أن هناك من يدعي أن الديمقراطية هي بالأساس مطلب غربي، كون الولايات المتحدة كانت دوما تنادي بشرق أوسط جديد تسوده الديمقراطية. أما المطلب الأخير فيرجع إلى وجوب تغيير الأنظمة العربية لسلوكياتها، خاصة في تعاملها مع الغرب، وعلى تحول موقفها، من التبعية إلى الندية.[1] ثم تطورت الامور لتتحول إلى مطالب قصوى جوهرها التغيير المطلق، اي الاطاحة بالنظام كله بمعنى التحول الديمقراطي الإحلالي.

كما أن الدول العربية فشلت في مشروع الدولة الوطنية، وهذا انعكس على البعد الثقافي للحراك، فأصبحت عاجزة عن تحويل سلطتها المادية إلى سلطة رمزية تستطيع من خلالها السيطرة على المجتمع الذي صار اليوم مرتبطا بعوامل ثقافية كونية نتيجة تعميم مفهوم العولمة، بعد فواتها لفرصة رسم ملامح الدولة الوطنية بمفهومها الواسع، تسودها روح المواطنة، والحرية، ويعتمد فيها مبادئ المشاركة السياسية والولاء إلى المجتمع والوطن...، والثقافة المؤسساتية والاحتكام للقانون. في مقابل ذلك، التخلي عن كل القيم التقليدية المؤثرة في الموروث الثقافي مثل الولاء إلى القبيلة، وتخلص المجتمع من حالة الاستقالة، والاتكال على المحسوبية والجهوية والولاء، ولهذا المطلب طابع التحديث السياسي.[2]

يتضح من خلال ما سبق أن المطالب الشعبية كانت تخضع لمبدأ التدرج، فقضية الحراك العربي تحت عنوان الإصلاح والتحديث السياسيين الذين كانا عبارة عن تحدي للسلطة، يستدعي في دراستنا معرفة كيفية تناول جوانبه، خاصة كيفية التعامل معه من قبل الشعوب العربية، وكذا النظام السياسي والقوى السياسية المختلفة، بغية الوصول

---

[1] إبراهيم أبو جابر، سليم الجبوري، بيان العمري، "المطالب الشعبية في الثورات"، **شهرية الشرق الأوسط**، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط 2011، ص 20-21.

[2] محسن مصطفى، "أسباب الثورات العربية من منظور العلوم الاجتماعية"، في أبو زيد سمير (وآخرون)، **حوارات ما بعد الثورة**. لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 92-93.

إلى معرفة قدرة تلك الحركات الاحتجاجية وكذا النظام السياسي في محاولة تجنيب المنطقة العربية استعمارا جديدا تحت راية حتمية إرساء الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان، كما هو الحال في ليبيا ودول عربية أخرى. إنما هذا لا يمكن تحقيقه في المنطقة العربية إلا عن طريق توفير بعض الشروط التي من خلالها تصل الشعوب العربية إلى تطلعاتها، أي إنهاء الاستبداد ورفع الظلم، ومحاربة الفساد، وإقامة أنظمة حكم راشدة تأخذ شرعيتها من الشعب وتتعامل مع القوى العالمية من منطلق الندية لا التبعية. ولذلك نرى أن الأمر أصبح يشكل موضوعا استراتيجيا محضا بالنسبة للحركات الاحتجاجية والنظام السياسي، وحتى النظام الدولي. ولذلك، أضحى النظام الدولي يقدم طروحات تتلاقى والحراك العربي على خلفية حماية مصالح القوى الكبرى في المنطقة العربية ككل، بتقديم وسائل مختلفة للأنظمة السياسية من جهة، والقوى الفاعلة في الحراك الاجتماعي من جهة أخرى، وهذا ليس بمفارقة بل هي استراتيجية.

لكن يبقى الأشكال مطروحا فقط في إمكان إيجاد عامل محفز يجعل الشعوب تلتف حول المطالب التي تنادي بالإصلاح والتغيير. فكان للإعلام ولشبكات الاتصال المختلفة دورا كبيرا في المزج بين شعارين، الأول يرتكز على التحديث، والثاني يرتكز على الإصلاح، وذلك على اعتبار أن الشعوب تحبذ بالدرجة الأولى الإصلاح (إصلاح الوضع القائم)، وفي حال تشريح هذا الأخير من حيث البعد السياسي، نكون بالتالي أمام حالة تعكس التغيير (أي تغيير نظام الحكم في معناه الواسع)، وعلى إثر ذلك تتحول المطالب من مطالب شعبية تتعلق بلقمة العيش إلى مطالب إصلاحية واسعة يمكن أن تغير في النظام السياسي في نهاية الأمر.

ولكون القضية لا تتعلق بالهيمنة فحسب توجب علينا التساؤل حول: "من يستثمر في الثورات الشعبية" ؟

والجواب يكون على النحو التالي:[1]

[1] إبراهيم أبو جابر، سليم الجبوري، بيان العمري، مرجع سابق، ص 15-17.

– القوى السياسية المنظمة بحكم تمتعها بالقدرة على جعل كل ما يحصل من حالات في دول الحراك حصباء **Un brasier** لمشروعها الذي قد يكون هو المشروع الإصلاحي.

– القوى الدولية، وهي الأخطر حيث بإمكانها سرقة الثورة.

– القوى الشعبية الخارجة عن النطاق السياسي، والتي تستطيع أن تفرض نفسها في خضم الحراك الشعبي.

فبعد التطرق لمطالب الشعوب في إطار الحراك الاجتماعي وكذا طرحنا السؤال حول من يستثمر في هذا الحراك الاجتماعي، ولكي نصل إلى النتيجة المحتملة، نطرح فرضيتين:

– **الأولى** تتعلق بالعيش في أجواء هادئة، وهنا يكون الإنتاج مرتفعا وكل ما يصدر من قرارات السلطة يكون له طابع ديمقراطي، وأي نتيجة سوف تخدم المصلحة العامة، أي مصلحة الشعب والقوى السياسية. ومثال على ذلك الدول العربية النفطية

– **الثانية** عندما نعيش في أجواء مضطربة أمنيا يكون الوضع عكس الفرضية الأولى، بالإضافة إلى أن أي مشروع طائفي يجد في الوضع الأمني أرضية ملائمة تسهل له النمو، وبالتالي تصبح الأجواء المنفلتة درعا كافيا للتدخل بالنسبة للقوى الدولية.[1] ومثال على ذلك ليبيا واليمن.

عموما، نلاحظ أن بداية هذه الحركات الاحتجاجية كانت في الأول عفوية وغير منظمة، والتنظيم للأداء لم يأت إلا فيما بعد، وخير دليل على ذلك حالة مصر، عندما دخلت الأحزاب الثورة، ومثال ذلك تونس التي كانت تعتبر من أكبر الدول العربية قمعا، عندما احتضنت القوى السياسية المختلفة الثورة، والأداء خضع لمبدأ التنظيم تدريجيا.

أما عما هو شائع بأن هناك وجود أذرع غربية في الثورات العربية، على خلفية أن الغرب كان يسعى لإصلاح الشرق الأوسط، فهذا ليس قطعيا إذ ليس له دليل علمي أو حتى دليل ملموس، ويمكن تدعيم هذا الطرح، بأن الغرب لم يكن يعلم بثورة تونس

[1] نفس المرجع السابق الذكر ص 18–19.

التي جاءت بغتة. ومثال على ذلك الجزائر، حتى ولم نصنفها ما بين دول الربيع العربي. بالإضافة إلى أن ما يجري إلى حد الآن في ليبيا واليمن وسوريا وغيرها، ليس في صالح الغرب، مما يؤدي بنا إلى القول بأن فكرة "الأيادي الخارجية" ليس إلا وهم لتعبئة الرأي العام العربي من قبل أنظمته السياسية ومواجهة الفاعلين في الحراك الاجتماعي؛ ولذلك فإن الثورات العربية في بدايتها هي عمل احتجاجي شعبي غير منظم، بل تم تنظيمه فيما بعد، بمشاركة الأحزاب السياسية وغيرها من القوى السياسية الفاعلة. أما بالنسبة للمألات، فيجب أن نفرق بين المألات الثورية من جهة، والمألات التصحيحية من جهة أخرى. فبالنسبة للأولى، هي ليس بالقريبة وقد تكون لها عدة نماذج وقد يكون المخاض فيها صعبا، وربما يكون فيها الصراع الداخلي شديد، وقد يمتد هذا الصراع إلى أن يكون حتى مع الغرب.[1] أما بالنسبة للثانية، فالملفت للانتباه أن المطالب الشعبية في الوطن العربي كانت في البداية موجهة للنظام، ما جعل الأمر يزداد صعوبة في معالجة معضلة العملية الاسترجاعية، هو أن النظام السياسي أو الأنظمة السياسية العربية واجهت هذه المطالب باستخفاف، وهذا ما يفسر صعود المطالب من طابعها الاقتصادي الاجتماعي إلى طابع سياسي محض يكمن في رفع شعار جديد ألا وهو "**إسقاط النظام**"، حتى وأنه من المعروف في الوطن العربي أن الأنظمة السياسية، وبتواطؤ مع النخب هي التي تسببت في تأصيل الاستبداد والفساد.

لذلك أشرنا إلى وجود مآلين، كون مآل الثورة يكون حسب تحليلنا متغير تابع للمتغير المستقل المتمثل في مآل المطالب الشعبية.

بالإضافة إلى ما سبق، وفي نفس السياق، يجب أن ننوه إلى أن ما يجعل مستقبل الثورة يطغى عليه نوع من الضبابية ويدفع إلى المجهول، هو عدم قدرة الأنظمة العربية على إدارة المرحلة الانتقالية، هذه المسألة تشكل صعوبة بالغة في إدارة الأزمة في حد ذاتها، لأنها تتطلب الإبداع والابتكار والتحكم في آليات ليس فقط في حل الأزمة ظرفيا، بل وأكثر من ذلك، في إنهاء الأزمة. ومثال على ذلك تونس.

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 20.

في المقابل هناك من يقول بأن الأمور لا تأتي اعتباطا وليس من المنطقي أن تكون للحركات الاحتجاجية العربية بداية بدون مقدمات، على خلفية الفجوة الحاصلة بين الشعوب العربية وأنظمتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي اتسعت وتراكمت مع مرور الزمن. فبالنسبة لأصحاب هذه الأطروحة، كلما ازدادت هذه الفجوة كان توقع الثورة أكثر، فهم يستعينون بالمقارنة بين الأردن وتونس، حيث يقولون بأن الثورة في دول الخليج بصفة عامة، وتحديدا الأردن في مثالهم، تكون أقل الاحتمالات في الأردن مقارنة بتونس، وذلك بالنظر إلى شمولية النظام السياسي التونسي، وأهمية الفجوة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى الفجوة الإنسانية بين النظام السياسي التونسي قبل الاطاحة به وبين الشعب التونسي.[1]

ومن خلال ما سبق يبرز الطابع السوسيواقتصادي للحركات الاحتجاجية العربية، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على عجز واضح في إدارة الشأن العام في الوطن العربي، بالرغم من أن هناك فرص عديدة متاحة من أجل تحسين الأداء الحكومي بحكم وجود موارد مالية تحت تصرف الكثير من الأنظمة السياسية العربية.

مع الملاحظة وفيما سبق قوله فإن المجال السوسيواقتصادي لا يقلل من أهمية الطابع السياسي لهذه الحركات الاحتجاجية، فالمطالب تتنوع حسب التحولات للمصالح وحسب انتشارها و مآلاتها وكذا ردود الفعل من حيث مخرجات النظام السياسي، وذلك لأن المطلب السياسي أصبح مشروعا ولم يكن هاجسا كما كان الحال قبل الظاهرة الاحتجاجية في تونس، التي كسرت مثل هذه الطابوهات، إذ أنه قبل شرارة تونس كانت الأنظمة السياسية العربية رافضة تماما لأي محاولة إدخال البعد السياسي في مطلب احتجاجي مجتمعي، كون ذلك يعتبر بمثابة طعن في شرعيتها، في مقابل رضاها بكل الاحتجاجات ذات البعد الاجتماعي. وهذا الاسلوب تندرج فيه الجزائر وكذا المغرب.

بعبارة أخرى كانت الأنظمة السياسية العربية تقبل بالاحتجاج مهما كان حجمه شريطة أن لا يكون موسوما بالمعارضة السياسية. لكن مع الترويج الكبير لمفهوم الديمقراطية عبر أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، اللتين عرفتا موجة للديمقراطية، قبل

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 33.

امتدادها إلى الوطن العربي، وكذا احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وانتشار مبدأ الالتزام بالحقوق والواجبات للمواطن، أصبح العمل الاحتجاجي يتطلب أكثر تفاعلا مع البيئة الديمقراطية باللجوء إلى الأساليب التفاوضية، إلا أن المجتمعات العربية وبحكم أنها تفتقر إلى الديمقراطية والحريات الفردية، لجأت حتميا إلى الفعل الاحتجاجي العنيف والعشوائي، بالإضافة إلى افتقارها للهيكلة ولأدنى تنظيم في بداية احتجاجاتها، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، وعوض معالجة قضايا الشعوب العربية لما تعيشه من إقصاء وتهميش، سعت الأنظمة السياسية إلى اختيارها للمعالجة الأمنية بتشديد الرقابة على الأشخاص وتوصيف المعارضة للنظام بالعصيان المدني، على اعتبار أن المطالب السياسية طالما تكون مرادفة للمطالبة بتوفير الحريات، وإدخال إصلاحات جذرية على منظومة الحكم، وهذا في حد ذاته يعتبر عاملا من عوامل التفسير لتصعيد المطالب إلى حد رفع الشعار المتمثل في إسقاط النظام عندما يظل دور النظام دون تطلعات المواطنين، أو لم يستجب النظام لمطالبهم الأصلية. وقد لاحظنا ذلك في احتجاجات تونس عندما رفعت في بداية الثورة الشعبية مطالب تمثلت في " **العدالة، والكرامة، والحرية**" ثم وبعد ردود فعل من النظام بأسلوب القهر والعنف، صعدت المطالب واستعملت عبارة " **Dégage** " "**ارحل**"، وحدث نفس السيناريو بعدها في مصر، عندما اشتدت الأمور، فجاءت عبارة "**ارحل**"، ثم في باقي دول الربيع العربي، صارت عبارة "**الشعب يريد إسقاط النظام**" متداولة بشدة.

وننوه بأن الاختلاف الموجود في هذه العبارات يرجع إلى الموروث الثقافي الخاص بكل مجتمع.

3.1. الحركات الاحتجاجية وتجنبها التدخل الدولي:

يقصد بالتجنب، كيفية إعداد استراتيجيات للحركات الاحتجاجية العربية للابتعاد عن التدخلات الأجنبية، بمعنى كيف يمكن العمل داخل الحراك العربي دون اللجوء للتدخل الأجنبي أو دون الاستعانة بالهيئات القضائية الدولية كالمحكمة الجنائية الدولية

أو محكمة العدل الدولية، أو أي موقف دولي داعم ومؤيد أو معارض للحركات الاحتجاجية، أو حتى دون إعطاء الفرصة للقوى الأجنبية للتدخل.

بمعنى أدق، وفي ظل عدم قدرة الأنظمة العربية على الاستفراد بالشأن الداخلي، كيف يمكن المحافظة على زخم الثورة وضمان فرص نجاحها بدون احتوائها من الآخرين. وبالتالي، ما هي استراتيجية الثورة التي تمكنها من البقاء بعيدة عن التدخلات الأجنبية ووقوفها مع الأنظمة السياسية الاستبدادية، خصوصا التدخلات الغربية غير العربية؟

قبل الجواب عن السؤال، جدير بأن نشير إلى أنه لا يمكن تصور ثورة أو ثورات بمعزل عن التدخل الدولي، أو على الأقل عن رغبة القوى الإقليمية والدولية، سواء أكانت عظمى أو متواضعة من حيث القوة والنفوذ والقدرة على التدخل. ذلك لأن مفهوم العزلة السياسية قد ولّى منذ أن أصبح مصطلح العولمة يسود العالم، وكذلك لأن الدول المحيطة أو الأجنبية، مثلها مثل القوى السياسية والاجتماعية العربية هي دوما ما تكون براغماتية وتفكر أيضا في مصلحتها تحت غطاء القيم وحقوق الإنسان والديمقراطية.

إن ما يطمح إليه الغرب هو رغما عن إرادة أصحاب المشروع الأصلي، أي الفاعلين داخل الحراك الاجتماعي العربي، الذين يطمحون إلى صنع عملية التغيير بأيديهم[1]، فالقوى الأجنبية تكون لها هي الأخرى أجندة سياسية تحتوي على مشروع نفعي من خلال ما يجري من أحداث حولها أو حتى بعيدا عنها، وظاهرة العراق وليبيا وسوريا واليمن، تشكل أبرز مثال عن ما يمكن توقعه عندما يكون صنع التغيير بأيادي أجنبية، إذ يترتب عن ذلك اضطرابات وتقلبات قد تدوم عقودا عدة، لأن النظام الجديد الناتج عن عملية الإطاحة بالنظام السابق، إن وجد، يكون عبارة عن منظومة ديمقراطية في الشكل وفوضوية في الموضوع، وإن لم يوجد، فتلك هي الكارثة الكبرى، شبيهة بعملية إجهاض ومتمثلة في الفوضى الخلاقة.

إذن، فالخطر من وراء التدخل الدولي هو مبرر بوجود مشاريع أجنبية، كالمشروع الإيراني والمشروع التركي والمشروع الأمريكي والمشروع الإسرائيلي،

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ونفس الصفحة.

وكل هذه المشاريع مضبوطة بأولويات، حيث ما ينطبق على مصر قد لا يصلح في سوريا، وما ينطبق على سوريا قد لا يصلح في العراق، وهكذا، لذا كان يستوجب على بلدان الربيع العربي أن تضبط هي أيضا استراتيجيات تكون بحسب ما تضبطه الدول الأجنبية من أولويات.

إن الرد عن السؤال السابق حول استراتيجية الحركات الاحتجاجية العربية الهادفة إلى الابتعاد عن التدخل الأجنبي، أن تدرك أولا أن للثورة ظاهرتين مترابطتين هما:

- ظاهرة الاستبداد السياسي، ويشكل الخطر الداخلي
- وظاهرة التدخل أو التغريب، ويشكل الخطر الخارجي

عن الظاهرة الأولى فهي تعني أن الثورة تعبر عن رفض الاستبداد الداخلي، أي رجوع الشعوب العربية المنتفضة ضد أنظمتها المستبدة إلى الذات، ونتيجة ذلك تؤدي بنا حتميا إلى الانتقال إلى الوقوع في الظاهرة الثانية، حيث أن هذه الشعوب المستبدة ترفض أي تدخل خارجي سواء أثناء الحراك، أو مستقبلا، أي عندما يتعلق الأمر بإعادة بناء الدولة بعد الإطاحة بالنظام السابق.[1]

وطالما أن للحركة الاجتماعية ذات الطابع الاحتجاجي والحاملة لمطالب شعبية، مجموعة من الأهداف يشارك فيها كل أفرادها، وإن أرادت تحقيق تلك الأهداف وتفادي التدخل الأجنبي، فلا يمكن أن نتصور فعالية هذه الحركات دون توفر مجموعة من الشروط:

أولا: وجود حد أدنى من التنظيم، وذلك لأن التنظيم وما يستتبعه من آليات وقواعد وسلوك وتعبير، يدخل ضمن الشروط الأساسية لضمان نجاح أي مشروع احتجاجي بعيدا عن فكرة احتوائه من طرف الغير. ومهما اختلف التنظيم سواء في درجته ومستواه وحتى أسلوب تأطير الاحتجاج، وذلك باختلاف الحركات الاجتماعية، يبقى التنظيم وما يليه من تدابير، من المحددات الأساسية للبنية التحتية للفعل الاحتجاجي.

إن ما رأينا في أحداث جانفي 2011 عجز واضح لكل الفاعلين غير الرسميين المحتجين في تأطير الحراك وإعطائه دلالة سياسية، إذ لاحظنا سيطرة الفئات البسيطة

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 38-39.

على الأحزاب وحتى على النقابات التي اكتفت بما هو معروف عنها أي مطالب فئوية محضة، ما سهل المهمة للسلطة السياسية في الدول الثرية في احتوائها، وهذا الذي زاد من التعقيد في المسار للحركات الاحتجاجية، وذلك بحكم اقتصارها على المطالبة بمعالجة الوضع المادي على حساب المعالجة السياسية.

ثانيا: وجود خطاب مؤطر وموجه، إذ لا يمكن تصور حركة اجتماعية خاوية من خطاب مؤطر ومؤجه للاحتجاج، حيث إذا كان شرط التنظيم يعكس البنية التحتية للفعل الاحتجاجي، فالخطاب هو بدوره يعكس البنية الفوقية للحركة الاجتماعية.

ثالثا: توفر عنصر المال، ويعني إدراج هذا العنصر في قائمة الترتيبات التنظيمية، كونه يدل على المبنى (التنظيم) وعلى المعنى (الخطاب)[1].

رابعا: حتمية تفاعل الحركات الاجتماعية مع البيئة ووجوب تكيفها مع التطورات، وذلك كون هذا العنصر يعتبر أيضا هام باعتبار أنه يسهل عملية تفسير الظاهرة الاحتجاجية من حيث تغيرها، من خلال تفاعل أفرادها فيما بينهم وفي أن واحد من خلال تفاعلها مع بيئتيها الداخلية والخارجية، وعلى وجه التحديد، النظام السياسي المخاطب من طرفها، إذ أنه من غير المعقول أن يكون مجرى حركة احتجاجية محدد مسبقا، بل هو نتاج علاقة تفاعلية بين هذه الحركة وبيئتيها الداخلية والخارجية.

وعن تكيف الحركات الاجتماعية في الوطن العربي مع التطورات، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، تعميم مبدأ الديمقراطية ومبدأ حقوق الإنسان، تدويل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من خلال مأسسة آليات اختيار ممثليها بإقامة انتخابات نزيهة وشفافة.

بالمقابل، وفي نفس السياق، أي فيما يخص الحفاظ على المسافة بين مجرى الأحداث في الوطن العربي وفكرة التدخل الأجنبي، يجب ان تكون مخرجات الأنظمة السياسية العربية المستهدفة كالتالي:

[1] العطري عبد الرحيم، "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية"، مرجع سابق، ص 23.

أولا: قرار سياسي ذو طابع سيادي، أي أن تكون عملية اتخاذ القرار دون اشراك قوى أجنبية، في حين يتوجب على النظام السياسي اتخاذ إجراء قبلي على سبيل الاختبار، أي بلورة هذا القرار في إطار التطورات الإقليمية والدولية.

ثانيا: تقديم بعض التنازلات، بمعنى على النظام السياسي أن يقدم إلى الشعوب المنتفضة ضده، أقل ما يمكن عرضه في مقابل المطالب الشعبية المعلن عنها، أي بعض الشيء في المجال التنموي من كل جوانبه، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثالثا: إدارة علاقات مع القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة، لأنه إذا كانت العلاقات من نوع خاص ومتسمة بأسلوب التطمين مع المحيط الاقليمي والدولي، قد يعطي أكثر حض للوصول إلى تحييد التدخل الأجنبي الذي قد يعرقل كثيرا الفعل الاحتجاجي، وتكون بالتالي الشعوب المنتفضة بين استبدادين، واحد داخلي وآخر خارجي.

بالمقابل، إذا كانت الثورة الشعبية سليمة وكان شغل النظام السياسي القائم هو الحفاظ على السلم الاجتماعي فلا داعي للتدخل الأجنبي من منظوره العسكري، وإذا حدث ذلك فلا يعدو أن يكون اقتصاديا استراتيجيا يخدم الدولة المعنية ومصالح القوى الأجنبية.

رابعا: الحفاظ على سلمية الاحتجاج، أي على النظام السياسي أن يراعي إلى سلمية الاحتجاجات والتصدي إلى كل محاولات الانحرافات، وذلك من أجل الحد من إمكانية التدخل الأجنبي، وفي ذلك، المثال الأبرز، الذي تحججت به القوى الأجنبية لتبرير تدخلها في ليبيا، إذ لو افترضنا سيرورة انتفاضة الشعب الليبي بطريقة سلمية لسارت الأمور عكس ما هو واقع حاليا، بالإضافة إلى السلوك العنيف للشعب الليبي في احتجاجاته ضد النظام.

فالمسؤولية في دخول ليبيا في مستنقع من الدماء والدمار تقع أيضا على عاتق النظام السياسي القائم آنذاك بحكم تعنته وعدم الاستجابة إلى أدنى مطالب الشعب، ودفعه نحو المواجهة.

إذن، الفعل الاحتجاجي يستدعي توظيف العمل السياسي من الطرفين، المحتج والمحتج عليه، والكل في إطار سلمي، لا عبر عسكرة الاحتجاج، لأن ذلك يؤدي إلى التدخل الأجنبي حتميا.

أما عن الموقف الدولي من الثورات العربية، فيمكن القول بأن المشروع الغربي نحو التدخل لا يزال قائما بالنسبة للدول التي لم تعرف لحد الآن ربيعها، خاصة الدول التي تمتاز بثروة نفطية، لأنه وبالأساس حتى تاريخيا الغرب له ميول إلى سياسات تتوجه نحو الاحتلال الاقتصادي لهذه الدول تحت غطاء الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات تحديدا، بينما المغزى من رغبة الغرب من هذا الاحتلال يبقى كسب أكبر قدر من الحصص من تلك الموارد الاقتصادية الطبيعية، وإشراكه في إعادة بناء الدول من جديد. والدليل أن الغرب يريد تكرار سيناريو العراق في ليبيا ومن بعدها في دول أخرى، فالتدخل الدولي الغربي، دوما ما تكون خلفيته الأزمة العالمية التي أثرت على الغرب بحيث صار غير قادر على تمويل مشاريعه الكبرى، فيستعين بالدول النفطية في ظل استخدامه لمفاهيم وإدخالها في إطار التحديث السياسي.[1]

فالخلفية الغربية تعتمد على العمل بفكرة الامتداد للعولمة الاقتصادية، وجعل المصالح بين الدول تتداخل، وبالتالي التأثير أكثر على التبعية الاقتصادية بالدرجة الأولى والسياسية بالدرجة الثانية.

وفي ظل الواقع الدولي هذا، يصعب جدا على الدول الصغيرة أن تنفرد بالقرار السياسي عندما يتعلق الشأن بقضايا ذات بعد داخلي، وما يسهل خضوع الدول العربية إلى إشراكها للدول العظمى في الشأن الداخلي، ما يمكنها من التفادي لأي إدانة من قبل المجتمع الدولي وعدم تعرضها لأية عقوبة، بالإضافة إلى ضعف شرعيتها وشكل نظامها للحكم الذي غالبا ما يطغى عليه الطابع الديكتاتوري والاستبدادي.

2. أساليب تعامل الأنظمة السياسية العربية مع الظاهرة الاحتجاجية:

1.2. علاقة الدولة بالمجتمع وسلبيات الأنظمة السياسية العربية:

من منطلق الوضع العربي الذي تميز بالكثير من الاحتجاجات، يمكن القول بأن العلاقة بين الدولة والمجتمع شكلت جدلا كبيرا بين النظرية السياسية المقارنة وعلم الاجتماع السياسي نظرا لتعدد الخلفيات المعرفية والسياسية، إلى حد فرضها لمقاربة أنماط هذه العلاقة؛ حيث منذ **روسو**، برزت فكرة إعطاء الأولوية للفرد والمجتمع على

[1] إبراهيم أبو جابر، مرجع سابق، ص 72.

حساب الدولة. بالمقابل ذهب **ماركس إلى** الحديث حول أولوية البنى التحتية على حساب البنى الفوقية، مبرزا في ذلك فكرة التحرر من الدولة الطبقية القمعية.[1]

وبالتالي تكمن علاقة الدولة بالمجتمع، من منظور علم السياسة مع مراعاة نظرية التحديث، في ردود أفعال داخل النسق السياسي بالتركيز على المدخلات دون **اهتمام بالغ للمخرجات**، ويمكن تبريره باستخدام المقاربة الدفاعية المتمثلة في ردود الأفعال وإبطال رأي المخالف والاحتجاج السلبي، والمتمثلة أيضا في بروز وغلبة تيار على آخر، في ظل خطاب محتواه "**الردود والردود على الردود**"، خطاب يفتقد لمحددات إثارة أي قضية.

لكن ومع ذلك، الاهتمام بالمخرجات لم يؤسس لانتقال مركز ثقل الدولة إلى المجتمع، حتى بعد بروز مفهوم المجتمع المدني، بل اقتصرت دراسة مفهوم المجتمع المدني فقط في سياق العلاقة بين الدولة والمجتمع، أي لم يؤثر هذا الأخير في الطبيعة المنهجية للدراسة بقدر ما ساهم في توسيع مجال الاقترابات، بل عكس ما يمكن توقعه، ومع تطور المفاهيم كالحكومة، صار يحمل على عاتقه أعباء الرفاه التي تخلت عنها الدولة في إطار الانفتاح الاقتصادي وإرساء سياسة ليبرالية.[2]

وفي حال الاستغناء عن هذا المنظور التقليدي حول أولوية الدولة أو المجتمع، يمكن الاستعانة في ذلك بطرح رؤية **جويل ميجدال Joël S. Migdal**، التي جاءت في فحوى كتابه الموسوم بـ "**الدولة في المجتمع**" "**The State in Society** " حيث طرح نموذجا رباعيا معتمدا على معيارين، القوة والضعف، في الدولة والمجتمع، على النحو التالي:[3]

– دولة قوية، وهي التي تتغلغل في المجتمع، وتقتحمه لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، وصناعة السياسات العامة حسب تطلعات المجتمع. وليس المقصود بالدولة القوية الدولة القمعية، فقد تكون ايضا الدولة الضعيفة قمعية.

---

[1] عبد الإله بل قزيز، **الدولة والمجتمع**. ط1، مصر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص27.

[2] هبة رؤوف عزت، نصر، "اللادولة... تجربة حزب الله"، **الوعد الصادق، يوميات موثقة**، بيروت: دار الأمير، 2006.

[3] Joel S. Migdal, **State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another**. Cambridge University Press, 2001, p 41-47.

– مجتمع قوي، وهو الذي تكون فيه المؤسسات غير الرسمية من مجتمع مدني بكل مكوناته، والأحزاب، قادرة على تنظيم وتأطير المواطنين، والتعبير عن مصالحهم، وتكون فيه أيضا للجماعات الضاغطة دور المساهمة الفعالة في إنجاح السياسات المجتمعية وجعل المجتمع يرتقي إلى سند للدولة في تحقيق أهدافها القومية.

– دولة ضعيفة، وتكون في هذه الحالة عاجزة عن تنظيم المجتمع، وبالتالي عاجزة عن تلبية مصالحه، ما ينجم عن ذلك تفكيك المجتمع وإضعاف مكوناته الاجتماعية، وهذا يؤدي حتميا إلى فقدان الثقة بين أطراف العلاقة، أي بين الدولة والمجتمع، ونكون بالتالي أمام وضع مجتمعا ضعيفا، تحكمه وتسيطر فيه دولة ضعيفة، وفي هذه الحالة التي قد تعكس ظاهرة القمع، فيكون اللجوء إلى القمع نوع من التعويض عن نقص في شرعيتها، وعن ضعف مؤسساتها.

– مجتمع ضعيف، وهو تحصيل حاصل ناتج عن الحالة التي تتميز بنموذج الدولة الضعيفة.

من خلال ما سبق، وإذا بدا مؤكدا عند **ميجدال** أن نموذج الدولة القوية والمجتمع القوي غير قائم في الواقع الراهن، فعندما نسقط رباعية **ميجدال** على الدول العربية، بعد التركيز على شكل الدولة، ونظام الحكم، وممارسة حكامها للسلطة، نكاد نجزم أن نمط **ميجدال** (عدم وجود دولة قوية ومجتمع قوي) غير قائم في الوقت الراهن وبالنسبة لكل الدول، وأن الدول العربية هي دول ضعيفة ومجتمعها ضعيف، ونشوب الثورات العربية لا يعكس قوة المجتمع، فليس الا نتاج عملية تراكمية تحمل الكثير من الاساءات للمجتمع الذي اصبح لم يطق على التحمل.

وفي ظل النماذج الأربعة التفسيرية للعلاقة بين الدولة والمجتمع، أعاد **ميجدال** من خلالها النظر في مفهوم الدولة بإتيانه تعريف جديد للدولة يختلف عن تعريف **ماكس فيبر**، فوصفها بأنها كيان باستطاعته أن يمزج بين عناصر القوة الداخلية والخارجية

بالشكل الذي يمنح للدولة قدرة التحكم في القوى الاجتماعية القادرة تقليديا على تحدي سلطتها.[1]

في نفس السياق هناك أيضا طرح " **تشو وانغ** " " **Xu Wang** "، الذي يعتمد فيه على مفهوم " **التمكين المتبادل** " على أساس منظور التفاعل الإيجابي في علاقة الدولة بالمجتمع، يفوق منظور الدولة المهيمنة أو الوصية على المجتمع، حيث ذلك لا يعني إضعافا لسلطة الدولة، بل يعني إقامة توازن الدولة والمجتمع لكسب تحديات الإصلاح السياسي والتحديث السياسي والتحول الديمقراطي.

وبالرغم من محاولة الدول العربية التعامل مع المستجدات منذ أول شرارة للانتفاضات الشعبية في تونس، فإن الأنظمة السياسية العربية تأثرت بهذه الظاهرة كثيرا ولم تكن قادرة على التعايش والتأقلم مع التغييرات، خصوصا ما تعلق بالحريات وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي.

وانطلاقا من هذه المعاينة، يمكن أن نفسر هذا العجز بمرده إلى سلبيات الأنظمة السياسية العربية والتي باتت اليوم من الخصائص التي تُعرف بها أنظمة الحكم العربية.

فمن سلبيات الأنظمة العربية أن جميعها محافظة، إذ، وحتى في حال وجود التداول على السلطة بأسلوب سلمي، لا يمكن للرأي العام أن يحقق أي تغيير، بالرغم من أن الكثير من الأنظمة العربية لها دساتير تنص على عكس ذلك. وهذه الحالة سائدة، كون لم يحدث أي تغيير في قمة الأنظمة العربية عن طريق عملية سياسية كما هو مألوف في الدول الديمقراطية المتقدمة من منظور الثقافة السياسية، ففي الأنظمة السياسية العربية، لا يمكن حدوث تغيير إلا نتيجة الوفاة الطبيعية، أو الاغتيال، أو الانقلاب، مع الإشارة أن حالة الجزائر تشكل الاستثناء.

في ذلك، يرى الدكتور **محمود المجدوب** أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية تتفوق عن باقي السلطات، ما يترتب عنه أن الحزب الذي تسانده السلطة يتحول إلى الحزب القوي، والحزب الأقوى من كل الأحزاب الأخرى (إن وجدت تعدديا، وان كان لها فضاء سياسي رسمي) الناشطة شكليا في الساحة السياسية، حتى وان لم يكن للحزب

---

[1] أمل حمادة، "معادلة جديدة؟ إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية"، **ملحق مجلة السياسة الدولية، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية**، عدد 189، يوليو 2012، ص16.

القوي الذي يتمتع بسند السلطة السياسية القائمة، تأثير معتبر على الجماهير وحد كبير من الفعالية في الحقل السياسي المحلي. وعلما بأن جل الدساتير العربية تبيح بالتعددية الحزبية، إلا أن الواقع السياسي العربي يكون دليلا على عدم وجود نشاط حزبي يمكن أن يؤثر على أنظمة الحكم العربية.[1]

وعليه، فإن عملية اتخاذ القرار في ظل ما سبق قوله عن الأنظمة العربية، وما ينتج عنه من تركيز للسلطة، تكون السلطة إما بيد حاكم فريد، بمعنى حكم أوتوقراطي، إما بيد جماعة قليلة العدد وتنتمي إلى فئة معينة، تتسم بالتبعية للسلطة الحاكمة، وسمى هذا الحكم بحكم القلة، وفي هذه الحالة تكون القيادة السياسية هي التي تقرر الشكل والآليات التي تراها المناسبة لإقحام المواطن في صنع القرار عن طريق مشاركته في الشأن السياسي، وبالتالي، ليس أمام مجتمع ضعيف إلا القبول بالقرا رات السياسية.[2]

والملاحظ أيضا أن الأنظمة السياسية العربية لا تعي بأهمية وقداسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد، كأن الحاكم العربي في داخله ما يشبه العقدة نحو هذه الثوابت الكونية. إلا أن هذا راجع في واقع الحال إلى عدة أسباب نذكر من بينها أن للحاكم العربي رؤية ضيقة للديمقراطية في أنها مختزلة في انتخابات برلمانية قد تعرقل مسار التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق السياسات الإصلاحية.[3]

وفي مجال حقوق الإنسان، هناك الكثير من الانتهاكات ومنها، أنه لا يقل عن أربعة دول عربية لا تأخذ كلية دساتير مكتوبة وهي العربية السعودية، وعمان، وجيبوتي، وليبيا، ولا يقل عن ثلاثة دول عربية أخرى ممن لها دساتير معطلة، إما كليا، إما جزئيا، وهي السودان، والكويت، والبحرين، ولا يقل أيضا عن عشرة دول عربية فرضت حالة الطوارئ، أو عملت بأحكام عرفية حتى أصبحت هذه القوانين

---

[1] محمد المجذوب، **الديمقراطية في الدساتير الراهنة**. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص 81.

[2] مصطفى عمر التير، "ظاهرة التحديث في المجتمع العربي: محاولة لتطوير نموذج قطري"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 128، 1989، ص53-54.

[3] إسماعيل صبري عبد الله، **في التنمية العربية**. بيروت، دار الوحدة، 1983، ص 181.

بمثابة دستور ثان، وهي مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، والكويت، والبحرين، والصومال، وموريتانيا، والسودان (في الآونة الأخيرة).

أما فيما يخص الجزائر والتي هي ضمن القائمة السابقة حسب الكثير من الباحثين، فيمكن الإشارة إلى أنها تمثل حالة استثنائية، رغم تشابك العديد من المراحل منذ الاستقلال، ساهمت في تبيان طبيعة النظام السياسي وتبيان العوامل البيئية السياسية، التي يعيش فيها المواطن الجزائري، نتجت عنها تناقضات فكرية وسياسية[1]، أولا فهي لم تعمل بأحكام عرفية، لها دستور غير معطل، وصحيح أنه تعرض من حين إلى آخر، إلى اختراقات، لكن اختراقات لا تعدو أن تكون جوهرية. والثابت هنا أن الجزائر، وعكس دول مجلس التعاون الخليجي الستة، وقّعت على عدة مواثيق دولية لحقوق الإنسان.

أما عن العمل بتطبيق حالة الطوارئ في الجزائر، فعامل الإرهاب ضل هاجسا إلى حد اعتباره متغير ثابت، يؤثر على الأمن والأمان، والذي رأى النظام السياسي من الضروري فرض حالة الطوارئ من أجل مواجهته. بالإضافة إلى أن الجزائر مستهدفة من قبل القوى المناوئة لها، على اعتبار أن الجزائر تاريخيا هي بلد المقاومة، إذ قاومت لوحدها الإرهاب الفتاك طيلة عشرية كاملة، ولا زالت تقاوم لحد الآن، وصمدت أيضا في وجه كل من يريد زرع بذور ربيع عربي في الجزائر، وسوف نشرع في تفصيل كيفية مواجهة كل الخطط الهادفة لتدمير الجزائر، في المبحث الأخير من هذا الفصل الأخير.

هناك أيضا سلبية أخرى تضاف للسلبيات الأنظمة السياسية العربية، وتكمن في عدم الجواز بالرأي الآخر، وبالنتيجة مصادرة الحق في إنشاء أحزاب سياسية. وهذا يعد اختراق للنصوص القانونية المتبناة رسميا في الكثير من الدساتير العربية التي تنص صراحة على حرية الرأي وكذا التعددية السياسية، من خلال إقرارها بالمساواة أمام القانون. وعلى أثر ذلك، نجد في الكثير من الدول العربية تعارض بين الضمانات

---

[1] سنوسي خنيش، **النظام السياسي الجزائري بين الاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي**، ملتقى الاصلاح السياسي في الجزائر، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية المنعقد بجامعة الجلفة، يومي 06. 07 مارس 2013.

المتعلقة بالحقوق والحريات المختلفة، وحتى أحكام أخرى، والمنصوص عليها في الدستور، مع القوانين اللاحقة في نفس المجال، وغالبا ما تنشئ النصوص اللاحقة التزامات قانونية في شكل شروط سياسية محض، تُخل جوهريا بالضامنات الدستورية الأصلية.

ونشير أيضا إلى سلبية أخرى، لا تقل أهمية عن سابقاتها، وهي عدم اهتمام الأنظمة السياسية العربية بمختلف الأزمات التي مرت بها الدول العربية، والاكتفاء فقط بالحلول الترقيعية، الآنية، **Le replâtrage**.

بيد أنه، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أزمة الهوية تعد عنصرا هاما في ترقية مفهوم المواطنة، وعدم الاهتمام بها يؤدي إلى تسيب ثقافي ومن ثم إلى انتشار ظاهرة التنافر بين أفراد المجتمع. ونفس الإشكالية أن لم ينظر لها من حيث عمقها، قد تؤدي إلى حالة أخرى تكمن في أزمة تكامل، تبرز من خلالها الطائفية والجهوية على حساب الانتماء إلى دولة واحدة موحدة.

أما بالنسبة لازمة الشرعية في الوطن العربي، والتي يمكن قياسها من خلال الممارسة السياسة للسلطة، عندما تكون القيادة السياسية هجينة ومتعجرفة، ناهيك عن النمط غير الديمقراطي الذي أدى بهذه القيادة إلى سدة الحكم؛ وعدم الرجوع إلى الأساليب الديمقراطية لتقلد السلطة، واقلها أساليب ديمقراطية استدراكية، يؤدي إلى حالة عدم الرضا للمواطنين ويفتح أبواب المعارضة ضد منظومة الحكم، بطبيعة الحال، إذا كان المجتمع ناضجا وواعيا سياسيا، ومجتمع متماسك بالدرجة الأولى ويتحلى بمزايا المواطنة، أي مجتمع قوي، قادر على تنظيم وتأطير المعارضة، والتعبير عن مصالحه.

أما أزمة توزيع الموارد، فالشأن العربي هو مغاير تماما للمنطق، فغالبية الدول العربية لا تشكو من انعدام الموارد الاقتصادية بقدر ما هي عاجزة عن توظيفها بالتركيز على العدالة والمساواة بين المناطق المكونة لإقليم الدولة وحتى بين فئات المجتمع.[1]

[1] على الدين هلال، نفين سعد، مرجع سابق، ص 22.

ويذهب الدكتور **السيد ياسين** في تحليله للنظم السياسية العربية إلى ابعد مما سبق قوله، بعرضه لثلاثة نماذج تخص هذه الأنظمة، وهي:

– نموذج الاستبداد السياسي، بغض النظر على مصادر الشرعية

– نموذج التعددية السياسية المقيدة بشروط تعجيزية في لوائح قانونية لاحقة (اي بعد نصوص قانونية عضوية) أو نموذج التعددية السياسية الصورية

– نموذج الحكم القائم على أسس شورية إسلامية ولو عندما تكون الأسس نظرية فقط.

إذن، عدم اكتراث الأنظمة السياسية العربية بكل متطلبات الدولة الحديثة، أثر بشكل ملفت للانتباه، خاصة في إعطاء قوة وفعالية ودفع جديد لمؤسسات الدولة العربية.

وعلى العموم، جدير بأن نستشهد ببعض النقاط ل**برنامج قياس الرأي العام العربي لسنة 2015**، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.[1]

- فيما يخص تقييم الرأي العام لمؤسسات الدول العربية، وأداء حكوماتها:

ثقة المواطنين العرب بمؤسسات الدولة في بلدانهم متباينة؛ ففي حين كانت لديهم ثقة مرتفعة بالأجهزة التنفيذية، من عسكرية أو شبه عسكرية، وبخاصة مؤسسة الجيش (58 % أجابوا بأن لديهم ثقة مطلقة)، فإن الثقة بالسلطات الثلاث اقل من ذلك. أما المؤسسات التي نالت اقل نسبة، وعلى النحو التالي:

(28% أجابوا بعدم ثقتهم في البرلمان إطلاقا، و23% إلى حد ما) و(39% أجابوا بعدم ثقتهم إطلاقا في الأحزاب السياسية، و29% إلى حد ما)، و(21% أجابوا بعدم ثقتهم في الحكومة إطلاقا، و21% إلى حد ما)، و(15% أجابوا بعدم ثقتهم في جهاز القضاء إطلاقا، و19% إلى حد ما) و(12% أجابوا بعدم ثقتهم في جهاز الأمن العام – الشرطة – إطلاقا، و17% إلى حد ما).

[1] المركز العربي لدراسات وأبحاث السياسات، **برنامج قياس الرأي العام العربي المؤشر العربي 2015**، ديسمبر 2015.

ومن ثم، نستنتج بأن تقييم أداء الحكومات العربية على مستوى السياسات العامة والخدمات، هو تقييم غير ايجابي، في حين انحازت أكثرية الرأي العام إلى تقييم الأداء الحكومي بوصفه سلبيا تماما.

- أما فيما يخص مدى انتشار الفساد المالي والإدا ري:

(47% أجابوا بأنه منتشرا جدا، و33% إلى حد ما)

- وفيما يخص مدى تطبيق الدولة للقانون بالتساوي بين الناس:

(21% أجابوا بأن الدولة لا تقوم بتطبيق القانون بين الناس بالتساوي على الإطلاق، و5% أجابوا بأن الدولة تقوم بتطبيق القانون بين الناس ولكنها تحابي بعض الفئات)

- أما عن الشروط الواجب توفرها في مجال الديمقراطية:

(35% اختاروا ضمان الحريات السياسية والمدنية والعامة، و20% اختاروا نظام حكم ديمقراطي، و6% الأمن والاستق رار، و3% القيم الايجابية للديمقراطية)

وعموما أغلبية المواطنون العرب يرفضون الأفكار السلبية المروجة في حق الديمقراطية.

- وفيما يخص تقييم الرأي العام العربي للثورات العربية:

(34% رأوها سلبية جدا، 25% سلبية إلى حد ما، 24% إيجابية إلى حد ما، و10% ايجابية جدا).

والملاحظ هنا، أن الذين قيموا الثورات العربية بأنها ايجابية كان موقفهم بأنها أطاحت بالأنظمة الاستبدادية، بالمقابل، من قيموها بالسلبية، انطلقوا من موقف معادي لها على أساس الخسائر المنجرة وعدم تحقيقها لأهدافها، وانتشار الفوضى وغياب الأمن.

2.2. صنع القرار في الأنظمة العربية من منظور مقارن:

التعريف بالقرار من حيث أنه يمت بصلة مع الحراك الاجتماعي، يمكن القول بأنه عبارة عن خطاب سياسي، خلفيته التهدئة والاستئناس، وقد يكون موجه مباشرة إلى صانعي الاحتجاج، أو غيرهم من الشعب غير المحتج، أو لكلاهما. وبعد مرحلة

تسويقه، يمكن للنظام أن يقيس ردود الأفعال سواء من البيئة الداخلية أو من الأنظمة الفرعية، وذلك لمعرفة مدى تأييد هذا القرار أو رفضه.

وإذا وجد النظام نفسه أمام وضعية لن تسمح له بالاستجابة لكل المطالب التي تأتيه بكثرة من الشرائح المحتجة، ولان في هذه الحالة، مجال المفاضلة بين البدائل في اتخاذ القرار ضئيلة، كون مواجهة المشكلة ليست قابلة للإرجاء، يعيش النظام هنا وضع متأزم وهو واقع فرض عليه، ومن ثم تكون عملية اتخاذ القرار صعبة أو منعدمة، ما يؤدي به إلى استعمال أساليب اضطرارية، يرى بأنها الحل الأنسب، إنما في الحقيقة، هذه الأساليب تمس بعمق بنيته الاجتماعية.

وفي محاولة منا لاستخلاص ما يميز عملية صنع القرار في الأنظمة السياسية العربية، وجب المرور عبر المقارنة بين تلك الانظمة، بحكم تنوع المصادر من حيث شكل الدولة، وطبيعة الحكم، والموقع الجغرافي، والارتباطات التاريخية، وعلى سبيل المثال نشير إلى المؤسسة العسكرية كصانع للأحداث في موريتانيا، في حين تراجع دورها في الجزائر[1]، أو تطور مفهوم الديمقراطية في سلطنة عمان إلى أنها حظيت باستقرار سياسي، مكنها من التميز عن باقي دول الخليج.[2]

وتتم هذه المقارنة وفق طرحنا لثلاث اسئلة هي:

- من يصنع القرار؟
- ما هي المؤثرات الخارجية في عملية صنع القرار؟
- وعلى ماذا يحتوي القرار؟

عن أطراف صنع القرار، نشير إلى الدور المحوري الذي يلعبه رئيس الدولة في صناعة القرار، فغالبا ما يرتكز على النصوص الدستورية في هذا المجال، فهو الذي يقوم بإعداد السياسة العامة، وتعيين الوزير الأول أو رئيس الحكومة، أن لم يكن هو

---

[1] احمد يوسف أحمد، نفين مسعد، **حال الأمة العربية 2005، النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

[2] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص 28.

الذي يتولى هذه المسؤولية، واختيار أعضاء الحكومة أو الوزارة الأولى وحتى في تعيين القضاة.

من جهة أخرى، هو الذي يقترح مشاريع القوانين، ويتمتع بصلاحية التشريع في غير الدورات انعقاد المجلس التشريعي، بالإضافة إلى الحق في إعلانه حالة الطوارئ، ومن ثم له الحق في تجميد العمل بالدستور، وفي ذلك، نذكر على سبيل المثال، المغرب في سنة 1965، الكويت في سنة 1976، وتدخل الجيش في الجزائر سنة 1992، وتقييد الحريات المدنية والسياسية في مصر على مدار 30 سنة.

ويزداد دور الرئيس في الأنظمة الملكية تفوقا، على اعتبار الملك ضامن دوام الدولة واستمرارها كحالة المغرب، وعلى أن ذاته مصونة لا تمس كحالتي المغرب والكويت، وعلى أنه المرجع للسلطات الثلاث كحالة السعودية، أو حمايته من كل مسؤولية في حال عدم صواب قراراته كحالة الأردن. وبالرغم من التعديلات الدستورية من أجل إعادة توزيع السلطة وتعزيز دور البرلمان، فإن الأنظمة العربية بقيت على حالها السابق في صنع واتخاذ القرار، وهذا ما يؤكد الأهمية الخاصة للملك. كما يجب الإشارة إلى أن آلية التوريث انتقلت أيضا من الأنظمة الملكية إلى الأنظمة الجمهورية حتى أطلق عليها **المنستيري** إسم "**البدوقراطية**" "**Bédouinocratie**"، في إشارة لها إلى مزج بين الديمقراطية الشكلية مع الممارسة ذات طابع بدوي، أو كما أطلق عليها **سعد الدين إبراهيم** اسم "**الجملوكية**"، تعبيرا عن خلط النظامين الجمهوري والملكي.

وكان ذلك من خلال تزايد دور أبناء الرؤساء، ولعل خير دليل الحالة المصرية أين لاحظنا تصاعد الدور الذي يؤديه جمال مبارك (ابن الرئيس المصري) منذ توليه عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يترأسه والده، وبعد توليه منصب أمين عام له، تحول الحزب إلى حزب حاكم حقيقي ومطلق. وتم أيضا تعديل الدستور السوري بخفض سن الترشيح بعد تولي وفاة الرئيس حافظ الأسد، وذلك للسماح لابنه بشار من توليه السلطة بعد تعيينه أمينا عاما لحزب البعث وتمكينه من الترشح للرئاسة وقائدا أعلى للقوات المسلحة؛ وكذلك في اليمن، إذ اخذ يصعد نجل احمد على عبد الله صالح بعد فوزه بعضوية مجلس النواب، ثم توليه قيادة الحرس الجمهوري.

وبعد التطرق إلى هذه العينة من أبناء الرؤساء، يبدو أن كلهم يفتقدون إلى الخبرة السياسية عدا أنهم اقتحموا حقل السياسة من باب ندائهم بالإصلاح، وعلى سبيل المثال، من خلال إنشاء جمال مبارك للمنتديات الثقافية التي تعد شكلا من أشكال التعددية، ورفعه شعار "**الفكر الجديد**" داخل الحزب، وحضوره الدائم لمباريات كرة القدم لكسب شعبية أكثر.[1]

لكن هناك أيضا عنصر هام يدرج ضمن أطراف القرار، وهي فئة جديدة تعرف بأصحاب المال، والتي جاءت عقب التراجع النسبي في دور الجيش كأداة للتغيير وطرف قادر على التأثير في صنع واتخاذ القرار، بحكم التطور الديمقراطي، وحتمية إضفاء الطابع المدني على نظام الحكم. إنما بوصف الجيش كمؤسسة تتحلى بالانضباط والتنظيم، وقد تستعمل كشريك في المسؤولية مع المدنيين، تبقى إذن تؤثر هي كذلك في عملية صنع القرار، بدليل وجود أحد العسكريين على هرم الدولة ومثال على ذلك، السودان، واليمن، ومصر، ولبنان، ويكون هكذا للجيش مهمة مزدوجة، وهي، منعها التغيير، وفي أن واحد، قدرتها على التغيير.

وما يقصد ببروز رجال المال والأعمال، هو تزايد حضورهم على الساحة السياسية بشكل لافت، وهذا، بالإضافة إلى التراجع النسبي لدور الجيش، يرجع أيضا لسياسية الانفتاح الاقتصادي والتركيز على الخصخصة وجذب الاستثمار المحلي، وكذا علاقاتهم بأقرانهم الغربيين، ما جعل دورهم الاقتصادي يحظى بالاهتمام، ومن ثم، تعاظم نفوذهم السياسي.

وفي ذلك نشير إلى حالات المغرب حيث توجد حركية هامة في التفاعل بين السلطة وأرباب العمل، والدور الذي لعب من طرفهم في سورية ضد مشروع التحرير الاقتصادي الذي تولته المنظمة العمالية تحت رعاية مكتب العمالي القطري، كما نشير أيضا إلى إشراكهم في اللجنة المشتركة بين رجال الأعمال والحكومة، ثم تطور نسبة المشاركة لهم في مجلس الشعب، وفي الجزائر حضورهم الملفت للانتباه في المراكز

---

[1] أحمد يوسف أحمد، وآخرين، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر المغرب، اليمن**. تحرير وتنسيق نفين مسعد، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 645-647.

القيادية المختلفة من بينها الأحزاب السياسية ومن ثم داخل قبة البرلمان، ما أثر كثيرا على المساواة بين الأحزاب وداخلها من حيث التنافس في إطار الاستحقاقات الانتخابية على جميع أصعدتها ومستوياتها.[1]

وبالإضافة إلى التراجع النسبي لدور الجيش، وما نتج عنه من بروز دور رجال الأعمال باقتحامهم المجال السياسي، ما جعل أيضا خريطة النخب المؤثرة في صنع القرار تتغير هو صعود الحركات الاحتجاجية على حساب الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، إذ يسجل تطور ملحوظ في التعبئة الجماهيرية، حيث انتقلت تدريجيا القدرة على هذه التعبئة من الأحزاب والنقابات والجمعيات، إلى الحركات الاحتجاجية الشعبية. لأن تلك الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني عجزت عن طرح البدائل ولم تكون قادرة على تحقيق عملية التثقيف السياسي للمجتمع، ما جعل الحركات الاحتجاجية تجتاز هذا التحدي لتصبح بذلك طرفا فاعلا من أطراف التأثير في صنع القرار؛ لكن للإشارة، هذا الدور للحركات الاحتجاجية، لا يعني غياب التنسيق بينها وبين المنظمات غير الحكومية والنقابات وغيرهم من المؤثرين نسبيا على صنع القرار.[2]

بالمقابل، فشل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية في علاقاته مع أطراف صنع القرار، راجع بالنسبة للأول، إلى مفاضلة الانتماءات الفئوية على الالتزامات الحزبية، كالانتماء الطائفي في لبنان، واللغوي في العراق، والعشائري القبلي في اليمن والسودان والأردن، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية داخل الأحزاب، وبالنسبة إلى الثاني، إلى التضييق عليها ومحاصرتها من قبل الأنظمة العربية جراء نهوضها والمطالبة بتطبيق واحترام حقوق الإنسان المرفوعة في كل المؤتمرات الدولية الخاصة بالصحة والسكان والمرأة ومكافحة العنصرية...[3]

وفي سياق صعود الحركات الاحتجاجية كفاعل مؤثر في عملية صنع القرار، يمكن تبرير ذلك من خلال بروز هذه الحركات على نطاق واسع في مختلف الأقطار العربية، تعبيرا عن التزايد المتواصل للضغوط المجتمعية على المواطنين، ومنع التعبير

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 652-653.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 656.

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص 657.

وانغلاق باب الحوار، وبالتالي لا تغيير في الأفق. من جهة أخرى، جدير بأن نشير إلى أن قليل من الاحتجاجات أشرفت عليها النقابات المهنية، نذكر من الأمثلة، الإضراب العام الذي نظم من طرفها في الجزائر وكان محتواه الطلب بالزيادات في الأجور سنة 2008 وحتى في 2018، وإضراب موظفي الاتصالات في الأردن سنة 2007، مطالبين بتحسين أوضاعهم المعيشية. عدا ذلك، جل الحركات الاحتجاجية جاءت خارج الإطار النقابي، وذلك بسبب القيود التي فرضت على النقابات.

كما يجب الاشارة الى أن الحركات الاحتجاجية لم تنتظم أيضا وبالضرورة في الأطر التنظيمية المناشدة بالإصلاح والتغيير السياسيين والاقتصاديين، مثل **حركة كفاية** في مصر و**حركة خلاص** في ليبيا، بل في بدايتها، اقتصرت جلها في المطالبة بتحسين المستوى المعيشي، قبل أن تتصاعد وترفع سقف المطالب من جانبه المادي الاقتصادي إلى الجانب السياسي.

كما يجب التنويه أيضا بأن تأثير هذه الحركات الاحتجاجية على صنع القرار، كان متفاوتا من حالة إلى أخرى، ومثال على ذلك، لم ينجح الضغط الشعبي في مطالبته النظام للعدول على موقفه تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2006، في حين نجح الضغط الشعبي في الكويت، إذ استجابت الحكومة لمطالب مهندسي الطيران سنة 2007.

ولا يمكن القفز على مدى تأثير التيار الإسلامي في صنع القرار، وبالتالي قد تشمله خارطة الأطراف الفاعلين الدينيين كالمؤسسة الدينية الرسمية، والتيار السلفي، والدعاة القادرين على تعبئة الفئة الشبانية، وحتى الحركات المتشددة، مع الملاحظة أن العديد من هؤلاء الفاعلين في صنع القرار، ينشطون في إطار منظومة تحت غطاء جمعيات خيرية، تضم الإعلام، والبنوك الإسلامية، والزوايا، والمساجد أيضا، خاصة في السعودية وقطر أين مثلت المؤسسة الدينية أحد أهم محددات صنع القرار.[1]

نسجل أيضا نوع آخر من المؤثرين على صنع القرار في الأنظمة العربية، وهم الفضائيات والشبكات الغوغاء ا ولاتصال وكذا المرأة. وهؤلاء الفاعلين الجدد الذي

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 658.

يتزايد تأثيرهم، خاصة الغوغاء إذ كان لهم حضوره سياسي سببه ضعف الدول العربية التي سمحت لهم بالخروج إلى الشارع وفرض إرادتهم على الشعب، وكانت بداية تأثيرهم علة المواطنين تحديدا ما بين 2009 و2010. وخير دليل، أحداث مباراتي كرة القدم في القاهرة وأم درمان، بين فريق مصر والجزائر سنة 2009، حيث اضطرا كلا النظامين السياسيين إلى المزايدة عليهم (الغوغاء). ما جعلهم يسيطرون على زمام الأمور. وانجر على تلك الأحداث أعمال شغب وإتلاف ممتلكات على الجانبين. وبرز هنا دور الفضائيات المنحاز إلى الغوغاء في تأجيج الوضع. وكان الإعلام الفضائي من أهم العناصر الفعالة في صنع القرار، بدليل إقناع سلطة القرار في مصر، مباشرة بعد المبراة الكروية التي علق عليها من الأستوديو **لقناة اوربيت Canal Orbit**، على التدخل لإجلاء المشجعين المصريين من الخرطوم على اعتبار أن حياتهم في خطر. وكان فعلا ذلك، وقد ذهب معلق رياضي مصري إلى حد التهديد بالمعاملة بالمثل في مصر، وفي صورة ما إذا واصل المشجعون الجزائريون اعتداءهم على المصريين في أم درمان.[1]

كما كانت التغطية الإعلامية من **قناة الجزيرة** للعدوان الإسرائيلي على لبنان، وعرضها مشاهد دموية كان بمثابة مبرر للنظام المصري لاتهامه **حزب الله** بوصفه المتسبب الرئيسي في هذه المأساة.

أما فيما يخص المرأة كطرف في صنع القرار في الأنظمة العربية، فيبرز دورها في أعلى مستوى ويتمثل في زوجات الرؤساء في قطر وتونس، بدون أن ننسى زوجة الرئيس المصري السادات التي يرجع لها الفضل في قانون الأحوال الشخصية المصري ولو الغي لاحقا من قبل البرلمان، كما يعود تخصيص مقاعد للمرأة في مجلس الشعب وعددها 66. فضلا عن ضغط الشخصيات النسائية في كل من الأردن والمغرب لتحقيق نفس الامتيازات، في حين استطاعت المرأة الكويتية أن تقنع المحكمة الدستورية بإبطال قرار فرض الحجاب على المرأة العاملة في الفضاء العام وإنكارها في استخراج جواز سفر خاص بها.[2]

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص665.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص666.

وإذا ما أردنا التمييز بين المؤثرات الإقليمية والدولية، نقول أن التأثير الخارجي في صنع القرار قد يدرج في عملية التفاعل بين مواقف إقليمية وأخرى دولية؛ فعلى سبيل المثال، المتغير المتعلق بالموقع الجغرافي يشكل جاذبية للتدخل الأجنبي في صنع القرار وكان له تأثير كبير في العراق الذي تحيط به 6 دول تتميز بعلاقة متوترة فيما بينها. لكن نشير إلى أن درجة الضغط الخارجي على الأنظمة العربية تختلف من قطر إلى آخر، فعنصر التنافس الإقليمي بات مهما إلى حد خروج القادة العرب بالعديد من القرارات تمحورت بين الطابع الإقليمي تارة والندي بالنسبة إلى الغرب، وبين الطابع الدولي تارة أخرى والتبعية لإرادة الغرب. والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، نذكر الجزائر والمغرب، العراق وسوريا، مصر والسعودية، ومؤخرا بين السعودية بمعية مصر وتعاون دول الخليج وبين قطر.[1]

وفي مقارنتنا للأنظمة العربية في إطار عملية صنع القرار، إذا أضفنا لبنية الدولة، ولنظام الحكم، وللتنافس الإقليمي، والموقع الجغرافي، العنصر الاقتصادي على اعتبار أن في حالة تأزم اقتصادي يفرض على الأطراف الصانعة للقرار السياسي، مجموعة من القيود، نابعة من المحيط الخارجي الممول للازمة، نكون قد استوفينا نسبيا معايير المقارنة.

3.2. تعامل الأنظمة العربية مع الظاهرة الاجتماعية:

بعد التعرف على الظاهرة الاجتماعية بوصفها احتجاجية في الأقطار العربية، وكذا عرض بعض الخصائص ذات الصلة بالأنظمة السياسية، وذلك بمحاولتنا تحديد الفئات المحتجة والمطالب التي رفعتها، والبحث عن سلبيات الأنظمة السياسية العربية، نتطرق في هذا المطلب إلى كيفية مواجهة الأنظمة لهذه الظاهرة.

إذا عرف النظام السياسي بأنه " **نظام اجتماعي وظيفته إدارة موارد المجتمع استنادا إلى سلطة مخولة له لتحقيق الصالح العام عن سن وتفعيل السياسات**"[2]، فهو

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص667.

[2] جمال سلامة علي، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**. بيروت: دار النهضة العربية، 2007، ص 97.

أيضا له وظيفة أساسية أخرى تكمن في حماية نفسه من المخاطر المحدقة به والمهددة لبقائه واستمراره، فيجعل من هذه المهمة التحدي ذا أولوية مطلقة.

وعليه، عندما يكون النظام في وضعية شائكة مثل أن يكون أمام احتجاج شعبي، وبخاصة عندما لا يستطيع الاستجابة للمطالب الشعبية المرفوعة إليه، يجد نفسه عاجزا عن اتخاذ قرار معين يليق بالوضع ويناسب المرحلة، وذلك راجع إلى العدد الهائل للمطالب التي تأتي إليه من كل المحيط، وبالتالي تنوعها. يمكن أيضا إرجاع هذه الصعوبة إلى عجز الأنظمة الفرعية على التكفل بحاجيات المجتمع، فتكون ردود أفعال من قبل النظام ضد المخاطر عبر عملية تسمى في علم السياسة "**البحث عن وسائل وأدوات التأييد المتوفرة في المحيط الداخلي للنظام**"[1]، من خلال الحصول على مساندة الجماعات المؤثرة التي تلجأ إلى مظاهرات تأييد النظام، أو إقناع النظام من أجل إلغاء قرارات سابقة واستبدالها بأخرى ترضي الغالبية المطلقة للمواطنين، بالإضافة إلى الاستجابة لمطالب جماعات الضغط، وطمأنة أحزاب المعارضة بوعود إشراكها في منظومة الحكم.

كل ذلك من أجل تخفيف النظام من الضغط عليه، خاصة إذا كان يعيش مرحلة توتر اجتماعي.

ولمواجهة تأثير الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية في حالة ما يكون فيها النظام في موضع حرج، يلجأ هذا الأخير إلى استخدام سياسة إعادة التوازن بين هذه الجماعات والقوى من خلال ما يلي:

– منح مكاسب ومزايا لهذه الجماعات بغية احتوائها

– التقليص في مساحة النفوذ والتعديل من حجمها بهدف الوصول إلى نوع من التوازن بينها وبين الفاعلين الآخرين في المشهد السياسي.

---

[1] كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي: مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، ايطاليا)**. ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009، ص 31.

ومن خلال تحقيق النظام السياسي التوازن بين الفاعلين السياسيين غير الرسميين فيما بينهم والحفاظ عنه، هناك وظيفة بالغة الأهمية يؤديها النظام السياسي، وتحتوي على حماية نفسه بهدف بقائه واستمرا ره في الحكم.[1]

وفي حالة صراع بين السلطة الحاكمة وقوى معارضة لها، لابد أن يمتلك النظام الأدوات الكفيلة بأن يعد استراتيجيات محددة تخص عامة المجتمع، باستعانته ب**حافظي أبواب النظام**[2] Les gardiens des portes du Système ou les portiers du système وهم أشخاص النظام.

لكن جدير بالتنويه أن الاستراتيجيات المعنية لم تأخذ بعين الاعتبار حجم الخسائر المحتملة جراء استخدامها، فهي بالتالي قاصرة كونها تتمحور فقط حول هدف وحيد، وهو كيفية ضمان بقاء واستمرار نظام الحكم.

وفي صورة ما إذا تجاهل النظام السياسي المستقبل، قد يدفع به نحو مخاطر عديدة، وهذا ما حصل في الأنظمة السياسية العربية، التي دوما ما لجأت في مواجهتها للحركات الاحتجاجية إلى الحلول الترقيعية، ما جعل نفس الحركات ونفس المطالب، خاصة المطالب ذات البعد الاقتصادي، تتردد في كل مناسبة إلى حد أنها استقرت.

وبما أن أغلب الأنظمة العربية تعاني من مشكلات متشابهة في جوهرها، مع بعض الاختلافات الطفيفة فقط، في التفاصيل أو من حيث درجة حدتها، أي مشكلات تتعلق بالأساس بانخفاض المستوى المعيشي، وارتفاع الأسعار، وتردي الخدمات الصحية، وارتفاع نسب التضخم؛ وتزداد حدة عدم الرضا للمواطنين حين تضاف إلى هذه المشاكل، مشاكل فرعية مثل عدم احترام الحريات العامة، وتفشي البيروقراطية والفساد في ظل حكم يسوده القمع الجماعي، فنكون امام وضعية صعبة تمتاز بتراكم كم هائل من المشاكل أمام الأنظمة العربية، ولذا تحول الوضع العربي إلى وضع مزري سادته مخاطر كبيرة، لا تقبل بالحلول الترقيعية، بل بالحلول الدائمة، وما عاشته الأنظمة السياسية العربية من حالات توتر، أدت بها، سواء إلى الإطاحة بها، أو إلى إعادة رسم نظام حكمها، وما إلى ذلك، سببه غياب خطط هيكلية كانت بإمكانها أن

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 55.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص59.

تسمح لها بتعزيز سلطتها ونفوذها، بالقدر الذي كان يعطيها أكثر قوة في فرض سيطرتها ويجعل من المستحيل للقوة المعارضة أن تفكر في إزالتها.

ومستخلصا لما سبق، يمكن تشخيص أساليب التعامل للأنظمة السياسية العربية مع الحركات الاحتجاجية في:

أولا: أسلوب الاحتواء، ويتمثل في احتواء الحركات الاحتجاجية بمحاولات الأنظمة العربية في تخفيض ضغط الاحتجاج بغية امتصاص الغضب الشعبي ضد السياسات العامة المعتمدة رسميا، وكذا القرارات غير الشعبية المتخذة تحت عنوان عدم الجواز بأي احتجاج على اختيارات السلطة.[1] لكن ما لم يكن في الحسبان لدى الأنظمة العربية المعنية بهذا الأسلوب، هو أن سياسة الاحتواء والتي تعتبر حلا ترقيعيا، لم يخطط لها من قبل هذه الأنظمة المفتقدة للتصورات والاستشراف، بدليل أنها اكتفت بتطبيقها دون الاحترام حتى للمراحل التي كان يجب عليها أن تمر بها، وعلى سبيل المثال، ضم أحد أطراف المعارضة إلى صفوفها، واستقطاب طرف آخر من أجل مساندتها، ولو كان هذا الطرف الأخير هو في الأصل معارضا لسياساتها. وحتى الأنظمة العربية التي تميزت باليقظة، واحترمت شروط أسلوب الاحتواء، أي احترمت الطريقة التي تتطلب التشخيص القبلي للوضع، أو بمعنى أدق، اعتمدت على معرفة العناصر المؤثرة في المجتمع، ومن ثم طبقت مبدأ التوازن بين أطراف الاحتجاج بحيث لم يشعر أي من هذه الأطراف بأنه قادر على جلب الاهتمام به؛ لكن هذه الأنظمة لم تفلح هي الأخرى في خياراتها، بسبب تراكم المشاكل التي واجهتها بالجملة، وبحكم درجة حدتها. بالإضافة إلى أن سياسة الاحتواء التي لم تكن مجدية بالنسبة للأنظمة العربية في تصديها للاحتجاجات، في رأينا، لها الكثير من الفوائد، لكن في إطار مخالف للواقع العربي المتوتر، فسياسة الاحتواء تعتمد على شرط أساسي، وهو أن تستخدم من قبل الأنظمة المستقرة نسبيا، لا الأنظمة المتوترة، بمعنى أنها تفيد في حالة الاستقرار، وذلك استشرافا وترقبا لما قد يحصل فيما بعد من احتجاجات ومعارضة، ففي نظرنا هي سياسة استباقية على خلفية مخاطر لاحقة بصيغة الاحتمال. والأنظمة

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 62.

العربية لم تتفطن لهذه الجزئية المهمة، عدا النظام الجزائري، عند تطبيقه لمبدأ الإكساب المسبق للمعارضة، وتحديدا قبل تدهور الوضع الأمني الاجتماعي، وتحويل المعارضة، من معارضة تعمل من موقع مضاد، إلى معارضة تعمل وكأنها جزء من النظام، وسوف نرى ذلك في ما خصصناه لحالة النظام السياسي الجزائري، لأن الأمر يختلف تماما عن الحالات الأخرى، بالرغم من وجود نفس المشاكل، إذ سياسة الاحتواء في الجزائر أتت بثمارها، وقد نرى ذلك، ونرى حتى أساليب أخرى استعملت في حالة الجزائر، فيما هو قادم، خاصة أسلوب من نوع فريد، يخص الجزائر فقط، أطلقنا عليه تسمية **أسلوب تجزئة المطالب**، والأمر يعني تفكيك المطالب والاهتمامات والانشغالات، بحيث يتحول المجتمع المحتج إجمالا، إلى مجموعات صغيرة بحسب طبيعة المطالب التي تخصها، وذلك من أجل التضعيف من حجم وزخم الاحتجاجات، كأن الجزائر عكست القاعدة، من تنويع المطالب بتنويع المجتمع المحتج، إلى تنويع المجتمع المحتج عبر تجزئته وتحويله إلى مجموعات محتجة حسب تنويع المطالب، وهذه المهمة تكون سهلة للغاية عندما تتوفر العناصر التالية: غياب مجتمع سياسي، غياب تكامل ثقافي، ووجود اختلافات داخل البنية الاجتماعية، بدون صرف النظر إلى عامل الريع.

إضافة لما سبق القول في خصائص النظام الجزائري، فهناك عامل في بالغ الأهمية، وهو ظروف وواقع الجزائر اللذان يساعدان في تشكيل الهوية الجزائرية، والتي يرتكز عليها النظام لتجعل منه دائما حاضرا إقليميا ودوليا، ومن ثم، يمكن أن نقول بأن وظيفة النظام الجزائري تكمن في التأثر والانسجام مع المحيط الداخلي وفي نفس الوقت مع المحيط الخارجي.[1]

وهناك أيضا من الأنظمة العربية التي لجأت إلى المزج بين الأسلوبين، تراوحت بينهما، تارة أسلوب الاحتواء السلمي، وتارة أخرى أسلوب القمع، بمعنى الأنظمة العربية طبقت ما يسمى بسياسة العصا والجزرة، وكانت النتيجة وخيمة، عكس ما كان متوقعا، نظرا لعدم مرونة الأنظمة العربية في إدارة الأزمات، بمعنى لم تكن لديها من الخبرة الكافية التي من خلالها يمكن لها أن تتحكم في آليات التعامل معها.

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 233

ما أدى إلى انهيار هذه الأنظمة، وخير دليل حالات تونس ومصر واليمن، مع الملاحظة أن حالة اليمن تختلف نوعا ما عن الحالات الأخرى، باعتبار وجود ظاهرة الطائفية التي كانت عائقا كبيرا ولعبت دورا سلبيا.

ثانيا: أسلوب تشتيت الانتباه، ويعتمد فيه النظام على تشتيت انتباه الجماهير المحتجة بتحويل اهتمامهم إلى أزمات خارجية مفتعلة، وبالتالي تتخلى هذه الجماهير عن كل ما يهم الشأن الداخلي. وهنا غالبا ما تكون الأزمة المفتعلة تتعلق بنزاع حدودي مع دولة مجاورة، باستخدام خطاب سياسي حول حقوق الوطن والسيادة، كأن المصالح العليا للوطن في حالة خطر، وان كان قد استخدم هذا الأسلوب في ليبيا واليمن، ولكن لم يأت بنتائج ايجابية.[1]

ثالثا: أسلوب القمع، وتم استخدامه في جل الدول العربية، إذ استخدمت القوة في مواجهة القوى الشعبية المحتجة، وعقبت هذا الأسلوب، إجراءات فرض الرقابة الأمنية الشديدة على المحتجين المتقدمين في صفوف الحراك، بل وأكثر من هذا، تم أيضا التجسس على الوجوه البارزة في هذه الحركات، بتشغيل أطراف من داخل الجماهير المنتفضة لصالح الأجهزة الأمنية، وبصفة اشد فيما يخص تونس ومصر، ثم فضحهم النظام أمام الرأي العام للتقليل من مصداقية الانتفاضة وللقول بأن الانتفاضة الشعبية تحركها أطراف انتهازية، حتى لا يثق فيهم الشعب عند رفعهم للمطالب الشعبية والطلب بالتغيير[2].

وعدا الجزائر، فكل الأنظمة العربية تمادت في استعمال كل وسائل البطش والتنكيل الجماعي حتى وصل الوضع إلى المواجهة الشاملة بما فيها إنزال الجيش إلى الشارع، في مصر تحديدا، ما يعد بانحراف المؤسسة العسكرية من وظيفة الدفاع عن سيادة ووحدة الوطن ضد عدوان خارجي إلى الدفاع عن مكاسب نظام استبدادي. وجدير بالقول أن قرار إقحام الجيش في معترك الاحتجاج كان بمثابة سلاح ذي حدين، إذ استعمل ضد النظام في الوسائل الإعلامية الدولية.

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 63.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص 64.

رابعا: اسلوب "فرق تسد"، فبالنسبة إلى الأنظمة العربية، عادة ما يكون فيها المجتمع مكونا من عدة قبائل وطوائف وفئات تقليدية وأخرى جديدة، لهذا وفي فترات، هي تقرب بعض رجال الأعمال، وفي فترات أخرى تهمشهم وتقرب منافسيهم، وفي فترات تقرب القبائل ثم تهمشها لتتقرب من قبائل اخرى، وأحيانا تجد في جهة ما من أطرافها المترامية قاعدة لها، وفي فترات تجعلها أساس النظام، وأحيانا أخرى تشجع العلمانيين الليبراليين، ثم تجد أنها يجب أن تشجع الإسلاميين، وهكذا تتعامل الأنظمة السياسية مع شعوبها. لكن هذا قد يكلف الكثير، وفعلا قد كلف الكثير، باعتبار هذه السياسة خطيرة على النظام السياسي وعلى المجتمع برمته، على اعتبار انه يصبح التسلق والتماهي مع مشروع الدولة الشكلي، مصدرا للامتيازات، بل وحتى للثراء غير المشروع، ويصبح من الطبيعي أن تتكاثر حالة النفاق السياسي العلني المصحوب بالفساد المالي. فالكثير صار يبحث عن الاسترزاق السريع عن طريق الامتيازات الحكومية، مقابل ذلك يؤيد كل سياسة، بغض النظر عن مدى كارثيتها ولو على المدى القصير. فالكثير اعتاد على التماهي مع أكثر السياسات ضعفا، تاركة الدولة لمصيرها؛ ولهذا تحديدا، يصعب تحقيق توازن في البلدان العربية بين التنمية والحريات، وبين الحقوق والأمن. وهذا المنظور بالتحديد، هو الذي ينشئ **دولة الولاء** إلى فخامة الحاكم أو النخبة الحاكمة، على حساب **دولة الكفاءة**، وتعمم حالة الجهل على حساب حالة المعرفة، وتتعمق هشاشة مؤسسات الدولة وتضعف إنتاجيتها، ما يدفع بالنظام إلى الاعتماد على الحلول الأمنية والتعبير الغاضب، من أجل إطفاء بعض الحرائق التي تعبر عن نفسها، من خلال احتجاجات شعبية، خاصة احتجاجات شبانيه، وانهيار مؤسسات، وسرقات كبرى وغيرها.[1]

خامسا: اسلوب الريع، حيث النظام السياسي المنفذ لسياسة الريع نجده دوما يؤكد على إهانة من يخالفونه التوجه، بل يصغرهم ويجعل أكثر القوم ركاكة في مقدمة الهجوم والتعبئة ضد الفئات التي سقطت من رعاية الدولة. فتطبق سياسة العزل والتصغير والاحتقار وإمكان سحب صفة المواطنة بالاتهام بالخيانة العظمى وبيع

[1] شفيق ناظم الغبراء، على الموقع: مرجع سابق
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9179

الضمير إلى قوى خارجية، وهذا يعبر على واحدة من أكثر تعبيرات الدولة الريعية خطورة، وهي بالتالي أحد مكونات الحراك الاجتماعي الراهن في ليبيا وسوريا واليمن، والقادمة في البلدان العربية التي لم تعرف بعد الربيع العربي. فالفقر ليس أصل المشكلة العربية، بل التهميش والتحقير لكتل اجتماعية في ظل أسلوب فوقي في التعامل مع الأفراد وحقوقهم الأساسية. الدولة الريعية العربية، هي اليوم مشروع للحروب الأهلية في طور التكوين، تلك الحرب قابلة للانفجار عند المنعطفات غير المحسوبة، وغير المرئية. وظاهرة الريع، من جهة، هي التي ضخمت الدولة ووظائفها وحولتها إلى بيروقراطية تمتص عافية الوطن وتقوم باقتناء كل عامل وموظّف. لكن في الواقع، الدولة الريعية هي بمثابة دولة تمتلك شعبا، وليست دولة تمثل شعبا، حتى وان كانت توزع الأموال والمناصب والفوائد والامتيازات بدرجة عالية من العشوائية والشعبوية، لمن تجده مع خطابها ورؤيتها وداعما لإعلاناتها، ولو ظرفيا. فالدول العربية الفقيرة التي لا تمتلك المال الوفير، تمارس الريع من خلال سعيها المبالغ به إلى الحصول على مساعدات دائمة من الدول الغنية، وذلك بحجة الاستقرار، في حين أن نسب القمع والتعسف فيها تكون أعلى بسبب عدم قدرة الريع على تغطية كل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. أما في الدول الريعية الغنية ذات الشرعية التاريخية العائلية، مثل الدول الوراثية، فالوفرة المالية تسمح للريع بعبور الطريق، بينما يقبل المجتمع لفترة من الزمن بقاعدة الرعاية المالية مقابل التنازل عن المشاركة السياسية. من جهة أخرى، يتحول انتفاخ الدولة نتيجة البيروقراطية التي تميزها، إلى السعي في بعض الحالات للتخلص من جزء من رأسمالها، من خلال بيع أجزاء من قطاعاتها إلى الخاص ومثال على ذلك الجزائر. وهذا يشكل النمط الجديد للدولة الريعية. لهذا، تبيع الدولة مؤسساتها إلى المقربين والمحسوبين عليها، ما يزيد للواقع الاجتماعي من التهميش والعزل في الفئات الأخرى للمجتمع وقواعده. كذلك استمرار أسلوب الريع، قد يرهن ببناء علاقات غير متساوية مع المجتمع، وهذا بدوره الذي مهد للحركات الاحتجاجية، التي شهدتها الدول العربية.[1]

[1] [1] شفيق ناظم الغبراء، على الموقع: مرجع سابق او نفس المرجع
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9179

فسياسة الريع التي اقترنت بالفساد والاحتكار والإهانة، ولم تقف فيها الدولة على مسافة واحدة من كل مواطن، بغض النظر عن ماله وطائفته وفكره وموقفه السياسي وجذوره الاجتماعية، وتكون غايتها تقريب واحتضان بعض الفئات مقابل الدعم السياسي، واستبعاد كل الفئات التي تختلف مع النظام السياسي، قد تؤدي لا محال إلى تعميق الكراهية التي تتحول بدورها إلى عصبية منظمة كما يعرفها **ابن خلدون**، والى حركات احتجاجية فيما بعد، مطلبها الرئيسي هو الإطاحة بالنظام.

عموما، عدا بعض الجزئيات البسيطة في أساليب المواجهة والتي قد تختلف من خلالها الأنظمة العربية إلى حد ما، يمكن أن نقول بأن هناك تشابها كبيرا بين الأنظمة العربية في تسييرها للازمة. فمعظم دول الربيع العربي استعملت في البداية أجهزتها الأمنية من أجل المحافظة على بقائها وضمان استمرارها، بل واخطر من هذا، البعض منها عمل على التعنت ومواصلة استخدام القوة في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، بفضل الاستعانة بالعناصر المختلفة للأمن الوطني.

3. التحليل المقارن بين نموذجي الجزائر وتونس

1.3. حالة الجزائر:

قبل الخوض في النموذج الجزائري واستعراض المواقف السياسية والإجراءات المتخذة من قبل النظام في التعامل مع الحركات الاحتجاجية، أي في مواجهة الحركات الاحتجاجية، ومعالجة مطالبها، يجب القول بأن النظام السياسي الجزائري يتسم بالغموض وغياب الشفافية، وذلك راجع إلى الغلق السياسي المطلق، **Une chape de plomb sur le Système** .

وبالتالي، اعتمدنا في تحليلنا لجانب التعامل بين النظام السياسي وبين الحركات الاحتجاجية على معاينتنا الشخصية للفترة المتراوحة من 1979 إلى يومنا هذا، أولا، كمتتبع وملاحظ للأحداث التي ميزت هذه الفترة، وثانيا، على ضوء التحاليل الإعلامية، وطنية كانت، ام أجنبية.

لكن في ظل تعاقب الكثير من الحركات الاحتجاجية في الجزائر، بخاصة في سياق حراك شعبي كثيف الحجم في الكثير من الدول العربية، توجب علينا طرح الإشكالية الفرعية في الدراسة وهي:

كيف تمكن النظام السياسي الجزائري من الحفاظ على بقائه واستمراره؟ وكيف يمكن أن نفسر معضلة التغيير في الجزائر؟

وتكون نفس الاشكالية متبوعة بسؤالين فرعيين آخرين، هما:

- ما الذي يشكل المحرك الأساسي للحركات الاجتماعية في الجزائر؟
- وما هي طبيعة المطالب للحركات الاحتجاجية في الجزائر؟
- وكيف يتفاعل النظام السياسي الجزائري معهما ؟

نحاول الاجابة على ذلك انطلاقا من الفرضية الخاصة بالطابع الإيديولوجي للحركة الاجتماعية، إذ لم يسبق وان تأثرت الحركة الاحتجاجية في الجزائر بأي إيديولوجيا أو حتى أنها رفعت شعارا ذا صلة بالقومية، باستثناء حركات **الربيع البربري**، التي رفعت شعار الهوية واللغة، وكذلك الحركة الطلابية التي اندرجت في صراع لغوي حدث بين من كانوا ينتمون إلى التيار الإسلامي الإخواني، وبين من كانوا يلقبون بدعاة اللغة الفرنسية وينتمون إلى **التيار الفرنكفوني Courant francophone**، فاتهموا حينها بدعاة **التيار الفرونكوفيلي Courant francophile**.

بل وقد يجوز القول بان الاتجاه الابرز الذي طغى على جل الحركات الأخرى، هو عدم قبولها للوضع الاجتماعي والاقتصادي، لا أكثر، وهذا الذي قد يفسر الطابع العفوي للحركات الاحتجاجية في الجزائر.

يكون السؤال الفرعي الثاني المطروح، هو الذي يبدو له صلة بطبيعة المطالب التي يمكن حصرها في خانة المطالب الاجتماعية والاقتصادية، أي مطالب مادية بامتياز، وبعيدة تماما عن البعد النظمي السياسي.

كما ننطلق أيضا من السؤال الفرعي الثالث، والذي يمت بصلة بطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يتميز بمرونة كبيرة في التعاطي مع الأزمات، كونه يتمتع بخبرة معتبرة، اكتسبها بحكم تصديه للعديد من التهديدات التي شكلت خطرا على بقائه واستمرا ره، بالرغم من الغموض وانعدام الشفافية، الذين يبدوان من ابرز أسلحته.

وفي هذا الصدد وعلى سبيل السرد التاريخي من شأنه ابراز مدى خبرة النظام السياسي الجزائري في التعاطي مع الاحتجاج، نشير إلى أن أول موجة احتجاجية ظهرت في الجزائر، تمثلت في الصراع الأيديولوجي الثقافي حول التعريب بين المفرنسين والمعربين سنة 1979، ثم تلاها الحراك الثقافي في منطقة القبائل حول أزمة اللغة والهوية في 1980، والتي كان ظاهرها الرفض القاطع لندوة أكاديمية ل **مولود معمري** من قبل النظام، وباطنها **خلفية انفصالية**، دامت هذه المواجهة سنتين، حيث تم بعدها الاعتراف الرسمي باللغة الامازغية، وعقب ذلك جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي قادت إلى إرادة سياسية للسلطة في اتجاه التغيير.

ثم بادرت السلطة بإصلاحات سياسية خلال 1989 معدلة بذلك الدستور، ثم اعقبتها إصلاحات طفيفة متعددة الجوانب في نفس السنة.

وبعد اعتماد التعددية السياسية في الجزائر سنة 1989، خرجت المعارضة الإسلامية إلى العلن تحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي كانت في الماضي تنشط في السر، فمارست ضغطا رهيبا على السلطة باستعمالها في بداية الأمر أساليب سلمية، كالإضرابات والمسيرات والمظاهرات، زعمت بأنها حاملة لمطالب شعبية تمثلت في تغيير الأوضاع، قبل أن تلجأ إلى العنف فيما بعد، عندما توقفت العملية الانتخابية سنة 1992.

وفي النهاية، أدت المواجهة بينها وبين السلطة إلى دوامة من الفوضى، ثم تحولت هذه المواجهة إلى مواجهة دموية أدخلت الجزائر في دائرة نارية نتجت عنها مأساة وطنية سميت بالعشرية السوداء.

وفي 05 جولية من سنة 2011، عادت الكرة من جديد مع الحركات الاحتجاجية، اذ حدثت احتجاجات واسعة انتشرت عبر العديد من ولايات الوطن، خلفيتها هذه المرة مطالب اجتماعية اقتصادية بحتة، اي طغى عليها الطابع النفعي المادي، واجهتها السلطة الحاكمة تارة بالقمع وتارة أخرى بالاحتواء السلمي، وفي الأخير رضخت السلطة السياسية أمام الحشد الكبير من المواطنين، وتخلت عن العنف واختارت الأسلوب التفاوضي، وكانت بالتالي مخرجات العملية السياسية في شكل إصلاحات شاملة، كان ذلك مع بداية 2012.

لكن، للإشارة، لم تكن هذه الإصلاحات ردا حصريا ومباشرا عن مطالب المواطنين الذين يعانون حالة اجتماعية واقتصادية مزرية فحسب، بل وأيضا، جاءت تلك الإصلاحات في سياق إرادة النخبة الحاكمة لتمرير إصلاحاتها هي الأخرى بالذات، وحسب الأبعاد السياسية التي أرادت إعطاء إياها، وذلك على خلفية تصعيد الاحتجاجات وتحويل المطالب من طبيعتها المادية إلى طبيعة سياسية ترهن بمستقبل النظام.

وهكذا لم يأتي الحراك الاحتجاجي في الجزائر لسنة 2011 بالجديد، إذ بقيت الاحتجاجات على نفس النهج وبنفس المطالب، بالإضافة إلى أن الاحتجاجات تميزت بضعف واضح في التنظيم والتأطير الحزبي والجمعي، إلى حد انعدامهما، مثل ما كان الحال في جل الحركات الاحتجاجية في الدول العربية.

وبالرغم من أن هناك خلفيات متعددة الجوانب للحركات الاحتجاجية في الجزائر، إلا أنه يمكن أن نشخصها في سلّم الأولويات في المستوى المتدني للاقتصاد الجزائري آنذاك وتبعاته، والذي لازالت تميزه الهشاشة إلى حد الآن.

ولو أن هناك من الباحثين، من يرجع أزمة الجزائر وما انجر عنها من احتجاجات إلى سبب رئيسي آخر يتعلق بطبيعة النظام السياسي بالأساس، ومن ثم إلى فشل النخبة السياسية غداة الاستقلال في بناء دولة وطنية، الأمر الذي أدى إلى القطيعة بين الدولة والمجتمع جراء فقدان الثقة بينهما.

أما العامل الاقتصادي، فيراه هؤلاء الباحثون كعامل ساهم فقط في تفاقم الأزمة، وليس هو مكونا الأزمة، ولم يكن بالتالي إلا تحصيل حاصل.

لكن ما يلفت الانتباه في هذا السياق، هو تلك المفارقة التي تجعل من الجزائر دولة عاجزة عن النهوض باقتصادها، بالرغم من أنها عرفت في السابق فترات ذهبية نتيجة زيادات باهظة في المداخيل النفطية، وبفضل ذلك وعلى أساسه كان الوضع الاجتماعي في تلك الفترة مستقرا نوعا ما.

إذن يبدو من الثابت أن الجزائر لم تقدر على تحقيق أي انتعاش يتناسب وإمكاناتها وقدراتها البشرية، بل عكس ذلك، عرفت من حين إلى آخر، بعض الهزات الاقتصادية والمالية أدت إلى تدهور الوضع إلى حد العجز في قدرة الدولة عن التكفل بالحاجيات الأولية للشعب.

وعقب ذلك، بدأ النظام بالابتعاد عن النهج الاشتراكي المتمثل أساسا في التخطيط المركزي، واختار النهج الليبرالي والاتجاه تدريجيا نحو الاقتصاد الحر بالكامل، وكانت النتيجة أن الدولة افتقدت السيطرة على مقاليد السلطة في المجال الاقتصادي، وتم الاستحواذ على تلك المقاليد من قبل نخب جديدة تمثلت في جماعات الضغط والمصالح، ومن ثم تعددت مراكز القوة داخل أجهزة الحكم.

بالإضافة إلى سبب آخر، يكمن في عنصر الغلق للمجال السياسي على جميع التنظيمات مهما كان طابعها، وذلك باعتباره النهج الأساسي في تجربة الحزب الواحد في الجزائر، أي حزب جبهة التحرير الوطني الذي، وبعد تحويله إلى جهاز دولاتي، نظمي، وبيروقراطي، واستعماله كذراع لخدمة النظام السياسي، هيمن بقوة عشرات السنين على الحياة السياسية وعلى أجهزة الدولة، مثل ما حدث في مصر مع حزب البعث، وفي المغرب مع حزب الاستقلال، وفي تونس مع الحزب الدستوري الجديد، في مراحل من الزمن وبدرجات متفاوتة.

وعلى اعتبار أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحامل لراية الثورة التحريرية، وهو صاحب الفضل في نيل الجزائر استقلالها، كان بالتالي يتمتع بشرعية مطلقة وبدون منازع سميت بالشرعية الثورية، إلى حد أن تأثيره كان كبير في رسم السياسات العامة المعتمدة على مبادئ إيديولوجية يسارية تأثرت هي الأخرى بتجربة الاتحاد السوفييتي. وكانت درجة سيطرته وبسط نفوذه في تلك الفترة لا مثيل لهما عدا في الدول الاشتراكية الشيوعية، ما جعل الحزب الواحد يصبح الفاعل الأساسي والوحيد في الساحة السياسية، ولضمان بقائه واستمراره، كان له أن يغلق المجال السياسي أمام جميع التنظيمات، وبالتالي القضاء على الحياة السياسية، خاصة الحزبية منها،[1] حتى أصبح الغلق السياسي **علامة مسجلة للنظام السياسي الجزائري.**

[1] العياشي عنصر، "الحركات الاحتجاجية في الجزائر"، الجزء الأول،
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/31e42f70-7bcb-4813-acb1-71b455bedc22

وعن ترتيبات هذا الوضع، فتح المجال أمام كل أنواع الظلم الاجتماعي من ممارسات تعسفية من قبل زبانية النظام حتى تفككت الدولة الوطنية وتحولت إلى "**جمهورية الأصدقاء**" بامتياز "**La République des copains**".

ومن خلال ما سبق قوله حول الاوضاع الاقتصادية المزرية والهشة وكذا الغلق المطلق للمجال السياسي أمام كل القوى السياسية، كانت النتيجة منطقيا وحتميا تدهور الوضع الاجتماعي الذي أصبح يهدد الكيان الاجتماعي برمته، جراء السياسات الاقتصادية الفاشلة، وجراء كذلك تقييد الحريات وانتهاك حقوق الإنسان بسبب أساليب حكم استبدادية، المسؤول عنها، النخب الحاكمة، منذ بداية الاستقلال حتى سنة 1989، تاريخ الإعلان عن الانفتاح السياسي والاقتصادي بعد انتفاضة أكتوبر 1988، ثم المباشرة من قبل النظام في مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في 2011، وذلك أثر خطاب الرئيس بوتفليقة الذي توجه به إلى الشعب في شهر أفريل من نفس السنة من مدينة **سطيف**، وكان ذلك بمثابة إجراء تحفظي تحسبا لنشوب حركات احتجاجية في الجزائر في أعقاب الربيع العربي.

ومن منطلق ما سبق قوله، اعتمد النظام على عدة أساليب للتعامل مع الظاهرة الاحتجاجية، لكن مع الإشارة إلى أن النظام الجزائري لم تكن له في البداية استراتيجية معينة في التعامل السلمي مع هذه الحركات، كون الخبرة الابرز التي نالها في هذا المجال، اكتسبها خلال العشرية السوداء، عندما تصدى إلى جماعات تمارس العنف (الجبهة الإسلامية للإنقاذ). لكن بفضل مرونته، تمكن بسرعة من التكيف مع هذا الوضع الجديد بإعادة التصور في الممارسة السياسية من حيث مواجهة الاحتجاج السلمي، واعتمد في ذلك على أساليب أخرى تمثلت في الأسلوب القانوني[1]، وأسلوب الحوار، مع الاحتفاظ بالأسلوب الأمني كحل أولي، وذلك انطلاقا من معاينة الظاهرة الجديدة كظاهرة أمنية، وكذا أساليب أخرى نتطرق لها لاحقا.

وقد تميزت المواجهة الأمنية بالعنف من طرف النظام وتمت حملات الاعتقالات التحفظية من غير أن تتعدى مراكز الشرطة. أما الأسلوب القانوني، فلم يكن في الحقيقة

---

[1] رياض صيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000، ص 185.

أسلوب تعامل بقدر ما كان سندا شرعيا للنظام في اللجوء إلى الأسلوب الأمني ولإضفاء قدر من المشروعية،[1] إذ اعتمد عليه كأداة قانونية تحديدا في استمرار النظام في العمل بقانون حظر التظاهر في العاصمة الجزائرية القائم منذ 2002، تاريخ الإعلان عنه بهدف التصدي لأي مظاهرة أو وقفة احتجاجية أو مسيرة.

بالإضافة إلى توظيف جهاز القضاء كآلية احتواء الحركات الاحتجاجية، حيث قام ذاك الجهاز بدور إدارة الأزمة بفرضه قرارات سياسية في صيغة أحكام قضائية، ولكون هذه الآلية صورية استعراضية، استخدمت كآلية ردعية، كان الموقوفون أثر أعمال الشغب يتم في كل مرة الإفراج عنهم مباشرة أن كانوا قصر، أو إطلاق سراحهم عند التحقيق بالنسبة لمن يتمتع بالأهلية. وتواصلت أحكام العدالة على هذا المنوال، على سبيل المثال في كل من ولاية الجزائر العاصمة، تحديدا في مقاطعة حسين داي، وفي ولاية تيارت، وولاية ورقلة، وولاية غرداية، وولاية تيسمسيلت وغيرها، ناهيك عن تعليق كل الأحكام الصادرة بالإخلاء للمساكن، نهيك أيضا عن إجراءات مسح الديون في إطار تشغيل الشباب...[2] ولعبت أيضا مؤسسة المسجد دورا تعبويا في اتجاه المتوافدين إلى المسجد يوم الجمعة، إذ تم تسخير المساجد لدعم شرعية النظام السياسي بخطب دينية هدفها التخفيف من الاحتجاجات عند بدايتها.[3]

وتم أيضا بموجب القانون الصادر في الجريدة الرسمية ل 04 جولية 2011 وبالموازاة مع الآليات سابقة الذكر، الاعتماد على صيغة الإدماج في الوظيفة العمومية في مقابل الهدنة مع الفئات المهنية التي كانت تعمل مؤقتا.[4]

كما لم يفوت النظام الفرصة عندما وجهت له أكثر من 20 ألف شكوى من طرف المواطنين ضد الإدارة الجزائرية بسبب المحاباة والتعسف (حسب تصريح فاروق قسنطيني بصفته رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجاء ذلك في جريدة الخبر

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر.

[2] نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر: من المواجهة إلى الاحتواء**. النشر الجامعي الجديد، 2017، ص197

[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص199.

[4] نفس المرجع السابق الذكر، ص 207.

ليوم 11 جوان 2011)، باتخاذ مجموعة من الإجراءات تلح على إلزامية الإدارة بالتخفيف من ثقل البيروقراطية وباستقبال المواطنين لتحسين العلاقة بينها وبينهم.[1]

كما تعهد رئيس الجمهورية في خطابه الشهير من مدينة سطيف على إجراء مجموعة من الإصلاحات متعددة الجوانب لاحقا وفي الأجل القريب، بإعطائه ضمانات للتقليل من عيوب النظام المعتمد فقط على الجباية البترولية، والتفكير في الاستثمار في الموارد البشرية من خلال إعداد سياسات ثورية في المجالات الحساسة، ومحاربة الفساد، وفتح باب الممارسة الحزبية، وإتاحة الفرصة للأحزاب في تعزيز مكانتها في الحقل السياسي، بما فيه إشراكها في صنع القرار، والعمل على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات...

وفي سياق تعامل النظام السياسي مع الأزمات، نشير انه في فترة قصيرة، لجأ النظام إلى أسلوب التخويف كانت بدايته في إظهار القوة، ثم في استعراض هذه القوة، وأخيرا في التصعيد فيها، كأن الأمر تعلق بنزاع دولي استدعى تطبيق **النظرية الواقعية الهجومية La théorie réaliste offensive**. وعندئذ تبنى النظام أسلوب الحوار[2]، على أساس أن المطالب المطروحة أمامه، تمت معاينتها كمطالب ذات طابع اجتماعي اقتصادي، مع أن النظام كان يدرك جيدا بأن الأزمة هي **أزمة ثلاثية الأبعاد:** اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ولا بد من إيجاد تسوية لها عن طريق التفاوض والحوار مع القوى السياسية والاجتماعية، وبالتالي، يكون النظام قد حقق هدفه المنشود، أي تفاديه للتفاوض مع القوى السياسية التقليدية المعارضة له.

وتوج هذا الأسلوب بنسبة لا بأس بها من النجاح، بالرغم من أن النظام في تلك الفترة كان يتميز بصراع طفيف بين دعاة الاسلوب اللين، اي أسلوب الحوار Les colombes، وبين المتشددين اي انصار الأسلوب الأمني Les faucons.

اعتمد النظام أيضا على أساليب فرعية أخرى، مركزا على مبدأ التداول بينهم، أي تارة ينتهج هذا الأسلوب الفرعي، وتارة أخرى ذاك الأسلوب الفرعي، وذلك حسب

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 209.

[2] رياض صيداوي، مرجع سابق، ص 185.

الظرف، أي كيف ما كانت طبيعة المرحلة من حيث حجم وشدة الحراك الشعبي ودرجة خطورة الأزمة، إنما يستوجب الإشارة إلى أن جميع الأساليب الفرعية هذه تندرج في إطار الأسلوب الرئيسي وهو أسلوب الاحتواء السلمي للحركات الاحتجاجية القائمة.

وقد كللت بالنجاح استجابة النظام السياسي خلال فترة 2011 حتى ساعة إعدادنا لهذا البحث وكانت عموما ايجابية، خاصة على صعيدي الأمن والاستقرار الاجتماعيين، بفضل سياسة التقليل من شأن العنف الشعبي النسبي (سد الطرقات، وكذا بعض عمليات التكسير والحرق...) الذي عرفته الاحتجاجات من حين إلى آخر، وبفضل استبعاد الطابع السياسي للمطالب، وكذلك بفضل استخدام الدعاية بالدفع بنظرية المؤامرة **La Théorie du complot**، والتنديد بالسيناريو الكلاسيكي المتمثل في **الأيادي الخارجية**، وان الجزائر مستهدفة، وتحاك ضدها مؤامرة من شأنها هدم البلاد، ما جعل مهمة النظام في إقناع الرأي العام، نوعا ما سهلة، علما أن بعض الوسائل الإعلامية الموالية للنظام لعبت في ذلك دورا كبيرا.

هذا فيما يخص الجانب الاستراتيجي في التعامل المباشر للنظام السياسي مع الحركات الاحتجاجية كحركات اجتماعية.

أما فيما يخص الجانب التكتيكي لمعالجة المطالب، وكان ذلك بطبيعة الحال بعد الاحتكام إلى منظومة أمنية تمحورت بين المواجهة القمعية والاختراق، وبين الاحتواء عبر التفاوض، أي بين أسلوب عنيف يرتكز على ترسانة من القوانين الردعية، وبين أسلوب الاحتواء السلمي، بمعنى التبني لأسلوب مزدوج، شبيه بسياسة **العصا والجزر Le bâton et la carotte**، او بصيغة أخرى، **المكافأة والعقاب La récompense et la punition**، وذلك للتأثير على سلوك المحتجين وجعلهم يقبلون بالحوار، يمكن ايضا القول بأن النظام لجأ إلى توظيف آلية مداخيل الاقتصاد الريعي كحل للازمة، وكانت هذه الآلية اقرب منها لمنطق "**الرشوة الاجتماعية**" لتعطيل الفعل الاحتجاجي، وفعلا، كانت كفيلة لتمرير إصلاحات اجتماعية واقتصادية وشراء **السلم الاجتماعي**، وان كان هذا السلم الاجتماعي نوعا ما هشا، إلا أنه ساعد كثيرا في استمرار الأوضاع السياسية كما هي، ولم يؤد الى تغييرها أو حتى تحسينها، إذ لم يستمر الحراك سوى من حيث

تعدده وتنوعه في المطالب[1] خاصة بتحول وجهته، من حراك هادف سياسيا ومنظم، إلى حراك عفوي، يحمل كل ما له صلة بالحياة المعيشية اليومية للمواطن.

وهذا الذي يهدف إليه النظام السياسي الجزائري، أي إعطاء طابع التفاهة للحركات الاحتجاجية بواسطة تفككها، وتحويلها إلى حركات فئوية من موظفين الأسلاك العمومية، وتجار، وأعوان أمنية، تحديدا الحارس البلدي وقدماء الجيش، وطلبة جامعيين، وبطالين...مع الملاحظة أن الأغلبية في الاحتجاجات ترجع إلى المواطنين بدون عنوان، بالمقابل كانت خرجات المثقفين والمناضلين في أحزاب سياسية محتشمة.

وهكذا تمكن النظام السياسي الجزائري من جعل تلك الحركات الاحتجاجية الفئوية، تعكس مطالب يطغى عليها الطابع المادي، وأقصاها الطابع المهني ذات الصلة بظروف العمل، كونها سهلة الحل على اعتبار القدرات المالية للجزائر، وبالتالي يكون النظام قد توصل إلى الاستبعاد التدريجي للمطالب ذات الطابع السياسي التغييري لنظام الحكم.

بالإضافة إلى أن النظام ركز كثيرا على خطاب سياسي، محتواه التحذير، والتخويف من إدخال الوطن مرة أخرى في دوامة من الاغتيالات لا تقل حجما وأهمية عن دوامة العشرية السوداء.

وهكذا تحول المجتمع الجزائري إلى مجتمع متلقي غير مفكر، والى مجتمع استهلاكي بامتياز، غاب فيه البعد الثقافي السياسي للمواطنة، لصالح البعد السوسيواقتصادي المادي المحض، بسبب سلبية النظرة للموروث الثقافي المتمثل في التنوع الثقافي، الذي لطالما أصبح يعكس الانقسام داخل المجتمع، بدل من أن ينظر إليه كعنصر تمييز ايجابي **Discrimination positive**، وكل ذلك في ظل وجود بعض الظواهر الاجتماعية كالقبلية والفئوية وفي سياقهما الكربوراتية...، يكون من الصعب، بل حتى من المستحيل، انخراط المجتمع في مشروع سياسي اجتماعي تغييري موحد، لوجود فروقات بين اعضاء المجتمع الذي يغيب فيه عامل التجانس الاجتماعي **L'élément sociométrique**.

[1] ناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري**. الجزائر: منشورات دار الشهاب، 2001، ص32.

2.3. حالة تونس:

على الرغم من أن تونس تعتبر الدولة العربية الوحيدة من دول الربيع العربي التي نجحت في عملية التحول الديمقراطي، من حيث الحفاظ على عناصر الدولة ومقوماتها[1]، إلا أن التساؤل الذي يجب طرحه يكمن في ما هو الواقع التونسي قبل وبعد الإطاحة بنظام بن على المستبد وفرض التحول الإحلالي؟ والإجابة عن هذا التساؤل تمر حتما عبر استعراضنا للأسباب التي كانت وراء قيام الثورة التونسية وكذا الأحداث التي ميزت الواقع التونسي منذ اندلاع أول شرارة لما سمي بثورة تونس، وذلك لمعرفة ما إذا نجحت الحركات الاحتجاجية مقارنة بأهدافها والى ما إذا كانت هناك مخاطر تهدد التجربة الديمقراطية التونسية وكيان الدولة التونسية.

مما لا شك فيه أن الثورة التونسية فاجأت العالم كله، بالرغم من أن هناك من يدعي أنها نتيجة الصدفة، وآخرون يجزمون بأنها لا تعدو أن تكون الجزء الأول من مؤامرة شاملة، حيكت من قبل القوى الغربية العظمى ضد الوطن العربي، بغية إثارة الفوضى الخلاقة، لفرض سيطرتها في المنطقة والاستيلاء على ثرواته. قد يجوز هذا الطرح بالنظر إلى بعض المؤشرات التي لها علاقة بما يجري في الوطن العربي ككل، والى وجود مخابر أجنبية أو **مراكز تفكير Think tanks**، من ضمن مهامها، رسم استراتيجيات لإعادة خارطة المنطقة العربية، تحديدا خارطة الشرق الأوسط، وبالنتيجة خارطة كل دولة عربية على حدا، لكن عنصر المفاجأة في حالة تونس يجعل من أن الثورة التونسية، هي ثورة تونسية حصريا، والأسباب التي كانت وراء اندلاعها، وحسب ما يذهب إليه الكثير من المحللين، يمكن استخلاصها في **البوعزيزي**، في إشارة إلى الفئات الهشة التي عانت الكثير وطيلة العشرات من السنين من البطالة والحرمان، وكذا في **الطرابلسية**، نسبة إلى لقب زوجة الرئيس المنزوع، (الطرابلسي) وفي إشارة إلى رمز "**المافيا**" الممارسة للسطو باستخدام الابتزاز والهيمنة، وأخيرا في **الفيسبوك**،

[1] Nicholas Beau **et** Dominique Lagarde, **L'exception tunisienne**, Paris**:** Seuil, 2014**,** Daniel Zisenwine, « Reaffiriming Tunisia's Excpetionalis », in Focus Quarterly Winter, 2011.

بصفته شبكة تواصل من ضمن الشبكات العديدة للتواصل الاجتماعي، التي لعبت دورا دعائيا حاسما في الترويج ومن ثم، في الإطاحة بنظام بن علي.[1]

لكن ليس بالكافي أن نشير إلى الأسباب التي من اجلها قامت الثورة التونسية، بل إنما يستوجب علينا، ولأكثر وضوح واحتواء الموضوع، إدراج تلك الأسباب في السياق التاريخي للأحداث التي عاشتها تونس، وذلك من خلال عرض مقتضب.

إذن ما يجب قوله في هذا الصدد، هو أن ثورة تونس كانت لها بوادر أولى قبل أن يحدث الانفجار سنة 2011، وكانت بدايتها انتفاضة النهوض المنجمي التي أطلقت شرارتها من مدينة الرديف في 14 جانفي 2008 بسبب الانتداب في شركة "فسفات قفصة"، وانتشرت من بعدها الحركات الاحتجاجية ككرة الثلج إلى مدن منجمية أخرى، وتحولت في وقت سريع، من حركات ذات طابع فئوي مهني، إلى حركات ذات طابع اجتماعي اقتصادي، قد يعني كل الشعب التونسي، إذ تحولت المطالب الأصلية لتصبح تحتوي على الحق في التنمية والتشغيل، وتندد بالفساد والمحسوبية.

فواجهتها سلطة النظام باستعمال القمع والاعتقال ومحاكمة المؤطرين للحراك حتى وصلت السلطة إلى إدانتهم بعقوبات جزائية فاقت كل التوقعات.

مقابل هذا الإخفاق في الفعل الاحتجاجي، كانت الأجواء السائدة توحي بأن هذا الحراك الشعبي، سوف يتكرر لاحقا، ولا يعدو أن يكون إلا بمثابة "تسخين العضلات"، وذلك ترقبا لجولات قادمة من الاحتجاجات.

ثم عقبت هذا الحراك أحداث بن قردان سنة 2010 التي عرف فيها النظام مجابهة شديدة من طرف المحتجين بسبب تضييق السلطة على حركة العبور التجارية، بين تونس وقطر، علما بأن حركة العبور التجارية كانت تعتبر المصدر الرئيسي لاسترزاق أهل تلك المنطقة، وانتهت المواجهة مرة أخرى لصالح النظام باستعمال نفس الأسلوب القمعي في أعلى مستواه.[2]

---

[1] الطاهر بن يوسف ومحمد المختار القلالي، **القوى المضادة للثورة في تونس: باجي قايد السبسي نموذجا**. تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012، ص 19.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص23-24.

لكن هذه الكرة الاحتجاجية، وان كانت مخفقة، أتت بنتيجة ايجابية، إذ سمحت بنسف جدار الخوف، بدليل أنه لم تمض سنة واحدة فقط، حتى قامت الاحتجاجات من جديد في منطقة سيدي بوزيد، على خلفية أن كل المؤشرات كانت حمراء، وتوحي بالانفجار، والعنصر الوحيد الذي كان أن يلعب دورا سلبيا، هو عدم وجود تاريخ محدد ومسبق لتلك الانتفاضة. وهذا العنصر السلبي، يدرج أيضا، ضمن خانة غياب التنظيم والتأطير للحركات الاحتجاجية في تونس وحتى في كل دول الربيع العربي، كما سبق الإشارة إليه.

وهذا ما يفسر فاجعة البوعزيزي المأساوية التي جاءت خلسة، بإضرامه النار على جسده ووفاته فيما بعد.

وكالنار في الهشيم، عم التمرد الشعبي والعصيان المدني في كل الأقطار التونسية غداة هذه الواقعة. وكانت حينها المطالب تتأرجح بين القصاص من المتسببين في حادثة الاحتراق للبوعزيزي، وبين ما يعانيه الشعب التونسي من بطالة وتهميش، وتميزت فيها المواجهة بالعنف المفرط إلى حد استعمال الذخيرة الحية ضد المتظاهرين.[1]

إذن نستنتج بأن الدوافع التي هزت شرعية النظام التونسي، تمثلت بالأساس في الجانب الاقتصادي، حيث أنه بدا تدهور الوضع الاقتصادي التونسي منذ اعتلاء **بن علي** على سدة الحكم، مما جعل حكومة تلك الفترة تطلب الإعانة من المؤسسات المالية العالمية التي في المقابل اشترطت إعادة هيكلة الاقتصاد التونسي.

واثر هذه الشروط، انتهجت القيادة السياسية التونسية الليبيرالية الاقتصادية، وكان لهذا الخيار العديد من الانعكاسات السلبية على المجتمع التونسي: ارتفاع البطالة خاصة في الأوساط الشبانية، تدني المستوى المعيشي لجميع الفئات التونسية، انخفاض الدخل الفردي مقابل ارتفاع أسعار المواد الأساسية نتيجة رفع الدعم الحكومي لها، ناهيك عن

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص25.

تحول النظام التونسي إلى جهاز بيروقراطي مرتبط بشبكات فساد مكونة من جماعات الضغط والمصالح الموالية لنظام **بن علي**.[1]

ولا يمكن القول بأن الاقتصاد التونسي لم يعرف النمو بتاتا، ولو ان النمو موجود من حيث الارقام، إلا أنه لم يتبع بالتنمية، وهذا ما يعكسه الواقع المجتمعي في تونس.[2]

بالإضافة إلى دوافع سياسية منها أزمة هيكلية تخص البناء المؤسسي للسلطة، وأزمة نمو المعارضة السياسية، وأزمات أخرى لها صلة بالهوية والشرعية السياسية والمشاركة في صنع القرار، هذا وبغض النظر على الضغوطات من قبل المؤسسات العالمية النقدية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والتي هي أيضا كان لها دورا نسبي في الدفع بعملية التحول الديمقراطي في تونس، عن طريق انتفاضة شعبية.

فبالرغم من أن النظام التونسي استطاع أن يفرض سيطرته على الوضع باستخدام العنف، إلا أن الشعب التونسي نجح في إسقاطه سنة 2011، ثم عمل على بناء نظام جديد، بإرسائه للبنة الأولى للديمقراطية، فجاء هكذا **فؤاد لمبزع** ليشكل أول حكومة مؤقتة انتقالية يشرف عليها السيد: **محمد الغنوشي**، إنما رفضت تشكيلة تلك الحكومة على اعتبار أنها كانت مكونة من رموز النظام السابق الذين لا زالوا آنذاك ينتمون إلى حزب السلطة، الحزب الدستوري. ما أجبر السيد: **محمد الغنوشي** على تشكيل حكومة ثانية، لكن مرة أخرى، كللت بالرفض من طرف الشعب. قدم السيد: **محمد الغنوشي** بعدها استقالته وخلفه السيد: **باجي قايد لسبسي** الذي شكل حكومة ضمت ممثلين عن المعارضة، وشرعت حكومته في المضي قدما في إصلاحات دامت إلى حين انتخاب **المجلس التأسيسي الوطني** الذي ضم عددا من الأحزاب انتخبت بدورها سلطة تشريعية مؤقتة اسند لها مهام صياغة دستور جديد. وما يلفت الانتباه أن السبب الذي يمكن أن يبرر عدم إفراز أي قيادة للثورة التونسية، هو أنها كانت ثورة شعبية تلقائية، ونجاحها

---

[1] محمود إبراهيم أحمد، **حالة الأمة العربية، 2011 – 2010: رياح التغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 137.

[2] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص227.

تحقق بفضل تضامن الفئات الاجتماعية والمهنية المحتجة، ولذا عدم وجود قيادة لها طرح العديد من الصعوبات، واجهت عملية التحول الديمقراطي، وهي:

– من حيث الأسس الإصلاحية، في تحليل مسألة المشروعية، بقي التونسيون شعبا، ونخبا، وحكومة، يتأرجحون بين الشرعية الدستورية وبين الشرعية الثورية، ما يمكن أن يبرر سعي الحكومة إلى القيام بعملية إصلاح سياسي مؤسس على الشرعية الدستورية، بأحداث لجنة عليا للإصلاح السياسي، هدفها الرئيسي سن قوانين جديدة، تتعلق بالعملية الانتخابية تضمن انتخابات رئاسية حرة، ونزيهة، وشفافة، وتعددية.

– من حيث شرعية التمثيل، دائما في تحليل مسألة المشروعية، نلاحظ عدم وجود قيادة للثورة التونسية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، الانخراط المتأخر للأحزاب السياسية في الثورة، فادت هذه الحالة إلى عدم وجود ممثل وحيد يفاوض باسم الثورة، ويشارك في رسم ملامح الإصلاحات اللاحقة. وهذا هو الذي يفسر تعدد الأطراف، ما جعل الكل يتحدث باسم الشعب، والكل صار يرفع شعار "**الشعب يريد**"، حتى أصبح الوضع مجسد في فريق رافع لشعار "**الشعب يريد دولة لائكية**" في مقابل فريق آخر رافع لشعار "**الشعب يريد دولة إسلامية**"؛ ومن المنطقي، كان الرد على هذه المعادلة السياسية الثنائية، الاحتكام إلى طرح مشروع إحداث لجنة كانت محل نقاش ومفاوضات بين الحكومة من جهة، وبين أهم الأطراف المكونة لمجلس حماية الثورة. عموما، كانت أهم الإصلاحات السياسية التحول من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية، إقامة انتخابات تعددية ومن خلالها تكريس مبدأ التداول على السلطة والعمل على تدعيم المجتمع المدني والأحزاب. إما عن تعامل النظام التونسي مع الفعل الاحتجاجي، يمكن اختزاله في القمع المفرط، والإقصاء، والاضطهاد، بشكل ملحوظ وفي حده الأقصى، إلى درجة كبيرة مما كان النظام التونسي يضيق من هامش حراك المعارضة الفعلية.[1]

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص224.

3.3. دراسة مقارنة بين حالتي الجزائر وتونس:

قبل أن نشرع في مقارنة حالتي الجزائر وتونس، وبناء على ما سبق من تشخيص لوضعهما، نشير إلى أن الثابت أن كلا النظامين السياسيين عانى نفس الاحتجاجات وبنفس درجة الخطورة التي كانت تهدد بقاء واستمرار النظامين السياسيين الاثنين.

والميزة التي يتشارك فيها النظامين هي أن كليهما قبل امتحانهما في مواجهة الاحتجاجات، بدد كل الفرص للحفاظ على شرعيتهما، وذلك بسبب التعنت والرفض لإعادة إنتاجهما. بالإضافة إلى فشلهما في اختيار سياسات عامة مجدية وعادلة.

والثابت أيضا أن عنصر التشابه بين النظامين من حيث التحول الديمقراطي منعدم تماما أو بالأحرى، يختلف من زاوية التوقيت، إذ، وإذا كانت الديمقراطية في تونس تعتبر فتية ولم تأت إلا بداية من 2012، فالأمر في الجزائر فُصِل فيه دستوريا وحسم منذ 1989 عندما تبنت الجزائر التعددية السياسية بعد أحداث أكتوبر 1988، بصرف النظر على أن هذه التعددية السياسية ليست إلا شكلية على العموم، بمعنى أنها موجودة في متون قانونية ومغيبة في أرض الواقع على مستوى الممارسة السياسية.

ومن جهة أخرى، يتمتع النظام الجزائري بمرونة واضحة، مكنته من المزج بين كل ما له طابع استراتيجي وبين ما له طابع تكتيكي في مواجهته للحركات الاحتجاجية، وكان الهدف هو التقليل من شأنها، وفي أن واحد، إعطاء النظام لنفسه متسع من الوقت لمعالجة المطالب المطروحة أمامه بالنسبة التي ترضي جميع الأطراف.

في حين أننا نلاحظ في تونس أن نمط التفاعل للنظام السياسي مع الازمات اتسم بالجمود والتشدد، بدليل استعماله للعنف المطلق من البداية كرد فعل للاحتجاجات، ولم يحسن في أي فترة من فترات الاحتجاج احتواء الحشد الجماهيري.

ومن المزايا المهمة لهذا النموذج الجزائري الهجين، هو إزاحة المعارضة السياسية من نطاق الحوار كتحصيل حاصل، وبالتالي استغلال هذا الحوار مع اطراف الاحتجاج لإثارة مخلفات الإرهاب، بإعادة الذاكرة للمجتمع الجزائري حول المأساة الوطنية خلال العشرية السوداء وما نجم عنها من ضحايا فاق عددهم 200 ألف شخص.

أما من حيث طبيعة الحراك الشعبي، يجب في هذا الشأن التطرق إلى التفرقة بين مفهوم الانتفاضة وبين مفهوم الثورة، وهذا ليس فقط من أجل رفع اللبس بينهما، بل خاصة من أجل الوصول إلى أنه وبالرغم من تشابه الحالتين، الجزائرية والتونسية، من حيث دواعي الاحتجاج، فهما يختلفان من حيث الأهداف؛ وهذا ما سوف نحاول ابرازه بعد تطرقنا للتفرقة بين الانتفاضة والثورة.

إذن، نستعين في ذلك بالتعريف الذي أعطاه إياهما كلا من الباحثين، **محمد المختار القلالي** و**الطاهر بن يوسف.**

"الانتفاضة هي ردة الفعل الغاضبة والعنيفة أحيانا على وضع لم يعد بالإمكان التعايش معه، أو بسبب إجراء يقدر المستهدفون منه أنه يوقع الضرر بهم وبمصالحهم. وردة الفعل هذه عادة ما تكون محدودة في الزمن، تتوقف بمجرد الاستجابة لمطالب المنتفضين...ولا يشارك فيها، في العادة، إلا المعنيون بها."

بينما تعني الثورة " الإطاحة بنظام حكم بلغ به السوء حدا لا تفيد معه المعالجات السطحية والجزئية، أملا – بطبيعة الحال– في إقامة نظام بديل يضمن للناس حقهم في العيش الحر الكريم، أنه وباختصار حراك عنيف يقوم على **ثنائية الهدم والبناء**".

من خلال هذين التعريفين، يتضح جليا أن حالة الجزائر باعتبارها عرفت تعاقب حركات احتجاجية ارتدادية من نوع الانتفاضة على أساس أن أهداف الحراك تقتصر على المطالبة بالاستجابة لمجموعة من المطالب، تعنى غالبا بفئات معينة من المجتمع، تكتفي بحل مشاكلها، ولم تكن لها الرغبة في الإطاحة بالنظام.

في حين أن حالة تونس، تختلف تماما من حيث نوعية المطالب، إذ طالبت الحركات الاحتجاجية التونسية بالإطاحة بالنظام، وإحلاله بنظام جديد كفيل بتلبية حاجياتهم فيما بعد.

أما عن العنصر الذي فجر الاحتجاجات، ففي حين أن التشكيلة البشرية للمحتجين في الجزائر كانت تتراوح أعمارهم ما بين المراهقين، والشباب، والكهول، فما فوق، الملاحظ في تونس، كان الحضور من قبل الشباب قوي جدا.

ويختلف أيضا النظامان من حيث الخسائر البشرية جراء مواجهة الحركات الاحتجاجية في كلا الدولتين، في حين أنها وخيمة بالنسبة لتونس إذ وصل عدد الضحايا

هناك إلى 300 قتيل، في الجزائر، ومنذ تعاقب الحركات الاحتجاجية من 2011 إلى غاية إعدادنا لهذا البحث، لم يسجل ولا ضحية واحدة. وهذا يؤشر إلى أن الفرق بين الجزائر وتونس وحتى بين الجزائر وباقي الدول العربية، يكمن في أن استراتيجية النظام الجزائري في مواجهة الاحتجاجات، تتراوح بين تطبيق النظرية الواقعية، من حيث أن النظام دوما ما يحتاج إلى إظهار قوته، واستعرضها، والتصعيد فيها، بدون الذهاب إلى استخدامها في درجتها القصوى، وبين الحوار والاحتواء، لتلك الحركات، بما فيها معالجة المطالب المقدمة أمام النظام وبطريقة تدريجية.

ومن الواضح جليا أيضا أنه من حيث القوة والقدرة والنفوذ، يتمتع النظام السياسي الجزائري بالحنكة تجعله يتحكم بشكل كبير في الحقل السياسي عامة وفي سياق تعامله مع الحركات الاحتجاجية خاصة، وحتى مع المعارضة السياسية في حالة الاستقرار. وعكس ذلك، النظام التونسي سرعان ما يكون أمام وضع يهدده ويلجأ بطريقة آلية إلى العنف في أقصى مستواه، قد يتجاوز المعقول والى حد القتل بالرصاص الحي، بدليل أن الثورة التونسية خلفت أكثر من 300 قتيل نظير 0 ضحية في الجزائر.

وإن كان الفرق شاسعا في حجم الثورة بين الجزائر وتونس، إلا أنه وبالنظر إلى توزيعها في الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية المحلية التي تعتبر المصدر الرئيسي لضمان مستوى معيشي كريم، والتقليل من نسبة البطالة، يمكن القول بأن تخصيص الأموال للمشاريع التنموية لم يشكل أي معضلة للجزائر التي تتوفر على موارد مالية ضخمة مصدرها المداخيل للمحروقات في حدود 99%، وهذا يجعل من الجزائر بلد قويا من حيث الكتلة المالية المخزونة، تسمح له بالاستثمار في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية عبر إقليمه برمته، بالإضافة إلى أنها تمكنت الجزائر من تبني سياسات عدة في إطار التحويلات الاجتماعية، بل ورفعت نسبة التحويلات ب 8% حسبما جاء في مشروع قانون المالية 2018.

في حين أنه في تونس التي لها اقتصاد متواضع مقارنة بالجزائر، افتقدت إلى وازع عادل في تخصيص الأموال لعملية التنمية الوطنية، يأخذ بالمساواة، وهذا العامل ساهم بشكل كبير في تفاقم الأزمة التونسية، إذ يطرح بشكل واضح التفاوت في توزيع الثروة بين المناطق، والدليل أن منطقة سيدي بوزيد، وهي نقطة الانطلاقة الحقيقية

بالنسبة للثورة التونسية، تعد إحدى المناطق التي راحت ضحية هذا التمييز، ما أثر على التوازنات في السياسات العامة، وأدى إلى نشوب ثورة عارمة.

ومن حيث التأطير والتنظيم للحراك الشعبي، هناك أيضا فارق كبير بين الجزائر التي لم يؤثر انعدام التأطير والتنظيم في داخل الحركات الاحتجاجية، وتوظيف تكنولوجيا شبكات التواصل الاجتماعي في الجزائر، لم تعرف أيضا ذاك الزخم الكبير والمكثف الذي تميزت به تونس. في حين اكتفت الحركات الاحتجاجية في الجزائر بالحضور في الشارع محاولة فرض مطالبها عن طريق الحشد الجماهيري، بينما في تونس عرف الحراك تغطية رهيبة عبر وسيلة الفيسبوك وغيرها من شبكات الاتصال الاجتماعي وبصفة شبه كلية، وصلت إلى أبعد أقطار العالم، ثم تلتها الفضائيات، وهذا في حد ذاته، يعد بمثابة بديل نسبي لغياب التنظيم والتأطير البشري في أرض الواقع.

وفيما تعلق بالمسار والمآل للحراك الشعبي، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

أ. بالنسبة للجزائر:

– من حيث فعالية الاحتجاج، تمكن النظام السياسي من تعطيل مساره، والتغلب على الوضع بالاستجابة الجزئية للمطالب، كونه اراد تصنيفها مطالب فئوية، وما سهل المهمة في ذلك، هو أن النظام لم يكن مستهدفا بعينه، كون جل مكونات المجتمع والفاعلين السياسيين، يدركون أن الإطاحة بشخص الرئيس لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير النظام، واكبر دليل ما حصل في تونس، وليبيا، واليمن، ومصر.

وهذا الذي يرشح نمط التحول، من الاعلى بمبادرة من النظام ذاته، إلى أن يكون النمط الأنسب للدول العربية.

ولو تبقى الجزائر تعاني من بعض الاحتجاجات من حين إلى آخر، إلا أنها في مجملها، هي احتجاجات محتشمة، ولم تكن بالشدة التي قد تخيف النظام القائم أو تقهره، والذي هو بدوره دوما ما يجابهها بنفس الأساليب المشار إليها سابقا.

وأخيرا ومن حيث الرغبة في التغيير السياسي، يمكن ملاحظة المجتمع الجزائري بأنه ليس راغبا في تغيير سياسي حقيقي لغياب الوعي لقيم الديمقراطية وممارساتها، ويكتفي بتحقيق الرضا الاقتصادي، ولا يطمح للرفاه بالضرورة، وذلك بسبب التراكمات

التاريخية حول الا الثقافة السياسية، التي اوصلت المجتمع الجزائري إلى التعود على إدارة حوائجه من قبل النظام، والمساعدات في شكل تحويلات اجتماعية في شتى المجالات، ما جعل المجتمع الجزائري، مجتمع متوكلا على **العناية الإلهية La providence** المتمثلة في الدولة وفي ما يسمى **بسياسة البايليك La politique Beylik du**، وهذا ما أدى إلى حالة **الجمود الفكري L'immobilisme intellectuel**، وكأن علاقة الدولة بالمجتمع في حالة الجزائر، تقتصر على عملية تبادلية، شبيهة بعملية تسويقية تحتوي على مقايضة سياسية، تكمن في إشباع حاجات المجتمع من قبل الدولة، في مقابل ضمان بقاء النظام عن طريق الاستقرار السياسي.

وعدم سعي المجتمع لتغيير الواقع السياسي، مفاده تغييب المبادرة الفردية والجمعية، التي من خلالها يتحقق الارتقاء بالوعي الاجتماعي والسياسي إلى المستوى الذي يجعل المجتمع يتمتع بالحريات السياسية، والحقوق الأساسية المألوفة عالميا.

وبالتالي، عوض أن تحدث قطيعة بين الدولة والمجتمع، في حالة الجزائر، وقع العكس تماما، اي قطيعة بين المجتمع والمعارضة السياسية، وأزمة الثقة بينهما، أدت إلى إضعاف قوة الفاعلين السياسيين وجعلت تأثيرهم على النظام القائم محدود الفعالية.

ب. بالنسبة لتونس:

– وعكس الجزائر، فإن تونس تتميز بمعارضة سياسية قوية خارج الأحزاب، تتكون من مثقفين ومحامين وغيرهم من شرائح المجتمع المميزة، ما جعل من الثابت أن الحراك الشعبي، وردة فعل النظام السياسي باستخدام شتى الوسائل، ومحاولة احتواء تلك المعارضة باءت بالفشل، وبالتالي بقيت الوحدة الوطنية محفوظة، ولم يتمكن النظام من تشتيتها.

– من حيث أهداف الثورة التونسية، لقد وصلت تونس إلى النتيجة المرجوة وهي أساسا الإطاحة بنظام مستبد وقوي.

– من حيث التساؤل ان كانت الثورة التونسية نعمة أم نقمة، فإلى حد الآن، تونس هي رهينة توترات عدة ولا زالت تتخبط في إشكالات مختلفة، بين دعاة الثورة الذين رجعوا اليوم إلى مطالبهم الأصلية وهي مطالب اقتصادية بحتة، نتيجة السياسة

الاقتصادية الجديدة المتبناة مؤخرا في 2018 من طرف الحكومة التونسية، وبين أصحاب القرار الجدد الذين فُرضت عليهم إجراءات مالية وجبائيه شديدة من طرف المنظمات المالية والنقدية الدولية التي أجبرت الحكومة التونسية على التطبيق السليم ولأنجع لسياسة الإنفاق العام.

وهذا الذي جعل الجماهير تخرج إلى الشارع مرة أخرى في 2018، لتعبر عن غضبها المطلق لتلك السياسيات الاقتصادية؛ وكأن تونس لم تخرج من دوامة الاحتجاج، وكأن الثورة التونسية وما خلفته من أضرار وخسائر مادية وبشرية، لم تكن نعمة، بل هي نقمة.

– من حيث التوجه الاقتصادي التونسي، كلل بالفشل وكان كارثيا في المجالات الحيوية للمجتمع كالصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي الخ، ناهيك عن الإعفاءات في الضريبة والجباية الواسعة، فمن الضروري أن الدولة تصبح في موقع لا يسمح لها بتغطية النفقات، والنتيجة الحتمية كانت تقلص دور الدولة الاجتماعي، ما أدى إلى تخليها عن دعم المواد الاستهلاكية الأساسية ورفع أسعارها والأسعار ككل، وأيضا رفع مستويات الضريبة، والسماح بإنشاء أسواق موازية تحسبا لتحول المجتمع التونسي إلى مجتمع استهلاكي حتى يمكن التحكم فيه، ويصبح مثله مثل المجتمع الجزائري.

ولم يستطع النظام أن يتحكم في الوضع، ولا إرضاء المحتجين من الجانب المادي، بحكم طبيعة المطالب للحراك الشعبي الذي عرفته تونس والمتمثل كما أشرنا إليه في الإطاحة بالنظام السياسي، بغية تغيير نظام الحكم.

وخلاصة لهذه المقارنة، يستوجب الإدلاء بانطباع حول مستقبل النظام التونسي بعد الثورة وحول النظام الجزائري في خضم سلسلة متوالية من الاحتجاجات، وفي هذا الصدد، ذلك يسمح بالخروج بنتيجة فشل كلا الدولتين في بناء الدولة الوطنية بمفهومها العميق.

ولعل السبب في ذلك، التنافي لمفهوم الدولة الوطنية مع مفهوم الوحدة الإسلامية (لان الحركات الإسلامية، وخاصة في تونس، دوما ما تعارض مشروع بناء الدولة الوطنية التي تعكس مفاهيم الدولة الحديثة)، وقد نرجع هذا الإخفاق إلى الطعن في

الشرعية للسلطة الحاكمة في تونس، والى التلاشي التدريجي للشرعية في حالة الجزائر. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فقدان الشعبين لسيادتهما، باعتبار الشرعية والسيادة، من الشروط الأساسية لإقامة دولة وطنية، تتمتع بمؤسسات قوية.

ولو أن تونس نجحت إلى حد ما في إقامة دولة وطنية، لكن في رأينا، نعتبر تلك الدولة الوطنية دولة ناقصة الاركان، أي لم يكتمل فيها بناء المؤسسات، بالنظر إلى ما يجري اليوم (2017-2018) من أحداث توحي بما لا يحمد عقباه، قد تؤدي إلى ضياع أولويات الثورة وتعيد بالواقع السياسي إلى ما كان عليه قبل نشوب الثورة.

والمفارقة أن تونس، وان كانت نجحت في التحول الديمقراطي، إلا أنها لم تستطيع المحافظة عليه نسبيا، كون من بين شروط نجاح مسار التحول الديمقراطي في حالة تونس، يجب إعداد ميثاقا شاملا لا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين، وبالتالي يخدم مصالح الكل، ويشتمل على عدة نقاط، ومنها وخاصة، إعادة توزيع المنافع، وهذا الذي يشكل المعضلة بالنسبة للمؤسسات الجديدة في تونس، للأسباب التي أشرنا إليها سابقا فيما خص الجانب الاقتصادي وضغوطات المؤسسات المالية والنقدية الدولية الخ.

أما حالة الجزائر، تكتسي أهمية كبرى على اعتبار أن الوضع الاقتصادي يفرض الحذر من انفجار اجتماعي. الأخطار لا زالت قائمة، بل ازدادت حدة، خاصة بعد اتخاذ الحكومة مجموعة من القرارات الاقتصادية في 2017 / 2018، قد نصفها بالارتجالية، وتخص تحديدا التمويل غير التقليدي، ويعني طباعة الأوراق النقدية بدون تغطية في المقابل، وهو القرار الذي يقوم على أساسه **بنك الجزائر** بإقراض الخزينة العمومية من أجل سد عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتمويل صندوق الاستثمار العمومي. ومبرر هذا القرار بحسب التصريحات الرسمية، أن التمويل غير التقليدي سوف يواكب بإصلاحات لاحقة في المستقبل القصير، بهدف استعادة التوازنات المالية العمومية. لكن وبصرف النظر على المادة التحليلية للجانب الاقتصادي، نتطرق إلى ما يعني المواطن مباشرة في إطار التمويل غير التقليدي، ونقول بأن الترتيبات تكون حتما في إبقاء النفقات في المستوى الذي هي عليه حاليا (مرتفعة)، وذلك لتفادي حركات احتجاجية واسعة الإطار والانتشار، بيد أنه لتسديد ديون الدولة نتيجة قرار

التمويل غير التقليدي، تصبح الدولة مضطرة لرفع مستوى الضريبة، كونه الحل الفريد لتمويل الإنفاق، بحكم أن الميزان التجاري هو سلبي حاليا، بسبب انخفاض الصادرات للمحروقات، وحتى الصادرات خارج المحروقات، وأيضا لكون عدم قدرة الدولة من استقطاب رؤوس أموال أجنبية بالرغم من التحسن النسبي للمناخ الاستثماري.

بل أخطر من هذا، الاحتمال وارد أن تلجأ الحكومة إلى اقتراض المال من الأفراد، كون المؤسسات الاقتصادية مفلسة، وكون الخواص دوما ما يستعينون بالتمويل البنكي، حتى في شراء رأس المال للمؤسسات العمومية، ما سينعكس سلبا على حياة الجزائريين، وهذا الذي يشكل أهم الأخطار.

الخلاصة والاستنتاجات:

مستخلصا لما سبق، نذكر أهم النقاط الواجب مراعاتها، ومنها الأساليب العديدة التي تم استخدامها من قبل الأنظمة السياسية العربية في مقابل الظاهرة الاحتجاجية، والتي يتم تشخيصها في امتصاص الغضب الشعبي، والذي يبقى في نظرتنا حلاً ظرفيا ترقيعياً باعتبار لم يخطط له من قبل النظام.

وفي سياق نفس التشخيص، نذكر أيضا ما يسمى بتشتيت الانتباه للجماهير المحتجة بتحويل اهتمامها إلى أزمات خارجية مفتعلة وإبعادها عن الشأن الداخلي، لكن بدون جدوى لسبب أن هذا الأسلوب ومع مرور الزمن وتردده في الكثير من الحالات والدول أصبح بمثابة شعار فارغ، ناهيك عن ابتعاد الحركات الاحتجاجية عن كل ما يمكن أن يبرر التدخل الأجنبي.

وأخيرا، الأسلوب الشائع في الأنظمة التسلطية ومنها العربية على وجه الخصوص، وهو الأسلوب الذي يعتمد على القوة الرسمية في مواجهة القوة المحتجة، تحت طائلة الانزلاق، وتكون النتيجة حتميا البطش والتنكيل الجماعي من طرف النظام، وردود أفعال في نفس مستوى الخطورة، أي تكسير وحرق الممتلكات العمومية، وحتى المواجهة المباشرة إلى حد التقتيل من الطرفين.

وعلى خلفية أن السواد الأعظم للأنظمة السياسية العربية يستمد شرعيته من حالة احتكار للسلطة، فكان السلوك النخبوي الحكومي متمثلا في إعطاء الأولوية من حيث الاهتمام إلى البحث عن تطوير مبادئ القوة، والقدرة، والنفوذ، على حساب الاهتمام بالشأن العام وتبني مطالب المجتمع كالأمن والرفاه الاجتماعي عبر مشاركته في صنع القرار، والحفاظ عن هذه المطالب وتعزيزها.

و أشرنا أيضا إلى حالة الدول العربية المتميزة بهيمنة مؤسساتها التنفيذية على باقي المؤسسات الأخرى، بسبب انعدام الحلقة الوسيطة بينها وبين مكونات المجتمع المدني.

أخيرا حاولنا مقارنة حالتي الجزائر التي دوما ما تبحث عن البديل بين المواجهة وبين الاحتواء في شأن الاحتجاج الشعبي، وتونس التي تشكو صعوبة الانتقال من نمط حكم مستبد إلى نمط حكم يرقى إلى إرساء الديمقراطية ومراعاة الحفاظ عنها.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام دراستنا، نشير إلى أنه لا يمكن أن نخوض في استنتاجات ونخرج بتوصيات بدون المرور على طرح مجموعة من التساؤلات والإجابة عنها، ومنها:

1- ما هو مستقبل الحركات الاجتماعية العربية؟ وما الذي حققته؟

2- أيٌّ من بين الأنظمة السياسية العربية التي تحمل أكثر المؤهلات للسقوط أو الانهيار؟

3- ما هي الأنظمة السياسية العربية التي هي في منأى عن السقوط ولانهيار؟

4- ما هي طبيعة الأنظمة السياسية العربية التي عقبت هذه الحركات الاجتماعية؟

5- ما هو الموقف الدولي والإقليمي بالنسبة للمرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي؟

وعن مستقبل الحركات الاجتماعية العربية، يمكن ان نعرج على الواقع الحالي لدول الربيع العربي، خاصة منه الاقتصادي المقلق جدا، نتيجة ربط اقتصاديات هذه الدول بسياسات ليبرالية بامتياز، هي الأخرى رهينة إملاءات تقنية معقدة من قبل الهيئات الدولية الممولة لها، وبما لا يخدم تطلعات المجتمعات العربية المطالبة بلقمة العيش، بالقول أن مثل هذه الظروف، لم تساعد على إنتاج الإطار المناسب لتطوير مشروع تغييري بديل. غير أن الحركات الاحتجاجية العربية في جوهر الأمر، سوف تحافظ على المآل المشترك بينها، وهو **العمل الجماعي**، بصرف النظر عن الاختلاف الموجود بينها، من حيث التوجهات الصراعية، والتبادلات غير الرسمية بين أعضائها، والهوية الجماعية التي يتقاسمها هؤلاء الأعضاء جميعا؛ كما سوف تبقى الأكثر نموا في المشهد السياسي العربي وسوف تبقى البديل الوحيد عن المؤسسات التمثيلية للشعب، التي لن تنجح أبدا في تحقيق المطالب الاجتماعية والسياسية المتراكمة في الوطن العربي.

وبالتالي، سيكون في المستقبل الاحتكام إليها، شريطة أن تستمر في البحث عن أكثر قوة ونفوذا.

وعما حققته الحركات الاجتماعية العربية في دول الربيع العربي، وأمام المدى الواسع من تنوعها منذ 2011، لا ينبغي التعميم فيما يخص أنماطها أو أهدافها، ولا فيما يخص استراتيجياتها وتكتيكاتها، كما سبق شرحه، على أنها كانت إما راديكالية طالبت برحيل السلطة الحاكمة، إما إصلاحية نادت بإعادة النظر في المنظومة الحكومية سواء كليا أو جزئيا، إما ثورية وشعارها إسقاط النظام القائم كليا؛ علما بان هناك أيضا حركات اجتماعية متعددة القطاعات، الأمر الذي يصعب تصنيفها.

إذن، إجابة عما أتت به الحركات الاجتماعية العربية من جديد، نذكر أنها شكلت نقطة تحول كبرى وانعطاف تاريخيا هاما في المشهد السياسي العربي.

ومن بين النتائج العامة، نذكر انه بفضل حشود جماعية اتسمت بالوعي الذاتي، وحس مدني راقٍ ومسؤول هيأ لصياغة عقد اجتماعي جديد يؤسس لنظام يستمد شرعيته من الإرادة الجماعية نحو دولة المؤسسات والقانون، وضمت كل الفئات المجتمعية بمختلف أطيافها، استجابة لنداء التغيير عبر رفع عدة شعارات، مفادها، العيش الكريم، والعدالة الاجتماعية، والحريات الأساسية، تغيرت في نهاية الأمر، ولو نسبيا، موازين القوى، وأصبح شكل الدولة مغايرا، وطبيعة النظام مغايرة، ونمط إدارة المجتمع يتسم بالعناية والاهتمام.

يمكن الإشارة أيضا إلى أن تلك الحركات العربية، وبتقديمها لمشهد رائع في الفضاءات الاحتجاجية، تكاد اليوم أن يقتدى بها، ويصنف أسلوبها ضمن النماذج الحضارية الجديدة.

ومن خلال قهر عزلتها وتعميمها وانتشارها عبر الأقطار العربية جميعا، بفعل تواصلها وتفاعلها بواسطة الفضاء الإلكتروني الذي حول الصحافي من الصحافي المحترف الباحث عن الاثارة، إلى الصحافي المواطن الملتزم والمدافع عن وطنه، تمكنت من القضاء كلية على الخوف السيكولوجي الذي طالما قيد التحركات الشعبية، وعرقل إمكانيات التغيير.

ومن النتائج الخاصة المترتبة عن الحركات الاجتماعية العربية، نذكر:

– انهيار أنظمة عربية: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن،

– تأسيس لعهد جديد للديمقراطية (حتى وان لم يجسد كلية بعد)

– تغيير موازين القوى بين السلطة والشعب: وضع الدولة في خدمة المجتمع لا العكس.

– إعادة النظر في المفاهيم والأحكام التي كانت تهيمن على الثقافة السياسية العربية.

– إرساء ثقافة سياسية عربية جديدة أنهت، على الاقل، عقدة الخضوع والخوف المحبط للإرادة الشعبية.

– التعبير عن طموحات واختيارات جديدة للتغيير والإصلاح عند الشعوب العربية.

– تحرير الشأن العام من سيطرة السلطة الحاكمة.

– التقرب للإدارة من المواطن، والخوض في عملية القضاء التدريجي على البيروقراطية.

– العمل بمبدأ المشاركة السياسية لصالح الفئات العريضة من المجتمع في صنع القرار السياسي، وبخاصة عند إعداد السياسة العامة.

– تجاوز مفهوم المواطنة الذي كان بالأمس القريب، مختزلا فقط في الكيفية التي تضمن البقاء والاستمرار للنظام، وإخضاع هذا الأخير إلى قواعد جديدة سلوكية وانضباطية للمجتمع.

– انتقال الشعوب العربية بوصفها تابعة في الماضي إلى مجتمعات تداولية.

وعن الأنظمة السياسية العربية التي تحمل أكثر المؤهلات للسقوط أو الانهيار، يمكن الحديث عن دولة الأردن التي لطالما تشهد في السنوات القليلة الأخيرة صعود أنواع وأشكال جديدة من التحركات الاجتماعية، مغايرة تماما لما عرفه العالم العربي، منذ 2011. وهنا نتكلم عن تنظيمات طلابية المعروفة بالاسم الرسمي: "لجنة المتابعة لحملة حقوق الطلبة"، لكن اشتهرت باسمها الثاني: **"ذبحتمونا"**، تتميز بالإبداع والتنظيم الجيد، بوصفها تتكون من أساتذة وأكاديميين، يتراوح عددهم بين 6 و 7 آلاف من حملة شهادة الدكتوراه، استطاعوا أن يوجهوا مذكرات جماعية تشكو أحوالهم المزرية وفي

معرضها مطالبهم. إنما ما يلفت الانتباه هو صعود تحركاتهم المطلبية التي ارتبطت بانشغالات اقتصادية واجتماعية والتي تتعرض لها أيضا الطبقات والفئات الفقيرة والوسطى، والمرشحة للازدياد إذا ما استمرت حكومة دولة الأردن على سياسات رفع الأسعار المؤدي إلى التضخم. وهذا يشير إلى الوعي الاحتجاجي على الواقع المعيشي من طرف فئة مجتمعية من نوع خاص، ويعد هذا الوضع من المؤشرات الخطيرة بالنسبة للنظام السياسي الاردني، أو على الأقل، يستدعي لوحده بحثا خاصا ومعمقا.

ولم تنج دولة تونس بعد من المخاطر، وان كان قد حققت الكثير في عملية التحول الديمقراطي، إلاّ أن التوترات الحاصلة حتى اليوم 2018، تجعل من التراجع الديمقراطي احتمالا قائما ، حتى وإن حققت كل المراحل الانتقالية، من انطلاقة المسار بعد الإطاحة ب **بن علي** وإحداث "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" و"اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة بداية من 2010 و"اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد"، وحتى بعدما أفضت انتخابات 2011 إلى صعود الإسلاميين إلى الحكم وتمكّنهم من دواليب الدولة، رغم فقدانهم للخبرة في تسيير الإدارة، ما يجعل الديمقراطية في قمتها، وبعد كذلك انتخابات 2014 في جو الإطاحة بنفس الإسلاميين ووصول حزب نداء تونس الحديث النشأة (2012)، بروافده الدستوريين، والنقابيين، واليساريين، والمستقلين، على أغلبية المقاعد 89 من مجموع 217، إلاّ أن كل ذلك لم يكف، إذ الوضع الاقتصادي المتردي ومرده الوضع العام، وكذا ضعف في الأداء الحكومي، والإرهاب الذي زاد من شدة التردي للاقتصاد، ساهم في تراجع نسبي لحظوظ تونس في سعيها إلى العدالة الانتقالية وبناء دولة المؤسسات.

ولم تكن كافية أيضا عناصر القوة (المزج بين المصلحة وبين العقلانية، المزج بين السياسي وبين القيمي) لأن تدعيم الديمقراطية بقي رهينا لثلاثة تحديات تتمثّل بتصفية تركة النظام السابق، والتدريب على قواعد اللعبة الجديدة، والتحكم في المتغيرات الجديدة.

لكن يبقى الامل قائم عبر موعد تونس مع الاستحقاق الانتخابي الرابع منذ ثورة 2011، والاول لمؤسسة الحكم المحلي، والمقر اجراؤه في 06 ماي 2018، هو الذي بإمكانه ان يخرج تونس من دائرة المخاطر، بوصفه الحل للازمة السياسية، وفي آن واحد يكون المرحلة التي تتم من خلالها عملية استكمال مسار الانتقال الديمقراطي، اذ يرجى ان يتحقق فيها استقطاب سياسي جديد. حتى وانه من الملاحظ ان تلك الانتخابات سوف تعرف تراجعا نسبيا في المشاركة من طرف الديمقراطيين في مقابل حضور لافت وقوي للإسلاميين.

أما دولة مصر، فالأمر بالنسبة لما بعد حكم **حسني مبارك** المستبد، يبقى نقطة استفهام لحد الآن والدليل، انه لم تجرى بعد دراسات حول تحول إحلالي من الاستبداد إلى الاستبداد في مصر، ولعلنا نربط مرد هذه الظاهرة السياسية الفريدة من نوعها إلى الموقف الإقليمي والدولي تجاه الحراك العربي، وما ترتب عنه بالنسبة لمن تولى السلطة، ونتناول ذلك في المحور 5 من التساؤلات المطروحة. لكن ما يمكن قوله في أن دولة مصر تبقى مرشحة لثورة ثانية، أكثر عنفا هذه المرة، كون عزيمة السلطة السياسية الأحادية المتمثلة في شخص عسكري، **السيسي**، في البقاء والاستمرار، تظهر جلية.

وعن الأنظمة السياسية العربية التي هي في منأى عن السقوط ولانهيار، وبعملية عكسية ومنطقية، يمكن اختزال المنأى الوحيد الذي يبدو الضامن للاستقرار السياسي والاجتماعي، في أن تولي تلك الأنظمة السياسية الأهمية القصوى والكافية والضرورية، لإدماج كل الفاعلين السياسيين في إطار الشرعية السياسية المستمدة من صناديق اقتراع نزيهة وشفافة، وتجتهد من أجل إرساء آليات كافية، تمكنها من الحفاظ على شرعيتها، بالاستجابة للتطلعات المعيشية، والاجتماعية، والسياسية، لشعوبها.

وفي هذا الشأن يبدو في رأينا أن الدول التي تنخرط في خانة الدول المؤمنة من السقوط والانهيار، وبالإضافة إلى دول الخليج العربي التي لها نظام حكم ملكي، والتي تمتاز بثروات كفيلة من تغليب الكفة لصالح الجانب الاقتصادي والاجتماعي على نظيره السياسي، هناك أيضا الجزائر، للأسباب المذكورة سابقا في المطلب الذي خصصناه لها

في الفصل الرابع. صحيح أن رياح التغيير الديمقراطي التي هبت على العالم ككل وبخاصة على الدول العربية، لم تستثن الجزائر، وبالفعل ظهرت فيها موجات من الاحتجاج الشعبي تطالب بالتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لكن وبالرغم من أن عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وان شهدت منذ بدايتها حالة من عدم الاستقرار، ولا ننكر أنها تميزت بالعنف، إلاّ أن منذ تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم عام 1999، حدثت تطورات إيجابيه ملحوظة من حيث الواقع العام، لا من حيث الواقع الخاص المتمثل في الجانب السياسي، تحديدا في المشاركة السياسية، إذ رجع الاستقرار السياسي، أو بالأحرى الاستقرار الاجتماعي من جديد، عدا في بداية 2018، حيث حدثت سلسلة من الاحتجاجات والاضرابات الفئوية، ذات مطالب اقتصادية اجتماعية بالأساس، لا سياسية، مست العديد من القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة، والتي قد تكون في صالح النظام القائم الذي يتكيف معها بجدية وتفنن، اذ سرعان ما يحولها إلى أداة مناورة سياسية تدخل ضمن التكتيكات المعتمدة من قبله، ليستجيب في الاخير إلى المطالب المطروحة أمامه، كونها في متناوله، من حيث التكلفة المالية. فالسلطة تنظر إلى هذا الحراك على انه ظرفي طارئ ولا يعبر عن ازمة عميقة.

ولحماية استقرار النظام السياسي الجزائري من الانهيار، عرفت السلطة الحاكمة الجزائرية كيف تتعامل مع الضغوط الداخلية من خلال الدخول في مفاوضات مع القوى السياسية المعارضة الصاعدة.

ورغم تأكد السلطة الحاكمة من وجود أياد خارجية وراء الاحتجاجات التي تعرفها إلى حد الآن، الاّ انها لم تغفل عن ما يدور حولها واهتمت بالعامل الداخلي، على اعتبار أدراكها أن التراجع في الديمقراطية والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وكذا الإصلاحات التي دخلت حيز التطبيق، منذ خطاب رئيس الجمهورية سنة 2011 الذي توجه به إلى الأمة من مدينة سطيف الجزائرية، وكان حافزه خاصة العامل الداخلي، قد يستغل من قبل اطراف مناوئة، بمعنى أن العامل الخارجي ليس إلاّ مصدرا لاستغلال هذا النقص الداخلي.

هناك أيضا دولة لبنان التي من المحتمل عدم تعرض نظامها للسقوط أو الانهيار، باعتبار تبصر قياداتها السياسية وكفاءتهم العالية في التوظيف الايجابي للظواهر العرقية والطائفية والدينية، بتجردهم من الذاتية ومن عنصر الانتماءات سلبية الفهم، وتطبيق متطلبات الديمقراطية بحذافيرها.

أما عن طبيعة الأنظمة السياسية العربية التي عقبت هذه الحركات الاجتماعية، يمكن استخلاصها، وفق ما هو ظاهر، في ما يلي:

– دول نجحت ثوراتها السلمية الشعبية في الإطاحة بأنظمتها وبدأت في اتخاذ خطوات نحو البناء الديمقراطي، كتونس ومصر.

– دول تشهد ثورات شعبية لم تتمكن بعد من إسقاط أنظمتها، وابتعدت عن الهدف الذي انطلقت الثورة من اجله، ودخلت في نفق مظلم ودموي، أي فوضى عارمة، كليبيا واليمن.

– دول تشهد ثورات شعبية تنادي بالتغيير في شكل إصلاحات ضرورية، كالبحرين والمغرب والأردن.

– دولة سوريا كنموذج فريد من نوعه يستدعي لوحده بحث كامل، ويتمثل لحد الآن في تعطيل عملية الفصل بين إجراء إصلاحات عميقة داخل النظام بمكوناته، وبين تنحي رأس النظام المتمثل في شخص **بشار الأسد**، وهذا الذي يشكل المعضلة الحقيقية للغرب.

عموما هناك بعض الملامح تعكس حالة الاستمرار لأنظمة سياسية سابقة، ولو بعد إسقاطها، بمعنى أن التغيير تمثل في تجديد ضمني لتلك الأنظمة، ونتيجة ذلك، بقيت حالة التدهور الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، مستمرة، في ظل غياب الحرية، وتقهقر في القيم والمبادئ، وتفشي الفساد. وهكذا نصبح أمام أنظمة سياسية، لم تتغير الاّ من حيث الشكل، بمعنى أنظمة سياسية تغيرت فيها الأشخاص، وبالتالي، استمر مضمون تلك الأنظمة بداعي الحفاظ على مكاسبها. ويبدو أن جزءا كبيرا من المسؤولية في ذلك، يقع على الفاعلين التقليديين، من أحزاب سياسية، وجمعيات، ونقابات، وغيرها، الذين وبعد الالتحاق المتأخر لهم بالحراك الشعبي، سرقوا الشعب ثورته،

واستحوذوا على حقائب وزارية سيادية، من خلال وصولهم للحكم عن طريق الانتخابات، بتواطئهم مع بقايا النظام السابق، واستبعادهم للفاعلين الأصليين في الحركات الاحتجاجية التي أطاحت بأنظمة دولها، ولعل النظام المصري انسب دليل على ذلك، كون انه ظهرت فيه السلطة السياسية الجديدة فور توليها زمام الحكم اشد ديكتاتورية وخطورة من الديكتاتورية السابقة.

يمكن أيضا إضافة أنظمة تحتوي شكليا على مؤسسات سياسية وإدارية وعسكرية الخ. لكن ومع ذلك ينظر إليها على أنها أنظمة ناقصة، كون انه يتسم اقليمها بحروب مدنية وطائفية وعرقية، تحظى بدعم كبير من قوى إقليمية ودولية، وخير دليل النظام السوري المحمي والمدعم من روسيا في مقابل ذلك، تركيا تدعم القوى المعارضة له، وهو كذلك بالنسبة إلى اليمن، حيث المعارضة ضد النظام تستفيد من دعم إيران.

عموما وان لم تظهر جليا معالم مستقبل النظام السياسي في دول الربيع العربي، إلاّ أنه من الممكن التنبؤ به عبر بعض السيناريوهات المحتملة الحدوث، حسب الترتيبات سالفة الذكر.

أما بالنسبة إلى النظرة الخاصة، فيجوز التنبؤ بمستقبل الأنظمة السياسية العربية، من خلال سيطرة القوى الإسلامية المعتدلة في بعض الأقطار في الوطن العربي، أمثال الإخوان المسلمين المنطويين تحت راية حزب الحرية والعدالة في مصر، وحزب النهضة الإسلامية في تونس، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، والتجمع اليمني للإصلاح في اليمن، والتي لا تقوم سياساتهم حصريا على المصلحة الذاتية، وهذا الذي قد يرضي القوى العظمى، لكن مع الشرط الذي يوجب على النظام السياسي الجديد ان يكون مختلطا، أي يكون الائتلاف بين الإسلاميين وبين الليبراليين مجسدا في الواقع وتحقق فيه سياسة تشاركية على صعيد المؤسسات، كون ذلك يخدم أهداف الغرب الذي يريد تسوية ميزان القوى داخل التيار الإسلامي، بين المعتدلين والمتطرفين، بالإضافة إلى ما يجنيه من مزايا في إطار علاقاته الاقتصادية مع العالم العربي.

أما أن يسيطر الجيش في المستقبل، فهذا يبدو غير وارد، خاصة، بعد تجربة العراق، حيث من ثم، أصبح مفهوم الديمقراطية بفضل العولمة منتوجا قابلا للتصدير وبقوة.

وبالنسبة للنظام التونسي، باعتبار انه نظام جديد منبثق عن التحكيم لآليات الديمقراطية اثر نجاح الثورة التونسية، وبالمقابل وبفعل ما تعرفه تونس من احتجاجات مجددة على خلفية ما سبق قوله، يكون هذا النظام أمام تحديات عويصة تفرضها عليه المرحلة الانتقالية.

ويستدعي هذا الواقع، العبور إلى المرحلة ما بعد المرحلة الانتقالية، وهذا لا يتأتى إلا إذا توفر شرط الوئام مع رموز النظام القديم، الأمر الذي استبعد من قبل قادة الثورة التونسية، وهو في الحقيقة الأمر الذي يتوجب تحقيقه لتفادي انقسام الشعب التونسي. وبعدها يتم الخوض قدما في الاسترجاع للظروف السابقة، اي الرجوع إلى الجو الطبيعي للبلاد، ويكون مصطحب بمبادرة إبعاد أي محاولة تدخل غربي في الشأن الداخلي التونسي، وتكمن هذه المبادرة في اكتساب الخبرة الدبلوماسية مع الغرب الذي لازال يدعي انه هو الذي احتضن الثورة التونسية. أما ما يجب أن يدرج ضمن الاستراتيجية الجديدة للنظام الجديد، هو العامل الشعوري، ونعني هنا انه يجب أن يشعر الشعب التونسي الذي من أجله قامت الثورة، بأن هناك إرادة واضحة في التغيير.

لأن في مصر على سبيل المثال، الشعب يشعر وكأن لم يوجد فرق بين النظام القديم والنظام الجديد عدا في الأشخاص، وهذا الأمر يعد من أشد الأخطار التي تحوم فوق الثورتين التونسية والمصرية.

وفيما يخص الموقف الدولي والإقليمي بالنسبة للمرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي، فالدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، وكذا روسيا وحتى الصين، فهي على قدم وساق من الحيطة والحذر ومراقبة الأوضاع في دول الربيع العربي، لمعرفة المسار السياسي التي تخوض فيه، كي تحاول من خلاله التأثير فيه نحو ما يخدم مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، حتى ولو لم تشكل بعد الملامح الأولية لأي من هذه الأنظمة العربية.

لكن الثابت أن الدول التي نجحت في ثورتها، أو الدول التي هي قيد النجاح فيها، كلها لم تتبن لحد الآن خطابات توحي بأنها سوف تعتمد سياسات معادية للقوى العظمى، بالأحرى على المستوى الرسمي، مقابل ذلك، هذا الأمر لا ينفي أن مرحلة التبعية قد ولت.

لكن من الواضح ان كل هذه الدول العربية تطمح من باب البراغماتية أن تنشأ علاقات مع الغرب والدول الكبرى، ظاهرها علاقات ندية كي لا تمس من جديد بالشعور العربي وتزعج الرأي العام الداخلي، وفي ظل جو مبني على المصالح الاقتصادية المشتركة وفق قاعدة "رابح – رابح"، وهذا ما يجب ان تفرضه الخريطة الجديدة للوطن العربي، حيث من غير المستحيل حدوث تطورات في معظم دول الربيع العربي، باعتبار أن الأوضاع الداخلية لها هي مزرية على الصعيد الاقتصادي والمعيشي، وليست ببعيدة عن الحضيض.

لذا يبقى من المتوقع بالنسبة للدول العربية وحتى الدول الكبرى أن يتحقق ارتباط الخريطة السياسية العربية الجديدة، بتحالفات متعددة الأبعاد، متينة وبعيدة عن الدوافع الذاتية، تحديدا الإيديولوجية منها.

وعلى سبيل الاقتراحات، صحيح أن ما حدث مع أواخر 2010 وبداية عام 2011، يكوِّن حدثا مهما في تاريخ الأنظمة العربية كونه أدى إلى تغييرات مؤثرة خاصة على الصعيد الفكري، حيث أنه لم تختزل الثورات العربية في الفعل الاحتجاجي من أجل التغيير السياسي والمادي فحسب، بل راحت إلى أبعد من ذلك، فكانت بمثابة صراع مع أفكار الماضي لدى العرب التي أعاقت لسنين طويلة الإرادة الشعبية نحو الانتقال إلى مستقبل يضمن للشعوب العربية الحياة الكريمة القائمة على التخلص من القهر السياسي والمادي، من خلال إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية وفرض الديمقراطية على حكامهم، القائمة على استرداد السيادة الشعبية من خلال ترقية مفاهيم سياسية ثقافية جديدة تفتح لهم المجال للممارسة الشرعية للحقوق والتمتع بالحريات الأساسية.

لكن عندما ننظر إلى الأحداث حاليا، نرى أنها تمهيد لثورات آتية، ومن منطلق أن واقع الحال في دول الربيع العربي لا يستطيع أن يتحمل ثورات جديدة، قد تهدد هذه المرة كيانها وحتى المجتمعات العربية برمتها، لذلك لا بد من الرهان على الإصلاح.

إذن للتوضيح، مستقبل العرب يبقى مرهونا بين إصلاح نظمي معمق على مستوى كل مؤسسات الدولة الحساسة والتي لها صلة بالأحزاب، والمجتمع الدني، والانتخابات، والدستور، والادارة...، وبين استمرار الحركات الاحتجاجية، إلى حد الثورات الشعبية، وما يترتب عنها من فوضى عارمة، لأن الحراك العربي أو ما سمي بالربيع العربي لم يكتمل بعد، باعتبار الأهداف المرجوة لم تتحقق، حيث بقيت الأوضاع الاجتماعية والسياسية في الدول الخمس التي عرفت انتفاضات شاذة (تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا)، من دون تغيير يلفت الانتباه، أو اصلاح يوحي بأن الأمور سوف ترجع إلى نصابها في المستقبل القريب. بل الأوضاع ازدادت تدهورا وخطورة في اليمن وسوريا وليبيا.

وعليه، لا بد من الإسراع في برامج إصلاحية متعددة الجوانب وبذل الجهد من أجل التقليل في كل ما من شأنه أن يؤجج الفعل الاحتجاجي، وذلك بإعادة النظر في العلاقة بين النظام السياسي والحركات الاجتماعية، وهنا نقصد إيجاد صيغ جديدة تسمح بالعمل على تحويل تلك العلاقة، من علاقة صراعية إلى علاقة تعاونية، وتوفير الجو المناسب حتى تبرز فيه روح التعايش، وتسوده الإرادة من الطرفين في حل الأزمات، وتستبعد فيه آليات العنف.

ففي الدرجة الأولى، يجب الاعتناء بالجانب الاقتصادي، وذلك بإعادة النظر في سياسات التحرر التجاري العشوائي التي ساهمت كثيرا في تراجع الدولة من حيث وظائفها الاقتصادية، حتى قللت هذه السياسات من تدخل الدولة في الإنفاق الاجتماعي، الأمر الذي جعلها تكون عاجزة عن تلبية حاجات مواطنيها، وبالتالي أصبح مؤشر الاستقرار السياسي مرشحا أكثر للانخفاض، وهذا الذي يفسر تزايد الاحتقان الاجتماعي داخل النظام السياسي من يوم إلى آخر، وتتنامى فيه الحركات الاحتجاجية.

ثم في الدرجة الثانية، الاعتناء بالجانب المجتمعي الذي يحتاج هو الآخر إلى عملية تفعيل مؤسسات المجتمع المدني على الاستجابة للمطالب الاجتماعية، من خلال مشاركتهم في كل القضايا التي تخص الشأن العام، وفي إعداد السياسات العامة، لأنه بات من الضروري إتاحة الفرص للمجتمع المدني وكل المؤسسات غير الرسمية الأخرى للمشاركة في رسم السياسات العامة، تحديدا على الصعيد المحلي.

أما فيما يخص ظاهرة التخلف السياسي في الدول العربية، والتخلص من سماته يجب الارتقاء بالمجتمع العربي إلى مجتمع سياسي، وذلك بالتكفل بالتنمية السياسية ليس من منظور كلاسيكي فحسب، بل من زاوية جديدة، أي كبرنامج عمل معمق غايته تخليص المجتمع من جميع سمات التخلف، بدءا بغياب فكرة المواطنة في حد ذاتها، ثم الافتقار للمجتمع إلى التكامل والاستقرار السياسيين، والنقص الملحوظ في نسبة مشاركة الجماهير في المجال السياسي، وفي الانتخابات سواء كمرشحين أو كمصوتين، والنقص كذلك في قدرة الحكومة على التحكم في آليات رسم السياسات العامة على كل أرجاء إقليم الدولة، وأخيرا عدم كفاءة الدولة في كل ما له صلة بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، توزيعا من شأنه تحقيق التوازن الجهوي، والعرقي الخ...

وفي خضم عملية البحث عن الفرص لتوفير الأوضاع الملائمة نحو تحقيق الاستقرار داخل المجتمع، يجب تعزيز التنمية السياسية من حيث المفهوم، وترجمتها إلى عملية اجتماعية تاريخية من خلال تعدد أبعادها وزواياها، بحيث تستهدف عامة تطوير أو استحداث نظام سياسي جديد مستقي من إيديولوجيا تقدمية معاصرة الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع العربي؛ وتستهدف أيضا وخاصة بناء دولة قومية تحت عنوان الديمقراطية، تكون لها مؤسسات حديثة تساهم بدورها في تحديث الثقافة السياسية للمجتمع، وبالتالي تحقق فيها المشاركة السياسية، في إطار عملية تدعيم قدرات النظام السياسي، ما يؤدي إلى تغيير اجتماعي شامل إيجابي.

بالموازاة، يجب أيضا التركيز على الجانب المتعلق بأزمة السلطة، وذلك بالتفكير في إعداد آليات قانونية وتنظيمية كفيلة بإزالة حالة وجود قيادات سياسية وبرلمانية تربعت على السلطة لعشرات السنين، ولازالت تصادر السلطة على اعتبار قبض الحكام

العرب على سلطتي التشريع والتنفيذ، والتشبث بهما الى مدى الحياة، لنصبح أمام تغييب مبدأ الفصل بين السلطات، وبالتالي لا سبيل لتداول سلمي على السلطة، رغم وجود دساتير تحكم بعكس ذلك في الكثير من الدول العربية، فغالبا ما تكون تلك الحالة على نحو يؤدي إلى تفاقم ازمة الاستقرار السياسي.

أما فيما يخص حل الأزمات، فعلى اعتبار أنه من بين الأزمات التي أشرنا إليها في محتوى دراستنا، التي تعاني منها الدول العربية، الكثير منها قد تتناقض فيما بينها، حيث أن القضاء على البعض منها قد يفجر البعض الآخر منها، ومثال ذلك، أنه وحتى اذا حققنا مبدأ المشاركة السياسية، يبقى الاحتمال واردا أن نفجر أزمة هوية أو أزمة شرعية؛ ولذا يجب احتواء كل الأزمات والعناية بها بنفس درجة الاهتمام، مع مراعاة أيضا ما افرزته المجتمعات العربية من قيم وتقاليد ومسلمات وعقائد، بمعنى آخر وجوب مراعاة الخصوصية العربية في حل الأزمات واستبعاد بقدر الامكان المعايير الدولية أو على الأقل استخدامها بشكل محدود وفي حالات استثنائية، أي عندما لا يشكل استخدامها أي خطر على الاستقرار القومي العربي.

ومن الشروط الأساسية لإنجاح أي اصلاح من الاصلاحات المزعوم القيام بها بجدية في بعض الدول العربية، على النخب السياسية العربية الحاكمة، عند انجاز العمليات الاصلاحية، التفكير في المصلحة العامة، والاقتناع بحتمية التنازل عن مصالحهم وعن امتيازاتهم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم درويش، **النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية**. الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1969.
2. أحمد إبراهيم محمود، وآخرون، **حال الأمة العربية 2009-2010**. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
3. أحمد خليفة وآخرون، **الهوية والتراث**. ط1، بيروت: دار الكلمة، 1983.
4. أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.
5. أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**. مصر: الدار الجامعية، 2000.
6. أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد، **حال الأمة العربية 2005، النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
7. ، وآخرون، تحرير وتنسيق نفين مسعد، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر المغرب، اليمن**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
8. الأزهر بوعوني، **الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي**. تونس: مركز النشر الجامعي.
9. إسماعيل صبري عبد الله، **في التنمية العربية**. بيروت: دار الوحدة، 1983.

10. ألان تورين، **براديغم جديد لفهم عالم اليوم.** (ترجمة: جورج سليمان)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة.

11. ـــــ ـــــ ، **نقد الحداثة.** (ترجمة أنور مغيث)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 1997.

12. أنتوني غدنر، **علم الاجتماع.** ط4، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

13. إيلفن توفلر، **تحول السلطة.** (ترجمة لبنى الريدي)، الكتاب الثاني، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ت.

14. تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية.** (ترجمة ربيع وهبة)، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

15. توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، **دراسة في علم اجتماع السياسي،** (ترجمة: محمد الجوهري، وآخرون)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

16. توماس كاروثيرز، **مواجهة الحلقة الأضعف: مساعدة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الجديدة،** واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2006.

17. ثروت بدوي، **النظم السياسية.** القاهرة: دار النهضة العربية، 1972.

18. ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن الغربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

19. جابريل الموند، بنجام بويل، وروبرت مندت، **السياسة المقارنة،: إطار نظري.** ترجمة محمد بشير المغيري، ليبيا : منشورات جامعة قار يونس، 1996.

20. ـــــ ـــــ ، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر.** ط1، (ترجمة، هشام عبد الله)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

21. جلال عبد معوض، **أزمة المشاركة السياسية في العالم الثالث**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

22. جمال سلامة علي، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**. مصر: دار النهضة العربية، 2007.

23. حسن صعب، **حول دور الطلاب الضاغط: ثورة الطلاب في العالم**. بيروت: منشورات دار العلم للملايين، 1968.

24. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **في القوة والسلطة والنفوذ: دراسة في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: سلسلة كتب علم الاجتماع مركز الكتاب، الكتاب رقم 60.

25. حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي**. مصر: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص11.

26. خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**. ط1، بيروت: دار الحداثة، 1984.

27. خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

28. داود الباز، **حق المشاركة في الحياة السياسية**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

29. دوران جان بيار، **علم الاجتماع المعاصر**. ط1، بيروت: دار الروافد الثقافية، 2012.

30. روبرت دال، **عن الديمقراطية**. (ترجمة أحمد أمين جمل)، القاهرة: الجمعية المصرية لجمع المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

31. رياض صيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000.

32. رياض عزيز هادي، **المشكلات السياسية في العالم الثالث.** بغداد: بيت الحكمة، 1989.

33. سعد الدين إبراهيم، وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

34. سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية.** ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2006.

35. سعيد بن سعيد العلوي، **المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

36. سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري.** عين مليلة الجزائر: دار الهدى، 1993.

37. سمير أمين، **الحركات الاجتماعية والديمقراطية في مواجهة امبريالية العولمة.** في: عزة خليل، محرر، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي.** ط1، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006.

38. ـــــ ـــــ ، **المنظمات الشعبية في العالم العربي.** القاهرة: مركز البحوث العربية والمنتدى العالمي للبدائل، 2003.

39. سويم العزي، **السلوك السياسي في المجتمع العربي.** ط1، القاهرة: دار الألفة، 1992.

40. صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي.** ط2، بغداد: مطبعة التعليم العالي، 1990.

41. صالح جواد الكاظم، على غالب العاني، **الأنظمة السياسية.** بغداد: جامعة بغداد، 1990.

42. صلاح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية).** ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

43. الطاهر بن يوسف، محمد المختار القلالي، **القوى المضادة للثورة في تونس: باجي قايد السبسي نموذجا**. تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012.

44. طه مطرِ ظلال فراج، **التنشئة السياسية وخصائص الشخصية، كمتغيرات منبِئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت**. مصر: جامعة الزقازيق.

45. عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008.

46. عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد عبد الله عمارة، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**. ط 1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.

47. عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع**. ط 2، القاهرة: مكتبة الآداب بحرم جامعة القاهرة، 2006.

48. ـــــــ ـــــ ، **الرأي العام: دراسة في النتائج السياسية**. ط3، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر.

49. عبد القادر رزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

50. عبد الكريم اليافي، **تمهيد في علم الاجتماع**. دمشق: منشورات جامعة دمشق.

51. عبد الله العروي، **مفهوم الحرية**. بيروت، المركز الثقافي العربي، 1981.

52. ، **مفهوم الايديولوجيا**. ط8، الدار البيضاء المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012.

53. عبد المحسن الجمال، **تقييم التجربة البرلمانية، في الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، (د.ت).

54. عبد المنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا.** الإمارات العربية: مؤسسة العين للنشر والتوزيع، 1988.

55. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، **موسوعة السياسة.** ط5، ج 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت.

56. عبد الوهاب علوب، **معجم المصطلحات السياسية.** القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011.

57. عزمي بشارة، "واقع وفكرة المجتمع المدني، قراءة شرق أوسطية"، منشور في **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

58. عزيز خمليش، **الانتفاضات الحضرية بالمغرب**، إفريقيا الشرق، 2005.

59. العلمي عبد القادر، **في الثقافة السياسية الجديدة.** ط2، بيروت: منشورات الزمن، 2013.

60. علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

61. علي القاسمي، **معجم الاستشهاديات.** بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2001.

62. علي خليفة الكواري، وآخرون، **المساءلة الديمقراطية في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

63. علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث: في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.** ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

64. فبريل هدي، **الإدارة العامة، منظور مقارن.** ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 176.

65. فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة**. ط1، القاهرة: مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، 2007.

66. فيصل الدراج، **السياسة والثقافة – حوار في العلاقات**. ط2، الدار البيضاء: تانسيفت، 1993.

67. كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي: مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، ايطاليا)**. ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009.

68. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**. ط1، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.

69. لسلي ليبسون، **الحضارة الديمقراطية**. بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، 1964.

70. ماجد راغب الحلو، **النظم السياسية والقانون الدستوري**. مصر: منشاة المعارف بالإسكندرية، 2005.

71. متولي خليل عصفور، **القانون الدستوري والنظم السياسية**. الإسكندرية: منشأة المعارف.

72. محسن مصطفى، "أسباب الثورات العربية من منظور العلوم الاجتماعية"، في أبو زيد سمير (وآخرون)، **حوارات ما بعد الثورة**. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

73. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي – ميدانه وقضياه** –. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

74. ـــــــ ـــــــ ، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.

75. محمد المجذوب، **الديمقراطية في الدساتير الراهنة**. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

76. محمد بن دليم القحطاني، **إدارة الموارد البشرية: نحو منهج استراتيجي متكامل.** السعودية: مطابع الحسيني الحديثة، الهفوف، 2005.

77. محمد طه بدوي، **النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية.** القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1986.

78. محمد فتحي محمود، **الإدارة العامة المقارنة.** الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1997، ص166.

79. محمد كامل ليلة، **النظم السياسية: الدول والحكومات.** بيروت: دار النهضة العربية، 1969.

80. محمود إبراهيم أحمد، **حالة الأمة العربية، 2011 – 2010: رياح التغيير.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

81. مصطفى كامل السيد، **دراسات في النظرية السياسية.** القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

82. مصعب حسام الدين قتلوني، **ثورات الفيس بوك: مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير.** لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

83. مصلح خضر الجبوري، **جذور الاستبداد والربيع العربي.** ط1، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

84. المنوفي كمال، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية.** بيروت: دار بن خلدون، 1980.

85. موريس دوفرجي، **في الدكتاتورية.** (ترجمة هشام متولي)، بيروت: منشورات عويدات، 1965.

86. مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي.** ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007.

87. مؤيد سعيد السالم، **نظرية المنظمة: مداخل وعمليات**. مطبعة شفيق، 1988.

88. ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

89. ناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري**. الجزائر: منشورات دار الشهاب، 2001.

90. نبيلة جعفري، **دور الإعلام الجديد في انتفاضات الشعوب العربية شبكات التواصل الاجتماعي نموذجا**. ط 2، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.

91. نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**. ط2، عمان: دار الثقافة، 2011.

92. نور الدين بكيس، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر: من المواجهة إلى الاحتواء**. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.

93. هارولد ج لاسكي، **الدولة نظريا وعمليا**. ط2، عمان: شركة الأمل للطباعة، 2012.

ب. المقالات:

1. إبراهيم أبو جابر، سليم الجبوري، بيان العمري، "مطالب الثورات الأجنبية والتدخل الأجنبي"، **شهرية الشرق الأوسط**، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.

2. العطري عبد الرحيم، سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، **مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، 2011.

3. ——— ——— ، "الحركات الاحتجاجية بالمغرب"، **مجلة دفاتر وجهة النظر**، العدد 14، الرباط: المغرب، 2007.

4. إسراء أحمد جياد، "محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 43، بغداد.

5. أشرف عبد العزيز عبد القادر، "كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول؟ (المحتجون)"، **ملحق اتجاهات نظرية السياسة الدولية**، العدد 187، يناير 2012.

6. أمل حمادة، "معادلة جديدة؟ إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية"، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، عدد 189، يوليو2012.

7. أندرو هيود، "مدخل إلى الايديولوجيات السياسية"، ترجمة محمد صفار، **سلسلة العلوم السياسية للباحثين**، العدد 1830، 2012.

8. بن ناصر بوطيب، "النظام القانوني للجمعيات في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد العاشر، جانفي 2014.

9. بول سالم، "هل تمكن التنمية أم تعرقلها؟"، **أوراق كارنيغي**، العدد 21، أفريل 2010، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

10. بيان العمري، "المطالب الشعبية في الثورات"، **مجلة الشرق الأوسط**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2011.

11. تركي الحمد، "تكوين الدولة القطرية: المنظور الوحدوي"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 129، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

12. جوزيف مغيزل، "حول الحوار القومي–الديني"، **أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت: المركز، 1989.

13. هاني الحوراني، "الحركات الأردنية"، **صحيفة الدستور الأردنية**، 7 فبراير 2012.

14. هويدا عدلي، "المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 7، يوليو 2002.

15. وفاء على داود، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، **مجلة الديمقراطية**، العدد49،

16. حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 349، مارس 2008.

17. حنان على عواضة، "السلطة عند ماكس فيبر"، **مجلة الأستاذ**، جامعة بغداد، كلية الأدب، قسم الفلسفة، العدد 206، المجلد الأول.

18. مصطفى عمر التير، "ظاهرة التحديث في المجتمع العربي: محاولة لتطوير نموذج قطري"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 128، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

19. خالد عبيدات، "دراسة في الفكر العربي"، **مجلة الرأي الأردنية**، العدد 13358، تاريخ 2007/4/29.

20. دانيال برومبيرج، "إحلال الديمقراطية في العالم العربي: كمين السلطة الحاكمة المتشبهة بالليبيرالية"، **مجلة الديمقراطية**، مجلد 13، العدد 4، 2002.

21. ——— ، "الليبيرالية مقابل الديمقراطية: فهم الإصلاح السياسي في العالم العربي، مشروع الديمقراطية وسيادة القانون"، **ورقة العمل رقم 37**، واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2002.

22. دينا شحاته، مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **دراسات، مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011.

23. رضوان المجالي، "الحركات الاحتجاجية في الأردن": دراسة في المطالب والاستجابة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 38، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية، ربيع 2013.

24. زين العابدين حمزاوي، "الظاهرة الحزبية بالمغرب: مقاربة نقدية على ضوء تجربة التناوب السياسي"، **مجلة نوافذ**، العدد 8، يوليو 2000.

25. ـــــــ ـــــــ ، دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية، **مجلة العلوم الإنسانية**. عدد 5، 2016.

26. سليم الحص، وآخرون، "المشاريع الدولية لمكافحة الفساد"، **مجلة بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد**، ط1، بيروت، 2006.

27. السيد ياسين، "مشكلات الشباب نظريا وعقائديا"، **مجلة الفكر المعاصر**، العدد 64، يونيو، 1980.

28. صفي الدين خربوش، "التطور السياسي في مصر"، **أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب 17-19**، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

29. صلاح سالم زرنوقة، "نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (1950-1985)"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 13، العدد 140، أكتوبر 1990.

30. صلاح عبد العاطي، "المجتمع المدني: المشاركة السياسية في المجتمع العربي"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1838، فبراير 2007.

31. طلال صالح بنان، صدق يحيى فاضل، "الدستور والوضع الدستوري الحالي في الوطن العربي"، **مجلة البحوث والدراسات العربية**، القاهرة، العدد 62، ديسمبر 1996.

32. عامر مهدي دقو، "العلاقة بين التعليم الجامعي والديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، عدد 13، المجلد 4، 2015.

33. عبد الجبار أحمد عبد الله، كوركيس عزيز، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي"، **مجلة العلوم السياسية**، عدد 44 ، جامعة بغداد، د ت، ص 213-215.

34. عبد السلام على نوير، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية"، **مجلة عالم الفكر**، العدد 1، المجلد 40، 2011.

35. عز الدين عقيل، "المطالب الشعبية في الثورات"، **مجلة الشرق الأوسط**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.

36. عزمي بشارة، "في الثورة والقابلية للثورة"، **سلسلة دراسات وأوراق بحثية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2011.

37. علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، **ورقة قدمت إلى: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

38. غسان سلامة، "نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية"، **سلسلة الثقافة القومية**، العدد 10، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

39. غياث نعيسة، "في إشكالية مفهوم الدولة المدنية الحديثة"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 3104، 24 أوت 2010.

40. فايز بكتاشي، "مفهوم التخلف السياسي في العالم الثالث"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثالث، المجلد 13، الكويت، 1985.

41. مصطفى العوزي، "في مفهوم السلطة"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2524، 12 يناير 2009.

42. مها عبد اللطيف، "معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث"، **مجلة دراسات استراتيجية**، عدد 4، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 1998.

43. ناصر الطويل، "المطالب الشعبية في الثورات"، **شهرية الشرق الأوسط**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2011.

44. عماد شاهين، "هل تتحول مصر ديمقراطيا ؟"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 20، أكتوبر 2002.

ج. الدراسات غير المنشورة:

1. أحمد طعيبة، "دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي –حالة الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، نوقشت بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

2. أميرة حسن دياب، "التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسات الملكية، 1992–1998"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

3. بشينة عبد الغاني، "الحركات الاجتماعية–الاحتجاجية في الجزائر"، **رسالة ماجستير** في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2015.

4. بلقيس احمد منصور، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن، 1991–2001"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص10.

5. حسن بن كادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي وأفاقها"، **مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم الإداري والسياسي، جامعة باتنة، 2007–2008.

6. حسن محمد سلامة السيد، "التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر"، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 13–14.

7. رضوان محمود المجالي، "الآثار السياسية المترتبة على انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية2000، 2008"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.

8. سلوى محمد إسماعيل، "العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب"، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة.

9. على سعيد صميخ المري، "التحول الديمقراطي في دولة قطر، 1995– 2004"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

10. فوز نايف عمر ريحان، "العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي"، **مذكرة ماجستير**، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007، ص155.

11. مريم سلطان لوتاه، "مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، دراسة للعوامل والمحددات الخارجية والداخلية، **أطروحة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991.

12. نعيمة ولد عامر، "المشاركة السياسية في الجزائر"، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2001.

13. هالة جمال ثابت، "التحول الديمقراطي في أوغندا 1972–1992"، **رسالة ماجستير**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999.

14. هشام سلمان حمد الخلايلة، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية"، **رسالة ماجستير**، في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم بالأردن، قسم العلوم السياسية، 2012.

د. التقارير والندوات:

1. العياشي عنصر، "التحول الديمقراطي في الجزائر، الواقع والآفاق"، **ورقة قدمت لندوة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية**، الأردن: جامعة آل البيت، 30 نوفمبر–02 ديسمبر 1999.

2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي**، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.

3. بول سالم، "هل تمكن التنمية أم تعرقلها ؟"، **أوراق كارنيغي**، عدد 21 أفريل 2010، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

4. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 1995.

5. محمد عابد الجابري، "التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها، حالة المغرب"، **ندوة منتدى الفكر العربي**، ، عمان، 1979.

6. دانيال كوفمان، وآخرون، "مسائل الحكومة: مؤشرات الحكومة الإجمالية والفردية للفترة 1996 و2008"، **مجموعة أبحاث التنمية تقرير تقني رقم 4978**، واشنطن: البنك الدولي، 2009.

7. **نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان**، العددان 104 و105، أكتوبر–نوفمبر 1996.

8. المؤشر العربي 2015، **برنامج قياس الرأي العام العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ديسمبر، 2015.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

A. Livres:

1. B. Russell, **Power, a new social analysis**, London: Georges Allen and Unwin, 1954.
2. Bandyopadyay, Jayantanuja, **General Theory of International Relations.** New Delhi: Allied publishers Limited, 1993.
3. BOSSUET, **œuvres complètes de BOSSUET**, Paris : édition collationnée tome neuvième,
4. BOUDON RAYMOND et autre, **Dictionnaire de Sociologie**, Impression Bussiere, France, 2005.
5. Carl J. Frederick, and, Zbigniew B, **Totalitarian Dictatorship and Autocracy**. Cambridge : Harvard University Press, 1965.
6. Catherine Colliot-Thélène: **la sociologie de Max Weber**. Paris : La découverte, 2006.
7. Chalioun, Burhan, **Le malaise arabe : Etat contre nation.** Alger : ENAG, 1991.
8. Dankwart A. Rustow, **The Military in Middle Eastern Society and Politics**, in: Jason L. Finkle and Richard W. Gable, **Polical Development and Social Change**. New York: John Wiley and Sons Inc, 1966.
9. David Easton, **A Systems analysis of political life.** London: The University of chicago press, 1979.
10. ـــــ ـــــ, **catégorie pour l'analyse systémique de la politique**, Paris : almond cloth. Paris, 1971.
11. Denys Cuche, **La notion de culture dans les sciences sociales**, Alger : éditions Casbah, 1998.
12. Gaston Berger, **L'opinion politique, phénomène humain**. Paris : P.U.F, 1951.
13. Georges Balandier, **Anthropologie politique**. Paris : ed. P.U.F, 1967.
14. Georges BURDEAU, **Manuel de droit constitutionnel et Institution politiques.** 2ième édition, Paris, 1984.
15. ـــــ ـــــ, **Traité de sciences politique : le pouvoir politique**, tome 1. Paris, 1986.

16. Georges E. DELURY, **World Encyclopedia of political Systems and parties**. 2 vols (85), New York Facts on file, 1975.

17. Herbert BLUMER, **collective behavior**, in: Alfred McClung Lee, ed New Outline of the principles of sociology. intr. By Samuel Smith, New York ; Barnes and Noble, 1951.

18. ——— ———, **social movements**, in: Alfred McClung Lee, ed New Outline of the principles of sociology. New York: Barnes and Noble, p 199.

19. Javier AUYERO, **When Everyday Life, Routine Politics and Protest Meet**. Sociology Department SUNY at Stony Brook, December 2003.

20. Jean GICQUEL et André HAURIOU, **droit constitutionnel et institutions politiques**. Montchrestien, 1985.

21. Jean Meynaud, **les groupes de pression**. Paris : PUF, 1960.

22. Jean-louis Quermone, **les Régimes politiques occidentaux**. Paris : Edition du Seuil, 2000.

23. Joël S. Migdal, State in Society : Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another, Cambridge University Press, 2001.

24. ——— ———, Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and state Capabilities in the Third World, Princeton University Press.

25. John Mc CARTHY and Mayer Zald. **Dynamic social movements**. Cambridge, 1979.

26. Josep SCHUMPETER, **Capitalisme et Démocratie**. 2eme édition, Paris : petite bibliothèque, 1942.

27. Lasswell and M. Kaplan, **Power and society: a framwork for social enquiry**. Yale Univ Press, 1950.

28. Maurice. DUVERGER, **Les parties politiques** .Paris : Armand Colin, 1969.

29. Marcel PRELOT, **Institutions politiques et Droit Constitutionnel**. PUF, 1969.

30. Mario DIANI, **The concept of Social Movement, and Networks and social movement**: A Research Program, in Mario Diani and Doug McAdam, Eds, **Social Movements and**

Networks*:* Relational Approches to collective Action, Oxford: Oxford University Press, 2003.

31. Martin GEOFFROY, **Les mouvements sociaux**. Diversité, action collective et globalisation de Antimo L. Farro, Montréal : Presses de l'Université de Montréal, 2000.

32. ——— ———, **Les mouvements sociaux**. Diversité, action collective et globalisation d'Antimo L. Farro, Montréal, Presses de l'Université de Montréal, 2000.

33. Neil SMELSER, **Theory of collective behavior**. New York: The Free Press, 1962.

34. NEVEU ERIK, **Sociologie de mouvements sociaux,** Edition la Découverte, 2002.

35. Nicholas BEAU **et** Dominique LAGARDE, **L'exception tunisienne**, Paris**:** Seuil, 2014**,** Daniel Zisenwine, « Reaffiriming Tunisia's Excpetionalis », in Focus Quarterly Winter, 2011.

36. O. DUHAMEL and Y. MENY, « légitimité », **Dictionnaire constitutionnel**, Paris : PUF, 1992.

37. Partha CHATTERJEE, **The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World.** USA: Hastings Schoff Lecture, Columbia University Press, 2000.

38. Pierre BOURDIEU, **L'essence du néolibéralisme**, Le Monde diplomatique, mars 1998.

39. Robbins BURLING, **The Passage of Power**: **Studies in Political Succession,** New York: Academic Press, 1974.

40. Roger Gérard SCHWARTZENBERG, **Sociologie politique**. Paris : Ed Montchrestien, 1974.

41. Ruud KOOPMANS**, Social movements**, In: Russell Dalton and Hans-Dieter Klingemann, The Oxford Handbook of Political Behavior, New York, Oxford University Press, 2009

42. Warshay LEON, **The Current State of sociological theory**. David Mekay Company INC. NewYork 1975.

B. Revues et Articles:

1. Body, MD and ELLISON, "Social Networks Sites: Definitions, History and Acholarship", **journal of Computer-Mediated Communication,** Vol 13, Issue 11, 2007.

2. Charles TILLY**,** "Social Movement As Historically Specific Clusters of Political Performance", **Berkeley Journal of Sociology**, N° 38, 1994.

3. David NAVILLE, « Transition et Processus Démocratique au Paraguay, La Société dans une Impasse », **Mémoire de Maitrise en Science Politique,** Université du Québec, Montréal, 2008.

4. Djavad SALEHI-ISFAHANI, Navtej DHILLON**,** "Stalled Youth Transitions in the Middle East", **A Framework for Policy Reform, The Middle East Youth Initiative Work Paper**, Number 8, October 2008.

5. Gareth DALE, « Protest Waves in Western Europe: a Critique of New Social Movement Theory », **Critical Sociology,** Vol. 24 Issue No 1-2, April 1998.

6. Guy VAILLANCOURT (J), « Mouvement ouvrier et mouvements sociaux, l'approche d'Alain Touraine»**, Revue cahiers de recherche Sociologique**, Montréal, N°17, 1991.

7. International Institute for democracy and electoral assistance, democracy, **conflict and human security**, Stockholm, 2006.

8. Joan NF KEARNEY and Kathleen TIERNEY, "Relative deprivation and social movements from the standpoint of cash to twenty years of theory and research", **Journal of the American Sociological Quarterly**, number 23, 1982.

9. **Le petit Larousse,** « citoyen », Larousse 2017.

10. Mario DIANI and Ivano BISON, "Organizations, Coalition, and Movements", **Theory and Society**, Vol.33, 2004.

11. Michael STORPER**,** "The Poverty of Radical Theory Today", **International Journal of Urban and Regional Research**, V 25, 1, USA, 2001.

12. Michel L. ROSS," Does oil hinder democracy", **World Politics,** N° 53, April 2001.

13. Pamela E. OLIVER, Jorge CADENA-Roa and Kelley D. STRAWN, "Emerging Trends in the Study of Protest and Social Movements", **Political Sociology,** Vol. 11, 2003.

14. Raymond PLANT, "Jürgen Habermas and the idea of legitimation", **European journal of Polical Research**, vol. 10, Issue 4, 1982.

15. Ruud KOOPMANS, « social movements », In : Russell J Dalton and Hans-Dieter **Klingemann The Oxford Handbook of political Behavior**. New York: Oxford University Press, 2009.

16. Stanley S. HOFFMAN, "Succession and stability in France", **Journal of International Affairs**, Vol 18, N 1, 1964.

17. Valérie BUNCE, "Leadership Succession and Policy innovation in The Soviet Republics", **Comparative Politics,** Vol 11, N 4, July 1979.

III. المواقع الالكترونية:

1. إبراهيم البيومي غانم، "الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال"، 14 ماي 2017، على موقع الانترنيت:
http://www.islamoline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml

2. أحمد بن عبد الرحمن الصويان، زمان الفرد يا فرعون ولى:
http://albayan.co.uk/article.aspx?id=656

3. أحمد سعيد نوفل، أثر الربيع العربي على الثقافة السياسية العربية:
www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session./nofal.doc

4. البنك الدولي، على الموقع:
http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW

5. خيري عبد الرزاق جاسم، **الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية**، مقال منشور على موقع:
http://www.ahali-iraq.com/printarticle.php?id=139&p9=index

6. راوية توفيق، "القوى الكبرى والمشروطية في إفريقي":
www.albayan-magazine.com/r:les/africa/ndex

7. ربيع وهبه، "الحركات الاجتماعية"، شبكة حقوق الارض والسكن، مشروع الانتقال الاجتماعي للمؤل، الرابط
http://www.hic-mena.org/SocialMovementsxa.html

8. شادية فتحي، "الدولة الدينية، السيناريو الأقل احتمالا والأكثر تأثيرا في مستقبل مصر"، **مجلة السياسة الدولية:** الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/1629/

9. شفيق ناظم الغبراء، على الموقع:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/9179

10. صالح ياسر، "الحركات الاجتماعية: الجوهر–المفهوم– والسياقات المفسرة"، مقالة منشورة بموقع ينابع العراق www.yanabe3aliraq.com

11. طارق الشيخ، "المظاهرات السلمية والغضب المشروع"، الأهرام: http://www.ahram.org.eg/archive/PoliticalAhram/News/199712.aspx

12. عبد العزيز بن عبدالله الخضيري، "الدولة والحكومة: –المفهوم والممارسة–"، الرابط: http://www.aleqt.com/2011/04/25/article_530800.html

13. عبد العظيم محمود حنفي، **النظم السياسية ومأسسة العملية السياسية**، انظر الرابط الإلكتروني: minbaralhurriyya.org/index. php/archives/2485

14. عمار بوجلال، "النظم السياسية المقارنة"، كلية أصول الدين، قسم الدعوة والإعلام والاتصال، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية http://aceproject.org/ace-ar/topics/p

15. العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، الجزء الأول، http://www.aljazeera.net/opinions/pages/31e42f70-7bcb-4813-acb1-71b455bedc22

16. كوثر عبدالله الجوعان، "العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات"، العنوان الاليكتروني: www.incm.net

17. محفوظ محمد، **العرب والثقافة السياسية الجديدة**. النسخة الإلكترونية من صحيفة الرياض اليومية، انظر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.alriyadh.com/2004/10/05/article13079.html

18. محمد زاهي بشير المغيري، "العرب بين ثقافة الديمقراطية وثقافة التسلط": http://www.zahi.iwarp.com/arab_political_culture_and_democracy

19. محمد عبد الجبار الشبوط، **التخلف السياسي**، موقع: http://www.awu.org/politic/08/fka8006.htm

20. محمد محفوظ، **جريدة الرياض**، الثلاثاء 01 أغسطس 2017: http://www.alriyadh.com

21. مشتاق زاهر، **التنشئة السياسية والمرونة الديمقراطية**، صحيفة الجمهورية، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.algomhoriah.net/atach.php

22. ناجي الغزي، **مفهوم الوعي السياسي**، انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.alrayy.com/473.htm

23. نولة درويش، "هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟"، 14 ماي 2017 الرابط:
http://www.kefaya.org/reports/0403naola.html.

24. هناء عبيد، "الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر"، متحصل من: www.ahram.org.eg/archives

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي واالنظري للدراسة.....2

1. المفاهيم المتداولة في الدراسة.....3
2. الخلفية التاريخية للحركات الاجتماعية.....39
3. النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية.....43
4. الخلاصة والاستنتاجات.....67

الفصل الثاني: تشابك الأوضاع في الدول العربية وظهور الحركات الاحتجاجية 69.....

1. البيئة النظمية السياسية العربية.....70
2. المشاركة السياسية في الدول العربية.....96
3. ظهور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الدول العربية.....112
4. الخلاصة والاستنتاجات.....128

الفصل الثالث: ديناميات التغيير وإشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية 130.....

1. الوسائط السياسية.....131
2. الرهانات السياسية الكبرى وتحديات الدول العربية.....155
3. حتمية التحول الديمقراطي في الدول العربية.....173
4. الخلاصة والاستنتاجات.....197

الفصل الرابع: كيفية تعامل الأنظمة السياسية العربية مع الحركات الاجتماعية (نموذجي الجزائر وتونس)..... 199

1. خصوصيات الظاهرة الاحتجاجية في الدول العربية..... 200
2. أساليب تعامل الأنظمة السياسية العربية مع الظاهرة الاحتجاجية..... 218
3. التحليل المقارن بين نموذجي الجزائر وتونس..... 240
4. الخلاصة والاستنتاجات..... 263

الخاتمة..... 266

قائمة المراجع..... 280

الفهرس..... 304

abstract:

Since the emergence and multiplication of social movements in Arab countries in 2011, interpretations abound considerably.

In order precisely to circumscribe this complex social phenomenon, the present thesis proposes to answer this problem at best, by trying to highlight the different understandings that result from it, and this, in support of the many theoretical approaches. offered by political science and political sociology.

In this case, these are the approaches: psychosociological, marxist, systemic, functionalist, actionalist and strategic.

Successively, therefore, this thesis will deal with the definition of social movements, a definition supported by each approach, as will also be a question of approaching the subject inherent in the vision of society in general, and in depth, that imposed by the very nature of the political systems and the Arab environment, or the paradigm underlying each conception.

Thus, will we know which of these approaches provide the most analytical tools to explain more than is already the case, this social phenomenon and, moreover, in the Arab societal context.

It will also discuss reviewing Arab political regimes, confronting them and opposing them to social movements, in order to grasp the mechanisms used by one and the other to ensure, for the first time, their survival. and for their durability, and for the latter, affirmation as a new political force and a new means of expression in order to restore to the people their right to participate in the political process within the framework of popular sovereignty.

But first there is a need to address the issue of the significant decline of other political and social actors, including: civil society, political parties, trade unions and other professional unions, and political and social elites. to legitimize the emergence of this new mode of expression.

Thus, this thesis is based on two assumptions: the existence, for each societal type, of a preponderant social movement, and the transition from Arab society, formerly amorphous and immobile in terms of popular demand, to a mature society. politically, and able to take charge of its own destinies, more precisely those in relation to the demands imposed by a new world social order, in terms of standard of living and social progress.

In addition, this thesis will treat in an underlying way the societal type that prevails in the Arab countries, and which is peculiar to them, because of an almost identical historical context, born of a long colonization with

harmful consequences, like the causing an acculturation whose effects have affected the political and social attitudes of the Arab individual in his environment.

To this will be added the analysis of social movements in all their dimensions, as subjects and actors.

In the wake, this thesis will attempt to address the concepts of social compromise, institutionalized compromise and compromise crisis, in addition to the reality that relates the vital needs of the individual and society, and the means that the State puts at the disposal of the citizen for a decent life.

But to justify its desirability, this thesis will tend to be distinguished also by its analyzes both in terms of social relations outside the social movement, as in the field of consumption of the political product via a systemic political communication specific to Arab political regimes, that at the level of the relations between men and women, the reports as to the age, the relations with the environment etc.

This, before concluding with projections on the future of Arab regimes and social movements on a background of democratic transition, helped in this by a factual analysis of political and social events in the so-called countries of the "Arab Spring" and also based on a comparative study of the cases of Algeria and Tunisia.

Nevertheless, it should be pointed out that this thesis will also make it possible to understand the reasons which made the "Arab revolutions" (this is what they are commonly called) took place in some Arab countries and not in others. : the case of Algeria is the model par excellence.

And for good reason, the Algerian Political Power has managed to foil all the prognosis of the most eminent specialists in political prospective studies.

This thesis will finally try and among other answers to several questions, to deliver the one that will solve this problem.

This explains the choice of the title of this thesis, in this case the variable relating to the mechanisms used by the ruling Arab political elites, some of which ended in a bitter failure, and others, on the other hand, having produced positive effects, as in the case of Algeria.

Résumé :

Depuis l'émergence et la démultiplication des mouvements sociaux dans les pays arabes en 2011, les interprétations abondent considérablement.

Dans le souci, justement, de circonscrire ce phénomène social complexe, la présente thèse se propose de répondre au mieux à cette problématique, en tentant de mettre en exergue les différentes compréhensions qui en découlent, et ce, à l'appui des nombreuses approches théoriques qu'offrent la science politique et la sociologie politique.

En l'occurrence, il s'agit des approches : psychosociologique, marxiste, systémique, fonctionnaliste, actionaliste et stratégique.

Successivement, il sera donc question dans cette thèse, de la définition des mouvements sociaux, une définition soutenue par chacune des approches, comme il sera question aussi d'aborder le sujet inhérent à la vision de société en général, et en profondeur, celle imposée par la nature même des systèmes politiques et de l'environnement arabes, ou encore du paradigme à la base de chaque conception.

Ainsi, saura-t-on laquelle ou lesquelles de ces approches fournissent le plus d'instruments d'analyse à même d'expliquer davantage que ne l'est déjà, ce phénomène social et, de surcroit dès lors qu'il s'inscrit dans le contexte sociétal arabe.

Il sera également question de passer en revue les régimes politiques arabes, de les confronter entre eux et de les opposer aux mouvements sociaux, afin de saisir les mécanismes qu'utilisent les uns et les autres en vue d'assurer, pour les premiers leur survie et leur pérennité, et pour les seconds l'affirmation en tant que nouvelle force politique et nouveau moyen d'expression dans le but de restituer au peuple son droit de participer au processus politique dans le cadre de la souveraineté populaire.

Mais il y a lieu d'abord de se pencher sur la question du déclin sensible des autres acteurs politiques et sociaux, on en citera entre autres : la société civile, les partis politiques, les syndicats et autres unions professionnelles ainsi que les élites politiques et culturelles, pour ainsi légitimer l'émergence de ce nouveau mode d'expression.

Ainsi, cette thèse s'appuie sur deux postulats : l'existence, pour chaque type sociétal, d'un mouvement social prépondérant, et le passage de la société arabe, autrefois amorphe et immobile au plan de la revendication populaire, à une société mature politiquement, et capable de prendre en

charge ses propres destinées, plus exactement celles en rapport aux exigences imposées par un nouvel ordre social mondial, en termes de niveau de vie et de progrès social.

Par ailleurs, cette thèse traitera de manière sous-jacente le type sociétal qui prévaut dans les pays arabes, et qui est propre à eux, du fait d'un contexte historique pratiquement identique, né d'une longue colonisation aux conséquences néfastes, comme le fait d'avoir entrainé une acculturation dont les effets ont déteint sur les attitudes politiques et sociales de l'individu arabe dans son environnement.

A cela, s'ajoutera l'analyse des mouvements sociaux dans toutes leurs dimensions, en tant que sujets et acteurs.

Dans le sillage, cette thèse tentera de traiter les concepts de compromis sociaux, de compromis institutionnalisés et de crise des compromis, en plus de la réalité qui met en rapport les besoins vitaux de l'individu et de la société, et les moyens que l'Etat met à la disposition du citoyen pour une vie décente .

Mais pour justifier son opportunité, cette thèse tendra à se distinguer aussi par ses analyses tant au niveau des rapports sociaux en dehors du mouvement social, comme dans le champ de la consommation du produit politique via une communication politique systémique propre aux régimes politiques arabes, qu'au niveau des rapports entre les hommes et les femmes, les rapports quant à l'âge, les rapports à l'environnement etc.

Ceci, avant de conclure par des projections sur l'avenir des régimes arabes et des mouvements sociaux sur fond de transition démocratique, aidés en cela par une analyse factuelle des événements politiques et sociaux survenus dans les pays dits « pays du printemps arabe » et également en s'appuyant sur une étude comparative des cas de l'Algérie et de la Tunisie.

Néanmoins, il convient de signaler que cette thèse permettra aussi d'appréhender les raisons qui ont fait que les « révolutions arabes » (c'est ainsi qu'on les appelle communément) aient eu lieu dans certains pays arabes et pas dans d'autres : le cas de l'Algérie en est le modèle par excellence.

Et pour cause, le Pouvoir politique algérien a su déjouer tous les pronostics des spécialiste les plus émérites dans la prospective.

Cette thèse tentera enfin et entre autres réponses à plusieurs questionnements, de nous livrer celle qui résoudra cette problématique.

C’est cela d’ailleurs qui explique le choix du titre de cette thèse, en l’occurrence la variable relative aux mécanismes utilisés par les élites politiques arabes au pouvoir, dont certains se sont soldés par un échec cuisant, et d’autres, par contre, ayant produit des effets positifs, comme pour le cas de l’Algérie.